

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

مديرية ما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات
الخارجية



كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء من خلال كتابه: جامع
البيان في القراءات السبع
جمعا ودراسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث- شعبة التفسير وعلوم القرآن.

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الكريم بوغزالة

إعداد الطالب
عبد الجليل العباس

السنة الجامعية: 1442 - 1443 هـ / 2022 - 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

جاءت هذه الأطروحة موسومة بـ: "تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع - جمعا ودراسة-"، حيث تجسّدت أهميتها في تعلّقها بعالم كبير، وكتاب عظيم، في علم القراءات القرآنية؛ ألا وهو الإمام أبو عمرو الداني وسفره "جامع البيان في القراءات السبع"، كما أنّ هذه الدراسة سلّطت الضوء على الجانب النقدي في علم القراءات من خلال تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني التي جاءت مبثوثة في كتابه "جامع البيان في القراءات السبع"، وقد تمحورت الإشكالية حول: مفهوم الوهم في القراءات والتنبيه عليه، وكيف تبيّه الإمام أبو عمرو الداني على أوهام القراء في كتابه الذي هو محور الدّراسة، ليتّم الإجابة عليها وفق خطة كانت كالتالي: الفصل التمهيدي في الإمام أبي عمرو الداني، وكتاب جامع البيان، وطرقه فيه، وحقيقة الوهم في القراءات عنده، ثم جاء الفصل الأول في تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في أسماء الرواة، وأنسابهم، وأسانيدهم، تلاه الفصل الثاني في تنبيهاته على أوهام القراء في باب الأصول، والفصل الثالث في تنبيهاته على أوهام القراء في باب الفروع، لتختتم الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أنّ الوهم الحاصل للقراء هو من قبيل الغلط والخطأ وبجانبه الصواب، دون تعمّد من الراوي الإنكار غالباً، وأمّا التنبيه على هذه الأوهام فهي العملية النقدية التي يقوم بها الناقد المجمع على إمامته في القراءات، لبيان الصحيح من السقيم وإظهار الصواب من الخطأ في الروايات، ثمّ إنّ للوهم أسباباً منها ما هو علمي كالتوسع في مفهوم المصطلحات القرائية، ومنها ما هو طبيعي كالنسيان والسهو. كما تضمنت الخاتمة جملة من التوصيات من بينها: توجيه طلبة الماجستير والدكتوراه إلى جمع ما تفرّق من الأوهام وتنبيهات العلماء عليها في كتب القراءات، والتعرّض لمناهجهم في نقد الروايات، واعتماد مقياس لتدريس أوهام القراء ونقد العلماء لها، ضمن المقررات الجامعية لطلاب الدراسات العليا، وكذا الدعوة إلى عقد ملتقى وطني أو دولي يجمع شتات موضوع "النقد في القراءات القرآنية"، من خلال رصد بحوث تدرس مناهج المتقدمين والمتأخرين وتقارن بينها.

Abstract:

This thesis is marked for " Alerts of Imam Abi Amr El Dani on the Readers illusions through his book Jami El Beyan Fil- Qiraat- Es-sebi- gathering and study ", as its importance is imbodyed in his attachment to a great scholar and book in the science of Coranic readings, he is Abou-Amr El-Dani and his book " Jami - El Bayan". In addition, he highlighted the critical study in readings science through the alerts of Imam Abi Amr El Dani which came disseminated in his book "Jami - El Beyan". The problem is centred about: what is the concept of illusion and admonition on it? And how did Imam Abou-Amr El-Dani alert on the readers illusions in his book Jami El-Beyan Fil- Qiraat- Es-sebi-? So that we get an answer according to a plan as follows: The preliminary chapter in introducing the Imam Abi Amr El Dani and his book Jami El Bayan, its methods and its narrations, and illusions in the readings and his method in his alert on them. Then the first chapter in alerts of Imam Abi Amr el Dani on the readers' illusions in the narrators, names, and their descents, and their sources. The second chapter is in his alerts on the readers' illusions in the origins section (El-ossul), and the third chapter in his alerts on the readers' illusions in the branches section (El-forue). Then, I concluded the study with a series of consequences, the most important are: The illusion happening to the readers is by error and mistake and sidling the right, without a deliberate action from the narrator or his denial mostly. As for the alert of these illusions, it is the

critical process done by the critic whom people agree on his imamate in the readings, for showing the correct from the morbid and revealing the right from the wrong in the narrations. Then, the illusion has causes, what is scientific like the expansion in the concepts of terms or what is natural like forgetness and inadvertence. The conclusion has also included a series of recommendations among them: Directing Master and Doctorate students to gather what has been scattered from illusions and the scholar's' alerts on them, and the exposure to their approaches in criticizing the narrations, and adopting a module to teach the readers illusions and the critics by the scholars, within the University curriculums for post grades studies, and also the invitation to holding a national and international forum which gather the remnant of the subject "Criticism in the Coranic Readings" through monitoring researches which teach the curriculums of the advanced and late and they compare them.

إهداء:

- إلى والدي الكريمين اللذين سهرّا على تعليمي وتعلّمي منذ طفولتي، وكان دعاؤهما وحرصهما منارة لي حتى بلغت هذا المقام.
 - إلى كل أساتذتي ومشايخي الذين تتلمذت على أيديهم، وتعلّمت منهم.
 - إلى جميع إخواني وأحبائي الذين كانوا لي دعماً وسنداً في دراستي.
- أهدي إليكم هذا العمل وجهد هذه السنوات؛ شاكراً لكم دعمكم لنا وسؤالكم عنا واهتمامكم بنا.
- والله تعالى أسأل بعد قبوله هذا العمل، أن يجعله في ميزان حسنات جدي الحاج حسين وجدّتي الحاجة رحمة، اللذين تمنّياً أن يشهداه حتّى يبلغ نهايته، وشاء الله أن يكونا في ذمته ورحمته.

شكر وتقدير:

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [لقمان: 11].
أحمد الله تعالى ذا الفضل والكرم والجود والنعم، على ما بلغنا إياه من إتمام هذا العمل بتوفيق منه وعونه.

ثم أثنى بخالص الشكر والتقدير، وأسمى عبارات العرفان والامتنان، لكل من:
❖ أستاذي المشرف فضيلة الأستاذ الدكتور **عبد الكريم بوغزالة** الذي رافقنا طيلة هذه السنوات برفق وصبر، وتوجيه وإرشاد، وما لمسنا فيه إلا سمت العلماء وأدبهم، فجزاه الله عنا كل خير وتقبل جهده معنا.

❖ السادة المناقشين رئيساً وأعضاءً، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتصويبها ومراجعة مباحثها، واستدراك ما كان من القصور فيها، حتى تخرج في الشكل المرضي والمطلوب، فرضي الله عنهم وبارك جهدهم ووقتهم الثمين.

❖ القائمين على جامعة الشهيد حمة لخضر، أساتذة وإداريين وخاصة في كلية العلوم الإسلامية، التي تعدّ نموذجاً، حُقّ لنا أن نفتخر به في التسيير والشفافية وحسن الإدارة، ونتمنى لغيرها اقتفاء أثرها من جامعاتنا الوطنية.

❖ أهل ولاية الوادي الذين طوّقوا رقابنا بكرمهم وطيبتهم، وأخصّ بالذكر أخي الفاضل والأستاذ الإمام **وليد حمزة**، وأخي الأستاذ وزميل الدراسة **أبا بكر ذهبي** وعائلة **بن علي** وعائلة **تامة**، إذ وجدناهم في بعدنا وسفرنا عن مدينتنا، خير المنزل والضيافة والوفادة، فجزاهم الله عنا كل خير الجزاء.

مقدمة البحث

إنَّ الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليته.

أما بعد،

فإنَّ الله تعالى شَرَّفَ كتابه، وأعلى شأنه، ورفع قدره، على سائر الكتب الأخرى، فقال في محكم تنزيله:

﴿إِنَّهُ وَلَفَرَّءَانْ كَرِيمٌ ﴿٨٠﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٨١﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الواقعة: 80 - 83]

وهذا التشريف والتعظيم منه سبحانه وتعالى، جعل كلَّ علم من العلوم المتصلة به، أو الخادمة له، أو الباحثة فيه، تشرف بشرفه وتعظم بعظمه، فكان علم القراءات القرآنية من أشرف العلوم وأعلاها شأنًا ومنزلة. استهوت جمعا كبيرا من العلماء قديما وحديثا، إذ وهبوا أنفسهم لها، وسخروا جهدهم خدمة لها، وأفنوا أوقاتهم فيها تحقيقا في رواياتها، وتدقيقا في أسانيدها، وتحريرا لمسائلها. وكلَّ ذلك وقصدهم بعد رضا الله تعالى، خدمة كتابه والذود عن حياضه، وحفظ حروفه من أن يتطرق إليها الغلط والخطأ، أو أن يُقبِلَ على آيات الله كلُّ بهواه؛ يقرؤها كيف شاء بلا ميزان مقيم، ولا قسطاس مستقيم.

وإنَّ من هؤلاء العلماء المحققين المدققين، عالم الأندلس وشيخ قراء زمانه، الإمام العلامة أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ)، والذي يعدّ من جهاذة علماء المسلمين الذين برعوا في فنّ القراءات على وجه الخصوص، حيث كانت تصانيفه وتوابعه نقلة نوعية في هذا العلم، وذات جودة عالية وفائدة كبيرة، بلغ بها الأمر أن تكون مصدرا ومرجعا لا يمكن الاستغناء عنها لكل مشتغل بعلم القراءات القرآنية.

وما كتاب "جامع البيان في القراءات السبع" لعالمنا، إلا واحدٌ من بديع ما سال به يراعه، فقد أبان رحمه الله تعالى عن قدرته الكبيرة في إيراد الروايات وعزوها لأصحابها بإسناده عن مشايخه، وبسطه للتراجم وحلّه لما استغلق منها وشرحه لما استشكل فيها، واطّلاعه على عدد كبير من المؤلفات القرائية التي سبقتها، مما هو اليوم في عداد المفقود والنادر، بل يمكننا القول أنّها لا تكاد تُعرف إلا من طريقه في يومنا هذا.

وفوق كلّ هذا أظهر الإمام الدّاني براعته ومهارته في عملية النّقد والتقويم للأسانيد والروايات والتراجم، فلم يكن جماعة فحسب؛ وإنّما أضاف إلى قدرته في الحفظ والاستحضار، مهارته في التّحصيل والتّدقيق، والتمييز بين الصحيح والسّقيم.

وفي سياق عملية النّقد، فإنّ كلّ من اطّلع على جامع البيان وتصفّحه، وجد صاحبه في أكثر من موضع ينبّه على أخطاء الرواة وما يقع لهم من أوهام، مبيناً إياها، ومستدلاً على فسادها ومرجوحيتها، وكاشفاً لوجه العِلّة فيها متى دعت الحاجة إلى ذلك، ومعطياً كذلك للصحيح والراجح فيها، سواء كان ذلك في الأسانيد وتراجم الرواة، أو في أصول القراءات والفرشيات.

وقد جاءت رسالة تخرجي في هذا الجانب موسومة بـ:

"تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من خلال كتابه: جامع البيان في القراءات السبع. جمعاً ودراسة"

والتي حاولت فيها معالجة هذا الموضوع مستعيناً بالله تعالى ومعيته، راجياً أن أكون قد أدركت الصواب فيها، أو قاربته فيما حررته.

إشكالية البحث:

بناءً على ما تقدّم؛ فإنّ لفظة الوهم وما لها من معانٍ مقارنة لها؛ قد توارد ذكرها في جامع البيان في أكثر من موضع، مما تطلّب بيان مفهومها وبسط معانيها عند الإمام أبي عمرو الدّاني، وعليه:

- ما مفهوم الوهم في القراءات؟ وما هي مصطلحاته المرادفة له؟

- كيف نبّه الإمام أبو عمرو الدّاني على أوهام القراء في كتابه جامع البيان في القراءات السبع؟ وما منهجه في ذلك؟
- وما هي أسباب الوهم في القراءة من خلال دراسة تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني عليها؟

أهمية الموضوع:

يستقي الموضوع أهميته من ثلاثة موارد مهمة وهي:

أولاً: أنّه متعلق بعلم جهبذ في علم القراءات، وبكتابه جامع البيان في القراءات السبع الذي يعدّ سفراً عظيماً من أمّهات الكتب في هذا الفنّ، فقد ضمّ فيه صاحبه العديد من الروايات عن القراء في مختلف الأمصار، وهو بصنيعة هذا يكون قد قدّم خدمة كبيرة لمن جاء بعده في مسار التحقيق والتحرير في مسائل القراءات، وعلى رأسهم الإمام ابن الجزري (ت833هـ) الذي جعل هذا الكتاب - أي جامع البيان - من مصادره المعتمدة في مصنفاته؛ وخاصة منها كتابه النّشر في القراءات العشر. **ثانياً:** أنّ أبا عمرو الدّاني قد أودع كتابه كثيراً من التنبيهات على أوهام القراء وأخطائهم، وهو بذلك يمارس عملية نقدية يستوجب منا الوقوف عندها، والتأمل فيها، والنظر في منهجه وطريقة عرضه. **ثالثاً:** أنّ هذه الأوهام صدرت عن أئمة أعلام في هذا الفنّ، كابن مجاهد وابن جبير وابن شنبوذ وغيرهم، ومما لا شكّ فيه أنّه كان عن سهو منهم ونسيان، أو عن قلة تبصّر وإحاطة بالرواية والدراية، والذي لا يسلم منه بشر قط، فكان لزاماً أن ينبري لهذا الأمر من يقوّم الاعوجاج بإحسان، ويرقّع الخرق بفضل، ومن هؤلاء النّقاد إمامنا الدّاني رحمه الله تعالى.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعني لخوض غمار هذا البحث جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية:

فالذاتية هي:

حيّي للقراءات القرآنية والرغبة في دراستها والتعمق فيها، وذلك بالتعرّف على مناهج العلماء وإسهاماتهم في هذا الفنّ العظيم، والخروج عن النسق المألوف في رسائلنا الجامعية، التي غلب على

جلّها البحث في توجيه القراءات القرآنية -على جلاله هذا العلم ورفعته- وإغفال الجانب النقدي منها وعناية العلماء به.

كما أنّ هذا البحث كان فكرة جاءت من خلال المطالعة للمقالات والأبحاث الجديدة في القراءات، وقد أردت التطرق إليه في مرحلة الماجستير بجامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، إلّا أنّ طوله والجهد الذي ينبغي أن يعطى له، جعلني أوّجّلّه -بعد استشارة لأساتذتي في قسم العلوم الإسلامية آنذاك- لعلّ الله يسهل لي الطريق إليه، فيكون أطروحة دكتوراه، وقد يسّر الله لي ذلك بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- والله الحمد، بعد عرضه على اللجنة العلمية وموافقتها عليها. أما الموضوعية منها؛ فخلاصتها كالآتي:

أولاً: الإسهام في إثراء حقل الدراسات القرآنية، بنوع من هذه الدراسات النقدية، ومواصلة البحث في هذا المجال الذي لا زال خصبا، خاصة في أقسام العلوم الإسلامية بجامعة تلمسان الجزائرية. **ثانياً:** إظهار جانب من جوانب حفظ الله تعالى لكتابه، من خلال بيان حرص العلماء على التحقق والتثبت من الروايات، وتمييز صحيحها المتواتر من سقيمها الشاذ.

ثالثاً: مكانة الإمام الداني التي حظي بها وإسهاماته في هذا العلم الشريف، إذ إنّّه يعدّ رائداً من رواد المدرسة المغاربية الأندلسية لعلم القراءات، والتي تميّزت نوعاً وكمّاً في خدمة كتاب الله تعالى، وما يتعلق به من علوم متصلة به.

رابعاً: تجلية حقيقة الوهم ومرادفاته في علم القراءات، حتى لا يكون هذا الباب منفذاً ينفذ منه أصحاب الأهواء، وملقو الشبهات، التي تبغي التشكيك في كتاب الله تعالى والنيل منه. **خامساً:** استخراج تلخيص الأوهام في باب الأسانيد والأصول والفرشيات، التي تحدث للقراء وتنبهات الدّاني عليها، من خلال جمعها في بحث واحد.

سادساً: التيسير على الباحثين المهتمين بتحقيق المخطوطات في علم القراءات، إذ إنّ الدراسات المتخصصة من هذا النوع، تسهّل على الباحث عملية تحقيق النصوص ومراجعتها ودراستها دراسة علمية.

الدراسات السابقة:

سبقني لهذا الموضوع مقالة علمية مباشرة للدكتور **باسم بن حمدي السيد** على مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية في عددها السادس عشر (ذو الحجة 1434). وقد دعا الباحث في خاتمة بحثه إلى جمع هذه الأوهام ودراستها، ومن هنا استلهمت الفكرة، وكان الدافع قويا، للتوسع في الموضوع أكثر، بما يمكن من جمع شتاته وإعطائه حقه.

وإذ أحسن الله بالباحث صنعا في أن فتح هذا الباب للبحث والتنقيب فيه، فإنه قد لفت انتباهي في مقالته مجموعة من الأمور حاولت استدراكها في هذا البحث وهي كالآتي:

1. عدم إشارة الباحث إلى أن هذا النوع من الدراسات يأتي في نطاق العملية النقدية للقراءات القرآنية، والتي تميز بها الأولون كاللّذاني وابن الجزري.
2. تحليل حقيقة الوهم والتنبيه عليه، في القراءات ومناقشة تعريفه الذي أورده.
3. الاستدراك على الباحث في منهج الإمام اللّذاني في تنبيهاته على أوهام القراء.
4. الاستدراك في أسباب الوهم لدى القراء، من خلال استقراء المواضع التي نبّه فيها اللّذاني على ذلك، وقد أجملتها في خاتمة بحثنا كنتائج.

ومن الدراسات الأكاديمية أطروحة دكتوراه موسومة بـ: **تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء** للدكتور **أحمد بن حمود بن حميد الرويشي**، نال بها شهادة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي مطبوعة بدار ابن الجزري سنة 2016، وقد توسع صاحبها فيها، فحوت جميع كتب ابن الجزري التي نبّه فيها على أوهام القراء، وعلى رأسها النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، حيث كانت لي سندا في رسالتي من حيث منهجية العرض وحسن التقسيم والتبويب فيها، مع استحضار اختلاف مدرسة الإمام أبي عمرو اللّذاني عن مدرسة الإمام ابن جزري. وتلتقي هذه الرسالة معها في أمرين:

1. حيث استفدت من التقسيم الذي اعتمده صاحبها في رسالته، فكانت عوناً لي في أن تكون فصول ومباحث هذه الرسالة مرتبة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا.

2. أن الوهم الوارد من الرواة للقراءات وتنبيهات الإمام ابن الجزري عليها، هي في الأصل كانت تنبيهات لأبي عمرو الداني قبله، وهو في هذا أصل ومرجع بنى عليه ابن الجزري عمليته النقدية بعد الداني في كتبه، إلا أن كثرة الطرق والروايات عند ابن الجزري جعلته أوعب للتنبيهات في أوهام القراء عددا وتمحيصا.

خطة البحث:

وجدت صعوبة في الموازنة بين مباحث كل فصل مع الآخر، لأنّ الأوهام التي نبّه عليها الداني في باب الأسانيد، وأسماء الرواة، وأنسابهم، مادتها العلمية قليلة، مقارنة بتنبيهاته على الأوهام في باب الأصول والفرش، ومع ذلك فقد حرصت أن يكون البحث متوازنا من حيث مطالبه إلى حدّ كبير. وقد قسّمت البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

فأمّا المقدمة؛ فقد شملت مدخلا للموضوع، وطرحا للإشكالية، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة فيه، وخطّته التفصيلية، والمنهج المتبع فيه، لنختمه بالصعوبات التي واجهتنا. أمّا فصول البحث ومباحثه فهي كالآتي:

الفصل التمهيدي حول الإمام أبي عمرو الداني، وكتابه جامع البيان، وحقيقة الوهم في القراءات عنده. ومباحثه أربعة هي كالآتي:

المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي عمرو الداني، والمبحث الثاني: دراسة كتاب جامع البيان في القراءات السبع، والثالث: في الطرق والروايات عن القراء في جامع البيان في القراءات السبع، والرابع والأخير في مفهوم الوهم ومنهج الإمام أبي عمرو الداني في التنبيه عليه. ثمّ جاء الفصل الأول معنونا بتنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في أسماء الرواة، وأنسابهم، وأسانيدهم.

وقد تضمّن مبحثين وهما: الأول في تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في أسماء الرواة وأنسابهم والثاني في تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في الأسانيد.

أما الفصل الثاني فقد كان في تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الأصول. وزعت مادته العلمية على أربعة مباحث حسب ما وقّته الإمام الداني من الترتيب، وهي كالآتي:

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الفاتحة إلى آخر باب الإدغام الكبير.

والمبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب صلة الهاء إلى باب مذهب ورش في تسهيل الهمزة.

والمبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب مذهب الأعشى في تسهيل الهمزة إلى باب الإمالة في ذوات الرّاء.

والمبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب إمالة الألف قبل الرّاء إلى آخر باب الروم والإشمام.

أما الفصل الثالث والأخير فقد كان في تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الفرشيات.

ولأنّ أكثر ما نبّه عليه الداني من أوهام القراء جاء في قسم الفرشيات، فقد قسّمته إلى عشر مباحث:

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة البقرة.

المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة آل عمران والنساء والمائدة.

المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة الأنعام والأعراف والأنفال.

المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة التوبة إلى سورة يوسف.

المبحث الخامس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الرعد إلى سورة الإسراء.

المبحث السادس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الكهف إلى سورة المؤمنون.

المبحث السابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة النور إلى سورة العنكبوت.

المبحث الثامن: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الروم إلى آخر سورة الزمر.

المبحث التاسع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء من سورة غافر إلى سورة الحشر.
المبحث العاشر: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء من سورة الصف إلى آخر باب التكبير.

ثمّ جاءت خاتمة البحث: وقد ذكرت فيها أهم النتائج المتوصل إليها، مع توصيات البحث.
ليكون آخر العمل ضبط الفهارس وقد ضمنتها فهرسا للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار، والأشعار، والمصطلحات والألفاظ الغريبة، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

منهج البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي التحليلي، مستعملا الاستقراء كأداة في جمع وتتبع الأوهام الماثورة في جامع البيان في القراءات السبع، وقد اجتهدت في الالتزام بمجموعة من النقاط؛ وهي كالآتي:

- جمع الأوهام التي نبّه عليها الدّاني في جامع البيان في القراءات السبع، وتقسيمها حسب موضوعاتها، بما يخدم الرسالة إلى ثلاثة أقسام:
 1. قسم يتعلق بالأوهام في باب الأسانيد وما يتعلق بها من أسماء الرواة وأنسابهم وأسانيدهم.
 2. قسم يتعلق بأوهام الرواة في أصول القراءات.
 3. قسم يتعلق بأوهام الرواة في باب الفرشيات.
- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني حسب رواية كل قارئ، مع ذكر السورة ورقم الآية في المتن.
- ترتيب الأوهام ترتيبا موافقا لورودها في جامع البيان في القراءات السبع، إلّا إذا كان الوهم قد أخره الدّاني أو قدّمه فإني أذكره ضمن الأقسام الثلاثة السابقة مرتّبا.
- لم أعتبر انفرادات القراء التي بيّنها الإمام الدّاني من قبيل الأوهام، إلّا إذا نبّه عليها هو.
- تتبّع عزو الإمام الدّاني لأقوال من سبقه من العلماء في كتبهم؛ والتّثبت من ذلك في مظانّه متى تيسّر لنا الوصول إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

- الإحالة على كتب من سبقوا الدّاني أو عاصروه أو من جاؤوا بعده، متى زادت الفائدة في ذكر ذلك.
- الإحالة على كتاب التيسير لبيان ما ذهب إليه الدّاني واستقرّ عليه من الحكم في القراءات السبعة.
- الاعتماد على ابن الجزري وكتبه وخاصة منها النشر في القراءات العشر، في تقوية ما ذهب إليه الدّاني من تنبيهاته أولاً، وإذا خالف ابن الجزري الدّاني في أحد تنبيهاته، فإنّي أذكره مبيناً ردّ ابن الجزري عليه، وكذلك أفعل مع باقي العلماء بالإشارة والنقل عنهم متى زادت الفائدة.
- شرح مصطلحات علم القراءات، وبيان المقصود منها في الهامش.
- أثناء إيراد الوهم وذكر تنبيه الدّاني عليه وتصحيحه؛ فإنّه غالباً ما أذكر أوجه القراء الآخرين عليه ومذاهبهم.
- ترجمة الأعلام الذين وردت أسماؤهم في جميع البحث دون الفصل التمهيدي، وخاصة منهم الذين صدرت منهم الأوهام، أو الذين لهم صلة بالرواية التي ينتقدها الإمام الدّاني.
- ترجمة القراء والرواة الذين رويت عنهم الأوهام أو من لهم صلة بذلك، والاعتماد على كتاب غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري في ترجمتهم على الهامش مكثفياً بذكر الاسم الكامل، وشيخه، وتلميذه، ومؤلفه، وتاريخ وفاته إن وُجد.
- ضبط الأبيات الشعرية بالشكل التّام.
- استعمال علامات الترقيم، وضبط المصطلحات والألفاظ الغريبة بالشكل التّام.
- اختصار كلمة "حدّثنا" في رمز "نا"، في الأسانيد التي يسوقها الإمام الدّاني في جامعه.

صعوبات البحث:

لا شكّ أنّ كل باحث أثناء بحثه تواجهه صعوبات وتحديات، ولولا توفيق الله تعالى وعنايته ما تجاوزها، ومن الصعوبات التي واجهتني في بحثي:

هو أنني أتعامل مع دراسة من هذا النوع أولّ مرّة، وهو الأمر الذي يجعلني أحوج خبرة وأقلّ دُرّة، على التعامل مع الممارسة التّقديّة للعلماء في علم القراءات، كما أنّ بحوث أوهام القراء والتنبية عليها ما تزال شحيحة في حقل الدراسات القرآنية، والمنتوج الذي وقفت عليه بشكل مباشر يدرس الموضوع -في حدود اطلاعي- هو ما سبق أن ذكرته في الدراسات السابقة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدت صعوبة في بعض الأوهام التي تَبّه عليها الدّاني خاصة إذا استرسل في الكلام، وطال به المقام في الشرح وإيراد النّصوص بأسانيدها، فإنّ هذا يتطلب جهدا مضاعفا وإعادة قراءة مرة ومرتين، حتى يتسنى فهم الوهم أين يكمن؟ ومن صاحبه بالضبط؟ وختاما للقول نسأل الله في هذا العمل القبول والإخلاص، وأن ينفعنا به وينفع به قارئه في الدّنيا والآخرة.

والله من وراء القصد...

الفصل التمهيدي:

الإمام أبي عمرو الدّاني، وكتابه جامع البيان، وحقيقة الوهم
في القراءات عنده.

المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي عمرو الداني.

المبحث الثاني: دراسة كتاب جامع البيان في القراءات السبع.

المبحث الثالث: الطرق والروايات عن القراء في جامع البيان في القراءات السبع.

المبحث الرابع: مفهوم الوهم ومنهج الإمام أبي عمرو الداني في التنبيه عليه.

الفصل التمهيدي:

الإمام أبي عمرو الدّاني، وكتابه جامع البيان، وطرقه فيه،

وحقيقة الوهم في القراءات عنده.

يأتي هذا الفصل التمهيدي في بيان حياة الإمام أبي عمرو الدّاني وما يتعلق بترجمته، ليتمّ بعدها التطرق إلى كتابه جامع البيان الذي هو محور دراستنا، ثمّ الطّرق والروايات التي جمعها فيه، ليُيسر الكلام في مفهوم الوهم والتنبيه عليه، وبيان معالم منهجه من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع، وحاصل مباحث هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي عمرو الداني:

نقلت لنا كتب التراجم والسير حياة الإمام أبي عمرو الداني بين متوسع فيها ومقتصر على جوانب منها، وكل من تناول هذا العلم بالبحث من المعاصرين قد استفاد في ترجمته وبيان سيرته، وإن كنت في هذا التعميش لن أضيف شيئا كثيرا عما سبق، إلا أنه ولا بد من ترجمته بما يخدم الهيكل العام للبحث، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسم الإمام أبي عمرو الداني ونسبته ولقبه وكنيته ومولده:

الفرع الأول: الاسم الكامل للإمام أبي عمرو الداني ونسبته ولقبه وكنيته:

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عُمَرَ أبو عمرو الأمويُّ مولا هم ، الأندلسيُّ، القرطبيُّ، ثم الدَّانيُّ، والمعروف بابن الصَّيرِيَّ.¹

هكذا ترجم له أكثر المؤرخين في كتبهم بين من اقتصر على نَسَبِهِ لأبيه "سعيد"،² وبين من أوصلها إلى جدّه الأكبر "عمر".³

الأمويُّ: أي من مَوَالِي بني أمية الذين حكموا بلاد الأندلس لقرون طويلة.⁴

الأندلسيُّ: نسبة إلى الأندلس.⁵

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء: 18، الصفحة: 77.

² ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1603، والزركلي، الأعلام، ج: 04، ص: 206.

³ ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 592، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77، والمقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج: 02، ص: 135.

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج: 01، ص: 447، والزركلي، الأعلام، ج: 04، ص: 206.

⁵ الأندلس: "إسبانيا" حاليا وكلمة "أندلس" أصلها بربري، فتحت سنة: (92هـ)، واستقرَّوا فيها إلى غاية سنة 897هـ). أهم مدنها غرناطة وإشبيلية وقرطبة، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج: 01، ص: 262.

الْقُرْطُبِيُّ: نسبة إلى مدينة قرطبة¹ حيث كان فيها مولده ونشأته بين أهله، قبل أن يرحل إلى المشرق لطلب العلم.²

الدَّانِي: نسبة إلى دانية³ التي سكنها في آخر أيامه، وكانت مركزاً لنشاطه العلمي طوال إقامته، حتى توفي بها رحمه الله تعالى.⁴

يقول القاسم بن يوسف التَّجِيْبِيُّ (ت 730 هـ): "ولم يكن رحمة الله عليه من دانية، ولكنه نزلها وأقرأ بها، فاشتهر بذلك".⁵

ابن الصَّيْرَفِيِّ: وقد كان في حياته يعرف بأبي عمرو ابن الصَّيْرَفِيِّ، لكن بعد نزوله بدانية ووفاته بها، صار مشهوراً بأبي عمرو الدَّانِي.⁶

و "الصَّيْرَفِيُّ" بفتح الصَّاد المهملة، وسكون الياء الأخيرة، وفتح الراء، وفي آخرها الفاء، هي نسبةٌ معروفة تطلق لمن يتعامل بالذهب ويشغل به.⁷

¹ قرطبة: (Córdoba) بالإسبانية، قاعدة الأندلس، أم مدائنهم ومستقر خلافة الأمويين بها، وآثارهم بها ظاهرة، ينظر: أبو عبد الله محمد الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ج: 01، ص: 153، والموسوعة الحرة ويكيبيديا، قرطبة، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17، على الساعة 20.00.

² محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 288.

³ دانية: (Dénia) باللغة الإسبانية وهي بلدية تقع في مقاطعة "لِقْنَتِ". جنوب شرق إسبانيا، على البحر المتوسط وكانت قاعدة ملك أبي الجيش مجاهد العامري، وأهلها أقرأ أهل الأندلس لأن مجاهداً كان يستجلب القراء ويفضل عليهم وينفق عليهم الأموال، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 02، ص: 434، والموسوعة الحرة ويكيبيديا، دانية، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17، على الساعة 20.15.

⁴ الذهبي. سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77.

⁵ القاسم بن يوسف التَّجِيْبِيُّ البُلْنَسِي، برنامج التَّجِيْبِيُّ، ج: 01، ص: 36.

⁶ ينظر: الذهبي، معرفة القراء على الطبقات والأعصار، ج: 01، ص: 226.

⁷ أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، ج: 08، ص: 361.

أما كنيته: فلا خلاف فيما اطلعت عليه من كتب التراجم، بأنه كان يكنى بـ "أبي عمرو"، دون بيان سبب هذه الكنية أهى على ابن من أبنائه؟ أم غير ذلك؟، يقول الباحث كامل بن سعود الجعفري: "وأما تكنيته بأبي عمرو، فلم تسعف المصادر في بيان سبب هذه الكنية، بل إنها لم تذكر من ذريته، إلا ابنه أبا العباس أحمد، الذي قرأ على والده وتصدر للإقراء وأخذ عنه".¹ وأياً يكن فإنه وإلى يومنا هذا لا يعرف إلا بهذه الكنية.

الفرع الثاني: مولد الإمام أبي عمرو الداني ونشأته:

يذكر أكثر المترجمين للإمام أبي عمرو الداني، أن سنة ميلاده كانت في إحدى وسبعين وثلاث مائة هجرية، (371 هـ) بقرطبة،² وقد أخبر هو بذاته أن والده سعيداً قد أخبره بذلك قائلاً: "أخبرني أبي أنني ولدت سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة".³ إلا أن ياقوت الحموي (ت 626 هـ) نقل خلاف ذلك في ترجمته له، على أنه ولد سنة اثنتين وسبعين وثلاث مائة هجرية (372 هـ) وهذا نصّه قائلاً: "... قرأت في فوائد أحمد بن سلفّة المنقولة من خطه ... قال: كتبت من خط أستاذي أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ بعد سؤالي عن مولده: يقول: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الأموي القرطبي الصيرفي أخبرني أبي أنني ولدت في سنة اثنتين وسبعين وثلاث مائة هجرية".⁴

¹ كامل بن سعود الجعفري، اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات (أطروحة دكتوراه) إشراف: أ.د فيصل بن جميل بن حسن الغزاوي، جامعة أم القرى، السنة الجامعية: 1433 هـ / 1434 هـ، ص: 78.

² ابن بشكوال، الصلة، ص: 592، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 447.

³ ابن بشكوال، الصلة، ص: 592، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 659.

⁴ الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1604.

ولعلّ القول الأول أولى بالصواب على ما ذكره الحموي، إذ إنّ الدّاني صرّح به عن أبيه، في حين أنّ الذي ذكره الحموي كان نقلاً وقراءة من كتاب كما تقدّم في القول.

والفترة التي ولد فيها الإمام أبو عمرو الداني، هي فترة حكم الدولة العامرية بالأندلس أيام المنصور الحاجب أبو عامر محمد بن أبي عامر، والتي كانت عاصمتها قرطبة.¹

أما تفاصيل حياته ونشأته في أسرته فهي شحيحة لم يذكر فيها الكثير، سوى بعض الشذرات التي نقلها ابن بشكوال في الصلة والذهبي في سير الأعلام وغيرهم ممن ينقل عنهم.

وما هو معروف من تفاصيل حياة أبي عمرو الداني، سوى أنّ بدايته الأولى مع طلب العلم كانت في سن الرابعة عشر من عمره في حياة والده سعيد بن عثمان، الذي حرص على تعليمه وأخذه للكتاتيب وتحفيظه للقرآن الكريم بقراءاته القرآنية،² وتلقينه مختلف العلوم الشرعية، إذ يقول: "... وابتدأت أنا بطلب العلم بعد سنة خمس وثمانين وأنا ابن أربع عشرة سنة".³

وذكر الإمام سليمان بن نجاح⁴ -تلميذ الإمام أبي عمرو الذي لازمه كثيراً-، أنّ والده سعيد بن عثمان قد توفي سنة ثلاثة وتسعين ومائة هجرية (393 هـ) كما ذكر قائلًا: "...وتوفي أبي في سنة ثلاث وتسعين في جمادى الأولى".⁵

¹ الدولة العامرية: نسبة إلى محمد بن أبي عامر، الذي كان حاجباً في عهد هشام الثاني الخليفة الأموي والذي كان حكمه شكلياً، فكانت مقاليد الحكم وتدير شؤون الدولة كلها لمحمد بن أبي عامر، وقد سميت بفترة الحجابة كذلك دامت (من 366 هـ / إلى 399 هـ)، ينظر: المقرئ، نفح الطيب، ج: 01، ص: 399.

² محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 289.

³ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ص: 592، وعند الذهبي أنّه ابتدأ في أول سنة ست وثمانين، وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77، وفي كتابه تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 659.

⁴ ستأتي ترجمته في مطلب تلاميذه، انظر ص: 19.

⁵ الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1604.

أي أنّ عمر إمامنا الدّاني كان اثنتين وعشرين سنة، ليملك بعد ذلك أربع سنوات بقرطبة، ويسافر بعدها إلى المشرق في رحلة حجّ وطلب للعلم معا.¹

¹ المرجع السابق، ج: 04، ص: 1603.

المطلب الثاني: الرحلات العلمية للإمام أبي عمرو الداني وطلبه للعلم:

الفرع الأول: طلبه للعلم في بلاد الأندلس:

بدأ الإمام أبو عمرو الداني تكوينه العلمي والمعرفي بقرطبة التي كانت منارة في شتى أنواع العلوم والمعرفة، ومستقر العلماء فيها ما بين مقرئ، ومحدث، ومفسر، وأديب، وواعظ، وخطيب.¹ ولقد كان رحمه الله تعالى يقصد كتاتيبها، ومجالس العلم فيها، طالبا للفقهِ والحديث والقراءات والأدب واللغة والشعر وغيرها، من شتى صنوف العلوم، ولم يُتم سنّ العشرين - رحمه الله تعالى - حتى استكمل القراءات السبع على قرّاء بلده، وخاصة خاله المقرئ محمد بن يوسف.² وعلى ما شهدته حاضرة قرطبة في ذاك الزمن من حركة علمية قوية، فإنّ أبا عمرو الداني لم يكتف بعلماء بلده في الطلب والتحصيل، بل قصد عديدا من البلاد الأندلسية، مواصلا رحلته العلمية فنزل بإستجة³ وبجّانة⁴ وسرقسطة⁵ وألبيرة⁶ وقد أكثر السماع من علمائها والأخذ عنهم.⁷

¹ ينظر: محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 288.

² عبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ص: 44.

³ إستجة: بالكسر ثم السكون، وكسر التاء، وبالإسبانية: (Astiga)، مدينة بمقاطعة إشبيلية بجنوب إسبانيا، قرية من قرطبة، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 01، ص: 174، ويكيبيديا، إستجة، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17،

⁴ بجّانة بفتح الباء بعدها جيم مفتوحة مشدّدة، وبالإسبانية: (Pechina)، وهي من أعمال ألميرية، ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 339. والموسوعة الحرة ويكيبيديا، بجّانة، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17، على الساعة 20.30.

⁵ سرقسطة: وبالإسبانية: (Zaragoza) تقع شمال شرق على نهر إبرة، تسمى بالمدينة البيضاء، ينظر: أبو عبد الله الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ج: 01، ص: 96، والموسوعة الحرة ويكيبيديا، سرقسطة، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17،

⁶ ألبيرة: وبالإسبانية: (Elvira) تقع جنوب مدينة غرناطة، أسسها عبد الرحمن الداخل لما دخل الأندلس، ينظر: أبو عبد الله الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ج: 01، ص: 29، ويكيبيديا، ألبيرة، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17،

⁷ ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ج: 02، ص: 592.

الفرع الثاني: رحلة أبي عمرو الداني إلى المشرق:

خرج الإمام أبي عمرو الداني من الأندلس سنة سبعة وتسعين وثلاث مائة هجرية (397 هـ) قاصدا حج بيت الله الحرام، وطالبا للعلم والجلوس إلى علماء الأمصار التي نزل بها، إذ يقول عن نفسه: "رحلت إلى المشرق في اليوم الثاني من المحرم يوم الأحد في سنة سبع وتسعين".¹

أي أن عمره حينها ست وعشرون سنة.²

وقد كانت حاضرة القيروان أول البلدان التي نزل بها،³ حيث مكث فيها أربعة أشهر، وسمع فيها من أبي الحسن القابسي (ت 403) ومن جماعة سواه⁴، ثم توجه بعدها إلى أرض الكنانة مصر في السنة نفسها - أي سنة 397 هـ - ومكث فيها بقية العام.⁵

وقد لقي بمصر عددا من شيوخ القراءات والرسم العثماني كالطاهر بن غلبون وخلف بن إبراهيم بن خاقان،⁶ كما روى الحديث والفقه عن جماعة من المصريين والبغداديين والشاميين أثناء تواجده بها.⁷ وفي سنة ثمانية وتسعين وثلاث مائة هجرية 398 هـ، خرج مع الناس إلى مكة المكرمة قاصدا حج بيت الله الحرام، حيث لقي بها أبا الحسن أحمد بن فراس العبّسي (ت 405 هـ) فسمع منه.⁸

¹ الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1604.

² محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 290.

³ القيروان: مدينة تاريخية بتونس، مُصنّرة في الإسلام في أيام معاوية، رضي الله عنه، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 04، ص: 420، والموسوعة الحرة ويكيبيديا، القيروان، استفيد من المقال بتاريخ: 2019/05/17، على الساعة 21.30.

⁴ ابن بشكوال، الصلة، ص: 385.

⁵ الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1604.

⁶ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 503.

⁷ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

⁸ ابن بشكوال، الصلة، ص: 385.

ليرجع بعد ذلك مجدداً إلى مصر وبعدها إلى القيروان، ومنها إلى الأندلس سنة تسع وتسعين وثلاث مائة هجرية (399 هـ) حيث يقول: "... ثم انصرفت إلى مصر ومكثت بها أشهراً، ثم انصرفت إلى المغرب¹، ومكثت بالقيروان أشهراً ووصلت إلى الأندلس أول الفتنة بعد قيام البرابر على ابن عبد الجبار بستة أيام في ذي القعدة سنة تسع وتسعين".²

وحين وصوله إلى بلاد الأندلس، نزل بقرطبة ومكث فيها أربع سنوات، ليغادرها إلى سرقسطة سنة 403 هـ ويبقى بها - أي سرقسطة - سبعة أعوام، ثم خرج منها إلى الوطّة³، ليدخل دانية عام 409 هـ.

ومن السنة نفسها، رحل إلى مِيُورْقَة⁴ وبقي فيها ثمانية أعوام ليرجع بعدها إلى دانية سنة 417 هـ، ويتخذها مستقراً له يعلم فيها ويقصده الكثير من طلبة العلم للتلمذ على يديه⁵.

وقد ذكر رحلته العلمية التي جال فيها عدداً من الأقطار الإسلامية في أرجوزته المنبهة قائلاً:

وغير هؤلاء من أيمتي	**	ممن أخذت عنه حين رحلتي
من أهل بغداد وأهل الشام	**	وأهل مصر كلهم إمام
ومن لقيت قبل في طرابلس	**	والقيروان وبلاد الأندلس ⁶

¹ أي بلاد المغرب الإسلامي.

² الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1604.

³ لم أعر على ترجمة هذا المكان في حدود ما اطلعت عليه من الكتب بهذا الاسم "الوطّة"، وقد سألت أحد معارفي المقيمين في إسبانيا وهو السيد "رشيد كوار"، فأخبرني أن اسمها الحالي اليوم "ألوط" وبالإسبانية: "OLOT"، وهي مدينة صغيرة تابعة لمحافظة "جبرونا"، تبعد عن سرقسطة بـ 340 كلم، وعن مدينة دانية بـ 550 كلم.

⁴ مِيُورْقَة: بالإسبانية: "Mallorca" بالفتح ثم الضم، وسكون الواو والراء، أكبر جزر إسبانيا، كانت قاعدة الملك مجاهد العامري، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 05، ص: 246.

⁵ الحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1605.

⁶ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 81 الأبيات: 35، 36، 37.

ويستفاد من هذا العرض أنّ الإمام الدّاني - كغيره من العلماء - لم يدّخر جهداً في سبيل التحصيل والطلب، ولم تكن همّته المسافات الطوال والأسفار الشاقة، في أن يسلك درب من قبله ويسير على نهجهم، فرحمه الله تعالى ورحم جميع العلماء وطلبة العلم وأجزل لهم المثوبة في الدّار الآخرة.

المطلب الثالث: شيوخ الإمام أبي عمرو الداني وتلاميذه:

الفرع الأول: شيوخ الإمام أبي عمرو الداني:

تتلمذ الإمام أبو عمرو الداني على جمع كبير من العلماء في بلاد الأندلس وخلال رحلته العلمية إلى المشرق، وقد كثر شيوخه الذين أخذ عنهم مختلف العلوم كالقراءات، والتفسير، والفقه، والحديث، والنحو، واللغة، والأدب الخ...

حتى أن عددا من المترجمين لحياته، اكتفى في ترجمته بذكر بعض مشايخه دون غيرهم، وذلك لكثرتهم كابن الجزري مثلا في غاية النهاية ذكر له ثلاثة عشر شيخا، وقبله الذهبي في معرفة القراء خمسة عشر شيخا.¹

والسبب في ذلك راجع إلى الاختصار على من ذكرهم هو - أي الداني - في تواليفه فقط أو من اشتهر بالأخذ عنهم.

وقد أخبر رحمه الله تعالى في أرجوزته المنبهة على أنه جلس إلى سبعين شيخا،² وفي رواية أخرى إلى تسعين شيخا³ حيث يقول في منظومته:

وَجُمْلَةُ الدِّينِ قَدْ كَتَبْتُ	**	عَنْهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ إِذْ طَلَبْتُ
مِنْ مُقَرِّي وَعَالِمِ فَقِيهِ	**	وَمُعَرِّبِ مُحَدِّثِ نَبِيهِ
تَسْعُونَ شَيْخًا كُلُّهُمْ سَيِّئٌ	**	مَوْقَرٌ مُبَجَّلٌ مَرَضِيٌّ
مُهَذَّبٌ فِي هَدْيِهِ نَبِيلٌ	**	مُسْتَمْسِكٌ بِدِينِهِ جَلِيلٌ ⁴

¹ ينظر: كامل بن سعود الجعفري، اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات، ص: 83.

² وقد جاءت هذه الرواية في نسخة كثيرة التصحيف والخطأ، لضعف الناسخ وقلة معرفته بالعلم، كما ذكر ذلك محقق الأرجوزة محمد بن مجقان الجزائري وهي بخلاف النسخة الأصلية، ينظر: أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 64 و 82.

³ وهي الرواية التي استحسناها بالتصحيح الدكتور عبد الهادي حميتو، ينظر: عبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ص: 147.

⁴ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 81، 82. الأبيات: 38، 39، 40، 41.

وقد أحسن الدكتور عبد الهادي حميتو إذ أفرد مؤلفاً خاصاً سَمَّاه "معجم شيوخ الإمام أبي عمرو الداني"،¹ مُحصياً بذلك جلّ العلماء الذين درس عندهم، وقد توصل في بحثه إلى الوقوف على سبعة وثمانين شيخاً، وهذا نصه في خاتمة كتابه يقول فيه: "... فهؤلاء سبعة وثمانون شيخاً ممن ثبت عندي أنه قرأ عليهم، أو سمع منهم، أو أجازوا له".²

إلى أن قال: "... وإذا صحّت الرواية التي روى بها البيت الذي تقدّمت الإشارة إليه، في ذكر أبي عمرو الداني لأشهر رجال مشيخته في صدر أرجوزته المنبهة وكان الصواب فيها "تسعون" لا "سبعون" في قوله:

تَسْعُونَ شَيْخًا كُلُّهُمْ سُنِّيٌّ ** مُوقَّرٌ مُبَجَّلٌ مَرْضِيٌّ³

فإننا نكون قد قاربنا العدد المذكور ولم يفتنا في هذا المعجم بحمد الله وتوفيقه إلا اليسير".⁴

وسأكتفي في هذا المطلب بترجمة شيوخه الذين أخذ عنهم، وأكثر عنهم الرواية والنقل في كتابه "جامع البيان في القراءات السبع" الذي هو ميدان دراستنا في رسالتنا؛ مرتّباً إياهم حسب تواريخ وفياتهم:

أ. طاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون، أبو الحسن الحلبي (ت 399 هـ):

أحد الخذاق المحققين، ومصنف كتاب التذكرة في القراءات، أخذ القراءات عن والده؛ وعن عدد كبير من المشايخ من مختلف الأمصار؛ منهم محمد بن يوسف بن نهار؛ وابن محمد بن خَشْنَام المالكي بالبصرة؛ وعلي بن موسى الهاشمي... الخ.⁵

¹ صدر الكتاب بالملكة المغربية بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسة أبي عمرو الداني في القراءات، وقد نشرته الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفي في مايو 2000.

² عبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ص: 147.

³ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 81. البيت: 40.

⁴ عبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ص: 147.

⁵ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 339، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 179.

وصفه ابن الجزري في غاية النهاية بقوله: "أستاذ عارف وثقة ضابط وحجة محرر".¹
قرأ عليه القراءات أبو عمرو الداني، وقال: "لم نر في وقته مثله، في فهمه وعلمه مع فضله وصدق
لهجته، كتبنا عنه كثيرا".²
وقال عنه في أرجوزته:

وَقَدْ لَقِيتُ طَاهِرًا أَبَا الْحَسَنِ ** ذَا الْفَهْمِ وَالْحَذَقِ وَفَخَّرُ ذَا الزَّمَنِ³

عرض عليه الداني القراءة في ثلاثة عشر طريقا من طرق جامع البيان، وروى عنه الحروف في ثمانية
طرق منها، ومجموع أسانيده في جامع البيان ثلاثة وعشرون إسنادا بإسقاط المكرر.⁴

ب. محمد بن أحمد بن علي بن حسين أبو مسلم الكاتب البغدادي (ت 399 هـ):

كاتب الوزير "أبو الفضل" البغدادي نزيل مصر، ولد سنة 305 هـ، أخذ القراءة عن خيرة العلماء
في زمانه، منهم أبو بكر بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن قطن وغيرهم..، وسمع من ابن دريد؛ ونفطويه؛
وابن الأنباري؛ وأبي القاسم البغوي؛ وابن أبي داود، رحل إلى المغرب فسمع من أبي القاسم زياد بن
مؤنس، وروى عنه القراءة جمع كثير منهم الحافظ أبو عمرو الداني الذي قال عنه: "...كتبنا عنه
كثيرا".⁵

وقد مدحه في أرجوزته بعلو سنده؛ والاعتماد عليه في الرواية فقال:

وَأَبْنُ عَلِيٍّ كَانَ ذَا إِسْنَادٍ ** عَلَيَّهِ فِي الرَّوَايَةِ اعْتِمَادٌ⁶

¹ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 339.

² الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 207.

³ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 79. البيت: 27.

⁴ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 28.

⁵ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 73، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 558.

⁶ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 78. البيت: 26.

بلغت طرق الداني عن أبي مسلم ستين طريقاً من طرق (جامع البيان)، كلها رواية حروف، ومجموع أسانيده في جامع البيان مائة وستة وأربعون بإسقاط المكرر.¹

ج. فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي (ت 401 هـ): الأستاذ الكبير الضابط الثقة الضرير؛ نزيل مصر ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة، أخذ القراءات عن عدد من العلماء؛ وفي مقدمتهم: عبد الباقي بن الحسن، وعبد الله بن الحسين، وعلي بن عبد الله الجلاء، ومحمد بن الحسن، وأبو طاهر الأنطاكي وغيرهم...²، وله مؤلف بعنوان: "المنشآت في القراءات الثمان".³

وقد نقل الذهبي مقالة فيه عن أبي عمرو الداني يقول فيها: "لم نلق مثله في حفظه وضبطه وحسن تأديته وفهمه بعلم صناعته، مع ظهور نبله وفضله وصدق لهجته، وصبره على سرد الصيام والتهجد بالقرآن".⁴

وقال عنه أبو عمرو في أرجوزته:

مِمَّنْ أَخَذْتُ عَنْهُمْ فَقَارِسُ ** وَهُوَ الضَّرِيرُ الْحَازِقُ الْمُمَارِسُ
أَضْبَطُ مَنْ لَقِيتُ لِلْحُرُوفِ ** وَلِلصَّحِيحِ السَّائِرِ الْمَعْرُوفِ⁵

وقد عرض أبو عمرو الداني عليه القرآن، في خمسين ومائة طريق من طرق جامع البيان، إضافة إلى رواية الحروف عنه في سبعة وعشرين طريقاً منها، ومجموع أسانيده في جامع البيان مائتان وثلاثة عشر إسناداً، بإسقاط المكرر.⁶

¹ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 28.

² ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 05، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 303.

³ المراجع نفسه، الصفحات نفسها.

⁴ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 34.

⁵ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 78. البيتين: 22، 23.

⁶ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 27.

ح. خَلَفَ بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم (ت 402هـ):
مصري ومقرئ وأستاذ ضابط في القراءات، اشتهر بقراءته لرواية ورش عن نافع، قرأ على مجموعة من
مشايخ وأئمة القراءة منهم أحمد بن أسامة التَّجِييُّ، وأحمد بن محمد بن أبي الرجاء، ومحمد بن عبد
الله المعافري... الخ.¹
وقرأ عليه أبو عمرو الداني؛ وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره وقال عنه: "كان ضابطاً
لقراءة ورش متقناً لها، مجوذاً، مشهوراً بالفضل والنسك، واسع الرواية، صادق اللهجة. كتبنا عنه
الكثير من القراءات والحديث والفقه وغير ذلك"².
قال أبو عمرو عنه في أرجوزته:

وَخَلَفُ بنُ جَعْفَرِ الخَاقَانِي ** وَكَانَ ذَا ضَبْطٍ وَذَا إِتْقَانٍ³

عرض الداني عليه القراءة في ستة من طرق جامع البيان، وروى عنه الحروف في عشرة منها، ومجموع
أسانيده في جامع البيان ستة وثلاثون إسناداً بإسقاط المكرر.⁴

خ. عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خُواسِتي أبو القاسم (ت 413هـ):
مقرئ ونحوي يعرف بابن أبي غسان، ولد سنة 320 هـ، أخذ القراءات على عدد من العلماء وفي
مقدمتهم عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو بكر النقاش، وسمع منهما كثيراً من القراءات. دخل البصرة
وسمع بها سنن أبي داوود، ثم انتقل بعدها إلى الأندلس متاجراً ومتصدراً لتعليم القرآن وعلومه؛ وقد
أقبل عليه خلق كثير لما اشتهر عنه من جودة وإتقان وضبط، وهناك لقيه أبو عمرو الداني وعرض

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 271. محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 289.

² الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 42.

³ الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 78، البيت: 25.

⁴ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 28.

عليه القراءات،¹ حيث يقول: "كان ابن خواستي خيرا، فاضلا، صدوقا، ضابطا، قرأت عليه القرآن بثلاث روايات".²

وقال عنه في أرجوزته:

وابنُ أبي غَسَّانَ عَنْهُ أَزْوي *** عَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيُّ النَّحْوِي³

عرض الداني عليه القراءة في تسعة طرق من طرق جامع البيان، على حين روى عنه الحروف في خمسة وتسعين طريقا منها، وبلغت أسانيده في جامع البيان مائة وثلاثة وستون إسنادا، بإسقاط المكرر.⁴

فهؤلاء هم مشايخه في القراءات القرآنية الذين أكثر عنهم الرواية والنقل في جامع البيان على وجه الخصوص، أما مشايخه في علم الحديث⁵ فاثنتان وهما:

د. عبد الرحمن بن عثمان بن عفان القشيري أبو مطرف (ت 395 هـ): من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق واشتهر بالصلاح والزهد، وثقة فيما يرويه. كان أبو عمرو الداني في مروياته عنه يصفه بـ: "حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الزاهد"،⁶ وقد سمع الناس منه كثيرا من رواياته، وحدث عنه مكّي بن أبي طالب المقرئ كذلك.⁷

ذ. محمد بن خليفة بن عبد الجبار بن عبد الله البلوي القُرطبي، أَبُو عبد الله المؤدّب (ت 392 هـ): رحل إلى مكة فسمع من غير واحد واستكثر من أبي بكر محمد بن الحسين الآجري

¹ ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 221، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 392.

² محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 02، ص: 163.

³ أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 78. البيت: 24.

⁴ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 28.

⁵ والذين ورد ذكرهم في جامع البيان فقط.

⁶ ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 158.

⁷ ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ص: 592.

فسمع منه كتباً جمّة، وجلّ تأليفه رواها عنه أبو عمر بن عبد البر، وسمع أيضاً من الخزاعي تأليفه في فضائل مكة، قال عنه أبو عمر بن عبد البر: و"كان رجلاً صالحاً ممن يتبرك به"،¹ وقد روى عنه الداني في جامع البيان خبراً في مناقب الإمام حمزة الكوفي وورعه.² كما روى عنه كثيراً في كتابه "السنن الواردة في الفتن"،³ وقد ضعفه الذهبي في تاريخ الإسلام.⁴

الفرع الثاني: تلاميذ الإمام أبي عمرو الداني:

بعد أن استكمل الإمام أبو عمرو الداني رحلته العلمية التي بدأها من الأندلس نحو المشرق، واجتمعت عنده من العلوم الشرعية المختلفة وخاصة منها علم القراءات، جلس للتعليم بدانية التي اتّخذها مقرّ سكناه، يقصده التلاميذ وطلبة العلم من كل حذب وصوب. وقد ذاع صيته رحمه الله تعالى لما اشتهر عنه من ضبط وإتقان وحسن أداء؛ خاصة في القراءات القرآنية، وفي هذا المطلب سأذكر جملة من تلاميذه الذين اشتهروا بالأخذ عنه وملازمته والرواية عنه، مكفياً بالإشارة إلى مواطن تراجعهم حتى لا تطول بنا الصفحات في الترجمة.

1. محمد بن أحمد بن مسعود أبو عبد الله الأنصاري الداني (توفي بعد سنة 470 هـ).⁵
2. أحمد بن عثمان بن سعيد أبو العباس (توفي بعد سنة 471 هـ).⁶
3. سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم الأموي الأندلسي (ت 496 هـ).⁷

¹ أبو جعفر الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ج: 02، ص: 592.

² ينظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 211.

³ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 28.

⁴ ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 221.

⁵ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 63 و ينظر: أبو عبد الله محمد بن محمد الأوسي المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج: 03، ص: 542.

⁶ ابن بشكوال، الصلة، ص: 68. والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 257، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 63.

⁷ ينظر: شمس الدين الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 252، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 393.

4. محمد بن عيسى بن الفرّج المَعَامِي (ت 454 هـ).¹
5. أبو بكر محمد بن المفرّج البطليوسي (ت 494 هـ).²
6. أبو الحسن يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي المرسّي بابت البّيّاز (ت 496 هـ).³
7. خلف بن إبراهيم الطُّلَيْطِلِي (ت 497 هـ).⁴
8. محمد بن يحيى بن مزاحم الأنصاري الطُّلَيْطِلِي (ت 502 هـ).⁵
9. أبو بكر عمر بن أحمد ن رزق أبو بكر بن الفصيح الأندلسي (ت 507 هـ).⁶
10. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الحَوْلَانِي (ت 508 هـ).⁷
11. أحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المُرْسِي (ت 508 هـ).⁸
12. خلف بن محمد الأنصاري المعروف بابت العربي (ت 508 هـ).⁹
13. أبو إسحاق إبراهيم بن علي القَيْسُولِي أو القَيْوُمِي نزِيل الاسكندرية (د.ت).¹⁰
14. عبد الملك بن عبد القدوس (د.ت).¹¹

¹ ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ص: 414.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 265.

³ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 249.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 271.

⁵ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 11، ص: 39.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 588.

⁷ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 121.

⁸ ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 11، ص: 586.

⁹ ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ص: 172.

¹⁰ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 21.

¹¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 469.

15. محمد بن إبراهيم بن إلياس المعروف بابن شعيب (د.ت).¹

16. عبد الحق بن أبي مروان بن الثلجي الأندلسي (د.ت).²

ولمن أراد الاستزادة في معرفة تلاميذ الإمام أبي عمرو الداني فقد أحصى الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه "قراءة نافع عند المغاربة" ما يفوق الثمانين تلميذا مرتبة على حروف المعجم.

¹ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 249.

² ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 359.

المطلب الرابع: المذهب العقدي والفقهي للإمام أبي عمرو الداني:

الفرع الأول: المذهب العقدي للإمام أبي عمرو الداني:

كان الإمام أبو عمرو الداني في عقيدته على مذهب أهل السنة والجماعة، سنياً مُتَّبِعاً لما تقرر في الكتاب والسنة، مقتدياً بهدي سلف الأمة، وقد عبّر في أرجوزته قائلاً:

تَدْرِي أَخِي أَيْنَ طَرِيقُ الْجَنَّةِ	**	طَرِيقُهَا الْقُرْآنُ ثُمَّ السُّنَّةُ
كِلَاهُمَا يَبْلَدُ الرَّسُولِ	**	وَمَوْطِنُ الْأَصْحَابِ خَيْرُ جِيلِ
وَمَعْدَنُ الْأَتْبَاعِ وَالْأَخْيَارِ	**	وَالْفُقَهَاءِ الْجِلَّةِ الْأَخْبَارِ
فَاتَّبِعْنِ جَمَاعَةَ الْمَدِينَةِ	**	فَالْعِلْمُ عَنْ نَبِيِّهِمْ يَزُودُنَهُ ¹

ويقول أيضاً:

وَمِنْ عُقُودِ السُّنَّةِ: الْإِيمَانُ	**	بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ
وَبِالْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ الْمَرْوِيِّ	**	عَنِ الْأَئِمَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ²

وقد كان رحمه الله تعالى مبتعداً عن طريق أهل البدع والأهواء، والزيغ والضلالات، ومشنعاً على الفرق المفارقة لنهج السنة كالمعتزلة والجهمية، في قولهم بِخُلُقِ الْقُرْآنِ أو أَنَّهُ مُحَدَّثٌ حيث يقول في أرجوزته:

وَالْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ الْمُفَصَّلِ	**	بِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُنَزَّلُ
عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ	**	لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا بِخَالِقٍ
مَنْ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ	**	أَوْ مُحَدَّثٌ فَقَوْلُهُ مُرَوِّقٌ ³

ويغلظ لهم القول ويصفهم بعبارات شديدة كالحساسة والسخافة والجهل والبدعة والضلال؛ دون هوادة كقوله في الجهمية والمعتزلة:

¹ الدَّانِي، الأرجوزة المنبهة، ص: 172. الأبيات: من 503 إلى 506.

² المرجع نفسه، ص: 178. البيتين: 529 و 530.

³ المرجع نفسه، ص: 180. الأبيات: من 539 إلى 541.

أَهْوَنُ يَقُولُ جَهْمِ الْحَسِيسِ	**	وَوَاصِلٍ وَبَشْرِ الْمَرْيَسِي
ذِي السُّخْفِ وَالْجَهْلِ وَذِي الْعِنَادِ	**	مَعْمَرٍ وَابْنِ أَبِي دَوَادَ
وَابْنِ عُبَيْدٍ شَيْخِ الْأَعْتَرَالِ	**	وَشَارِعِ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ ¹

كما بين أن العاصم لعقيدة المسلم، هو التمسك بما كان عليه سلف الأمة من الأئمة التقاة كمالك والشافعي وابن حنبل وغيرهم من الأئمة، والابتعاد عن أصحاب البدع من الفرق المنحرفة، يقول:

وَجَانِبِ الْأَرَاذِلِ الْمُبْتَدِعَةِ	**	وَأَعْمَلِ بِقَوْلِ الْفِرْقَةِ الْمُتَّبِعَةِ
وَاطْرَحِ الْأَهْوَاءَ وَالْآرَاءَ	**	وَكُلِّ قَوْلٍ وَلَدَ الْمِرَاءَ
إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْءَ قَدْ أَحَبَّ	**	أَيِّمَةَ الدِّينِ وَعَنْهُمْ ذَبَّ
كَمَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَالثَّوْرِي	**	وَابْنَ عُيَيْنَةَ الْفَتَى التَّقِي
وَالْفَاضِلِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَوْزَاعِي	**	وَمِثْلَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِتْبَاعِ
كَابْنِ الْمُبَارَكِ الْجَلِيلِ الْقَدَرِ	**	وَالشَّافِعِي ذِي التَّقَى وَالْبِرِّ
وَالْقَاسِمِ الْعَالِمِ بِالْإِعْزَابِ	**	وَالْفَقْهِ وَالْقُرْآنِ وَالْآدَابِ
وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ الْإِمَامِ	**	وَنُظَرَائِهِمْ مِنَ الْأَعْلَامِ ²

ودون هذا البيان الواضح منه؛ فقد شهد من ترجم للإمام أبي عمرو الداني بسُنِّيَّتِهِ على مذهب أهل السنة والجماعة.³

¹ المرجع نفسه، ص: 181. الأبيات: من 539 إلى 541.

² المرجع السابق، ص: 174 إلى 177. الأبيات: من 515 إلى 525.

³ ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ص: 414. والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 249.

الفرع الثاني: المذهب الفقهي للإمام أبي عمرو الداني:

ولأنّ الإمام أبا عمرو الداني نشأ في بلاد الأندلس؛ التي ساد فيها مذهب الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ)¹، وكان معتمدا فيها طيلة قرون؛ فقد كان رحمه الله تعالى مالكيّ المذهب. يقول ابن بشكوال في ترجمته لأبي عمرو؛ نقلا عن تلميذه المُعَامِي (ت485هـ): " وكان أبو عمرو بحاب الدّعوة، مالكيّ المذهب".²

كما صرّح في أرجوزته بالاعتماد عليه؛ لسعة اطلاعه واستيعابه الكبير في الفقه والفتوى؛ وصحة نقله؛ وتتلّمذه على جمهرة كبيرة من التابعين؛ يقول في ذلك:

واعتمدنّ على الإمام مالك ** إذ قد حوى على جميع ذلك
في الفقه والفتوى إليه المنتهى ** وصحّة النقل وعلم من مضى³
وعلى التزامه الشديد بمذهب مالك، فإننا نجد في أرجوزته ينتقد بشدة الإمام أبا حنيفة⁴
(ت150هـ)، وداود بن علي الظاهري (270 هـ)⁵، حيث يقول:

وَأَمَحُ الَّذِي فِي الْكُتُبِ وَالصَّحِيفَةِ ** مِنْ قَوْلِ ذِي الرَّأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ
وَصَحْبِهِ إِذْ خَالَفُوا التَّنْزِيلَا ** وَخَالَفُوا فِي حُكْمِهِ الرَّسُولَا
وَحُلَّ مَا تَجَدُّ لِلْقِيَاسِ ** دَاوُدَ فِي دَفْتَرٍ أَوْ قِرْطَاسِ
مِنْ قَوْلِهِ إِذْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَا ** وَفَارَقَ الْأَصْحَابَ وَالْأَتْبَاعَ⁶

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 08، ص: 48 وما بعدها.

² ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 505.

³ الدّاني، الأرجوزة المنبهة، 173، 174. الأبيات: من 510 إلى 513.

⁴ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 06، ص: 390 وما بعدها.

⁵ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 13، ص: 97 وما بعدها.

⁶ الدّاني، الأرجوزة المنبهة، ص: 173، 174. الأبيات: من 510 إلى 513.

ولعلّ الذي حمل أبا عمرو أن يقول كلاماً كهذا في أبي حنيفة وهو من الأئمة الأثبات، وفي داود الظاهري، هي البيئة العلمية المشحونة بالمناظرات والردود وقتها، ولّما يسلم منها عالم، وزلات أهل العلم والفضل، تذوب في بحر حسناتهم؛ فنسأل الله تعالى أن يتجاوز عنا وعنهم.

المطلب الخامس: المكانة العلمية للإمام أبي عمرو الداني وثناء العلماء عليه:

يعدّ الإمام أبو عمرو الداني من كبار الأئمة الأعلام؛ الذين رسخت أقدامهم في العلم الشرعي؛ وبرعوا في عديد من فنونه رواية وتأصيلاً، وقد حاز الإمامة والصدارة بين أقرانه في زمانه؛ خاصة في القراءات؛ فأصبح لا يُذكر هذا العلم إلا وأبو عمرو فيه نجم؛ يهتدي به كل من جاء بعده؛ مستدلاً بأقواله وباحثاً في آرائه؛ ومتتبعا لاختياراته؛ ومستلهما من منهجه.

يشهد لهذا أولاً الكمّ الهائل من تلاميذه؛ الذين قصدوه من كل حذب وصوب؛ يتلمذون على يديه وينهلون من علمه، وثانياً من عاصره وجاء بعده من العلماء الأثبات وعلى رأسهم ابن الجزري، وثالثاً مصنّفاته التي ذاع صيتها وصارت مرجعاً معتمداً في تلقي العلوم الشرعية عموماً والقراءات على وجه الخصوص.

وسأورد هنا بعض ثناء العلماء على الإمام أبي عمرو الداني؛ وكلّهم مجمعون على حسن سمته في السلوك؛ وإمامته في العلوم.

قال عنه تلميذه أبو عبد الله محمد بن عيسى المّعامي (ت 485 هـ): "كان أبو عمرو مجاب الدّعوة، مالكي المذهب".¹

كذلك الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت 488 هـ) حيث يقول عنه: "هو محدّث مكثر، ومقرئ متقدّم، سمع بالأندلس والمشرق".²

ويقول عنه أيضاً ابن بشكوال (ت 578 هـ) في ترجمته له في كتاب الصلة: "... وكان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، وجمّع في معنى ذلك كلّ، تواليف حسنة مفيدة، يكثر تعدادها ويطول إيرادها. وله معرفة بالحديث، وطرقه، وأسماء رجاله، ونقلته. كان حسن

¹ الذهبي. سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 78.

² أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر وفاة الاندلس، ج: 01، ص: 305.

الخط؛ جيد الضبط؛ من أهل الحفظ والعلم والذكاء والفهم، متفننا بالعلوم جامعا لها معنيا بها. وكان ديناً فاضلاً، ورعاً سنياً¹.

وكذلك أبو جعفر الضبي (ت 599هـ) في كتابه بغية الملتبس إذ يقول عنه: "إمام وقته في الإقراء؛ محدث مكثّر أديب" إلى أن قال عنه: "وكان محافظاً متقدماً مشهوراً شهرة تغني عن الإطناب في ذكره"².

ومن فهرس ابن عبيد الله الحجريّ نقل الذهبي (ت 748هـ) قائلا: "والحافظ أبو عمرو الداني، قال بعض الشيوخ: لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئا قطّ إلّا كتبته، ولا كتبته إلّا وحفظته، ولا حفظته فنسيته"³.

وأثنى عليه كذلك الذهبي (ت 748هـ) كثيرا في ترجمته له فقال عنه في كتابه تاريخ الإسلام: "... وما زال القراء معترفين ببراءة أبي عمرو الداني وتحقيقه وإتقانه، وعليه عمدتهم فيما ينقله من الرسمة⁴ والتجويد والوجوه..."⁵.

وقال عنه في سير أعلام النبلاء: "... إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك"⁶.

وفي تذكرة الحفاظ كذلك قال: "... وإلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات، والقراء خاضعون لتصانيفه واثقون بنقله في القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء وغير ذلك"⁷.

¹ ابن بشكوال، الصلة، ص: 386.

² أبو جعفر الضبي، بغية الملتبس، ج: 01، ص: 412.

³ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77.

⁴ يقصد الرسم العثماني.

⁵ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج: 09، ص: 659.

⁶ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 77.

⁷ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: 03، ص: 212.

وكذلك الإمام شمس الدين ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) في نونيته؛ حيث وصفه باتباعه للسنة؛ وشهد له بالإمامة؛ فقال:

وَانْظُرْ إِلَى مَا قَالَهُ ذُو سُنَّةٍ ** وَقِرَاءَةُ ذَاكَ الْإِمَامِ الدَّانِي¹

وهذا ابن الجزري (ت 833 هـ) كذلك يقول فيه مقالة تبين مقدار رسوخه في العلم: "... ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل وما وهبه الله تعالى فيه فسبحان الفتّاح العليم".² والإمام أبو العباس شهاب الدين المقرئ التلمساني (ت 1041 هـ): "ومنهم من الرّاحلين من الأندلس إلى المشرق، من هو الأحق بالتقديم والسبق، الشهير عند أهل الغرب والشرق، الحافظ المقرئ الإمام الرباني، أبو عمرو الداني...".³

وقد كانت بين الداني وبعض من علماء عصره سجالات في مسائل متعلقة بالقراءات؛ منها ما كان بينه وبين أبي العباس المهدوي (توفي بعد سنة 430 هـ)⁴، كما نقلها الدكتور عبد الهادي حميتو من مخطوط الزهر اليانع في مقراً نافع لصاحبه أبي عبد الله بن الصفار، قائلا: "وما زال المهدوي قبل أن يعرف قدر الحافظ الداني يعترض عليه، حتى أنه كلّف الأمير مجاهدا - نضر الله وجهه - أن يكلف الحافظ عن أسئلة حرّفها المهدوي، فأجابه الداني عنها في جزء سماه: "الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة"، فألقى الحافظ مسألة واحدة سماها بـ "الستينية" ضمنها ستين سؤالاً في الهمزة المكسور ما قبلها نحو ﴿يُضِيءُ﴾ و ﴿بُرِيءُ﴾؛ فسقط في يد المهدوي، وتمنى أنه لم يسأله، وبقي

¹ ابن قيم الجوزية، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، البيت: 1456، ص: 89.

² ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 503.

³ المقرئ، نفح الطيب، ج: 02، ص: 135.

⁴ ينظر ترجمته في ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 92.

فيها كيوم ولدته أمه، وعززها الحافظ برسالة: "التنبية على الخطأ والجهل والتمويه"¹ كتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهدي². وهذا لا ينقص من قدر الإمام أبي العباس المهدي فكلّ منهما عالمان جليلان، والعلم قسمة الله بين عباده.

كما يذكر ابن الجزري أنه كان بينه وبين أبي محمد بن حزم (456 هـ)³، خصومة وصلت للتّهاجي بينهما حيث يقول: "وكان بينه وبين أبي محمد بن حزم منافرة عظيمة أفضت إلى المهاجاة بينهما والله تعالى يغفر لهما"⁴.

وقد علّق عليها الذهبي تعليقا رائعا ينصف كلّا منهما ويعتذر لهما حيث يقول: "وهذا مذموم من الأقران موفور الوجود نسأل الله الصفح، وأبو عمرو أقوم قليلا وأتبع للسنة، ولكن أبا محمد أوسع دائرة في العلوم"⁵.

وختاما لهذا المطلب فإن قدر الإمام أبي عمرو الداني عال مرفوع؛ ولا يسعنا المقام أن نذكر كلام جميع من أثنى عليه في بيان منزلته وفضله، فكلهم مجمعون على إمامته ورسوخه في العلم.

¹ طبعت الرسالة بتحقيق الدكتور محمد بن عبد الله دامي، عن دار السّمان المغرب.

² عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص: 10. نقلا عن مخطوط الزهر اليانع في مقراً نافع لصاحبه أبي عبد الله بن الصفار.

³ انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 184.

⁴ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 505.

⁵ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 18، ص: 184.

المطلب السادس: مؤلفات الإمام أبي عمرو الداني ووفاته:

الفرع الأول: مؤلفات الإمام أبي عمرو الداني:

ترك أبو عمرو الداني وراءه تراثاً علمياً ثرياً في شتى صنوف العلوم الشرعية، كالقراءات والحديث والتفسير والعقيدة والتراجم، اتخذها من جاء بعده مرجعاً مهماً في التلقي والاعتماد عليها. ولقد أثنى عليه عديد من العلماء في جودة مؤلفاته ودقتها، كما رأينا في المطلب السابق. كما تنوع هذا التراث العلمي بين منشور ومنظوم، وموجود ومفقود، ومنه ما هو مطبوع وبعضه لا زال مخطوطاً في المكتبات ينتظر التحقيق والإخراج.

وقد اختلف العلماء في عدد مؤلفاته لكثرتها، فمنهم من جعلها مائة مؤلف كالإمام أبي جعفر الضبي (ت 599هـ): "رأيت بعض أشياخي قد جمع ذكر تواليه في جزء نحو مائة تأليف...".¹

وبعضهم عدّها مائة وعشرين مصنفاً قال ابن جزى الكلبي (ت 741هـ) في مقدمة تفسيره: "...وأما أبو عمرو الداني فتأليفه تنيف على مائة وعشرين. إلا أن أكثرها في القرآن، ولم يؤلف في التفسير إلا قليلاً".²

وكذلك قاله الذهبي في تذكرة الحفاظ والمنتوري في شرح الدرر اللوامع.³

وعدّها البعض مائة وثلاثون ونيف كأبي زيد ابن القاضي من علماء فاس بالمغرب.⁴

وقد كانت هناك عدة محاولات من بعض الباحثين المعاصرين؛ في الإحصاء الدقيق لمؤلفات أبي عمرو الداني وبيان ما هو له قطعاً ونفي ما هو منسوب له ظناً.

¹ أبو جعفر الضبي، بغية الملتبس، ج: 01، ص: 412.

² ابن جزى الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج: 01، ص: 20.

³ ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: 03، ص: 212، وعبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ص: 04.

⁴ ينظر: عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص: 05.

ومنهم الدكتور غانم قدوري الحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب التحديد في الإتقان والتجويد حيث عدّها مائة وعشرين مؤلفاً بين مخطوط ومطبوع مستندا على مخطوط من مكتبة الأزهر لمؤلف مجهول عنوانه: "فهرست تصانيف الإمام العالم أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ"¹. ولا نكاد نجد بحثاً قام بهذا الاستقصاء متتبعا لما تناثر في التراجم، ومحققا في المخطوطات، كبحت الدكتور المغربي عبد الهادي حميتو؛ فقد ألّف رسالة خاصة في هذا الغرض، نحسبها جامعة مستوفية، سمّاها بـ: "معجم مؤلفات أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود"؛ طبعتها وزارة الأوقاف المغربية بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسة أبي عمرو الداني في القراءات.²

❖ البند الأول: الكتب المطبوعة: ومن كتبه التي طبعت على سبيل التمثيل:

أولاً: في علم القراءات القرآنية:

1. جامع البيان في القراءات السبع: طبع ثلاث طبعات وقد وقفت على جميعها: تحقيق محمد كمال عتيق: (أنقرة، وقف الديانة التركي، 1420 هـ / 1999 م).³
- تحقيق محمد صدّوق الجزائري: (بيروت دار الكتب العلمية 1426 هـ / 2005 م).
- تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، يحيى مراد: (القاهرة دار الحديث 1427 هـ / 2006 م).
- تحقيق مجموعة محققين وهم: عبد المهيمن الطحان، طلحة توفيق، سامي إبراهيم، خالد الغامدي. (الشارقة، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة 1428 هـ / 2007 م).

¹ أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص: 18.

² يرجى مراجعته وهو موجود على النت مصورا.

³ تسقّى لي تصفحه أثناء تواجدي بتركيا.

وأفضل التحقيقات تحقيق جامعة الشارقة، وهو المفرغ في المكتبة الشاملة،¹ فقد حوت فوق المقارنة بين النسخ ومقابلتها تعليقات على الطّرق وتحقيقات علمية في القراءات، ومع ذلك لم تسلم من بعض العيوب منها ضعف التنسيق بين المحققين وتكرّر التراجم، وهذا واضح جليّ لمن تصفّحه. كما يستر الله لنا الوقوف على نسخة الجامع التركية أثناء تواجدي بتركيا²، وهي أفضل من تحقيق محمد صدوق الجزائري من حيث مقابلة النسخ والتعليق عليها، وكلاهما يفتقران للتعليق والتحقيق العلمي في جانب القراءات وهذا ملحوظ لكلّ من قرأهما.

2. التيسير في القراءات السبع: طبع بتحقيق المستشرق "أوتو تريبزل"؛ بدار الكتاب العربي في بيروت 1404هـ. وحققه كذلك الباحث خلف حمود سالم الشَّعْدَلِيّ في رسالة علمية بكلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طبعت في (دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، 1436 هـ/2015م). وهو الذي اعتمدته في توثيق كثير من المسائل في رسالتي، وللكتاب تحقيقات أخرى كت تحقيق فريد محمد بن عزوز عن دار ابن كثير ، وتحقيق حاتم صالح الضامن، عن مكتبة الصحابة.

3. المفردات السبع أو مفردات القراء السبع: طبع بتحقيق عبد الرحيم الطرهوني؛ بدار الكتب العلمية في بيروت سنة 1432 هـ، وتحقيق علي توفيق النحاس بدار الصحابة بطنطا سنة 1427هـ.

4. إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل: موجودة منه بعض الألواح في المكتبة الوطنية بباريس، ونسخة منه كاملة في الخزانة الملكية بمراكش، طبع بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم بعمان الأردن، سنة 2019، إلا أنه ليس كاملاً. ثانياً: في علم التجويد والوقف والابتداء وعلوم القرآن:

¹ طُبعت طبعة محدودة، وقد تعذّر علينا الحصول على النسخة المطبوعة، سوى أصل الرسالة قبل طبعتها.

² بتحقيق عبد الرحيم الطرهوني والدكتور يحيى مراد.

1. التحديد في الإتقان والتجويد: بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد؛ بمكتبة دار الأنبار في بغداد سنة 1407هـ.
 2. المكتفى في الوقف والابتداء: طبع بتحقيق عبد الرحمن المرعشلي عن مؤسسة الرسالة سنة 1407هـ، ومحبي الدين عبد الرحمن رمضان؛ بدار عمار في الأردن سنة 1422هـ.
 3. الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام: طبع بتحقيق حاتم صالح الضامن بدار البشائر في دمشق سنة 1428هـ.
 4. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات: وهي أرجوزة شعرية طبع بتحقيق محمد بن مجقان الجزائري؛ بدار المغني في الرياض، سنة 1420هـ.
 5. الأحرف السبعة للقرآن: طبع بتحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان؛ بمكتبة المنارة في مكة المكرمة سنة 1408هـ.
- ثالثا: في علم الرسم وعدّ الآي:
1. البيان في عدّ آي القرآن: بتحقيق غانم قدوري الحمد؛ بمركز المخطوطات والتراث في الكويت سنة 1414هـ.
 2. المحكم في نقط المصاحف: بتحقيق الدكتور عزة حسن؛ بدار الفكر في دمشق سنة 1407هـ، وبتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، عن دار الغوثاني في دمشق سنة 1438.
 3. المقنع في رسم مصاحف الأمصار: محمد الصادق قمحاوي؛ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (دون تاريخ النشر).
- رابعا: في علم الحديث:
1. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها: طبع بتحقيق الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري؛ بدار العاصمة في الرياض سنة 1416هـ.

خامسا: في علم العقيدة:

2. الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات: طبع بتحقيق دغش

بن شبيب العجمي؛ بدار الإمام أحمد في الكويت سنة 1421هـ.

البند الثاني: الكتب المخطوطة: ومن كتبه التي لا زالت مخطوطة ومتفرقة في المكتبات - فيما

نعلم - نذكر منها:

- التذكرة الحافظ لتراجم القراء السبعة واجتماعهم واتفاقهم في حروف الاختلاف: نسخة

وحيدة في مكتبة علي باشا بتركيا وهي في ثلاثين لوحة،¹ ونسخة مخطوطة أخرى بدار الكتب

التونسية.²

وذكرت بعض التراجم أنّ الإمام أبا عمرو الداني ألف سفرا عظيما من أربع مجلدات سماه بـ "طبقات

القراء"،³ وبعد أن كان معروفا في وقت مضى في خزانة فاس عند المغاربة،⁴ إلا أنه لم يبق منه إلا ما

نطالع في معرفة القراء للذهبي وغاية النهاية لابن الجزري.

أما عن بدايته للتصنيف وتأريخ ذلك فلا توجد إشارة في كتب أبي عمرو الداني عن تاريخ بدايته

لهذا، سوى ما ذكره صاحب نفح الطيب أنه بدأ التأليف؛ قبل أو أثناء رحلته العلمية حيث قال:

"وَأَلَّفَ كُتُبَهُ بِالْحَجَّازِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ".⁵

وإن كان الدكتور عبد الهادي حميتو لم يجزم بصحة هذه الرواية من الإمام المقري، ومال إلى القول

بأن زمان بدايته تأليف الكتب كان منذ نهاية عهد الطلب؛ أو في أواخره على الأقل.⁶

¹ كامل بن سعود الجعفري، اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات، ص: 113.

² أفادني بها أستاذنا المشرف على رسالتنا أ.د عبد الكريم بوغزالة.

³ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 505.

⁴ عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص: 27.

⁵ المقري، نفح الطيب، ج: 02، ص: 135.

⁶ ينظر: عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص: 03.

أما عن أول ما أَلَفَ فلا توجد إشارة صريحة منه عن أول كتاب خَطَّه، سوى ما هو موجود في أرجوزته من تأريخ لها،¹ حيث يقول:

فِي أَوَّلِ الصَّوْمِ بِهَا ابْتَدَأْتُ *** فَمَا انْقَضَى إِلَّا وَقَدْ نَظَّمْتُ
عَظَمَهَا بِالْعَوْنِ ذِي الْفُدْرَةِ *** وَذَلِكَ فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ
وَأَرْبَعٍ خَلْتُ مِنَ الْمَيِّنَا *** نَفَعَنَا اللَّهُ بِهَا آمِينَ²

أي في شهر رمضان من سنة 411 للهجرة أتمّ نظم أرجوزته المنبهة.

وقد ذكر صاحب التكملة في ترجمته لعبد الرَّحْمَنِ بن فرتون الأَنْصَارِيِّ من أَهْلِ سرقسطة رواية أَنَّ أول ما أَلَفَ الحافظ الداني هو كتاب "تذكرة الحافظ" إذ يقول: "روى عَنْ أَبِي عَمْرٍو المقرئ وَحَدَّثَ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ بِكِتَابِ تَذَكُّرِ الْحَافِظِ مِنْ تَأْلِيفِهِ وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي نُسْخَةٍ عَتِيقَةٍ مِنْهُ مَكْتُوبَةٌ فِي انْسِلَاخِ شَوَّالِ سَنَةِ 408 وَيُقَالُ إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ هُوَ أَوَّلُ مَا أَلَفَهُ أَبُو عَمْرٍو".³

ولقد كتب الله تعالى لكتب الإمام أبي عمرو الداني؛ الانتشار الواسع في المشرق والمغرب؛ والقبول بين طلبة العلم، وذلك لميزات وخصائص امتاز بها الداني أولاً، وامتازت بها كتبه ثانياً، كما شكّلت نقلة نوعية في عصره بين نظرائه؛ خاصة في القراءات والرّسم.

فقد تميزت مؤلفاته رحمه الله تعالى بسعة الرواية مع نقد الأسانيد والتمحيص فيها، والتحقيق في المتون؛ وشرحها وإزالة اللبس عنها، كما أنّه رحمه الله تعالى يُعْمَلُ قواعد التصحيح والترجيح في نصوص العلماء، وخاصة بين القراء، إذ يبيّن عن اختياراته في القراءات والرّسم ويحتج لها، ومما تمتاز به كتبه أيضاً - رحمه الله تعالى - أنّه جمع بين التطويل في الشروحات ككتابه جامع البيان الذي ذكر فيه جميع

¹ ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، ص: 84. الأبيات: 54 و 55 و 56.

³ ابن الأبار القضاعي البلسني، التكملة لكتاب الصلة، ج: 03، ص: 11.

الروايات؛ وبين الاختصار والإيجاز كالذي فعله في كتابه التيسير حيث ضم ما صحّ عن القراء عنده فقط.¹

الفرع الثاني: وفاة الإمام أبي عمرو الداني:

بعد مسيرة علمية حافلة بالتأليف والتصنيف والتدريس والتعليم وخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي دامت أكثر من سبعين وسنتين، انتقل الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى إلى الرفيق الأعلى في يوم الإثنين من منتصف شهر شوال من سنة 444 للهجرة.²

وقد صلّى عليه وأمّ المصلين ذاك اليوم، القاضي عبد الله بن خميس قاضي دانية وأعمالها، تنفيذاً لوصيته التي تركها لابنه أحمد، ومشى في جنازته خلق كثير ومنهم السلطان "ابن مجاهد" صاحب دانية، ودفن بالمقبرة عند باب اندارة.³

ولا خلاف بين المؤرخين في سنة وفاته — رحمه الله تعالى — فيما وقفت عليه من تراجم العلماء لسيرته.

¹ تعرض لهذه الجزئية كذلك الباحث كامل بن سعود الجعفري، في أطروحته "اختبارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات، ينظر: ص: 114 إلى 118.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 505، والحموي، معجم الأدباء، ج: 04، ص: 1605.

³ ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

المبحث الثاني: دراسة كتاب جامع البيان في القراءات السبع.

سأتناول في هذا المبحث كتاب جامع البيان في القراءات السبع من خلال التعريف بمضامينه وأبوابه، وقيمه العلمية، والمصادر التي اعتمدها صاحب الكتاب في تحريره، ومنهجه فيه، وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: التعريف بكتاب جامع البيان في القراءات السبع وموضوعاته:

يعدّ كتاب "جامع البيان في القراءات السبع" لمؤلفه أبي عمرو الداني، من الكتب المعتمدة في علم القراءات القرآنية،¹ ومن أهم المصادر العلمية فيها؛ إذ إنّه يعدّ مورداً بالغ الأهمية في معرفة أسانيد القراء وطرق نقلهم، وروايات أئمة القراءة في الأصول² والفرشيات.³

وقد وصل إلينا هذا الكتاب عن طريق تلميذه الإمام سليمان بن داود بن نجاح؛ رواية منه عنه، حيث أفاد أنه جلس إليه في بيته بدانية، وسمع منه الكتاب مشافهة؛ بعدما ما نسخه بخط يده من نسخة شيخه، وكان هذا سنة (440 هـ) من ربيع الثاني، كما ذكر ناسخ الكتاب في مطلعته⁴ قائلاً: "حدّثني الفقيه المقرئ أبو داود قال: حدّثني شيخنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمر الفقيه المقرئ اللغوي

¹ علم القراءات القرآنية: عرفها عديد من العلماء بتعاريف موجزة ومطولة، وأشملها ما عرفها به عبد الفتاح القاضي بقوله: "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه إلى ناقله"، انظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص: 07.

² الأصول: وتعرف كذلك بالأحكام المطرّدة؛ وهي كل حكم جارٍ في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، كالمند والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة ونحو ذلك، انظر: علي محمد الضباع، البيان في أصول القراءة، ص: 10.

³ الفرشيات: وتعرف بالأحكام المنفردة؛ وهي ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء؛ مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، وتسمى كذلك بالفروع، ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ لم يصرّح به المحقّق في التحقيق الذي نعتمده.

الأموي مولى لهم، المعروف بابن الصّيرفي، قراءة مني عليه في منزله بمدينة دانية من كتابي، وهو يمسك أصله، في ربيع الآخر سنة أربعين وأربع مائة".¹

ويفهم من كلام سليمان بن نجاح، أنّ أبا عمرو قد نسخ الكتاب بخطّ يده؛ وهي النسخة الأصل التي كان يمسكها أثناء التحديث، كما يستفاد من هذا النص أنّ هذا الكتاب من أواخر ما ألف رحمه الله تعالى فقد كان قبل وفاته بأربع سنوات.

وقد بوّب رحمه الله تعالى كتابه أبواباً، وبرع في تقسيمه وتصنيفه، بتسلسل منطقي ومرتب، إذ لا يتشتت ذهن قارئه، ولا يكون تائها بين صفحاته.

فبعد المقدمة، وذكر سبب التأليف وبيان منهجه فيه، جاءت أبواب الكتاب وموضوعاته فيه كالاتي:
أولاً: باب ذكر الخبر الواحد عن النبي ﷺ؛ بأنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، وبيان ما ينطوي عليه من المعاني وما يشتمل عليه من الوجوه: وقد استعرض حديث النبي ﷺ في الأحرف السبعة²، وذكر بأسانيده أقوال الصحابة والعلماء فيه، حاصراً حديثه عنها في خمسة أسئلة وهي: "ما معناها وكيفيّة تأويلها؟، ما هو وجه إنزالها وما المراد منها؟، وفي أي شيء يكون الاختلاف فيها؟، وعدد المعاني التي اشتمل عليها الخلاف؟، وهل هذه الأحرف كلّها متفرقة في القرآن الكريم؟ وموجودة فيه في ختمة واحدة؟".³

¹ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 73.

² هو حديث صحيح رواه أكثر من عشرين صحابياً، وهذه رواية الصحابي الجليل عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ قال: «أُفْرِئِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاغَتْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، انظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. رقم الحديث: 4991، ج: 06، ص: 184، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث: 819، ج: 01، ص: 561.

³ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 104. ولأبي عمرو الداني مؤلف خاص في هذا المبحث موسوم بـ: "الأحرف السبعة للقرآن" بتحقيق عبد المهيمن الطحان.

ثم ختم هذا الباب - بعد بسطه للكلام فيه - قائلا: "... وجملة ما نعتقده من هذا الباب وغيره من إنزال القرآن وكتابه وجمعه وتأويله وقراءته ووجوهه، ونذهب إليه ونختاره: أن القرآن منزل على سبعة أحرف كلّها شاف كاف وحق وصواب، وأنّ الله تعالى قد خيّر القراء في جميعها وصوّبهم إذا قرؤوا بشيء منها، وأن هذه الأحرف السبعة المختلِف معانيها تارة وألفاظها تارة مع اتفاق المعنى؛ ليس فيها تضادّ ولا تناف للمعنى ولا إحالة ولا فساد".¹

بعدها بيّن رحمه الله تعالى أن هذه الأحرف السبعة؛ لم يُفصل في ماهيتها وحقيقتها بشكل قطعي، بل الواجب تلقيها بالقبول؛ ولا تكون مطية للتشكيك والارتياب، يقول تنمة لما سبق: "... وإنّا لا ندري حقيقة أيّ هذه السبعة الأحرف كان آخر العرض، أو آخر العرض كان ببعضها دون جميعها، وأنّ جميع هذه السبعة أحرف قد كانت ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطتها الأمة على اختلافها عنه، وتلقّيتها منه، ولم يكن شيء منها مشكوكا فيه ولا مرتابا به".²

ثانيا: باب ذكر الأخبار الواردة في الحث والحض على اتباع الأئمة من السلف في القراءة والتمسك بها: وقد أورد فيها أربعة وثلاثين أثرا مكررا منها ما هو عن النبي ﷺ كقوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا عَلَّمَ». ³

ومنها ما هو عن الصحابة رضي الله عنهم، كالذي ذكره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إذ يقول فيه: "اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ".⁴

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 124.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 129.

³ رواه أبو عمرو الداني عن خلف بن إبراهيم المقرئ، المصدر نفسه، ج: 01، ص: 132، وينظر: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن مسعود، ج: 07، ص: 88، رقم الحديث: 3981، حسن إسناده شعيب الأرنؤوط.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 135. وقد ذكره الدّارمي في سننه، ينظر: أبو محمد الدّارمي، سنن الدّارمي، ج: 01، ص: 288. رقم الحديث: 212. ورجاله رجال الصحيح كما ذكر أبو الحسن الهيثمي، مجمع الزوائد، ج: 01، ص: 181.

وعن التابعين كذلك يروي بسنده إلى الإمام عامر الشعبي (ت103هـ)¹: "الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَاقْرَءُوا كَمَا قَرَأْتُمْ"².

ولم يعلق رحمه الله تعالى في هذا الباب على هذه الأخبار والآثار، بل اكتفى بسردها وهي على وضوحها لا تحتاج إلى شرح وبيان؛ يقول في آخر الباب: "... والأخبار الواردة عن السلف والأئمة والعلماء بهذا المعنى كثيرة؛ وفيما ذكرنا منها كفاية ومقنع، وبالله التوفيق"³.

ثالثاً: باب ذكر أسماء أئمة القراءة والرواة عنهم، وكناهم ومواطنهم ورحلاتهم، وبعضاً من مناقبهم وأخبارهم: وقد ترجم للقراء السبعة ورواتهم في هذا الباب.⁴

والملاحظ أنه يروي لكل قارئ بأكثر من راوٍ، إذ إنّ جامع البيان قد ضمّن فيه كل الطرق والروايات؛ التي جمعها عن مشايخه الذين جلس إليهم في الطلب، وكانت معروفة عند أهل زمانه، وقد بلغت في الجامع أربعين رواية (40) لمائة وستين (160) طريقاً، يقول في مقدمة جامع البيان: "فهذه الروايات التي عددها أربعون رواية من الطرق التي جملتها مائة وستون طريقاً، هي التي أهل دهرنا عليها عاكفون وبها أئمتنا آخذون، وإياها يصنّفون، وعلى ما جئت به يعولون"⁵.

¹ عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبرار، الشعبي الحميري، أبو عمرو. تابعي جليل وفقه عظيم، ولد ونشأ بالكوفة ومات فيها سنة: 103 هجرية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج: 03، ص: 251.

² رواه الدّاني عن أبي مسلم الكاتب البغدادي إلى عامر الشعبي، جامع البيان، ج: 01، ص: 144. وقد روي واشتهر هذا الأثر عن جمع من الصحابة والتابعين فروي عن زيد بن ثابت، ينظر: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنّة، ج: 04، ص: 512.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 150.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 75 وما بعدها إلى غاية ص: 91، وستأتي ترجمتهم في المبحث الرابع مع ذكر التّرواة عنهم وطرقهم.

⁵ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 91.

رابعاً: باب ذكر تسمية أئمة القراء الذين نقلوا عنهم القراءة وأدّوها إليهم عن رسول الله ﷺ: وهذا الباب ذكر فيه رجال القراءات الذين اشتهروا في الأمصار، ونقل عنهم أئمة القراءة¹ بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ.

فمثلاً يقول عن نافع المدني: "رجال نافع الذين سمّاهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع...، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج...، وأبو روح يزيد بن رومان...، وأبو عبد الله مسلم بن جندب، وشيبة بن نصاح...".²

ثم يذكر بعدها مشايخ نافع عمن قرؤوا من الصحابة رضي الله عنهم: "وقرأ هؤلاء الخمسة على أبي هريرة وعبد الله بن عباس، وقرؤوا على أبي بن كعب، وقرأ أبي رسول الله ﷺ".³ وهكذا يفعل في هذا الباب مع باقي أئمة القراءات في ذكر رجالهم الذين رَوَوْا عنهم.

خامساً: باب ذكر الأسانيد التي نقلت إلينا القراءات، عن أئمة القراءة والرواية، وأدّت إلينا الحروف عنهم تلاوة: وفي هذا الباب راح الداني، يذكر الطرق التي وصلت بها الحروف عن أئمة القراءة والرواية، وذلك بذكر أسانيده عن مشايخه الذين قرأ عليهم؛ فيقول مثلاً: "وما كان من رواية ورش عن نافع، من طريق أبي الأزهر: فحدّثنا أبو عبد الله أحمد بن عمر بن محفوظ القاضي، قال حدّثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم ابن جامع السّكري، قال حدّثنا أبو محمد بكر بن سهل الدميّاطي، قال حدّثنا أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي، قال حدّثنا عثمان بن سعيد المعروف بورش، وهو لقبه، عن نافع، وذكر القراءة كلها".⁴

¹ أي شيوخ القراء السبعة.

² الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 225.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 294.

ثم يسترسل في ذكر أسانيده التي قرأ بها على مشايخه، فيقول بعد ذكره للطريق الأول: "... وقرأت أنا بهذا الطريق القرآن كله على أبي الفتح...".¹ ويقصد هنا بأبي الفتح أي شيخه فارس بن أحمد المتقدم ترجمته في مطلب شيوخه.

سادسا: باب ذكر الاستعاذة ومذاهبهم فيها: وهي أولى أصول القراءات القرآنية وما يتبدئ به كل قارئ حال الرواية أو الدراية²، فقد بين فيها لفظها ومستندها الشرعي من القرآن والسنة، ثم بين الصحيح منها؛ ورجح اللفظ الذي جاء في القرآن الكريم من سورة النحل حيث يقول: "وأصح هذه الألفاظ من طريق النقل، وأولاهها بالاستعمال من جهة النظر، اللفظ الأول لدلالة نص التنزيل عليه، وهو قوله عز وجل لنبيه ﷺ آمرا له ولسائر قراء القرآن: ﴿بِإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98]".³

كما بين أقوال علماء الأمصار في الجهر بها وإخفائها، وكل قول يورده، إلا ويذكر صاحبه بالسند إليه، ثم يوجهه حسب ما يراه في نظره، ويرجح في الأخير مذهب الجمهور، وهو أنه لا خلاف بينهم في الجهر بها، وهذا نصه قائلا: "ولا أعلم خلافا في الجهر بالاستعاذة؛ عند افتتاح القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن إلا ما جاء عن نافع وحمة".⁴

سابعا: باب ذكر مذاهبهم في التسمية والفصل بها بين السورتين: ويقصد بالتسمية البسملة؛ وكيف قرأها القراء بين السورتين، فحكي الخلاف بينهم فيها؛ وذكر مذاهبهم حيث شفعها بأسانيده

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² هذا الترتيب معروف بين القراء ومتداول بينهم في كتبهم ومصنفاتهم؛ المنظومة كمتن الشاطبية لأبي القاسم بن فيرة الشاطبي، أو المنشورة مثلاً ككتاب التيسير لأبي عمرو الداني. وأول من بوب بهذه الطريقة إلى أصول وفرش، هو الإمام علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت 335 هـ)، ينظر: غاية النهاية، ج: 01، ص: 559.

³ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 391.

⁴ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 389 إلى 394.

إليهم، يقول مثلاً: "فأما نافع فحدّثنا الفارسي، قال: حدّثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدّثنا أبو بكر شيخنا، قال: حدّثني الحسن بن مخلد عن أبي القاسم بن المسيبي، قال: كنا نقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أول فاتحة الكتاب، وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في الصلاة والعرض. هذا كان مذهب القرّاء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك".¹

وبعد ذكره الخلاف؛ حكى الإجماع عنهم في مسألة الابتداء بها في كل سورة: ".. ولا خلاف بين القرّاء- فيما قرأنا لهم- في التسمية في أول فاتحة الكتاب، من فَصَّلَ منهم، ومن لم يفصل؛ لأنّها ابتداء القرآن".²

وعلى هذا النسق؛ سار الإمام أبو عمرو الدّاني في عرض مذاهب القرّاء في الأصول، وحتى لا يطول بنا المقام في ذكر نموذج لكلّ باب؛ سأذكر أبواب الأصول التي تعرض إليها في كتابه جامع البيان على سبيل الإجمال دون تمثيل وهي:

أ. باب ذكر قولهم في ضمّ ميم الجمع وفي إسكانها.

ب. باب ذكر مذهب أبي عمرو البصري في الإدغام.

ج. أحكام الهمز وقد ضمّنها تسعة أبواب: (في الهمزتين المتلاصقتين من كلمة، ومن كلمتين، الهمز المفرد، مذهب ورش في تسهيل الهمز الساكن والمتحرك، مذهب الأعشى في تسهيل الهمزة، مذهب أبي عمرو في ترك الهمز الساكن دون المتحرك، مذهب هشام وابن عامر وحمزة في الوقف على الهمزة المتطرفة، مذهبهم في إلقاء حركة الهمز على الساكن قبلها وتحقيقها، ومذهبهم في السكوت على الساكن الواقع قبل الهمزة وفي وصله معا).

د. أحكام الإظهار والإدغام وفيه بابان: (مذاهبهم في الإظهار والإدغام للحروف السواكن في الحلق، وباب ما اختلفوا فيه من الإظهار والإدغام وكان سكونها عارض).

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 395.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 406.

هـ. باب ذكر أحوال النون الساكنة والتنوين.

و. أحكام الفتح والإمالة وفيها: (باب في ذكر مذهبهم في الفتح والإمالة، وباب ذكر مذهبهم في الوقف على الممال في الوصل، وباب في ذكر مذهب الكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم في إمالة هاء التانيث وما قبلها عند الوقف).

ز. باب مذهب ورش في إمالة الراء: (وقد عبّر عنها بإمالة الراء والمقصود هو تزيينها).

ح. باب مذهب ورش في تغليظ اللام.

ط. باب ذكر مذاهب القراء في الوقف على مرسوم الخط.

ي. باب ذكر مذاهبهم في الوقف على الحركات اللائي في أواخر الكلم، ومعنى الرّوم والإشمام.

ثامنا: باب ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب:

وهي وإن كانت من قسم الفرش؛ فإن أغلب من ألف في القراءات، إلا وجعلها بعد ذكر أصول الاستعاذة وبسملة تيمّنا وتبرّكا بها، ولفضائلها الجمّة.¹

فمثلا في حرف: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 04]، كيف قرأه القراء ورواتهم؟، واحتجاجة لهم بذكر السند المتصل إليهم بقوله: "عاصم والكسائي في غير رواية أبي الحارث ﴿ملك يوم الدين﴾"، بالألف وروى أبو الحارث عنه ﴿مالك يوم الدين﴾ بالألف، و ﴿ملك يوم الدين﴾ بغير ألف خير في الوجهين، وقرأت له بالألف لا غير. ويدلّ على صحّة ما رواه عن الكسائي من التخيير بين الوجهين في ذلك ما حدّثناه الخاقاني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا عليّ قال: حدّثنا أبو

¹ فضائل سورة الفاتحة معلومة مبثوثة في كتب التفسير والسنن وشروحاتها، وقد كتبت فيها الصفحات الطوال، ينظر مثلا: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب ما جاء في أم الكتاب، ج: 06 ص: 17. وكذلك محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج: 01 ص: 131.

عبيد، قال: كان الكسائي زمانا يقرأها بالألف، وكذلك قرأناها عليه، ثم بلغني عنه أنه قال بعد ذلك لا أبالي كيف قرأتها ﴿مَلِكٌ﴾ أو ﴿مَلِكٌ﴾¹. أي بالألف أو بدونها. وهكذا دأب في باقي الأحكام المنفردة من حروف القرآن الكريم، من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس، ليختمها بباب التكبير في قراءة ابن كثير وذكر الأخبار الواردة عن المكيين في ذلك. وخلاصة جميع الأبواب كلّها في جامع البيان؛ هي أربعة وثلاثون باباً.

¹ ينظر المصدر السابق، ج: 01، ص: من 407 إلى 413.

المطلب الثاني: القيمة العلمية لكتاب جامع البيان في القراءات السبع:

إنَّ القيمة العلمية لهذا الكتاب؛ تأتي من الدافع الذي جعل أبا عمرو يؤلّف مصنفًا في تسبيح القراءات والذي أخبر به في أول مقدمته: " أما بعد، أيدكم الله بتوفيقه، وأمدكم بعونه وتسديده، فإنكم سألتموني إسعافكم برسم كتاب في اختلاف الأئمة السبعة بالأمصار، محيط بأصولهم وفروعهم، مبين لمذاهبهم واختلافهم، جامع للمعمول عليه من رواياتهم، والمأخوذ به من طرقهم، ملخص للظاهر الجلي، موضح للغامض الخفي، محتو على الاختصار والتقليل، خال من التكرار والتطويل، قائم بنفسه مستغن عن غيره، يذكر المقرئ الثاقب، ويفهم المبتدئ الطالب، ويخف على الناسخ، ويكون عونًا للدارس ".¹

فغزارة مادّته العلمية المتمثلة في احتوائها على أسانيد القراء، وجمعها للطرق التي وصلت بها القراءات أصولًا وفرشًا، والشروحات التي ضمّها، والنصوص التي أوردها عن جمهرة من أهل العلم الذين سبقوه، وحسن التصنيف والترتيب جعلته يتفرد عن غيره من المصنفات، وقدوة لمن يأتي بعده من المؤلفين، كابن الجزري مثلاً الذي قال عنه: "جامع البيان في القراءات السبع يشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة، وهو كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلّف مثله للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني قيل: إنه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم".²

وكذلك قوله في غاية النهاية: " ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل وما وهبه الله تعالى فيه فسبحان الفتح العليم ولا سيما كتاب جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع ".³ بل ولقيمته العظيمة؛ حرص ابن الجزري على النقل منه والاعتماد خاصة في كتابه النّشر في القراءات العشر، واستحضار أسانيده وطرقه، والاستشهاد بآراء صاحبه واجتهاداته.

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 73.

² ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 61.

³ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 505.

وفي عَدِّ بسيط مَيَّ في كتاب النشر فقد ترددت عبارة "جامع البيان" فيه أكثر من تسعين مرة، عدا نقولاته عن أبي عمرو منه دون التصريح باسم الكتاب.

يقول الدكتور عبد الهادي حميتو في معجمه عن الجامع: "ومما تقدّم يتبين مقدار الجهد الذي بذله المؤلف في كتابه، وتتجلى أهمية الكتاب باعتباره أوعب التوايف في القراءات السبع في المدرسة المغربية وأوثقها وأحفلها بالروايات والطرق النادرة، ومن هنا وقع التسليم لأبي عمرو بالإمامة في هذا العلم والتفرد فيه بالحفظ وسعة الرواية ورسوخ القدم في التحقيق والتمكن من مسائل الخلاف وأدلتها النقلية ومنازع الأئمة فيها".¹

ولأهميته البالغة؛ فقد اعتنى به العلماء كثيرا وأولوه اهتمامهم رواية ودراية، ورحلوا إليه رجاء تحصيله وعلى رأسهم تلميذه أبو داوود بن نجاح وغيره من الحفاظ وقد ذكر عبد الهادي حميتو أنّ الإمام ابن نجاح ألّف فيه "الطرر على جامع البيان".²

فهو فتح مبين في علم القراءات القرآنية قد أجمل ميزاته الدكتور عبد المهيمن الطحان في مقدمة تحقيقه وهي:

أ. حسن التوفيق بين الروايات.

ب. يعرفك بمجموعة من الكتب المفقودة في علم القراءات والتي ينذر ذكرها عند غيره.³

ج. يروي المصطلحات القرائية للسابقين، ويبين مرادهم منها ويشرحها.

د. يقدم معلومات في تاريخ القراءات وانتشارها.⁴

¹ عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبو عمرو الداني، ص: 46.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ وقد نُبّهت على كثير منها مما هو في عداد المفقود في الفصل التطبيقي من رسالتنا.

⁴ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 43.

المطلب الثالث: منهج الإمام أبي عمرو الداني في جامع البيان:

أبان الإمام أبو عمرو الداني عن منهجه في كتابه جامع البيان وأوضح معالم عمله فيه في مقدمته، حتى تسهل قراءته للمبتدي، وتعظم فائدته للمنتهي، ومنهجه فيه كالآتي:

أولاً: ذكره الاختلاف بين أئمة القراءة: سواء كان في الأصول أو الحروف، مع بيان المواضع التي اختلفوا فيها، يقول في ذلك: "وذكرت لكم الاختلاف بين أئمة القراءة في المواضع الذي اختلفوا فيها من الأصول المطردة والحروف المتفرقة، وبينت اختلافهم بيانا شافيا".¹

مثال ذلك في فرش البقرة: "قرأ عاصم في رواية المفضل: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: 07]، بالنصب على تقدير وجعل. وكذلك روى روح بن عبد المؤمن بن أبي أمية عن أبي بكر لم يروه غيره. وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء".²

ثانياً: شرح المذاهب وتقريب التراجم والعبارات: فهو لا يذكر مذهبا من مذاهب القراء؛ إلا ويعطيه من الشرح والبيان الكافي بما يجعله يستوفي جميع أجزائه.³

أمّا في التراجم فإنه يوردها بإسناده، ويترجم لبعضهم كما فعل مع أئمة القراءة ورواتهم، ويوثق بعضهم متى احتاج إلى بيان حاله في السند، مثال ذلك في ذكر الرواة عن نافع: "حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الزاهد قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن جعفر المدني ثقة مأمون قليل الخطأ صدوق".⁴

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 74.

² المصدر نفسه، ج: 02، ص: 836.

³ انظر مثلاً لأحكام الهمز التي شرحها في تسعة أبواب وهو القسم الكبير في الأصول.

⁴ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 158.

كما يبيّن رحمه الله تعالى المقصود من عبارات القراء؛ كقوله في أحكام الهمز عند ورش: "اعلم أن ورشا روى عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي يقع قبلها، فيتحرّك بحركتها وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونه".¹

ثالثاً: التمييز بين الطرق والروايات والحكم عليها: فلا يخلط في ذكر الطرق التي يروي بها، ولا بين الروايات التي يحررها عن أئمة القراءة، بل يلتزم إلى حدّ كبير بالترتيب المعمول به، ويميّز بينها متى احتاج إلى ذلك، حتى لا يختلط على القارئ أمرها، والدليل على ذلك أننا نستطيع حساب طرقه ورواياته في جامع البيان.

كما أنه يحكم على ما يورده من أسانيد بعبارات الصحة والضعف، كقوله مثلاً: "هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد".²

رابعاً: التعريف بالصحيح المعمول به والتنبيه على الشاذ وما لا يصحّ: وقد عبّر عنها في مقدمته بقوله: "... وعرفت بالصحيح السائر ونبّهت على السقيم الدائر"³، وبالغت في تلخيص ذلك وتقريبه، واجتهدت في إيضاحه وتهذيبه، وأعطيته حظاً وافراً من عنايتي، ونصيباً كاملاً من روايتي".⁴

ومثال ذلك عمّا يصحّ من الرواية؛ قوله في الوقف على الهمز: "وما رواه خلف وابن سعدان نصّاً عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة وعامّة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً، فهو الصحيح المعمول عليه والمأخوذ به".⁵

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 609.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 229.

³ الدائر: هو الهالك والخاسر، ينظر: جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج: 05، ص: 617.

⁴ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 75.

⁵ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 601.

وعمّا لا يصحّ منها؛ نجده دائماً ما ينبه على ما لا يستقيم من القراءة في أوجهها، أو من الإسناد في طرق نقله مما يقع من الأوهام والأخطاء والأغلاط لدى القراء، وهو لبّ الرسالة الذي سيكون الجانب التطبيقي فيها.

يقول مثلاً في فرش البقرة: "قرأ عاصم في غير رواية المفضل وابن عامر ﴿فِيضَاعِفْهُ لَهُ﴾ هنا، وفي الحديد بنصب الفاء. وقال أبو عبيد عن هشام عن ابن عامر بضمّ الفاء وهو وهم منه".¹

خامساً: أفراد قراءة كل قارئ برواية من أخذ عنه: يقول في ذلك شارحاً: "وأفردت قراءة كل واحد من الأئمة برواية من أخذ القراءة عنه تلاوة، وأدّى الحروف عنه حكاية، دون رواية من نقلها مطالعة في الكتب، ورؤية في المصحف؛ إذ الكتب والمصحف غير محيطة بالحروف الجليّة، ولا مؤدية عن الألفاظ الخفية، والتلاوة محيطة بذلك ومؤدية عنه".²

وهو يقصد هنا أنّه لا يعتمد في القراءة إلا على الرواية والسماع والأخذ من أفواه المشايخ، ولا يقبل ما كان في المصاحف؛ لأنها تبقى غير تامة في تأدية القراءة على الوجه المرتضى، وهذا الشرط يجعل قيمة جامع البيان تعلو أكثر؛ إذ إنّ الأصل في القراءة المشافهة والتّلقي.

سادساً: التعبير بلفظ الإمام حال اتفاق الرواة، وحال مخالفة أحدهم يذكره وحده باسمه: فهو يكتفي بذكر لفظ الإمام حال اتفاق الرواة إجماعهم عن شيخهم، وإذا خالف أحدهم يذكره ويهمل غيره يقول: "... فإذا اتفق الرواة من طرقهم عن الإمام على أصل وفرع، سمّيت الإمام دونهم، وإذا اختلفوا عنه سمّيت من له الرواية منهم وأهملت اسم غيره".³

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 916.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 75.

³ المصدر السابق، ج: 01، ص: 75.

مثال ذلك قوله: "قرأ نافع ﴿النَّبِيُّونَ وَالنَّبِيِّينَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالنَّبِيَّ وَالنَّبُوَّةَ﴾ بالهمزة حيث وقع، واستثني من ذلك إسماعيل والمسيبي وقالون عنه موضعين، وهما قوله في الأحزاب: ﴿لِلنَّبِيِّينَ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: 50] و﴿يُبَيِّنُ النَّبِيَّ وَالنَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: 53]، فتركوا همزها في حال الوصل".¹

سابعاً: إعراضه عن ذكر ما اتفق عليه الأئمة إلا في مواطن: فإذا اتفق الأئمة على حكم ما، فإنه لا يذكره، إلا إذا كان في باب الأصول وبعض المواطن في باب الفرش، يقول في ذلك: "وإذا اتفقت الأئمة كلهم على شيء أضربت عن اتفاقهم إلا في أماكن من الأصول، ومواضع من الحروف؛ فإني أذكر ذلك فيها لنكتة أدلّ عليها، أهملها المصنفون، أو لداثر أتبه عليه أغفله المتقدمون، أو لغامض خفيّ أكشف عن خاصّ سرّه، وأعرّف بموضع غموضه، أو لوهم وغلط وقع في ذلك، فأرفع الإشكال في معرفة حقيقته وأفصح عن صحّة طريقته".²

كقوله مثلاً في مفتتح باب الفتح والإمالة: "اعلم أنهم أجمعوا على إخلاص الفتح فيما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف وعين الفعل مخففة...".³

ثامناً: تعبيره باصطلاح الحرميين والكوفيين: يعبر عن نافع وابن كثير بالحرميين⁴، وعن عاصم وحمزة والكسائي بالكوفيين، وذلك تسهيلاً واختصاراً في الشرح؛ يقول ما نصّه: "وإذا اتفق نافع وابن كثير قلت: قرأ الحرميان، وإذا اتفق عاصم وحمزة والكسائي قلت: قرأ الكوفيون".⁵

وقد ذكر في الأخير مقالة أنّ كتابه جامع البيان قد ضمّن فيه كل شيء فيه تعلّمه؛ بعد التحقيق والتدقيق فيقول: "ولا أعدو في شيء مما أرسمه في كتابي هذا: ما قرأته لفظاً، أو أخذته أداءً، أو سمعته

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 865.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 91.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 683.

⁴ الحرميان: من الحرم نسبة إلى المدينة المنورة، دار الإمام نافع، ومكة المكرمة دار الإمام عبد الله بن كثير. ينظر: أبو الحسن النوري الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: 08.

⁵ المصدر السابق، ج: 01، ص: 92.

قراءة، أو رأيته عرضاً، أو سألت عنه إماماً، أو ذكرت به متصديراً، أو أجزيت لي، أو كتب به إلي، أو أذن لي في روايته، أو بلغني عن شيخ متقدم، أو مقرر متصدر بإسناد عرفته وطريق ميزته، أو بحثت عنه عند عدم النص والرواية فيه، فألحقته بنظيره، وأجريت له حكم شبيهه".¹

ولقد كان وفيّاً - رحمه الله في التزامه بمنهجه في كتابه، فقد تطرق لأبوابه جميعاً مرتبة، وضبط عرض مادته العلمية بما صرح به في المقدمة، فلا يحدث لقارئه أي حيرة أو إغلاق في الفهم.

يقول الدكتور عبد المهيمن الطحان: "... يعرض الداني ذلك علينا في تسلسل وترباط محكم، وتناسق وانسجام، بعبارة سهلة، وأسلوب عذب، وقلم سيال بالمتراذفات الكثيرة، والعبارات المتزاوجة. وتلك صبغة في أسلوب أهل الأندلس، وميزة في أدبهم وكتبهم".²

ومن معالم منهجه في كتابه جامع البيان استعماله لأسلوب الفنقلة³ في الجدال العلمي؛ كقوله: "فإن قال قائل: إن أبا بكر بن عيَّاش، وحفص بن سليمان..... قلت: لم يتفاوت الاختلاف بينهما عنه شيء من ذلك؛ إذ كانا من الشهرة والإتقان وحسن الاضطلاع".⁴

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 48 إلى 52.

³ الفنقلة: منحوتة من عبارة: "فإن قلت كذا.... قلنا كذا" هو أسلوب تأليف وجد عند القدماء نحويين وفقهاء وغيرهم يلجأ فيه الكاتب أو المؤلف إلى هذا الأسلوب عندما تكون المسألة ذات أهمية فيبدأ بطرح سؤال مفترض ليجعل القارئ أقرب لفهم المسألة وإدراكها، ينظر: بحث تكميلي: أحمد علي حياوي، الفنقلة في كتاب سبويه، ص: 03.

⁴ ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 261.

المطلب الرابع: المصادر العلمية للإمام أبي عمرو الداني في جامع البيان:

استقى الدّاني مادّته العلمية لكتابه جامع البيان في القراءات السبع، من مصدرين أساسين:
الأول: من روايته عن شيوخه بسنده وهو الجانب الأكبر من الكتاب، والثاني: اقتباساته من كتب أئمة القراءات والتفسير واللغة.¹

الفرع الأول: مصادر أبي عمرو الدّاني عن شيوخه:

فهو يروي عن شيخه أبي الحسن الطاهر بن غلبون (ت 399 هـ): ثلاثة وعشرون إسنادا بدون المكرر، وعن محمد بن أحمد أبي مسلم البغدادي (ت 399 هـ) ستون طريقا، ومائة وستة وأربعين إسنادا بإسقاط المكرر، وعن أبي الفتح فارس بن أحمد (ت 401 هـ) مئتين وثلاثة عشر إسنادا دون المكرر، وعن خلف بن إبراهيم بن خاقان أبو القاسم (ت 402 هـ) ستة طرق، وستة وثلاثون إسنادا دون المكرر، وعن عبد العزيز بن جعفر الفارسي (ت 412 هـ) في تسعة طرق، وأسانيده عنه مائة وثلاثة وستون إسنادا.²

الفرع الثاني: مصادر أبي عمرو الدّاني من الكتب:

يعزو الدّاني في جامعه إلى كتب ومصنفات متنوعة سبقته، ككتب القراءات والنحو مصرحا بأسمائها في كثير من المواضع، نحو: كتاب أبي عمرو البصري، والسبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد، وكتابه الآخر الياءات، وكتاب الوقف والابتداء لمحمد بن واصل (ت 273) وكتاب اللفظ للنحاس.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 53.

² ينظر: كامل بن سعود الجعفري، اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات، ص: من 87 إلى 91. وقد تقدّمت ترجمتهم جميعا في مطلب شيوخ أبي عمرو الدّاني، ص: 11 وما بعدها.

³ ينظر: مقدمة تحقيق جامع البيان، ج: 01، ص: 54، 55.

وهو تارة لا يصرح بصاحب الكتاب، بل يكفي بذكر العنوان فقط اختصاراً، ومرة يعكس الأمر فيذكر صاحب الكتاب ولا يذكر عزوه منه كذكره لسيبويه (ت 180 هـ) والزجاج (ت 311 هـ) وغيرهما.¹

كما أنّ بعض الكتب يرويها عن أصحابها بسنده ككتاب السبعة لابن مجاهد الذي رواه بسند عال عن شيخه أبي مسلم البغدادي عن ابن مجاهد.

هذا وإنّ بعض المؤلفات لا تكاد تعرف إلا عن طريقه وقد تردّد ذكرها في الجامع وهو يعزو إليها، ما يدلّ على أنّها كانت معروفة في وقته، واندثرت بعدها ككتاب القرآن والمعاني للكسائي؛ وللبزي كذلك، وكتاب المفرد بقراءة حمزة، لمحمد بن يزيد الرفاعي (ت 248 هـ)، وكتاب الجامع لأحمد بن جبير (ت 258 هـ)، وكتاب الفصل بين أبي عمرو والكسائي، والاختلاف بين حمزة والكسائي، والجامع والمجرد لابن سعدان، والجامع والمكيين لابن مجاهد، وكتاب الاختلاف بين حمزة ونافع. وقد أشرت إلى كثير منها في حاشية الرسالة أثناء تعرضي لها في الفصل التطبيقي من الرسالة، وقد أحصها الدكتور محمد عبد الرحمن أحمد محمد في مائة واثنين كتاباً ذكرها الدّاني في جامعهِ.²

¹ ينظر: مقدمة تحقيق جامع البيان، ج: 01، ص: 54، 55.

² ينظر: محمد عبد الرحمن أحمد محمد، قراءة في كتاب جامع البيان في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الدّاني، ص: 24.

المبحث الثالث: الطرق والروايات عن القراء في جامع البيان في

القراءات السبع.

يعدّ جامع البيان في القراءات السبع من أوعب الكتب التي جمعت الطرق والروايات للقراء السبع، إذ فيه مالا يوجد في غيره كما تقدّم بيانه، وفي هذا المبحث تطرقنا إلى ترجمة القراء السبع ورواتهم الذين ذكرهم الدّاني في كتابه، مع جداول توضيحية للطرق عن الرواة التي اعتمدها الدّاني، وأوضحها في مقدمته.

المطلب الأول: قراءة الإمام نافع المدني:

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب المدني، أحد القراء السبعة والأعلام الثقات، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة منهم عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبي جعفر القارئ وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان وغيرهم كثير، وأخبر عن نفسه أنّه قرأ على سبعين من التابعين. قرأ عليه خلق كثير من مختلف الأمصار، وكان المتصدر للإقراء في زمانه بمدينة رسول الله ﷺ، وقراءته كانت قراءة أهل المدينة المتمسكين بها، توفي رحمه الله تعالى 169 هـ.¹

وقد اعتمد الدّاني في جامع البيان لنافع أربع روايات عنه وهي:²

الفرع الأول: رواية إسماعيل بن جعفر: أبو إسحاق المقرئ المحدث، أخذ القراءة عرضاً عن شيبة بن نصاح، وعرض على نافع وسليمان بن مسلم بن جهمز، وعيسى بن وردان، نزل بغداد وتصدر للإقراء بها، وقرأ عليه هناك الكسائي والقاسم بن سلام والدّوري وغيرهم، توفي سنة 180 هـ.³

¹ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج: 02، ص: 312، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 64، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 330.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 56.

³ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 87، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 163.

الفرع الثاني: رواية إسحاق المسيبي: هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو محمد المسيبي المدني المقرئ؛ قرأ على نافع بن أبي نعيم، وكان ضابطاً لها محققاً فيها، قرأ عليه ابنه محمد وابن سعدان وابن جبير وخلف وغيرهم، توفي سنة 206 هـ.¹

الفرع الثالث: رواية قالون: هو عيسى بن مينا بن وردان المدني، وأكثر من لازم نافعاً؛ إذ سماه بقالون لجودة قراءته، روى عنه أحمد بن صالح والحلواني وعبد الله بن فليح، توفي سنة 220 هـ.²

الفرع الرابع: رواية ورش: هو عثمان بن سعيد القيرواني ثم المصري، صاحب نافع وهو الذي لقبه بورش لشدة بياض وجهه، تولى رئاسة الإقراء بمصر وقرأ عليه خلق كبير منهم داود بن أبي طيبة وأبو يعقوب الأزرق ويونس بن عبد الأعلى، توفي سنة 197 هـ بمصر.³

¹ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 88، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 157.

² ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 03، ص: 97، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 93، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 615.

³ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 457، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 91، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 502.

المطلب الثاني: قراءة الإمام عبد الله بن كثير المكي:

عبد الله بن كثير أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة، وثاني القراء السبعة، لقي عددا من الصحابة وقرأ على عبد الله بن الله السائب رضي الله عنه، وكذلك مجاهد بن جبر ودرياس مولى ابن عباس، روى القراءة عنه خلق كبير وقصده الناس للقراءة عليه، حيث انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة المكرمة حيث توفي بها سنة 120 هـ.¹

وقد اعتمد الداني على ثلاث روايات له في جامع البيان² وهي:

الفرع الأول: رواية القوّاس: هو أحمد بن محمد بن علقمة أبو الحسن النّبال المكي المعروف بالقوّاس؛ إمام مكة في القراءة قرأ على وهب بن واضح، وأشهر من قرأ عليه قنبل والحلواني وابن جبير والبزي، توفي سنة 240 أو 245 هـ.³

الفرع الثاني: رواية أحمد البزي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، الملقّب بالبزي، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة وابن سليمان، ووهب بن واضح وغيرهم. وأشهر من قرأ عليه الخزاعي والحسن بن الحباب وابن فرح، توفي رحمه سنة 250 هـ.⁴

الفرع الثالث: رواية ابن فليح: هو عبد الوهاب بن فليح أبو إسحاق المكي، إمام أهل مكة في القراءة بزمانه، قرأ على داود بن شبيل ومحمد بن سبعون وهشام بن سليمان، وقرأ عليه الخزاعي والدينوري، توفي في حدود 250 هـ.⁵

¹ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 89، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 49، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 442.

² ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 56 و 57.

³ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 105، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 149.

⁴ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 102، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 119.

⁵ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 106، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 481.

المطلب الثالث: قراءة أبي عمرو البصري:

هو الإمام زَبَّان بن العلاء بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، قرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة، وهو أكثر السبعة قراءة على المشايخ كالحسن البصري وحميد بن قيس وسعيد بن جبير وغيرهم، تصدّر للإقراء وقصده الناس من كل مكان، وقد توفي بالكوفة سنة 154 هـ.¹ وقد اعتمد الدّاني له في جامع البيان على راويين² وهما:

الفرع الأول: رواية يحيى اليزيدي: يحيى بن المبارك اليزيدي الإمام أبو محمد البصري النحوي، المقرئ سكن بغداد، وأخذ القراءة عن أبي عمرو البصري وخلفه في الإقراء بعده، وأخذ عن حمزة كذلك، روى القراءة عنه أولاده كمحمد وإبراهيم، وأبو عمر الدوري وأبو السوسي، توفي سنة 202 هـ.³

الفرع الثاني: رواية شجاع بن أبي نصر: شجاع بن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي، عرض على أبي عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه، وسمع من عيسى بن عمرو صالح المري، روى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن غالب والدّوري وأبو القاسم بن علي، توفي ببغداد سنة 197 هـ.⁴

¹ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 248، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 58، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 288.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 57.

³ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 03، ص: 09، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 90، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 375.

⁴ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 96، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 324.

المطلب الرابع: قراءة الإمام عبد الله بن عامر الشامي:

عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، بن ربيعة، أبو عمران اليحصبي؛ إمام أهل الشام في القراءة والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها. أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب، وقد عقد الداني ورقات طويلة في الجامع في إثبات سند قراءته والرد على طعن الطبري فيها،¹ جلس إليه خلق كبير أخذوا عنه القراءات إلى أن توفي سنة 118 هـ بدمشق الشام.²

وقد اعتمد الداني له خمسة رواة في جامع البيان³ وهم:

الفرع الأول: رواية عبد الله بن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشر ويقال بشير بن ذكوان، أبو عمرو القرشي الفهري الدمشقي إمام ثقة شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم والكسائي وإسحاق المسيبي، وقرأ عليه ابنه أحمد وأحمد بن يوسف التغلبي، سنة 242 هـ.⁴

الفرع الثاني: رواية هشام بن عمار: هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، ويقال الظفري الدمشقي، شيخ أهل دمشق في القراءات والحديث، قرأ على أيوب بن تميم وعراك بن خالد وغيره، روى عنه القاسم بن سلام والحلواني ومحمد الباغندي وغيرهم، توفي رحمه الله سنة 245 هـ أو 244 هـ.⁵

¹ جعلت هذا الاعتراض على الإمام الطبري من جملة ما نبت عليه الإمام الداني في جامعه.

² ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 85، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 46، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 423.

³ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 57.

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 404، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 238.

⁵ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 03، ص: 210، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 254، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 601.

الفرع الثالث: رواية الوليد بن عتبة: هو الوليد بن عتبة بن بنان أبو العباس الأشجعي الدمشقي، مقرر حاذق معروف ضابط عرض على أيوب بن تميم وروى القراءة عن الوليد بن مسلم وبقية بن الوليد، وقرأ عليه كل من أحمد بن نصر بن شاكر ونعيم بن كثير والحلواني، توفي سنة 240 هـ.¹

الفرع الرابع: رواية عبد الحميد بن بكار: أبو عبد الله الكلاعي الدمشقي نزيل بيروت، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم القارئ وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة وروى عن الوليد بن مسلم، روى القراءة عنه العباس بن الوليد البيروني؛ ولم يروه عنه غيره، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته رحمه وقليل من ترجم له.²

الفرع الخامس: رواية الوليد بن مسلم: هو الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي، من علماء الشام في وقته، روى القراءة عرضاً عن يحيى بن الحارث الذماري ونافع بن أبي نعيم، روى القراءة عنه إسحاق بن أبي إسرائيل، وإسحاق بن إبراهيم المروزي والوليد بن عتبة، توفي سنة 195 هـ.³

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 360، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 609.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 360.

³ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 447، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 119، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 360.

المطلب الخامس: قراءة الإمام عاصم الكوفي:

هو عاصم بن بهدلة -وينسب إلى أمّه- أبو النُّجُود الكوفي أبو بكر الأسدي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وقد أخذ عنه القراءة عرضاً على زرّ بن حبیش وأبي عمرو الشيباني، قرأ عليه خلق كثير توفي رحمه الله تعالى في أواخر سنة 127 هـ أو 128 هـ.¹ ورواته في جامع البيان الذين اعتمدتهم الدّاني خمسة² وهم:

الفرع الأول: رواية شعبة: هو أبو بكر شعبة بن عياش الحنّاط الأسدي، عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء بن السائب وأسلم المُنْقَرِي، وقرأ عليه غير واحد كالأعشى والعليمي وابن جبير. توفي رحمه الله تعالى سنة 193 هـ.³

الفرع الثاني: رواية حفص: حفص بن سليمان أبو عمر الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم - وهو ربيّه أي ابن زوجته-، روى القراءة عنه عدد كبير كعمرو بن الصباح وعبيد بن الصباح وأبو شعيب القواس، وحمزة بن القاسم، توفي رحمه الله تعالى سنة 180 هـ.⁴

الفرع الثالث: رواية المفضل الضبي: هو المفضل بن محمد أبو محمد الضبي الكوفي، إمام مقرئ نحوي أخباري، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم بن أبي النُّجُود والأعمش، وأخذ عنه علي بن حمزة الكسائي وجبله بن مالك وسعيد بن أوس، توفي رحمه الله تعالى سنة 168 هـ.⁵

¹ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 52، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 346، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 330.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 57، 58.

³ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 325، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 294.

⁴ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 84، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 254، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 210.

⁵ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 79، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 307، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 568.

الفرع الرابع: رواية ابن أبي زياد: هو حماد بن أبي زياد شبيب التميمي الحماني الكوفي، مقرر جليل ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، وعلى أبي بكر بن عياش، روى القراءة عنه عرضاً يحيى بن محمد العليمي وروح بن عبد المؤمن ابن قرة، توفي سنة 190 هـ.¹

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 258.

المطلب السادس: قراءة الإمام حمزة بن حبيب الكوفي:

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام، أبو عمارة الكوفي المشهور بالزِّيَّات أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش على الصحيح، وحران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، ومناقب الإمام حمزة وورعه وزهده معروفة في كتب التراجم، أخذ عنه خلق كثير، وقد توفي رحمه سنة 156 هـ بجلوان.¹

وقد اعتمد الدّاني في جامعہ على رواية واحدة له²، نظراً لشهرة صاحبها وضبطه الكبير لقراءة حمزة كما ذكر ابن الجزري في غاية النهاية³، وهي:

الفرع الأول: رواية سليم بن عيسى: سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، أبو عيسى أخص تلامذة حمزة، وخليفته في الإقراء بالكوفة، قرأ عليه خلف بن هشام البزار، وخلاّد بن خالد الصيرفي، وأبو عمر الدوري، وابن جبير وعلي بن كيسة المصري، توفي رحمه الله سنة 188 هـ..⁴

¹ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 255، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 66، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 261، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 568.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 58.

³ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 262.

⁴ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 83، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 318، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 283.

المطلب السابع: قراءة الإمام علي بن حمزة الكسائي الكوفي:

هو الإمام علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكسائي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة، وروى عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل ويعقوب ابني جعفر، قرأ عليه خلق كبير عدّهم ابن الجزري في غاية النهاية، توفي رحمه الله تعالى سنة 189 هـ.¹

وللكسائي في جامع البيان أربع روايات اعتمدها الداني² له وهي:

الفرع الأول: رواية أبي عمر الدوري: حفص بن عمر أبو عمر الأزدي البغدادي النحوي الدوري، قرأ على إسماعيل بن جعفر وأخيه يعقوب وأبي بكر شعبة بن عياش وعلى سليم بن عيسى والكسائي، قرأ عليه خلق كبير منهم الحلواني وأحمد بن حرب وابن فرج. توفي رحمه الله تعالى سنة 246 هـ.³

الفرع الثاني: رواية أبي الحارث: هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف حاذق ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سلمة بن عاصم ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير والفضل بن شاذان، توفي رحمه الله سنة 240 هـ.⁴

الفرع الثالث: رواية نصير بن يوسف: هو نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي المقرئ النحوي، أبو المنذر قرأ على الكسائي واليزيدي روى القراءة عنه محمد بن عيسى الأصبهاني وداود بن سليمان وعلي بن أبي نصر، توفي رحمه الله تعالى في حدود سنة 240 هـ.⁵

¹ ينظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج: 02، ص: 407، الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 73، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 535، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 424.

² ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 58.

³ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 113، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 255، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 467.

⁴ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 124، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 34.

⁵ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 125، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 340، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 585.

الفرع الرابع: رواية الشيزري: محمد بن سنان بن سرح أبو جعفر التنوخي الشيزري الضريير القاضي بشيزر، قرأ على الكسائي وابن جبير الأنطاكي، وميمون بن حفص، روى القراءة عنه أبو الحسن بن شنبوذ، وإبراهيم بن عبد الرزاق، ومحمد بن عبد الله الرازي الخ...، توفي رحمه الله سنة 273 هـ.¹

الفرع الخامس: رواية قتيبة: هو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن الأزاذاني، من قرية من أصبهان، إمام مقرر صالح ثقة. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على الكسائي وسليمان بن مسلم بن جهمز وإسماعيل بن جعفر. توفي بعد سنة 200 بقليل للهجرة، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أبو بشر يونس بن حبيب والعباس بن الوليد والعباس بن الفضل، توفي رحمه الله تعالى في بعد سنة 200 هـ.²

وقد جمعت جميع الطرق المعتمدة عن الرواة في جداول توضيحية وهي كالآتي:

¹ ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 148، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 150، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 525.

² ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 125، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 26، ومحمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن، ج: 01، ص: 500.

نافع بن عبد الرحمن المدني			
إسماعيل بن جعفر	إسحاق المسيبي	قالون	ورش
له اثنا عشر طريقاً:	له عشرون طريقاً:	له سبعة وعشرون طريقاً:	له ستة وثلاثون طريقاً:
1. طريق أبي عبد الرحمن بن عبدوس (طريقان).	1. طريق محمد بن عبد الرحمن والد إسحاق المسيبي (4طرق).	1. طريق أبي إسحاق إسماعيل القاضي (3طرق).	1. طريق أبي يعقوب الأزرق (12 طريقاً).
2. طريق الباهلي (طريقان).	2. طريق ابن سعدان (7طرق).	2. طريق أحمد بن يزيد الحلواني (7 طرق).	2. طريق أبي بكر الأصبهاني (11 طريق).
3. طريق ابن فرح (طريق واحد).	3. طريق خلف بن هشام (3طرق).	3. طريق أبو علي الشحام (طريق واحد).	3. طريق يونس بن عبد الأعلى (6 طرق).
4. الكسائي (ثلاثة طرق).	4. طريق عبد الله بن ذكوان (طريق واحد).	4. طريق محمد بن هارون أبو نشيط (طريقان).	4. طريق أبو الأزهر عبد الصمد العتقي (4 طرق).
5. طريق الهاشمي (طريق واحد).	5. طريق أبو عمارة الأحول (طريق واحد).	5. طريق أحمد بن صالح (3 طرق).	5. طريق أحمد بن صالح (طريقان).
6. طريق المروزي (طريق واحد).	6. طريق أحمد بن جبير (طريق واحد).	6. أبو إسحاق إبراهيم الكسائي (طريق واحد).	6. طريق داود بن أبي طيبة (طريق واحد).
7. طريق يزيد بن عبد الواحد (طريق واحد).	7. طريق أبي موسى الأنصاري (طريق واحد).	7. طريق عبد الله بن عيسى المدني (طريق واحد).	
8. طريق أبو عبيد القاسم بن سلام (طريق واحد).	8. طريق أبي بكر الباهلي (طريق واحد).	8. طريق محمد بن عبد الحكم القطري (طريق واحد).	
	9. طريق حماد بن بحر (طريق واحد).	9. طريق أحمد بن قالون (طريق واحد).	
		10. طريق أبي مروان العثماني (طريق واحد).	
		11. و 12. طريقين لمصعب الزبيري (طريقان).	
		13. طريق أبو بكر العمري (طريق واحد).	
		14. طريق أبو سليمان بن هارون (طريق واحد).	
		15. طريق الحسين بن المعلم (طريق واحد).	
		16. إبراهيم بن قالون (طريق واحد).	

عبد الله بن كثير المكي		
ابن فليح	البيزي	القواس
له عشرة طرق:	له ثمانية عشرة طريقا:	له اثنا عشر طريقا:
1. طريق إسحاق بن أحمد الخزاعي (8 طرق).	1. طريق أبو ربيعة الربيعي (3 طرق).	1. طريق محمد بن عبد الرحمن قنبل (8 طرق).
2. طريق أبي علي الحداد (طريق واحد).	2. طريق أبي معمر البصري (طريق واحد).	2. طريق الحلواني (طريقان).
3. طريق محمد بن عمران (طريق واحد).	3. طريق إسحاق بن أحمد الخزاعي (6 طرق).	3. طريق عبد الله بن جبير الهاشمي (طريقان).
	4. طريق ابن الحباب (5 طرق).	
	5. طريق أبو الحسن بن هارون (طريق واحد).	
	6. طريق أبي عبد الله اللّهي (طريق واحد).	
	7. طريق الضبي (طريق واحد).	

أبو عمرو البصري	
يحيى اليزيدي	شجاع بن أبي نصر
له ثمانية وأربعون طريقاً:	له إحدى عشر طريقاً:
1. طريق أبو عمر الدوري (13 طريق).	1. طريق أبو عبيد القاسم بن سلام (طريق واحد).
2. طريق أبو شعيب السوسي (11 طريق).	2. طريق أبي جعفر محمد بن غالب الأنماطي (6 طرق).
3. طريق أبي الفتح عامر الموصلي (6 طرق).	3. طريق أبي نصر القاسم بن علي (4 طرق).
4. طريق أبو أيوب الخياط (4 طرق).	
5. طريق أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد اليزيدي (طريقان).	
6. طريق أبو علي إسماعيل بن أبي محمد اليزيدي (طريق واحد).	
7. طريق أبي جعفر أحمد بن محمد (4 طرق).	
8. طريق أحمد بن واصل (طريق واحد).	
9. طريق أبي حمدون (طريق واحد).	
10. طريق أبي خالاد (طريق واحد).	
11. طريق ابن سعدان (طريقان).	
12. طريق ابن جبير (طريق واحد).	
13. طريق محمد بن شجاع (طريق واحد).	

عبد الله بن عامر الشامي				
عبد الله بن ذكوان	هشام بن عمار	الوليد بن عتبة	ابن بكار	الوليد بن مسلم
له خمسة عشر طريقاً: 1. الأخفش (10 طرق) 2. أحمد بن يوسف الثغلي (طريق واحد). 3. محمد بن موسى الصوري (طريق واحد). 4. أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي (طريق واحد) 5. أبو بكر بن المعلّى (طريق واحد). 6. عثمان بن خثّزاد (طريق واحد)	له اثنا عشر طريق: 1. أحمد بن يزيد الحلواني (4 طرق). 2. طريق أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي (طريق واحد). 3. إبراهيم بن عباد (طريق واحد). 4. أبو عبيد القاسم بن سلام (طريق واحد). 5. أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر (طريق واحد). 6. إسحاق بن أبي حستان (طريق واحد). 7. أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي. 8. ابن النضر (طريق واحد). 9. ابن الجارود (طريق واحد). 10. ابن دحيم (طريق واحد).	1. أبي الحسن أحمد بن نصر بن شاكر (طريق واحد). البروتي (طريق واحد).	1. العباس بن الوليد البروتي (طريق واحد).	1. إسحاق بن أبي إسرائيل. (طريق واحد).

عاصم الكوفي			
أبو بكر شعبة بن عياش	حفص بن سليمان	المفضل بن محمد	حماد بن أبي زياد
له ثلاثة وستون طريقاً:	له تسعة وعشرون طريقاً:	له خمسة طرق:	له ثمانية طرق كلها عن العليمي:
1.الكسائي علي بن حمزة. (7 طرق).	1. عمرو بن الصباح (16 طريق).	1. أبو زيد علي جبلة بن مالك (3 طرق).	أبو محمد بن يحيى العليمي (8 طرق).
2. أبو زكرياء يحيى بن آدم (16 طريق).	2. أبو محمد عبيد بن الصباح (2 طرق).	2. أبو زيد سعيد بن أوس (طريقان).	
3. أبو يوسف يعقوب بن محمد الأعشى (16 طريق).	3. أبو عمر هبيرة بن محمد التمار (3 طرق).		
4. أبو محمد بن يحيى العليمي (طريق واحد).	4. أبو شعيب القواس (طريقان).		
5. عبد الحميد بن صالح البرجمي (طريقان).	5. أبو عمارة حمزة ابن القاسم (طريقان).		
6. عبد الرحمن بن أبي حماد (4 طرق).	6. أبو الربيع الزهراني (طريق واحد).		
6. المعلى بن منصور الرازي (طريق واحد).	7. حسين المروزي (طريق واحد).		
7. عبد الله بن أمية المصري (طريق واحد).	8. الفضل بن يحيى بن شاهي الأنباري (طريقان).		
8. حسين بن علي الجعفي (3 طرق).			
9. يحيى بن سليمان الجعفي (طريقان).			
10. عبد الجبار بن محمد العطاردي (طريقان).			
11. أبو بشر هارون بن حاتم (طريقان).			
12. إسحاق الأزرق (طريق واحد).			
13. عبيد بن نعيم السعدي (طريق واحد).			
14. أحمد بن جبير (طريقان).			
15. يزيد بن عبد الواحد الضرير (طريقان).			

حمزة الكوفي
سليم بن عيسى
له أربعة وأربعون طريقاً: 1. خلف بن هشام (8 طرق). 2. خلاد (11 طرق). 3. عتبة بن النضر الأحمر (5 طرق). 4. أبي عمر الدوري (5 طرق). 5. رجاء بن عيسى بن رجاء الجوهري (5 طرق). 6. إبراهيم بن زري (طريق واحد). 7. علي بن كيسة (4 طرق). 8. محمد بن سعدان، (طريقان). 9. أحمد بن جبير (طريق واحد). 10. أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي (3 طرق).

علي بن حمزة الكسائي				
أبو عمر الدوري	الليث بن خالد	نصير بن يوسف	أبو جعفر الشيزري	قتيبة بن مهران
له ثمانية طرق: 1. ابن عبدوس (طريقان). 2. أبو جعفر أحمد بن فرح (طريق واحد). 3. أبو عثمان الضرير (طريق واحد). 4. ابن الحمامي (طريقان). 5. أبو عبد الله جعفر بن محمد الرافقي (طريق واحد). 6. أبو حامد محمد بن حمدان المقرئ القطيعي (طريق واحد).	له أربعة طرق: 1. محمد بن يحيى الكسائي (3 طرق). 2. سلمة بن عاصم (طريق واحد).	له ستة طرق: 1. أحمد بن محمد بن رستم (طريق واحد). 2. محمد بن عيسى الأصبهاني (طريق واحد). 3. محمد بن إدريس الأشعري (طريق واحد). 4. علي بن أبي نصر النحوي (طريق واحد). 5. الحسين بن شعيب (طريق واحد). 6. داود بن سليمان (طريق واحد).	له طريقان: 1. أبو الحسن بن شنبوذ. 2. أبو العباس الضرير.	له طريقان: 1. أحمد بن محمد بن حوثة. 2. العباس بن الوليد بن مرداس.

المبحث الرابع: مفهوم الوهم ومنهج الإمام أبي عمرو الداني في

التنبيه عليه.

يأتي هذا المبحث ليجلي حقيقة الوهم من حيث معناه اللغوي واصطلاحاته في بعض الفنون، وعلى الأخص منها في علم القراءات، ومناقشة ما سبق من التعريفات المعاصرة، وكذا التطرق إلى مفهوم التنبيه على أوهام القراء، ومنهج الإمام الداني في ذلك من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع ممثلاً بنماذج منه، وهذا وفق العناصر التالية:

المطلب الأول: تعريف الوهم لغة:

ذكر ابن فارس أن مادة "و. ه. م" تفيد معانٍ ليس لها رابط قياسي فيما بينها، ولا يجمعها معنى واحد، فقال: "الْوَأُو وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ: كَلِمَاتٌ لَا تَنْقَاسُ، بَلْ أَفْرَادٌ"¹. وعليه فإن "و. ه. م" في اللغة يدور معناها حول:

1. التَّخِيلُ وَالتَّمَثُّلُ: أَيِ تَوَهَّمَ الشَّيْءَ: تَخَيَّلَهُ وَتَمَثَّلَهُ، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.
2. التَّفَرُّسُ وَالتَّبَيُّنُ وَالتَّوَسُّمُ: وَيُقَالُ: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ وَتَفَرَّسْتُهُ، وَتَوَسَّمْتُهُ، وَتَبَيَّنْتُهُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقَدْ أَنْشَدَ زَهِيرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ (ت 13 قبل الهجرة) فِي مَعْنَى التَّوَهُمِ قَالَ:
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً ** فَلَأَيَّ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ²
وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ بَعْدَ غِيَابِهِ لِعِشْرِينَ سَنَةً، عَرَفَ الدَّارَ بَعْدَ أَنْ بَذَلَ جَهْدَهُ فِي تَبَيُّنِهَا وَتَفَرُّسِهَا.³
3. الإِغْفَالُ وَالْإِسْقَاطُ وَالتَّرْكُ: تَوَهَّمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا. وَأَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَغْفَلْتُهُ، وَرَكَكْتُهُ كُلَّهُ، وَأَوَهَمَ مِنْ الْحِسَابِ مِائَةً، وَأَوَهَمَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً. أَيِ: أَسْقَطَ مِنْهَا.⁴

¹ أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج: 06، ص: 146.

² ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 12، ص: 643.

³ ينظر: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، ص: 154.

⁴ ينظر: المرجع السابق، ج: 12، ص: 644.

وفي حديث النبي ﷺ: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً فَأَوْهَمَ فِيهَا فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَوْهَمْتَ. فَقَالَ: كَيْفَ لَا أَوْهَمُ وَرُفِعَ¹ أَحَدُكُمْ بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأُثْمَلَتْهُ".²

4. الغَلَطُ: وَهَمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا أَيْ غَلَطْتُ. كالحديث المتقدم عن النبي ﷺ، بمعنى غلط فيها.³

5. الظنُّ: وَتَوَهَّمْتُ أَيْ ظَنَنْتُ، يقول ابن بري (ت582 هـ) في وصف صقر:

بُعَيْدَ تَوْهِيمِ الْوِقَاعِ وَالنَّظَرِ ** كَأَمَّا عَيْنَاهُ فِي حَزْبِي حَجَرٍ⁴

والبيت في معنى حِدَّةِ نظر الصقر وبلوغ هدفه، فهو قبل ظنه لما يريد، تكون عيناه قد أبصرته بلغته.⁵ ومنها التَّهْمَةُ؛ وأصل التاء فيها واو أي من: "الْوَهْمَةُ"، وهي الظنُّ كذلك وجمعها تَهْمٌ،⁶ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: 24]، على قراءة الظاء ﴿بِظْنِينٍ﴾ بمعنى: "ليس بِمُتَّهِمٍ".⁷

والوَهْمُ هو من خطرات القلب، كما ذكر صاحب الصحاح: "وَهَمْتُ فِي الشَّيْءِ، بِالْفَتْحِ إِذَا ذَهَبَ وَهَمُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ".⁸

وعليه فَرَّقَ صاحب الكليات؛ بين "وَهَمْتُ" بالكسر بمعنى غَلَطْتُ فيه وسهوت؛ وبين "وَهَمْتُ" بالفتح في هائه، بمعنى ذهب وَهْمِي إِلَيْهِ وَأَنَا أُرِيدُ غَيْرَهُ.⁹

¹ الرُّفْعُ: كل موضع يجتمع فيه الوسخ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 08، ص: 429.

² البيهقي، شعب الإيمان، باب فضل الوضوء، ج: 254، ص: 275. والحديث مرسل عن التابعي قيس بن أبي حازم.

³ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 12، ص: 643.

⁴ شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج: 03، ص: 1226.

⁵ أبو القاسم زيد بن علي الفارسي، شرح كتاب الحماسة، ج: 03، ص: 374.

⁶ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، ج: 03، ص: 473.

⁷ محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج: 24، ص: 167.

⁸ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج: 05، ص: 2054.

⁹ ابن منظور، لسان العرب، ج: 12، ص: 644.

كما أطلقت العرب قديماً لفظ الوهم على العظيم من الرجال والجمال، وقيل: هو من الإبل الذلول المتقاد مع ضخم وقوة، وجمعها أَوْهَامٌ وَوُهْمٌ وَوُهُمٌ.¹

يقول ذو الرُّمَّة (ت117هـ) واصفا ناقةً:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهُمْ وَمَا بَقِيَتْ ** إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ²

أي: أن هذه الناقة خلقتها حلقة جمل، وقد أتعبتها الأسفار والأحمال فلم يبق منها إلا الطَّبيعة (النحيزة)، والعظام (الألواح)، والعصب.³

كذلك استعملت العرب هذا اللفظ بمعنى الطريق الواضح والواسع وقد أنشد لبيد بن عامر (ت41هـ) واصفا بعيه وبعير صاحبه:

ثُمَّ أَصْدَرْنَا هُمَا فِي وَارِدٍ ** صَادِرٍ، وَهُمْ صَوَاهُ، قَدْ مَثَلُ⁴

والمعنى أي سرنا بها في طريق واضح واسع أعلامه (صواه) قد انتصب وارتفع.⁵

¹ أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج:34، ص: 63.

² ينظر: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، ص:752.

³ أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، شرح ديوان ذو الرُّمَّة، ج: 01، ص:43.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ لبيد بن عامر، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص:93.

المطلب الثاني: تعريف الوهم اصطلاحاً:

يختلف المعنى الاصطلاحي للوهم باعتبار العلم الذي يُدرّس فيه، ونظرة أهل كل فنّ له من خلال وقوعه عندهم، ويعيننا هنا في هذا المطلب معناه في علم القراءات وما المقصود به. وحيث نبحت في كتب القراءات؛ فإننا لا نكاد نجد في مؤلفات السابقين قديماً، ضبطاً لهذا المصطلح وكشفاً عن ماهيته؛¹ وذلك راجع أولاً: لوضوحه عند علماء القراءات الأولين، وثانياً: أنّه لم تكن الحاجة إليه في شرحه كبيرة، بقدر ما كانت الحاجة في التنبيه عليه وتبيان وقوعه في الأسانيد والروايات وغيرها من أبواب القراءات أكثر أهمية وداعياً لذلك. وقبلولوج إلى معناه الاصطلاحي في القراءات؛ سنعرض هنا اصطلاحات بعض العلوم المختلفة في تعريفها للوهم.²

الفرع الأول: الوهم عند علماء الفقه وأصوله:

عرّفه أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ) في كتابه المستصفى، مفرّقاً بينه وبين الظنّ في مبحث العلة، وطرق استنبطها فيقول: "الوهم عبارة عن ميل النفس من غير سبب مرجّح، والظنّ عبارة عن الميل بسبب".³

فالوهم عند الغزالي ما كان من غير سبب وذُهِبَت النفس إليه، وأمّا الظنّ ما كان له سبب ودافع، وبهذا المعنى يكون الظنّ أقوى من الوهم للسببية.

ومن بين التعاريف الاصطلاحية له، حال التفريق بينه وبين الشكّ والظنّ: "والظنّ الطرف الرّاجح إلخ. قيل: كأنه أراد بجهة الصواب مطابقة القواعد وبجهة الخطأ عدمها، فإنّ الظنّ حينئذ الطرف

¹ ينظر: الرويحي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 121.

² وقد تعرّض الدكتور الرويحي في بحثه الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء لاصطلاحات بعض الفنون عن الوهم، ينظر:

الرويحي، تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء، ص: 117.

³ أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج: 01، ص: 313.

الراجح المطابق، كما أن الوهم الطرف الراجح غير المطابق، وسكت عن الطرف المرجوح المطابق مطلقاً، وغير المطابق، والمعروف أن الوهم الطرف المرجوح مطلقاً.¹ والمعنى أنّ الوهم هو دائماً ترجيح الطرف المرجوح على غيره، على عكس الظنّ الذي هو ترجيح الطرف الراجح، ويبقى الشك بينهما في تساوي الطرفين معاً.² وهو قريب بهذا المعنى في كتب الفقه، يقول بدر الدين الزركشي (ت 794 هـ) فيه: "الوهم: هو الطرف المرجوح، - إلى أن قال - كوههم وجود الماء بعد تحقق عدمه، فإنه يطل التيمم عندنا³، ونية الجمعة لمن أدرك الإمام بعد ركوع الثانية، لاحتمال أنه ترك ركناً فيأتي به ونحوه".⁴ فالوهم باعتقاد وجود الماء وهو الطرف المرجوح، وترجيحه على تحقق عدمه وهو الطرف الراجح، هذا يدخل في مسمى الوهم، ولا فرق بين اصطلاح الفقهاء والأصوليين في ذلك ممّا تقدّم ذكره.⁵

الفرع الثاني: الوهم عند علماء الحديث:

يعرفه الملا علي القاري (ت 1014 هـ) بأنّه: "رَوَايَةُ الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُّمِ، وَذَلِكَ قَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ يَقَعُ فِي الْمَنْثَرِ، مَثَلُ إِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ آخَرَ".⁶ وهو واقع عند حفاظ الحديث الثقات كثيراً فضلاً عن الضعفاء منهم، لأنّ وقوع الخطأ والوهم منهم وارد لطبيعتهم البشرية، وهم متفاوتون فيه.

¹ شهاب الدين أحمد الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الاشباه والنظائر، ج: 01، ص: 240.

² ينظر: الرويثي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 121.

³ أي عند الشافعية.

⁴ بدر الدين الزركشي، البحر المحيط، ج: 01، ص: 111.

⁵ ينظر: أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 122.

⁶ الملا علي القاري، شرح نخبه الفكر لابن حجر، ج: 01، ص: 458.

يقول الذهبي: " وإنما أشتهدني أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك".¹

ومن قبيل هذا ذكر ابن حبان (ت 354 هـ) في كتابه الثقات: "وَالْغَالِبُ عَلَى مَنْ يَحْفَظُ وَيُحَدِّثُ مَنْ حَفَظَهُ، أَنَّ يَهُمَ وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْصَافِ تَرْكُ حَدِيثِ شَيْخٍ ثَبَّتَ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ بِأَوْهَامِ يَهُمَ فِي رِوَايَتِهِ".²

ويستفاد من كلام الذهبي وابن حبان معا -رحمهما الله تعالى- أن الوهم أمر طبيعي في الإنسان يعرض لجميع الناس، فكيف بالمشتغل بالرواية والتحديث، وكشف هذا الأمر -أي الوهم- وتصحيحه من صميم عمل الناقد للمتون والأسانيد.

فالوهم عند علماء الحديث أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهم، الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك.³

وهو المعنى الذي سبق أن تطرقنا إليه في التعريف اللغوي، بأن وهم (بفتح الهاء) أي: غلط، وهو الذي يستعمله المحدثون في بياهم لأحوال الرجال والرواة، فيقولون مثلاً: "صدوق له أوهام" بمعنى أغلاط.⁴

الفرع الثالث: الوهم عند المناطقة والفلاسفة:

جوّز بعض المناطقة على أن يكون الوهم من قبيل الجهل البسيط، الذي هو عدم العلم عمّا من شأنه أن يُعلم.⁵

¹ شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، ج: 03، ص: 140.

² محمد بن حبان، الثقات، ج: 07، ص: 97.

³ ينظر: الرويحي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 125. نقلا عن كتاب ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف.

⁴ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج: 01، ص: 77.

⁵ ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج: 01، ص: 74.

وقال الحكماء عنه: "هو قوّة جسمانية للإنسان محلّها آخر التّجويف الأوسط من الدِّماغ، من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلّقة بالمحسوسات".¹

وهذه المعاني الجزئية تتخزّن وتشكّل على مستوى ما يسمّى بالحافظة -محلّها آخر التجويف من الدماغ- والتي تعتبر خزّانة للأوهام.²

وعرّف كذلك بقولهم: "من خطرات القلب أو مرجوح طرقي المتردد فيه".³ وهذا التعريف شبيه بما تقدّم عند علماء الفقه وأصوله.

وفي العملية الإدراكية يقول صاحب الكليات: "مدرك الجزئيات والكليات هو النّفس؛ إلّا أنّها تُدرك الجزئيات بآلة الوهم والكليات بالقوّة العقلية".⁴

ومما يلحق بتعريف الوهم لدى الفلاسفة تعريفهم للوهم المتخيل والوهميات وهي:

"الوهمي المتخيّل: هي الصورة التي تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم إياها؛ كصورة الناب أو المخلب في المنية المشبهة بالسبع.

الوهميات: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى، والقياس المركب منها، يسمّى: سفسطة".⁵

¹ أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج: 34، ص: 64.

² ينظر: علي الجرجاني، التعريفات، ج: 01، ص: 39 و 255.

³ أبو البقاء الكفوي، الكليات، ج: 01، ص: 943.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: علي الجرجاني، التعريفات، ج: 01، ص: 255.

المطلب الثالث: التعريف الاصطلاحي للوهم في القراءات:

كما أسلفنا الذكر، فإننا لا نجد بسطاً لمفهوم الوهم في القراءات عند المتقدمين، وعند المعاصرين لم أقف سوى على تعريفين وهما:

الفرع الأول: تعريف الدكتور أحمد الرويثي:

عرّفه بقوله: "هو الغلط في تلاوة القرآن الكريم أو في رواياته أو رواته".¹ وقد استلهمه صاحبه من تعريف المحدثين للوهم، مع ضبطه بوقوعه في القرآن الكريم، وذلك لوجود أوجه التشابه بين القرآن والحديث، في أنّ كلا منهما وحي من عند الله تعالى.² كما استحسّن الدكتور حال شرحه للتعريف التعبير بالغلط دون الخطأ، نظراً للفرق اللغوي بينهما وهو أنّ الغلط وضع الشيء في غير موضعه مع جواز أن يكون صواباً في نفسه، أما الخطأ فلا يكون صواباً من أي وجه.³

الفرع الثاني: تعريف الدكتور باسم بن حمدي السيد:

اكتفى بذكر تعريف الدكتور الرويثي السابق، مضيفاً إليه تعريف الخطأ والغلط؛ فعرف الأول بقوله: "ألا يعرف وجه الصواب في تلاوة القرآن الكريم، أو رواياته، أو رواته"، وعرف الثاني -أي الخطأ- بأنه: "مجانبة الصواب بالكلية في تلاوة القرآن الكريم، أو رواياته أو رواته".⁴

● مناقشة التعريفين: ولكنّه حال التأمل؛ فالغلط والخطأ كلاهما يدخلان في اصطلاح الوهم عند القراء؛ إذ نجد النقاد في القراءات أنّ تنبيهاتهم على أوهام القراء لا تكون فقط فيما له وجه من أوجه الصواب على تعبير الغلط - وإن خرج هذا القسم مخرج الغالب بالاستقراء-، بل إنّ من الأوهام

¹ أحمد الرويثي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 126.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 55.

⁴ باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في جامع البيان (مقالة)، ص: 170، 172.

مما ليس فيه وجه من أوجه الصواب نهائياً، كالذي وقع من ابن جرير الطبري في أسانيد قراءة ابن عامر الشامي إذ لم يصب فيما ذهب إليه قط.¹

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ اللفظين -الغلط والخطأ- قد استعمله علماء القراءات كاللاني وابن الجزري،² بمعنى واحد وهم أعلم بالفرق اللغوي بينهما مما لا شك فيه.

مثال ذلك قول أبي عمرو في إمالة هاء التأنيث وما قبلها: "...وذلك خطأ من منتحله، وغلط من قائله، وقد كان ابن مجاهد بلغه ذلك عن قوم فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول".³

ومثل هذا عند ابن الجزري في ذكره لحرف ﴿نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14]، في حذف الهمزة عند الإمام حمزة يرد على من منع هذا الوجه حال الوقف من سورة البقرة: "وهو وهم بين وخطأ ظاهر".⁴

فكلام الداني وابن الجزري معاً يستفاد منه: أنّ مصطلح الغلط والوهم والخطأ عندهما يؤيدان معنى واحداً، وهو مخالفة القراءة سواء كان لها وجهها من الصواب، أم لم يكن لها أي وجه من الاعتبار.

الفرع الثالث: التعريف المختار للوهم في القراءات:

مما تقدّم ذكره وبناءً عليه؛ يمكن إعطاء حدّ للوهم جامعاً لأجزاء ما تفرق عند من سبق من الباحثين الفاضلين، فأقول:

الوهم في القراءات ما يعرض للرواة من غلط أو خطأ، في تلاوة القرآن الكريم، أو رواياته، أو رواته.

¹ سيأتي الحديث عنه في مطلب أسانيد الشامي ووهم الطبري فيها.

² باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوام القراء في جامع البيان (مقالة)، ص: 172.

³ الداني، جامع البيان، ج: 02، ص: 770.

⁴ شمس الدين ابن الجزري. النشر، ج: 01، ص: 443.

● شرح التعريف ومحتزاته:

- أ. الرواة: إخراج للقراء العشرة حصراً، فقد أجمعت الأمة على ضبطهم وإتقانهم.¹
- ب. الغلط والخطأ: حتى يشمل ما فيه وجه الصواب وما ليس كذلك، على القول بالفرقة اللغوية كما سبق، وإلا فإنّ أي لفظ منهما يؤديان غرض الوهم، ولا يخرجان عن كونهما من اصطلاحات الإمام أبي عمرو التي جاءت منبهة لما وقع للقراء، كما سيأتي في عباراته ومصطلحاته.
- ت. التقييد بتلاوة القرآن الكريم: لأنّ مصطلح التلاوة إدخال لعلم التجويد، والجانب الأدائي في القرآن الكريم، وإن كان هذا البحث قد جُمع فيه من تنبيهات الداني المتعلقة بالقراءات وليس بالتجويد، واحترز بالقرآن الكريم من دخول السنّة النبوية في ذلك.²
- ث. "أو في رواياته": ومجالها القراءات القرآنية أصولاً وفرشاً.
- ج. "أو روايته": وهو الخطأ المتعلق بالنقلة الذين نقلوا لنا القرآن الكريم، كالغلط في أسمائهم وكنائهم، وأنسابهم، ووفياتهم، وأسانيدهم.³

¹ الرويشي، الإمام ابن الجزري وتنبيهاته على أوهام القراء، ص: 127.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الرابع: مفهوم التنبيه على أوهام القراء:

بعد الدراسة والتتبع لما جاء من تنبيهات الداني وبعده ابن الجزري على أوهام القراء¹، يتبين أنّ التنبيه على أوهام القراء هو:

عملية نقدية يقوم فيها الناقد ببيان ما يعرض للقراء من غلط وخطأ في أصول القراءات وفرشها، وفي أسانيد روايتها ونقلتها من حيث تراجمهم، ثم بيان الصحيح منها وترجيحه بمستند نقلي وهو السند، أو اجتهادي كاللغة والرسم، ثم توجيهها إن تطلب الأمر ذلك بيانا.

ووصفها بأنها عملية نقدية لأنها تتم وفق مراحل وخطوات، أولها تحديد الوهم في القراءة ومنشأ صدوره وصاحبه، ثم الحكم عليه وبيان الصحيح فيه.

ولا يقوم بهذه العملية إلا من كان حاذقا في علم القراءات ومن الراسخين فيها تحريرا ورواية، ومن العالمين بمعانيها ووجوه إعرابها في اللغات والمعاني كابن مجاهد وأبي عمرو وابن الجزري وغيرهم، ممن ثبتت لهم الإمامة ونبغوا في القراءات ومعرفة الروايات، وكانوا أهل الاختصاص فيها.

وبهذا القيد وتحديد جهة من تمارس عملية النقد، نكون قد أخرجنا بعض أئمة النحو الذين جعلوا من القواعد النحوية حاكمة على القراءات فوقعوا في محذور رد بعضها وإنكارها حتى لما تواتر منها²، فالقراءة سنة متبعة وركنها الأصلي والأولي هو السند، يليها بالتبع موافقة اللغة العربية ولو بوجه، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

فكل ما تواتر أو صحّ سندا فقد صحّ لغة ورسمًا.³

¹ من خلال الاطلاع على دراسة تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء، للدكتور الرويثي.

² وبعضهم وصل به الأمر لدرجة تحريم القراءة بها، كقول المبرد في قراءة الأرحام من سورة النساء على الجرّ، أنه لا يجوز القراءة بها لمخالفتها المشهور في قواعد العطف عند النحويين، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج: 02، ص: 283.

³ ينظر: خير الدين سيب، القراءات القرآنية نشأتها وثبوتها وحجيتها، ص: 63.

يقول الإمام أبو عمرو الداني: " وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها".¹

ومن هذا المعين، يقول ابن الجزري في طيبة النشر:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ	**	وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ	**	فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُ رُكْنٌ أَثْبِتْ	**	شُدُودَهُ لَوْ أَنَّ فِي السَّبْعَةِ ²

وبعد إظهار الوهم والحكم عليه، يعتمد الناقد إلى بيان الوجه الأصح منه وترجيحه، بعد التعليل لوهميّة القراءة.³

¹ الداني، جامع البيان، ج: 02، ص: 860.

² شمس الدّين ابن الجزري، طيبة النشر، ص: 32. البيت: 14، 15، 16.

³ سأفصل في هذه النقطة حال ذكرني لمنهج أبي عمرو الداني في التنبيه على أوهام القراء.

المطلب الخامس: مصطلحات وعبارات أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء:
 باستقراء جامع البيان في القراءات السبع، يظهر أنّ الإمام الداني قد استعمل مصطلحات تفيد بتنبيهاته على أوهام القراء، وكان الغالب في استعمالاته في ذلك مصطلح "الوهم"، كما استخدم غيره من المصطلحات المرادفة له والقريبة منه نحو: "الغلط، الخطأ والتدليس واللحن"، ولا بأس من التعرّيج عليها للفائدة، وقد سبقنا إلى هذا الدكتور باسم السيد إذ عرّف الغلط والخطأ في مقالته.¹

الفرع الأول: مصطلحات الإمام أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء:

1. مصطلح الغلط:

- لغة: مادة "غ.ل.ط" في اللغة يدور معناها حول العياء بالشيء، فلا يُعرف وجه الصواب فيه، وهو خلاف الإصابة، وجمعها: أغاليط وغلوطات، وأغلوطات، ومفردتها: أغلوطة. ويقال: المغلطة والأغلوطة: ما يُغالط به من المسائل.²

- اصطلاحاً:

في اصطلاح الفقهاء بأنّه: "تصوّر الشّيء على خلاف ما هو عليه".³ وقال بعضهم: "الغلط أن يسهى عن ترتيب الشّيء".⁴

ومن نماذج التعبير بمصطلح "الغلط" في جامع البيان قول أبي عمرو: "وقد غلط بعض شيوخنا على يونس، فحكى عنه أنه روى عن ورش "يؤيد" بالهمز، وإنما رواه عن سقلاب وحده، فلم يميّز هذا الإنسان بين الروایتين، ولا فرّق بين الطريقتين".⁵

¹ باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في جامع البيان (مقالة)، ص: 171 و172.

² ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 04، ص: 390، وابن منظور، لسان العرب، ج: 11، ص: 71.

³ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج: 20، ص: 126.

⁴ أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 55.

⁵ الداني، جامع البيان، ج: 02، ص: 557.

فمن كلام الدّاني يتبيّن أن عدم التمييز بين الروايات والخلط بينها، هو من قبيل الغلط في نسبة وعزو الوجوه إلى أصحابها.

ومن مرادفات مصطلح الغلط؛ **الخلط** وهو من استعملات الدّاني التي قرّنها معا في توجيهاته.¹

2. مصطلح الخطأ:

– **لغة:** الخطأ والخطاء: ضد الصواب، وأخطأ الطريق: عدل عنه، وأخطأ الرامي الغرض: لم يصبه، وخطئ الرجل يخطئ خطأً وخطأً على وزن "فعلة": أذنب. والمخطئ: من أراد الصواب فصار إلى غيره، والخاطئ: من تعمّد لما لا ينبغي.²

– **اصطلاحاً:** جاء في التعريفات للجرجاني: "هو ما ليس للإنسان فيه قصد".³

وفي معرض الفرق بينه وبين الغلط؛ يقول صاحب الفروق اللغوية: "الْعَلَطُ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَاباً فِي نَفْسِهِ وَالْخَطَأُ لَا يَكُونُ صَوَاباً عَلَى وَجْهِ".⁴

ومن مواضع استعماله لمصطلح الخطأ في الجامع قوله: "وروى الجيزي عن الشّموني عن الأعشى ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [الأعراف: 81] بلا ياء، فإن كان أراد بلا ياء في الرسم، فالصواب ما قال؛ لأنّ المصاحف مجتمعة على ذلك، وإن كان أراد بقوله بلا ياء على الخبر، فقد أخطأ؛ لأنّ الجماعة عن الشّموني عن الأعشى على غير ما قال".⁵

وإذ إنّنا لا نجد للقراء تعريفا خاصا للغلط والخطأ في مصنفاتهم فهو في تعبير الدّاني يؤديان المعنى نفسه، وكذلك ابن الجزري على حد سواء.⁶

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 02، ص: 871.

² ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 05، ص: 97.

³ الجرجاني، التعريفات، ص: 99.

⁴ أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 55.

⁵ الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1462.

⁶ ينظر: باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في جامع البيان (مقالة)، ص: 172.

والتمييز بينهما يبقى لغويا من حيث معانيه، لا في علم القراءات من حيث تطبيقاته واستعماله، والله أعلم.

3. التَّدْلِيس:

- لغة: الدَّلْسُ، بالتحريك وهو الظلمة. ومن معانيه المخادعة والغدر.¹
- اصطلاحاً: ومن هذا أخذ التدليس الذي هو عند المحدثين على ضربين: تدليس إسناد: يروي عن لقيه، ولم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه، أو سمعه منه، وتدليس شيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتنيه أو يصفه بما لم يعرف به كي لا يعرف.²

وقد جرى هذا اللفظ على لسان الإمام أبي عمرو الدَّاني، نظراً لخلفيته الحديثية التي تمتع بها، فوصف به ابن مجاهد لما أخطأ في نسب شيخه الطبري، قائلاً: "محمد بن عبد الله هذا هو الذي يروي عنه ابن مجاهد، هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري؛ دلّسه ابن مجاهد".³

4. اللَّحْن:

- لغة: يتجاذبه أكثر من معنى، وما نحتاجه في هذا الباب هو معنى التخطئة، حيث يقال: رجل لَاحِنٌ وَلِحَانٌ وَلِحَانَةٌ وَلِحْنَةٌ، أي: يخطئ، ومن معانيه أيضاً: الميل عن جهة الاستقامة ومجانبة صحيح المنطق.⁴
- اصطلاحاً: وهو على قسمين: لحن جليّ: وما يدخل على اللفظ فيخلّ معناه، كتغيير الحركات، ولحن خفيّ: وما يمسّ إعطاء حق الحرف، فيخلّ بجماليته ورونقه.⁵

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 06، ص: 86.

² الجرجاني، التعريفات، ص: 54.

³ الدَّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 299.

⁴ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 13، ص: 379، 380.

⁵ ينظر: عبد العلي المسئول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، ص: 286.

ومثال ذلك قوله: "كلّهم قرأ ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص:48]، مخفّفة الظاء إلّا ما حكاه ابن مجاهد عن عبد الحميد بن بكّار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر أنه شدّد الظاء، وذلك لحن؛ لأنّ الفعل ماض".¹

5. الاضطراب:

- لغة: هو التحرك على غير انتظام، ويقال اضطرب الحبل بينهم اختلفت كلمتهم وتباينت آراؤهم.²
- اصطلاحاً: من خلال استعمال الدّاني لهذا المصطلح في جامع البيان، تبين أن الاضطراب في القراءة شبيه بالحديث المضطرب³، وهو تردّد الراوي بين روايتين أو وجهين متضاربين لا يمكن الجمع بينهما، كأن يروي وجهها في كتاب ثم يروي نقيضه في كتاب آخر، ومثال ذلك في قراءة ﴿رَبْوَةٌ﴾: "واضطرب قول أبي هشام عن يحيى في ذلك، فقال في جامعه عنه عن أبي بكر برفع الراء فيهما، وقال في مجرّده بنصب الراء فيهما، وهو الصواب، وقوله الأول غلط".⁴

الفرع الخامس: عبارات أبي عمرو الدّاني:

أما من جهة العبارات فلأبي عمرو الدّاني عبارات عديدة في كتابه الجامع ما تفيد تنبيهه ونقده لما يقع للقراء من الأوهام، ومن هذه العبارات قوله:
البند الأول: عبارة "غير صحيح" و "مما لا يصحّ": كقوله: "وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة "يرملون" وذلك غير صحيح عنه".⁵

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1453.

² ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج:01، ص:536.

³ ينظر في تعريف الحديث المضطرب، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث: ص: 93.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:930.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص:669. وقوله هذا في باب أحكام النون الساكنة والتنوين في باب الرد على من نسب إلى ابن مجاهد أنه جمع حروف الإدغام في يرملون.

البند الثاني: عبارة "والصواب كذا": مثال ذلك: "سمعت فارس بن أحمد يقول: كان عبد الله بن الحسن يقول فيه: حماد ابن زياد والصواب حماد بن أبي زياد اسم أبي زياد: شعيب".¹

البند الثالث: عبارة "عدول عن وجه الصواب، أو خروج عنه": نحو قوله: "فالعدول عن هذه النصوص الظاهرة، وأشباهها مما قد أتينا على ذكر جميعها في الكتاب الذي أفردناه لهذه المسألة، والعمل بما ذكره مخالفونا مما لا يصحّ عند التفطيش ولا يتحقق في النظر؛ لأنّ عدول عن وجه الصواب، وأمّا ما ذكره من القياس الذي أثر ذلك عندهم، ففاسد لا يصح بوجه لخروجه عن قول جميع العلماء من القرّاء والنحويين".²

البند الرابع: التعبير بما يفيد "عدم الجواز وما ليس له وجه فيه": كقوله مثلاً في فرش سورة البقرة: "وكذلك الذين ترجموا عنهما بالضم توهموهما مضمومتين لما انضمت التاء بعدهما، وذلك ما لا يجوز بوجه".³

البند الخامس: التعبير بما يفيد مخالفة إجماع أهل الأداء: كقوله: "وروى الحلواني عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمر بإسكان اللام، وذلك خلاف لما اجتمع عليه الناقلون وأهل الأداء عليها".⁴

البند السادس: التعبير بما يفيد البطلان: نحو: "وأما عاصم فروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عنه: ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾ [البقرة: 283]، بكسر الهمزة ويختلسها ويوقفها، فأجرى على الهمزة ثلاثة أحكام كلها باطل...".⁵

¹ المصدر السابق، ج: 01 ص: 205. وقوله هذا في معرض ذكر رواية عاصم.

² المصدر نفسه، ج: 02، ص: 492. وكلام أبي عمرو هنا في تقدّم الهمزة على حروف المدّ واللين.

³ ينظر: المصدر نفسه، ج: 02، ص: 947. في كلمة "أُتِمْن" فيمن توهم أن همزة الوصل والهمزة التي بعدها من الفعل كلاهما مكسورتين ﴿إِئْتِن﴾، أو مضمومتين ﴿أُتِمْن﴾ اعتباراً بما قبلهما أو بما بعدهما.

⁴ المصدر السابق، ج: 04، ص: 1469. وهم وقع للحلواني في إسكان اللام في كلمة ﴿لِيَتَمَتَّعُوا﴾ من سورة العنكبوت.

⁵ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 945. في كلمة ﴿وَأُتِمْن﴾ من سورة البقرة حيث وقع فيها وهم بكسر الهمزة واختلاصها وسكونها حال الوقف من قراءة عاصم عن راويه خلف عن أبي بكر.

البند السابع: التعبير بما يفيد عدم العمل والأخذ به، وما هو مكروه: كقوله: "وهذا مكروه قبيح لا يعمل عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به. ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المدّ وإسقاطه مجازاً".¹

البند الثامن: التعبير بما يفيد مناقضة المذهب أو الحكم المعمول به: كقوله: "... وهذه مناقضة لمذهبه، ومخالفة للمجتمع عليه عنه".²

البند الثامن: التعبير بما يفيد عدم التمييز والتفريق بين الروايات والطرق: كقوله: وإنما رواه عن سقلاب وحده، فلم يميّز هذا الإنسان بين الروايتين، ولا فرق بين الطريقتين".³

وغير هذه العبارات في الجامع، كثيرة في التنبيه لما يقع للقراء من أوهام وأخطاء في عملياته النقدية، كقوله "غير مستقيم"، و "لم نجد ذلك"، و "ليست بشيء"، و "إلى غير ما قدّروه".⁴

وغيرها مما وجدته خلال تتبعي لجامع البيان كقوله: "غير موثوق بروايته"، و "ليس كما ذكر ولا على ما قدّر"، و "لم أر أحداً من أهل الأداء يأخذ من مذهبه"، و "نحن لا نقرأ هذا" وليس العمل عليه"، و "وهذا القول ينفي بعضه بعضاً"، و "وهذا ما لا معنى له"، و "وهذا مما لا وجه فيه"، و "ولم ينعم النظر في هذا الحرف"، و "وهذا ما لا يعرف في نقل ولا أداء"، و "وذلك من قلة إنعام وغفلة".

وكّلها عبارات أثبتها في القسم التطبيقي من الرسالة.

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 470، كلام أبي عمرو الداني في هذا المقام عن إسقاط حرف المدّ وحذفه في المدّ المنفصل وهذا مروي عن الحلواني.

² المصدر نفسه، ج: 02، ص: 511.

³ الداني، جامع البيان، ج: 02، ص: 557. كلام أبي عمرو الداني عن سقلاب عندما أخطأ عن ورش في لفظة ﴿يؤيد﴾.

⁴ باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في جامع البيان (مقالة)، ص: 175.

المطلب الخامس: منهج الإمام أبي عمرو الداني في عرض أوهام القراء والتنبيه عليها:

تظهر المعالم العامة لمنهج الإمام أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء، من خلال إشارات ذكرها في مقدمته، تفيد أنه سيزيل كل إشكال، ويعرف بكل صحيح، ويستدرك بالتقويم على كل خطأ أو غلط وقع فيه أئمة القراءة، وهذه نصوصه تباعا في مقدمته: "وعرفت بالصحيح السائر، ونبتت على السقيم الدائر، وبالغت في تلخيص ذلك وتقريبه، واجتهدت في إيضاحه وتحذيره، وأعطيته حظاً وافراً من عنايتي، ونصيباً كاملاً من روايتي".¹

ويقول كذلك في مقام عرض طريقته لأبواب الأصول والفرشيات من كتابه ما نصّه: "فإني أذكر ذلك فيها لنكتة أدلّ عليها أهلها المصنّفون، أو لدائر أنبه عليه أغفله المتقدّمون، أو لغامض خفيّ أكشف عن خاصّ سرّه، وأعرف بموضع غموضه، أو لوهم وغلط وقع في ذلك، فأرفع الإشكال في معرفة حقيقته وأفصح عن صحّة طريقته".²

وقد نُشرت لي مقالة عن نقد الداني للقراءات القرآنية من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع.³

أما تفاصيل منهجه في تنبيهه على أوهام القراء، فإنها تتبع النماذج واستقراؤها في جامع البيان تظهر منهجيته في النقاط الآتية:

1. تقديم الصواب في المسألة، ثم إردافه ببيان الوهم الحاصل من الرواة في الغالب: ومثال ذلك

قوله: "وكلهم قرأ ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 96] بالياء، إلّا ما رواه مضر ابن محمد عن البرقي عن ابن كثير أنه قرأ بالتاء، وهو وهم من مضر".⁴

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 75.

² المصدر نفسه، ج: 01، ص: 92.

³ ينظر: عبد الجليل العباس، أ.د عبد الكريم بوغزالة، نقد القراءات القرآنية عند الإمام أبي عمرو الداني من خلال كتابه

جامع البيان في القراءات السبع، ص: 25-40.

⁴ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 877.

وقد يعكس الأمر فيذكر الوهم الحاصل من الرواة، ثم يصححه ويبين الصواب منه: كقوله: "وروى ابن جبير، عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: أنه أدغم الدال في الجيم، نحو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: 78]، وهو وهم من ابن جبير، لأن عبد العزيز بن جعفر حدّثنا قال: حدّثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدّثنا ابن فرح، قال: حدّثنا أبو عمر عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكره الإدغام في القرآن كله".¹

2. إيراد أكثر من وهم واحد في المسألة الواحدة: كقوله مثلاً في فرش سورة طه في حرف: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: 12]، لمن توهم فتح الهمزة عن نافع وابن عامر والكسائي قائلاً: "...روى ابن مجاهد عن الحسن الجمال عن محمد بن عيسى عن حماد بن بحر عن نافع وهو غلط. وكذا روى الوليد عن يحيى عن ابن عامر، وكذلك روى أبو الحسن عن أصحابه عن نصير عن الكسائي، وهو وهم. وقرأ الباقون بكسرها، وكذا قال ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو، وهو خطأ".²

3. التعليل للوهم متى دعت الحاجة إليه: فالوهم الذي يظهر من الراوي يبيّن الدّاني علّته في الغالب، وكلّما يعرض عن ذلك، كالنموذج السابق الذي ذكرته في فرش سورة طه، إذ إنّ لم يصرّح بعلة توهمه، وكمثال عن تعليله للأوهام يقول في موضع: ﴿بَادِي﴾ [هود: 27] لمن أسقطها عن أبي عمرو وأهما فيها: "أنّه يوقع الإشكال بما لا يهمز، إذ هو عنده من الابتداء الذي أصله الهمز لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك، وأنّ هذا يلزم فيما تشابه من المواضع الأخرى نحو: ﴿قَرِئ﴾ [الأعراف: 20] و ﴿اسْتَهْزِئ﴾ [الأنعام: 10] وذلك غير معروف من مذهبه فيه".

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 626. في فصل ذكر دال من قد وإدغامها فيما بعدها.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1353.

4. استعمال صيغة الجزم في ذكر الوهم حال التأكد منه، وصيغة الاحتمال حال الشك فيه: فمن المواضع التي يجزم فيها تأكده من أن الوهم من فلان كقوله: "وقد أدرج الحلواني عن قالون في جملة الهاءات اللاتي لا يصلهن بياء، قوله في يوسف ﴿تُرْزَقْنِهٖ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا﴾ [يوسف: 37]، وذلك خطأ منه لا شك فيه".¹

ومثال استعماله لصيغة الاحتمال في شكّه عَمَّن صدر منه الوهم قوله: "...وأدرجها في جملة المسكن من الياءات، ثم قال في سورة يونس ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [يونس: 15]، منصوبة الياء، وهو الصواب، والأول خطأ لا شك فيه وأحسبه من الباهلي والله أعلم".²

5. لا يعيد شرح وتصحيح الوهم إذا تكرر، بل يكتفي بالإحالة على ما ذكره من قبل: كقوله مثلاً في موضع ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾: " وإشمام فاء الفعل في ذلك ورفعها وكسرها. وكسر ألف الوصل ورفعها غير جائز لما شرحناه قبل".³

6. الاستدراك على نفسه في نسبة الوهم للراوي: كقوله في كلمة: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 07]، لمن توهم مدّها عند ورش، حيث استدرك على نفسه أنّه كان يعتقد أنّ هذا الوهم وقع فيه شيخه أحمد بن عمر فقط، حتّى تبين له أنّه من شيخ شيخه ابن جامع، حيث يقول: "حدثنا أحمد بن عمر قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع قال: حدثنا عبد الصمد عن ورش عن نافع ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ممدودة وذلك خطأ، وكنت أظنه من شيخنا أحمد بن عمر، حتى رأيت غير واحد من أصحاب ابن جامع قد روى ذلك كذلك، فعلمت أن الوهم منه".⁴

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 974.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1033.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 947.

⁴ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 971.

ومن هذا القبيل قد يكون الوهم والخطأ في أحد كتبه أو نسخة من النسخ التي يحوزها، فينبّه على ذلك ويبيّن أنّه قد وقع في نسخته، كقوله في حرف (مرجون ، ترجي) : " ونا عبد الرحمن بن محمد، قال: نا أبو طاهر قال ابن شاعر عن يحيى عن أبي بكر: إنه همزهما، وهذا هو الصواب، والذي في كتابي خطأ، وأظنّ أنّ "لا" وقعت عندي زائدة".¹

7. ذكر الواهم باسمه إن كان شخصا، أو عن مجموعة كقراء بلد، وقد يغفل عن ذكره: وكلّما يتركه مبهما فمثلا في ذكره للواهم بعينه: "وكلهم قرأ ﴿أَعْجَمِي﴾ [النحل:103]، هاهنا بغير مدّ على الخبر إلا ما رواه حماد بن بحر عن المسيبي عن نافع أنه قرأ ﴿أَعْجَمِي﴾ بالاستفهام وهو خطأ من حماد..²

ومن ذلك أيضا ما نسب له بعض القراء المغاربة في إشباع كسر كاف ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 04]، ومضموم دال ﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: 05]، حيث يقول: "وقد كان بعض متقدمي المغاربة من أصحاب ورش يتأوّل الإشباع فيما تقدم وشبهه أنه المولّد للحروف الصّاح، فكان يبالغ في تمطيط الكسرات مع الياءات والضّمّات مع الواوات، وهم الذين يقولون ياء شكل لقيت ياء سواد، وواو شكل لقيت واو سواد، وذلك خطأ من متأوّله، وغلط من متأّمّله، وجهل من قائله ومسجله، والآخذ به".³

كما وجدناه في مواضع يُغفل ذكر الواهم ويكتفي بالتنبيه على الرواية فقط، كقوله: "عن قالون عن نافع ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالنون وهو وهم، وسائر أصحاب قالون عنه مفتوحة النون وهو الصواب".⁴

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1280.

³ ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 409.

⁴ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1270.

8. الاختصار في التنبيه على الوهم، إلا إذا دعت الحاجة للتطويل في الشرح: كقوله مختصراً فيمن توهم عن نافع قراءته بفتح الهمزة الأولى بـ ﴿إِنِّي أَحْلُقُ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 49]: "وروى الحلواني في جامعه وابن جبير في مختصره عن أصحابه عن نافع بفتح الألف وهو خطأ منهما؛ لأن جميع الرواة وعامة أهل الأداء فيهما على خلاف ما حكاه هناك، وقرأ الباقون بفتح الهمزة".¹

أو مطولاً كالذي بسطه في فرش البقرة في كلمة ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾ [البقرة: 283].²

9. تصحيح الرواية الموهومة بما هو أولى وأقوى وأرجح: كتصحيحه لرواية أبي عبيد القاسم بن سلام فيما رواه عن شعبة عن عاصم: "... لأن أبا عمر وابن جبير خالفاه فيه، وهما من الإتيان والضبط والاضطلاع بهذا العلم بمكان لا يجهل وموضع لا ينكر، فقولهما لا شك أولى وأصح من قوله لاتفاقهما عليه وانفراده هو بقوله".³

10. الإحالة على كتب القراءات وخاصة المفقود منها: كإحالاته على كتاب "الراءات واللامات لورش" في قوله: "... وهذا هو الصواب، والأول خطأ لا شك فيه، وقد أثبت على البيان عن ذلك في كتابي المصنف في الراءات..".⁴

وقد بينا عدداً من الكتب التي توارد ذكرها في جامع البيان مما هو مفقود على هامش البحث.

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 963.

² ينظر: المصدر نفسه، ج: 02، ص: 945 وما بعدها.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 927.

⁴ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 780. وكتاب الراءات في عداد المفقود إلى يومنا هذا، ولا توجد منه سوى إحالات الداني عليه فيما يوجد من كتبه، أو من جاء بعده ممن كان بين أيديهم كابن القاضي والمنتوري في شرحهما على الدرر اللوامع، ينظر: د. عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الداني، ص: 50، ينظر: ابن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، ج: 03، ص: 338.

11. النقل عن الأئمة الذين سبقوه في التنبيه على الوهم: وهو بين حالين إما موافق لهم أو مخالف لهم، كقوله موافقا لابن مجاهد في الردّ على من أمال الحروف التي تسبق هاء التأنيث: "... وقد بلغني أن قوما من أهل الأداء، منهم أبو مزاحم الخاقاني وغيره يجرونها مجرى هاء التأنيث، فيميلونها وما قبلها في الوقف من حيث شاركتها في السكون في لزوم موضع التغيير، وهو الطرف، وذلك خطأ من منتحله، وغلط من قائله، وقد كان ابن مجاهد بلغه ذلك عن قوم فأنكره أشدّ النكير، وقال فيه أبلغ قول".¹

وقوله مخالفا له في فرش البقرة في كلمة ﴿هَزُوا﴾ [البقرة: 67]: "وقال ابن مجاهد عن التغلبي عن أبي عبيد عن إسماعيل هزوا بالتخفيف وهو وهم من ابن مجاهد".²

12. تأخير التنبيه على أوهام القراء إلى باب الفرشيات غالبا: إذ إنّه يتسنى له في باب الفرش وحال عرضه للكلمات المخصوصة المختلف فيها، أن يتعرض للأوهام وينبّه عليها، ولذلك أكثر ما ورد من تنبيهاته على الأوهام جاء في باب الفروع من كتاب جامع البيان، مثال ذلك ما ذكره في باب الهمز: "... فأما ما اختلفوا فيه من هذا الباب بالاستفهام والخبر، فنذكره في موضعه من السّور إن شاء الله تعالى".³

13. المناقشة في اعتبار شرط لحكم أو نفيه: كمناقشته لابن مجاهد في شرط إدغام هاء الضمير التي بعدها هاء وبينهما واو أو ياء ساكنتين، حيث يقول: "وقد كان ابن مجاهد يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إنّ شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين الهاءين وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام".⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 769.

² المصدر نفسه، ج: 02، ص: 868.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 511.

⁴ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 437.

14. التماس العذر للواقعين في الوهم تارة وتشديد القول على بعضهم تارة أخرى: كقوله في التماس العذر للأصبهاني: "... وأحسب الأصبهاني ظن أن ذلك مع الهمزة من كلمة، فظن الحلواني ذلك فيه وهو غلط، ولعلّه روى ذلك كذلك عن أصحابه الذين قرأ عليهم".¹ وتشديده على أحمد بن صالح بقوله: "... وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون: السين الساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، كذا قال عنهما: إن اللام ساكنة، وهو منه خطأ فاحش وغلط بيّن".²

15. استخدام أسلوب الاستفهام الإنكاري في تنبيهاته على أوهام القراء : كقوله في قراءة ﴿إِنْ تَرَىٰ﴾ بإثبات الياء عن ورش: " ولا أدري أين وجد ذلك مسطرا عنهما ولا عمن رواه أيضا؟!، أهل الأداء مجمعون على خلاف ما حكاه".³

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 469.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1202.

³ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1331.

الفصل الأول:

تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في أسماء
الرواة، وأنسابهم، وأسانيدهم.

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في أسماء الرواة وأنسابهم.
المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في الأسانيد.

الفصل الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء في أسماء الرواة، وأنسابهم، وأسانيدهم.

أولى الإمام الدّاني عناية بالغة بتراجم القراء وبيان أنسابهم وتاريخ وفياتهم، وإن كان هذا قد قلّ في كتبه التي بين أيدينا كجامع البيان منها، إلّا أننا نجد في كتب التراجم من نقولات العلماء عنه وحجّيته في هذا الباب ما يدلّ على سعة اطلاّعه ومعرفته بتفاصيل حياة القراء، كما تميّز بخبرته الكبيرة في الأسانيد ومعرفة الرجال وإثبات القراءة والعرض والأخذ عن المشايخ من عدمها، وفي جامع البيان قد وقفنا في كذا موضع نبّه فيه على ما يقع للرواة من أوهام وأخطاء في هذا الباب، حيث قسمتها إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء في أسماء الرواة وأنسابهم:

يختص هذا المبحث بذكر تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني لأوهام القراء التي جاءت في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الخطأ في حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي البزاز الكوفي:

ذكر أبو عمرو الدّاني أنّ أبا طاهر بن أبي هاشم¹ وكثير من القراء يخلطون بين حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي الذي يروي القراءة عن عاصم، وبين حفص بن سليمان المنقري البصري² يقول: "وقد ظنّ أبو طاهر بن أبي هاشم وجماعة من مصنّفي القراءات لقلّة معرفتهم بنقلة الأخبار ورواة الآثار، أنّ حفص بن سليمان هذا هو الأسدي الكوفي أبو عمر القارئ، وإنّما هو المنقري البصريّ أبو الحسن من أقران أيّوب السخيتاني".³

فحفص بن سليمان القارئ قد توفي سنة 180 هـ، وقيل إنّ سنة 190 هـ، والآخر المنقري البصري توفي سنة 131 هـ، أي أنّ الثاني متقدّم عن الأول بحوالي خمسين سنة.

¹ عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي، البزاز أبو طاهر، قرأ على أحمد بن سهل، وقرأ عليه أحمد بن عبد الله بن الخضرم، من مؤلفاته: البيان والفصل، شواذ السبعة، أخبار النحويين. توفي سنة 349 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 475.

² حفص بن سليمان المنقري، أبو الحسن البصري، من أئمة الحديث روى عن الحسن البصري وغيره، وروى عنه الحديث حماد بن يزيد والربيع بن عبد الله، وروح بن عطاء، وثقه النسائي وقال عنه أبو حاتم لا بأس به، توفي سنة 131 هـ، ينظر: المزري، تهذيب الكمال، ج: 07، ص: 17.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 204.

وقد فرّق بينهما الحافظ المزني في تهذيب الكمال بالقوة والضعف في رواية الحديث: فحفص بن سليمان القارئ ضعيف في الحديث، والمَنْتُوري البصري ثقة في رواية الحديث.¹ وكذلك وصف الذهبي حفص بن سليمان القارئ، بأنه واهي الحديث² ثبت في القراءة، ووثقه وكيع بن الجراح بسند من الدّاني إليه.³ كما وافق ابن الجزري أبا عمرو في هذا الوهم حيث أشار إليه في غاية النهاية، بأنه تصحيف وقع من أبي الطاهر بن أبي هاشم.⁴

¹ ينظر: المزني، تهذيب الكمال، ج: 07، ص: 17.

² واهي الحديث: أي متروك الحديث وأحاديثه ساقطة لا قيمة لها، ينظر: محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، ج: 05، ص: 18.

³ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 203، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 05، ص: 260، وللدكتور غانم قدوري الحمد بحث منشور في الأنترنت نشره بحسابه في ملتقى أهل التفسير بتاريخ: 2005/05/07، بعنوان: "حفص بن سليمان الأسدي راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل" (مقالة على الشبكة العنكبوتية) عرض فيها أقوال العلماء في توهين وتضعيف حديث حفص بن سليمان، وتضاربهم فيها، ولا يسع المقال هنا لحوصلة ذلك بل نكتفي بالإحالة عليه على هذا الرابط:

<https://vb.tafsir.net/tafsir>

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 255.

المطلب الثاني: تدليس ابن مجاهد في اسم شيخه الطبري عن ورش:

نَبّه أبو عمرو الدّاني في ذكره لطريق يونس بن عبد الأعلى¹ عن ورش أنّ ابن مجاهد² وقع له تدليس في اسم شيخه الذي يروي عنه وهو محمد بن جرير الطبري، فذكره على أنّ اسمه محمد بن عبد الله يقول الدّاني: "وحدّثنا محمد بن أحمد، قال حدّثنا ابن مجاهد، قال أخبرني محمد بن عبد الله، قال حدّثنا يونس بن عبد الأعلى، عن ورش، عن نافع. قال أبو عمرو: محمد بن عبد الله هذا هو الذي يروي عنه ابن مجاهد، هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري؛ دلّسه ابن مجاهد".³

وأشار إلى هذا التدليس ابن الجزري كذلك في غاية النهاية،⁴ وقد وقفت على هذا الذي ذكره الدّاني وابن الجزري في كتاب السبعة لابن مجاهد في موضعين اثنين.⁵

ووصف الدّاني لابن مجاهد بالتدليس في هذا الموضع، هو من قبيل تدليس الشيوخ المعروف في مصطلح الحديث، كأن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يُكَنِّيّه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف،⁶ وهو الذي وقع لابن مجاهد في شيخه محمد بن جرير الطبري.

¹ يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصديقي المصري، أخذ القراءة عرضاً عن سقلاب ومعلّى بن دحية وعن علي بن كيسة عن سليم بن حمزة، قرأ عليه مواس بن سهل، توفي سنة: 264 هجرية، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 406.

² أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبغ السبعة، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس، وقتيل وغيرهما، توفي سنة 324 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 139.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 299.

⁴ ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 140.

⁵ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 91، 411، وأشار محقق كتاب السبعة الدكتور شوقي ضيف إلى هذا التنبيه وقال أنّ ابن مجاهد قصد به محمد بن عبد الله بن زياد الفقيه ولم يذكر على ما اعتمد عليه في ذلك، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 91.

⁶ ينظر: أحمد بن محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، ص: 100.

المطلب الثالث: الخطأ في نسب محمد بن عبد الرحمن المكي الملقب بقنبل:

ذكر الدّاني أنّ أبا ربيعة الربيعي¹ وابن الصّبّاح² وابن عبد الرزاق³ أخطأوا في اسم ونسب الإمام محمد بن عبد الرحمن الملقب بقنبل، فزعم أبو ربيعة: أنّ اسمه قنبل بن عبد الرحمن بن قنبل. وزعم ابن الصّبّاح ووافقه إبراهيم بن عبد الرزاق: في أنّ اسمه قنبل بن عبد الرحمن بن **مخلد** بن خالد بن سعيد بن جرجة.

قال الدّاني بعد ذكر هذين القولين: "...والصّحيح نسب ابن مجاهد".⁴

وكان قد قدّم ترجمته الصحيحة في بداية ذكره لطرق ابن كثير بأنّ اسمه **محمد** وكنيته **أبو عمر** ولقبه **قنبل** وجدّه هو **محمد بن خالد**، يقول عنه بسنده إلى ابن مجاهد: "...حدّثنا محمد بن أحمد بن علي بن الحسين البغدادي قراءة عليه، قال حدّثنا أبو بكر أحمد ابن موسى بن العباس بن مجاهد، قال: قرأت **علي أبي عمر محمد** بن عبد الرحمن ابن **محمد بن خالد** بن سعيد بن جرجة، المخزومي، المكي، سنة ثمان وسبعين ومائتين، ويلقب قنبلا".⁵

فهذا التنبيه الذي أورده الإمام الدّاني هو من قبيل الخطأ في نسب الراوي، وتظهر عنايته البالغة في كل صغيرة وكبيرة، حتّى ما تعلّق منها بأنساب الرواة والتي قد لا تؤثر في القراءة.

¹ محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان، أبو ربيعة الربيعي، قرأ على البزي وقنبل، وقرأ عليه محمد بن الصباح، توفي سنة 294 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 99.

² محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح أبو عبد الله المكي الضرير، أخذ القراءة عرضاً عن قنبل، وقرأ عليه علي بن محمد الحجازي، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 172.

³ إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق العجلي الأنطاكي أبو إسحاق، قرأ على والده وعلى إسحاق الخزازي، قرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 339 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 16.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 307.

⁵ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 92، والمصدر السابق، ج: 01، ص: 305.

المطلب الرابع: تصحيف النّساخت في رواية يحيى اليزيدي عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني أنّ أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد¹ روى القراءة عن أخيه أبو جعفر أحمد بن محمد² وعمّه وإبراهيم بن يحيى اليزيدي.³

وقد صحّح الدّاني تصحيفاً جاء في نسخ كتاب "السبعة في القراءات" لابن مجاهد، أنّه قرأ على أبيه كذلك وهو محمد بن يحيى بن أبي محمد⁴ عن يحيى اليزيدي الذي هو جدّه، يقول الدّاني: "في كتابي وفي سائر النسخ من كتاب ابن مجاهد: عن أبيه وعمه، وهو خطأ، وأحسبه من قبل النسخ، والصواب: عن أخيه وعمه".⁵

وهذا التصحيف كما تقدّم من قوله؛ ردّه الدّاني إلى النّساخت، لأنّه روى بسنده هو عن ابن مجاهد أنّ المتقدم — أبو القاسم عبيد الله بن محمد — يروي عن أخيه وعمّه فقط، يقول الدّاني: "قال حدثنا أبو بكر بن مجاهد، قال حدثنا أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد، عن أخيه، عن عمه، عن اليزيدي، عن أبي عمرو بالقراءة".⁶

¹ عبيد الله بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك أبو القاسم بن اليزيدي البغدادي، روى القراءة عن عمه إبراهيم بن أبي محمد وقرأ عليه أحمد بن جعفر وابن مجاهد، توفي سنة 284 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 492.

² أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي أبو جعفر البغدادي، قرأ على جدّه أبي محمد اليزيدي، وقرأ عليه أخوه عبيد الله بن محمد، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 133.

³ إبراهيم بن يحيى بن المبارك أبو إسحاق بن أبي محمد اليزيدي البغدادي، نحوي قرأ على أبيه يحيى اليزيدي، وروى القراءة عنه ابن أخيه العباس بن محمد وعبيد الله بن محمد شيخ ابن مجاهد، له مؤلف موسوم بـ "كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه"، توفي قبل إكماله، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 29.

⁴ محمد بن يحيى بن المبارك أبو عبد الله بن اليزيدي البغدادي، أخذ القراءة عن أبيه، قد كان له أبناء منهم أحمد والعباس والفضل وعبيد الله لم يرو واحد منهم عنه القراءة، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 277.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 328.

⁶ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وقد تابع ابن الجزري أبا عمرو في هذا التنبيه ووافقه عليه في تصحيحه.¹
وهنا يظهر أنّ تنبيهات الدّاني يدخل فيها كذلك تصحيفات النساخ، وكتّبة الكتب، والتي لا يمكن كشفها إلا بمقابلة النسخ أو بما هو أقوى منها في أثباتٍ أخرى.

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 493، وما زال هذا التصحيف مثبتاً في كتاب السبعة لابن مجاهد ليومنا هذا وقد نبّه عليه محقق الكتاب في الهامش، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 99.

المطلب الخامس: تدليس ابن سعدان في كنية الإمام الكسائي:

ذكر أبو عمرو الدّاني أنّ ابن سعدان¹ يحدّث ويكّني هارون بن علي بن حمزة بأبي هارون، كالنّص الذي ساقه مثلاً في باب الإمالة عن عاصم فيقول: "... قال ابن سعدان: قال أبو هارون الكوفي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يكسر شيئاً".²

والصحيح هو أبو إلياس واسمه هارون، وقد اعتبر الدّاني هذا تدليسا في الكنية لما عقّب على النّص السابق فقال: " وأبو هارون هذا هو الكسائي كان ابن سعدان يُدَلِّسُهُ فيُكَنِّيهِ باسم ابنه وكنية ابنه أبو إياس واسمه هارون ".³

وقد ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية؛ وهو موافق لما ذكره الدّاني في تنبيهه على ابن سعدان واستدراكه عليه.⁴

وقد سبق في المطلب الثاني ذكر تدليس ابن مجاهد في الاسمن وهنا وقع تدليس ابن سعدان في الكنية.

¹ محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، إمام كامل، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما (أثبتها الدّاني له في أكثر من موضع في جامع البيان في القراءات السبع)، أخذ القراءة عرضاً عن سليم عن حمزة، ويحيى بن المبارك البيهقي، وعن إسحاق بن محمد المسيبي توفي سنة 231 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 143.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 709.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 347.

المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في الأسانيد.

يأتي هذا المبحث مُعَرِّبًا عن تنبيهات الإمام أبي عمرو على القراء فيما وقع لهم من أوهام وأخطاء في أسانيد القراءات، وقد جمعناها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: وهم ابن جرير الطبري في أسانيد قراءة ابن عامر الشامي:

ذكر الدّاني أنّ محمد بن جرير الطبري¹ قد ردّ قراءة عبد الله بن عامر الشامي، وضعّف سند اتصالها بالصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقد أطال الردّ عليه في مقالته مبينًا الأخطاء التي وقع فيها الطبري يقول في ذلك: "وقد كان محمد بن جرير الطبري، فيما أخبرنا الفارسي عن عبد الواحد ابن عمر عنه يضعّف اتصال قراءة ابن عامر، ويبطل مادّتها من جهتين:

إحدهما: أنّ التّأقل لاتصالهما² مجهول في نقله الأخبار غير معروف في حملة القرآن، وهو عراك بن خالد المقرئ،³ وأنه لم يرو عنه غير هشام بن عمّار وحده، والثانية: أنّ أحدا من الناس لم يدّع أن عثمان أقرأه القرآن".⁴

ثمّ ذكر قوله الذي ردّ به - أي قول ابن جرير - قراءة ابن عامر الشامي: "ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأه عليه السبيل التي وصفها الرازي عن المغيرة، كان لا شك قد شارك المغيرة

¹ محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، سمع من أحمد بن منيع، وأبي كريب، وروى عنه الطبراني وأحمد بن كامل، من مؤلفاته: جامع البيان في تفسير القرآن، توفي سنة 310هـ، ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين العشر، ص: 96.

² أي بين عبد الله بن عامر وعثمان بن عفان رضي الله عنه.

³ عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صُبَيْح المَرْيِّ الدمشقي، أبو الضّحّاك المقرئ. روى القراءة عن والده خالد بن يزيد، ويحيى بن الحارث الذماري، وروى عنه القراءة من تلاميذه: ابن ذكوان توفي قبل سنة 200 هجرية، ينظر: المزي، تهذيب الكمال، ج: 06، ص: 335، والذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 90.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 246 و 247.

في القراءة عليه أو الحكاية عنه غيره من المسلمين، إما من أدانيه¹ وأهل الخصوص به، وإما من الأبعد منه والأقاصي، فقد كان له من أقاربه وأدانيه من هو أَمَسُّ به رحماً وأوجب حقّاً من المغيرة، كأولاده، وبني أعمامه، ومواليه، وعشيرته، ومن الأبعد من لا يحصى عدده كثرة وفي عدم مدّعي ذلك على عثمان رضي الله عنه الدليل الواضح على بطول قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب،² ثم إلى أن أخذها المغيرة عن عثمان قراءة عليه".³

فابن جرير بن رده لقراءة ابن عامر على وجوه وهي:

الوجه الأول: أنّه لا يعرف عراك بن خالد وهو مجهول، ولم يرو عنه سوى هشام بن عمّار فقط.

الوجه الثاني: لم يصل للطبري أنّ أحدا من التابعين ومن جاء بعدهم ممن ثبت اتصال سندهم بعثمان رضي الله عنه، وعلى هذا فهو يردّ سند عراك بن خالد عن عبد الله بن عامر عن المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الوجه الثالث: وهو احتجاج عقلي مضمونه: كيف لعثمان أن يُقرئ من هو أبعد منه وهو المغيرة بن أبي شهاب الذي أضيفت له قراءة ابن عامر، ولم يُقرئ من هو أقرب منه رحماً وملازمة ومن كانوا حوله من التابعين.

ولقد ردّ الدّاني على هذا الذي تقدّم وحكم عليه بالفساد والبطلان بقوله: "هذا القول من محمد بن جرير عندنا فاسد مردود، ولا يثبت ولا يصحّ. والأمر في كلّ ما أتى به، وأورده، وقطع بصحّته

¹ يقصد بالأداني المقربون.

² المغيرة بن أبي شهاب، عبد الله بن عمرو أبو هاشم المخزومي الشامي، قرأ على عثمان بن عفان، وقرأ عليه عبد الله بن عامر، ولا يكاد يعرف من قراءة ابن عامر إلا عليه، توفي سنة 91 هجرية، ينظر: الذهبي، معرفة القراء، ج: 01، ص: 25، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 305.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 247.

ظاهر، بخلاف ما قاله وذهب إليه. ونحن نوضّح ذلك، ونبين خطأه وغفلته فيما أورده، وظن أنه دليل على صحة قوله، بما لا يخفى عن ذي لبّ وفهم، ودين وإنصاف إن شاء الله ¹.
والأوجه التي بيّن بها الدّاني فساد قول الإمام الطبريّ هي كالآتي:
أولاً: أنّ عراك بن خالد معروف وقد ثبتت رواية الحروف عنه، ليس من هشام وحده بل كذلك من صاحبه عبد الله بن ذكوان.

يقول الدّاني بسنده مثبتاً لرواية هشام بن عمار عن عراك بن خالد إلى عثمان رضي الله عنه قال: "أخبرنا أحمد بن عمر بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا محمد بن محمد الباعندي، قالوا: حدّثنا هشام بن عمار قال: حدّثنا عراك بن خالد، قال: سمعت يحيى بن الحارث الدّمري، قال: قرأت على عبد الله بن عامر اليحصبي، وقرأ عبد الله بن عامر على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وقرأ المغيرة على عثمان بن عفّان رضي الله عنه ²."

ثانياً: كما أثبت بسنده عن شيخه فارس بن أحمد رواية عبد الله بن ذكوان عن عراك بن خالد في الحديث، وهذا يدلّ على ثبوت لقائهما ورواية ابن ذكوان عنه وهو عكس ما زعم الطبريّ؛ من أنّ عراك لا يعرف له راوٍ إلا هشام بن عمار - كما تقدّم - يقول الدّاني بسنده إلى عبد الله بن ذكوان: "... قال: حدّثنا عبد الله بن ذكوان، قال: حدّثنا عراك بن خالد بن يزيد بن صبيح المرّي عن عثمان بن عطاء، عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس، قال: لما عزّي النبي صلى الله عليه وسلم بابنته رقية امرأة عثمان قال: "دفن البنات من المكرمات" ³."

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر السابق، ج: 01، ص: 243، وقد ذكر هذا السند بخمس متابعات، قبل تخطّطه لابن جرير الطبريّ في قوله عن قراءة ابن عامر الشامي.

³ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 247.

كما أن محمد بن وهب بن عطية السلمي الدمشقي¹ روى مع ابن ذكوان وهشام عن عراك بن خالد، يقول: "... وشاركهما أيضا في الرواية عنه محمد بن وهب بن عطية السلمي، الدمشقي وهو من الثقات المشهورين، ذكر ذلك أبو حاتم الرازي وغيره".²

ثالثا: أنّ عراك بن خالد له متابعات في روايته عن يحيى بن الحارث الذماري³ عن ابن عامر المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان رضي الله عنه، وهي طرق صحيحة متفق عليها كما يرى الدّاني وذكرها إذ يقول: "... على أنّ عراكا قد تابعه - على حكايته عن يحيى عن ابن عامر: أنّه قرأ على المغيرة، وأنّ المغيرة قرأ على عثمان الوليد بن مسلم من رواية إسحاق بن أبي إسرائيل عنه، وأيوب بن تميم وسويد بن عبد العزيز وهشام بن الغاز، وهؤلاء الأربعة أعلام أهل الشام، فهو غير منفرد بها بل متابع عليها من وجوه مجتمع على صحتها وطرق متفق على قبولها".⁴

¹ محمد بن وهب بن عطية السلمي الدمشقي، ابن سعيد، روى الحديث على جمع منهم بقية بن الوليد، ومحمد بن حرب، والوليد، وعراك بن خالد وثقه الدارقطني، ولم أقف على سنة وفاته، ينظر: المزي، تهذيب الكمال، ج: 26، ص: 599. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 669.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 248.

³ يحيى بن الحارث الذماري أبو عمرو الغساني، الدمشقي، قرأ على عبد الله بن عامر اليحصبي، وقرأ عليه أيوب بن تميم وعراك بن خالد الذي نتحدث عنه، توفي سنة 145 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 367.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فالوليد بن مسلم¹ وأيوب بن تميم² وسويد بن عبد العزيز³ وهشام بن الغاز⁴ أربعتهم رَوَوْا القراءة عن يحيى بن الحارث الذماري، فمتابعاتهم لعراك في شيخه تسقط دعوى تفرد له لوحده عنه.

رابعا: قد صحّ عن عثمان رضي الله عنه من سمعوا منه القراءة من غير المغيرة بن أبي شهاب وهم ثلاثة من كبار التابعين: أبو عبد الرحمن السلمي⁵ وزرّ بن حبيش⁶ وأبو الأسود الدؤلي⁷. يقول أبو عمرو في هذا: "... وأما ما زعمه من أنّ عثمان لم يدع القراءة عليه أحد من الناس فباطل أيضا؛ وذلك أنّ ثلاثة من أكابر التابعين، سوى المغيرة، قد ادّعوا ذلك، وصحّ الخبر، وثبت النقل، لعرضهم القرآن مرارا عليه، وانتشر ذلك واستفاض عند أولي العلم من حملة القرآن، ونقله الأخبار، وتداول النقاد من الرواة في كلّ عصر حمله ونقله، وقبله جماعتهم، ورضيته، ولم تنكره، ولا قدحت فيه. وأولئك التابعون هم: أبو عبد الرحمن السلمي، وزرّ بن حبيش، وأبو الأسود الدؤلي⁸."

¹ تقدمت ترجمته، ص: 61.

² أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب أبو سليمان التميمي الدمشقي، قرأ على يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ عليه عبد الله بن ذكوان، توفي سنة 198 أو 219 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 172.

³ سويد بن عبد العزيز بن غنم أبو محمد السلمي، قرأ على يحيى بن الحارث وقرأ عليه الربيع بن تغلب، توفي سنة 194 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 321.

⁴ هشام بن الغاز بن ربيعة بن عمر، أبو عبد الله أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ عليه الوليد بن مسلم، توفي سنة 156 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 02، ص: 356.

⁵ عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي، ولد في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة عن كبار الصحابة كعثمان وعليّ وابن مسعود، وقرأ عليه عاصم وعطاء بن السائب، توفي سنة 73 أو 74 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 413.

⁶ زرّ بن حبيش بن خباشة أبو مريم ويقال له أبو مطرف الأسدي الكوفي. قرأ على عبد الله بن مسعود وعثمان وعليّ رضي الله عنهم، وقرأ عليه عاصم والأعمش توفي سنة 82 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 294.

⁷ ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي، أول من وضع مسائل في النحو بإشارة عليّ -رضي الله عنه- قرأ على عليّ وعثمان رضي الله عنهما، وقرأ عليه ابن حرب ويحيى بن يعمر، توفي سنة 69 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 364.

⁸ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 248.

ولقد ذكر في هذا المقام ثلاثة أسانيد لأبي عبد الرحمن السلمي، وسندا واحد لزرّ بن حبيش وآخر لأبي الأسود الدّؤلي، وكلّها تُثبت قراءة هؤلاء الثلاثة وأخذهم القراءة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.¹

خامسا: أمّا اعتماد الطبري على الاستنتاج العقلي في أنّه لو صحّت قراءة المغيرة عن عثمان رضي الله عنه، لتشارك معه في النّقل الأقارب والأباعد في الرواية عن عثمان، فقد ردّ عليه أبو عمرو الدّاني في أنه يسقط هذا الدليل بما ورد من الأخبار السابقة، وكذلك يسقط بالقول: إذا كان عدم صحة الرواية يكون بشرط تشارك الأقارب من الأولاد والأعمام وغيرهم مع الأباعد في النّقل، فإنّ هذا يقتضي بطلان ما قرئ به على أبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن قيس وغيرهم من الصحابة، الذين ثبتت عنهم الرواية وتلقّتها الأمة بالقبول، ولم يتشارك أقاربهم مع الأباعد في العرض، وهذا ما لا يقول به قائل كما ذكر الدّاني.²

ويضيف قائلا أنه: "جائز ومتمكّن أن يكون قد شارك المغيرة في العرض على عثمان جماعة سوى من سمّينا من الأقارب والأباعد، إلا أنّ ذلك لم ينشر من جهتهم، إمّا لامتناعهم من التصدّر للناس والأخذ عليهم. وإمّا لنسيان لحقّهم واختلال حفظ وضبط دّخلهم، فعدمت لذلك الرواية عنهم، ودثرت الحروف من قبلهم، وإذا جاز ذلك وتمكّن، لم يصحّ ما قاله وادّعاه، وصار جميع ما أتى به، وأورده³ بمعزل عن الصواب".⁴

ومقصود الدّاني في هذه الفقرة بالجواز هو الجواز العقلي الذي يقبل العقل وجوده وعدمه معا.⁵

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 01، ص: 249 إلى 252.

² ينظر: المصدر نفسه، ج: 01، ص: 252.

³ يقصد هنا محمد بن جرير الطبري فيما ادّعاه في قراءة ابن عامر.

⁴ المصدر السابق، ج: 01، ص: 253.

⁵ ينظر في تعريفه وأقسامه وصوره: محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج: 05، ص: 523.

سادسا: وهو الوجه الأخير الذي ردّ به أبو عمرو الدّاني على الطبري في أنّ المغيرة بن أبي شهاب الذي روى عن عثمان قد اكتفى أهل العلم في ضبطه وعدالته، بأن أضافه ابن عامر في قراءته واعتمده في عرضه عليه؛ يقول في ذلك ما نصّه: "... إذ غير ممكن، ولا جائز أن يضيف قراءته ويسند أداءه ويعتمد في عرضه... إلّا إلى من هو بالحال التي وصفناها، والمنزلة التي ذكرناها، من الشّهرة، والعدالة، والثقة، والإمامة. فوجب بذلك قبول ما ادّعاه، من العرض على أمير المؤمنين عثمان، ولزم العمل بما ادّعاه عنه من حروف القرآن وبالله التوفيق".¹

❖ خلاصة القول:

فبهذه الأوجه الستة استدّل الدّاني على صحة وثبوت سند قراءة ابن عامر، ردّا على الطبري كما تابعه كذلك ابن الجزري في غاية النهاية.² وقد كُتب في هذه المسألة المتعلقة برّد الطبري لقراءة ابن عامر؛ بين مبرّئ له ومعتذر وبين من جمع له مواضع الرد ونقده فيها.³

ويظهر من هذا العرض المطول الذي عقده الدّاني في جامعهم - في إثبات سند قراءة ابن عامر - براعته في تقعيد الرّد وتأسيسه، بداية من عرض الرأي المخالف وحجج الطبري فيه، ثمّ سَوّق الأدلة العقلية والعقلية التي تبين خطأ ووهم ما ذهب إليه الطبري من إنكاره لقراءة ابن عامر. على أنّه ينبغي أن نلفت الانتباه على أمر وهو أنّ الإمام الدّاني يميّز بين خطأ الشخص وغلطه والرّد عليه، وبين حفظ مكانته واحترام إمامته، وقد وجدته في موضع آخر يرّد على الطبري بعبارة جميلة

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 254.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 305.

³ من هذه الرسائل: رسالة ماجستير موسومة ب: القراءات المتواترة التي أنكرها الطبري في تفسيره والرّد عليه. للأستاذ محمد عارف بن عثمان الهري، (طبعت من قبل المديرية العامة للمطبوعات في مكة سنة 1986 هـ)، كذلك مقال بعنوان: تبرئة الإمام الطبري المفسّر من الطعن في القراءات للدكتور سامي محمد يعبد عبد الشكور. (منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 152)، وكذلك بحث ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها للدكتور إسماعيل أحمد الطحان، (طبعت ضمن سلسلة من قضايا القرآن) دون تاريخ النشر.

في غاية الأدب فقال: وقد غلط محمد بن جرير مع تمكنه ووفور معرفته، على ورش في هذا الموضع غلطا فاحشا".¹

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1085.

المطلب الثاني: الوهم في إسناد قراءة حمزة عن الأعمش:

ذكر أبو عمرو الدّاني أنّه وجد من الرواة مَنْ تَوَهّم أنّ حمزة لم يعرض على سليمان الأعمش¹ القرآن كلّّه، بل سمع عنه بعض الحروف فقط،² مستدلين ببعض الأخبار والمرويات المحكية، التي تفيد أنّه لم يقرأ عليه ذلك، وقبل أن يسرد مرويات من قال بهذا القول؛ عرض الدّاني أخبار من أثبتوا لحمزة الرجال الذين قرأ عليهم ومن بينهم سليمان الأعمش.

فنقل اتفاق من روى عنهم بإسناده ثبوت ذلك قائلا: "... قالوا جميعا: وقرأ حمزة على حمران بن أعين وعلى سليمان الأعمش، وعلى أبي إسحاق السّبيعي، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى".³

ثم سرد بعدها جملة من الأخبار المثبتة لقراءة حمزة على الأعمش عرضا قائلا: "وهذه الأخبار كلّها تؤذن بقراءة حمزة على الأعمش وعرضه عليه القرآن، وثبت ذلك وتحققه، وقد جاءت أخبار أخرى بخلاف ذلك".⁴

ومردّ الأخبار التي رواها الدّاني بسنده واعتبرها موهومة لا تصحّ في دعوى أنّ حمزة لم يقرأ على الأعمش أبدا؛ أو قرأ عليه النزر القليل من الحروف، أمرين وهما:

¹ سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي تابعي جليل، قرأ على إبراهيم النخعي، وقرأ عليه حمزة الزيات، توفي سنة 148 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 315.

² فترق الدّاني بين مصطلح العرض والسماع، فالأول هو قراءة المتعلّم للعالم، والسماع قراءة العالم للمتعلم، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 274.

³ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 269.

⁴ المصدر نفسه، ج: 01، ص: 271.

أولاً: أنّ حمزة لم يقرأ سوى حروفاً على الأعمش: وقد عزا هذا القول إلى عبد الرحمن بن داود¹ وحجاج بن محمد الأعور² يقول الدّاني بسنده إلى ابن داود: "... حدّثنا محمد بن يحيى الأزدي البصري، قال: قلت لابن داود: قرأ حمزة على الأعمش؟ فقال: من أين قرأ على الأعمش، إنّما سأله عن حروف".

وكذلك بسنده إلى حجاج بن محمد: "... حدّثنا حجاج، قال: قلت لحمزة: قرأت على الأعمش؟ قال: لا، ولكنني سألته عن هذه الحروف حرفاً حرفاً".

ومثله ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام³: "... وكانت هذه الحروف التي يرويها حمزة عن الأعمش إنّما أخذها عن الأعمش أخذاً، ولم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوّله إلى آخره". وبسنده إلى عبيد الله بن موسى⁴ أنّه قال: "كان حمزة يسأل الأعمش عن حروف القرآن".⁵

ثانياً: أنّ حمزة سمع قراءة الأعمش ولم يقرأ عليه نهائياً: وقد ذكره الدّاني بسنده مروياً عن سليم بن عيسى: "... قال: حدّثنا سليم بن عيسى، قال: وسمع حمزة قراءة الأعمش، ولم يقرأ عليه".⁶

¹ عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة أبو القاسم المصري، قرأ على أبيه داود بن هارون، وقرأ عليه أبو بكر الأصبهاني، توفي سنة: 273 هجرية، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 368.

² حجاج بن محمد أبو محمد الأعور المصيصي، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه محمد بن سعدان، توفي سنة: 206 هجرية، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 203.

³ القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري البغدادي، قرأ على الكسائي، وقرأ عليه أحمد بن إبراهيم، من مصنفاته: الغريب المصنف، توفي سنة 224 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 02، ص: 18.

⁴ عبيد الله بن موسى بن باذام أبو محمد بن أبي المختار العبسي الكوفي، حافظ ثقة إلا أنه شيعي كما ذكر ابن الجزري، قرأ على عيسى بن عمر، وقرأ عليه إبراهيم بن سليمان، توفي سنة: 213 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 493.

⁵ جميع هذه التّقول أوردها الدّاني في جامعهم، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 273.

⁶ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 272.

وهذه الأخبار عند الدّاني لا ترقى لأن تردّ؛ لما تكاثر من المرويات الثابتة والتي قدّمها في بداية ذكر رجال حمزة الزيات يقول في ذلك: "وليس مما حكاه هؤلاء برادٍ لما روته الجماعة الكثيرة العدد، ولا بمزيل لصحته، من أنّ حمزة قرأ على الأعمش القرآن، بل يجب الوقوف عنده، ويلزم المصير إليه".¹ ثمّ يحتجّ على من أراد التمسك بما رواه حجاج وابن داود وغيرهما، بأنّ العبرة بنقله عن الأعمش ما اختلف فيه لا بما اتفق عليه: "... وليست الفائدة في نقل الحروف ذوات الاتفاق، وإنما الفائدة في نقل الحروف ذوات الاختلاف، فإذا كان حمزة قد سأل الأعمش عن قراءته المختلف فيها حرفا حرفا، وأجابه الأعمش بمذهبه الذي نقله عن أئمتّه، فذلك وقراءة القرآن كلّ سواء في معرفة مذهبه، فيما الخلاف فيه بين الناس موجود، ولا يدفع صحة ذلك ومعرفته بوجوه القراءات وطرق النقل".²

تنبيه: قد يورث هذا النص من الدّاني شبهة التساهل منه في طريقة النقل والسماع للقرآن الكريم، وهذا ليس بصحيح، فهذا النصّ والتعليل منه في إثبات قراءة حمزة على الأعمش ما قاله الدّاني إلّا في حق حمزة الزيات المجمع على إمامته في القراءة وتصدّره فيها، كما أنّ هذا النصّ هو بعد تقديم الدّاني وتعريفه بالرجال الذين أخذ عنهم حمزة القراءة عرضا وسماعا من أول القرآن إلى آخره، وقراءة حمزة على الأعمش عند الدّاني مجزوم بها عنده قراءة تامة شاملة للحروف المتفق عليها والمختلف فيها.

وكلامه هنا في سياق التسليم بما يقوله الرأي المخالف وتوجيهه على سبيل الافتراض، وهو أسلوب حجاجي لإذعان الخصم وإبطال دليله.³

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 273.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ أشار إلى ما ذكرته محقق جامع البيان الدكتور عبد المهيمن الطحان في الهامش بإيجاز، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 273.

المطلب الثالث: وهم مجموعة من الرواة في رواية عبد الوهاب بن فليح:

ذكر الدّاني أنّ إبراهيم بن عبد الرزاق وَهَمَ في أحد أسانيد القراءة لعبد الوهاب بن فليح¹ التي قرأ بها على عبد الملك بن عبد الله بن شعوة² على وهب بن زمعة³، على أبيه زمعة بن صالح⁴، وأنّ زمعة قرأ على ابن كثير وقرأ هو على مجاهد ودرباس⁵.
والوهم الذي وقع فيه ابن عبد الرزاق هو أنه جعل بين مجاهد⁶ ودرباس⁷ ابن كثير، والصحيح أنّ زمعة قرأ على مجاهد ودرباس دون واسطة بينهما.

يقول الدّاني ما نصّه: " وَهَمَ ابْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي هَذَا الْخَبَرِ، فَأَدْرَجَ بَيْنَ زَمْعَةَ وَبَيْنَ مُجَاهِدٍ وَدَرْبَاسَ ابْنِ كَثِيرٍ ". ثمّ صحّح هذا الوهم بسنده عن شيخه فارس بن أحمد وأبي الفتح بأنّ زمعة قرأ على مجاهد ودرباس دون واسطة وقال: " وهذا هو الصحيح، وما حكاه ابن عبد الرزاق خطأ "⁸.
وقد ذكر ابن الجزري هذا التوهيم الذي ذهب إليه الدّاني في غاية النهاية إلّا أنّه حكم بصحة الروایتين

¹ تقدمت ترجمته، ص: 58.

² عبد الملك بن عبد الله بن شعوة، وقد أخذ القراءة على وهب بن زمعة وقرأ عليه عبد الوهاب بن فليح وروى الحروف عن إسماعيل القسط، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 469.

³ وهب بن زمعة بن صالح المكي، قرأ على أبيه زمعة وعن عبد الله بن كثير، وقرأ عليه عبد الملك بن شعوة، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 02، ص: 361.

⁴ زمعة بن صالح أبو وهب المكي، عرض على درباس ومجاهد وابن كثير أيضاً، قرأ عليه ابنه وهب المتقدم ترجمته، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 02، ص: 295.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 316.

⁶ مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، إمام كبير وتابعي مفسر، قرأ على ابن عباس وابن السائب، وقرأ عليه عبد الله بن كثير، توفي سنة 103 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 41.

⁷ درباس المكي مولى عبد الله بن عباس، قرأ على ابن عباس رضي الله عنه، وقرأ عليه ابن كثير، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 280.

⁸ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 317.

استناداً إلى ما وصله من الروايات الأخرى عن غيره كالهذلي وابن مهران فيكون زمعة هو تلميذ ابن كثير من جهة ومن جهة أخرى شريكاً له في شيوخه كمجاهد ودرباس يقول ابن الجزري ما نصّه: "... قال الدّاني: وقد وهم إبراهيم بن عبد الرزاق فأدخل بين زمعة ودرباس ومجاهد ابن كثير قلت وكذلك قال غير ابن عبد الرزاق حتى إنّ الهذلي أدخل زمعة في الرواة عن ابن كثير، واستحسنها أبو بكر بن مهران قلت والقولان صحيحان فيكون قرأ على ابن كثير وشاركه في شيخه والله أعلم".¹ فالدّاني وصله خبر قراءة زمعة على مجاهد ودرباس فقط، أمّا ابن الجزري جمع بين خبرين أن يكون زمعة قرأ على مجاهد ودرباس، وقرأ على ابن كثير وهو جمع دون إهمال منه والله أعلم.

¹ ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 295.

المطلب الرابع: وهم ابن مجاهد في رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم:

ذكر الدّاني أنّ ابن مجاهد ظنّ في كتابه "السبعة في القراءات" أنّ رواية شعبة بن عياش لم تصل إلينا عرضاً، ولم نعرف من نقلها إلا من طريق أبي يوسف الأعشى،¹ يقول ما نصّه: "وقد زعم أبو بكر بن مجاهد رحمه الله أنه لم يقرأ القرآن سرداً على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى، فقال لنا محمد بن علي: قال لنا ابن مجاهد: ولم يرو لنا أنّ أحداً قرأ على أبي بكر، وأخذ الناس القراءة عنه بعد أبي بكر، غير أبي يوسف الأعشى".²

وهذا الزعم من ابن مجاهد أبطله الدّاني بخلافه، وهو ثبوت قراءة خمسة ناقلين على شعبة بن عياش من دون الأعشى وهم:

يحيى بن محمد العليمي³، عبد الرحمن بن أبي حماد⁴، سهل بن شعيب السهمي⁵، عروة بن محمد الأسدي⁶، عبد الحميد بن صالح البرجمي⁷.

¹ ينظر قول ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات، ص: 134.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 353.

³ يحيى بن محمد بن قيس أبو محمد العليمي الأنصاري الكوفي، وقيل: ابن محمد بن عليم، قرأ على أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه يوسف بن يعقوب الأصم، توفي سنة 243 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 378.

⁴ عبد الرحمن بن سكين أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، قرأ على حمزة وأبي بكر بن عياش ونافع، وقرأ عليه الحسن بن جامع، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 369.

⁵ سهل بن شعيب الكوفي، قرأ على عاصم وعلى ابن عياش، وقرأ عليه عبد الله بن حرملة، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 319.

⁶ عروة بن محمد الأسدي الكوفي، قرأ على ابن عياش والكسائي، وقرأ عليه حسين بن الأسود، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 512.

⁷ عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجمي التيمي أبو صالح الكوفي، قرأ على ابن عياش والأعشى، وقرأ عليه إسماعيل بن أبي علي الخياط، توفي سنة 230 هجرية، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 360.

يقول الدّاني: "... وقد ثبت عندنا وصحّ لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسة نفر سوى الأعشى، وهم: يحيى بن محمد العليمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد، وسهل بن شعيب السهمي، وعروة بن محمد الأسدي، وعبد الحميد بن صالح البرجمي، وهؤلاء من أعلام أهل الكوفة ومن المشهورين بالاتفاق والضبط".¹

كما وافق ابن الجزري الدّاني في هذا التصحيح وقد ذكر في ترجمة شعبة بن عياش هؤلاء الخمسة الذين تقدّم ذكرهم، وزاد عليهم عددا كبيرا ممن روى الحروف سمعا من غير عرض عليه.²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 353.

² ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 325.

المطلب الخامس: رواية عيَّاش بن محمد في «يغشى طائفة» عن شعبة:

روى عيَّاش بن محمد¹ في موضع: «يَغْشَى طَائِفَةً» [آل عمران: 154] بالياء، من طريقين:

1. عن أبي عمر الدوري عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم.

2. عن أبي عمر الدوري عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم.

وقد صحَّح الدّاني طريق عيَّاش بن محمد، لأنّ فيه إسقاط للراوي أحمد بن فرح، حيث ثبتت روايته بالإسناد إلى أبي بكر شعبة، وحفص عن عاصم.

يقول الدّاني ما نصّه: " وكذلك روى عيَّاش بن محمد عن أبي عمر عن الكسائي عن أبي بكر، وعن أبي عمر عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم وهو غلط من عيَّاش؛ لأنّ ابن فرح روى عن أبي عمر بالإسناد عن أبي بكر وحفص بالياء وهو الصّواب "².

ويظهر من تنبيه الدّاني في هذا الموضع؛ أنّ الرواية بالياء رويت من طريق أحمد بن فرح إلى أبي بكر وحفص عن عاصم، وليس من طريق عيَّاش بن محمد، فكل من عيَّاش وابن فرح ثبتت قراءتهما على أبي عمر الدوري ولم يثبت أن قرأ عيَّاش على ابن فرح، والله أعلم.³

وقد خلص هذا الفصل الذي جمع عشرة أوهام كلّها في باب الأسانيد وتراجم القراء ورواتهم، وسنشرع في الفصل الثاني الذي يضمّ تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في أبواب أصول القراءات.

¹ عيَّاش بن محمد أبو الفضل الجوهري البغدادي، روى القراءة عن أبي عمر الدوري، وقرأ عليه عبد الواحد بن عمر، توفي سنة 299 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 608.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 991.

³ هذا ما استنتجته بعد النظر في ترجمة عيَّاش بن محمد وأحمد بن فرح من غاية النهاية لابن الجزري، ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني:

تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الأصول.

- المبحث الأول: تنبيهات أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الفاتحة إلى آخر باب الإدغام الكبير.
- المبحث الثاني: تنبيهات أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب صلة الهاء إلى باب مذهب ورش في تسهيل الهمزة.
- المبحث الثالث: تنبيهات أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب مذهب الأعشى في تسهيل الهمزة إلى باب الإمالة في ذوات الرّاء.
- المبحث الرابع: تنبيهات أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب إمالة الألف قبل الرّاء إلى آخر باب الروم والإشمام.

الفصل الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الأصول.

يأتي هذا الفصل ليضمّ تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني في كتابه جامع البيان التي جاءت في قسم الأصول من مذاهب القراء السبعة، مع دراستها وتصنيفها إلى مباحث معتمداً بذلك على الترتيب المنطقي، حسب موضوعات أصول القراءات والذي وقّته الإمام الدّاني في مصنّفه وذلك حسب العناصر الآتية:

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء من سورة الفاتحة إلى آخر باب الإدغام الكبير.

جمعت في هذا المبحث تنبيهات الإمام الدّاني في كتابه جامع البيان، من بداية سورة الفاتحة إلى آخر باب الإدغام الكبير، حيث جاءت متنوعة في هذا القسم إذ شملت كلاً من ميم الجمع وهاء الكناية وأغلبها كان في باب الإدغام الكبير، وقد قسّمته إلى مطالب كالآتي:

المطلب الأول: التنبيه على خطأ المغاربة في الإشباع بسورة الفاتحة:

ذكر الدّاني أنّ بعضاً من الرواة عن ورش تأولوا الإشباع في الكسرة التي تسبق الياء، والضمّة التي تسبق الواو، الواقعتين في كلمتين، كالمثال الذي ذكره من سورة الفاتحة في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ﴾ [الفاتحة: 04]، و﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: 05] وإشباعها يكون بتمطيط المد فيها وإطالته.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقد كان بعض متقدّمي المغاربة من أصحاب ورش يتأوّل الإشباع فيما تقدم وشبهه أنه المولّد للحروف الصّحاح، فكان يبالغ في تمطيط الكسرات مع الياءات والضمّات مع الواوات، وهم الذين يقولون ياء شكلٍ لقيت ياء سواد، وواو شكلٍ لقيت واو سواد".¹ ومقصودهم بياء الشكل هي الكسرة، وياء السواد هو حرف الياء الذي يأتي بعدها، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للضمّة مع الواو التي تأتي بعدها.²

وقد حكم الدّاني على هذا الذي تقدّم؛ بالخطأ والجهل والغلط، وأنّ مثل هذا محذور في كلام الله تعالى ولا أساس له من الصحة، بل هو من قبيل الزيادة المحضة حيث يقول: "وذلك خطأ من متأوله،

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 409.

² ذكر هذا محقق جامع البيان في الهامش، ينظر: الجزء والصفحة نفسها.

وغلط من متأمله، وجهل من قائله ومسجله، والآخذ به، إذ التمثيط المولّد للحروف زيادة محضة، وكتاب الله تعالى محظور منها، وسواء كانت لفظاً أو رسماً.¹

ومنشأ هذا الوهم الذي وقع فيه المغاربة من نقلوا عن ورش قراءته بالتمطيط -على غير ما جرت به عادة القراء-، مردّه هو مفهوم المصطلح والمقصود به عند المتقدمين في عصرهم واختلاف دلالة على تراخي العصور، يقول الدّاني في ذلك: "والمقدّمون قد يتسهلون في العبارات ويتسعون في التراجم اعتماداً على ما يفهم من حقابها²، ويعلم من جري عادتهم فيها".³

فالإشباع المروي في هذين الحرفين مضبوط بضابطين، وهو أن يكون بدون تمطيط⁴ ولا اختلاس⁵، وهو الذي قرأ به عموم القراء، كما حكاه الدّاني: "وقرأت الجماعة بإشباع كسرة الكاف وضمة الدال من غير تمطيط، والذي حكاه أحمد بن صالح⁶ عن قالون من الاختلاس لم يرد به تضعيف الصوت

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 409.

² الحقاب: البياض الظاهر في أصل الظفر وشيء تشده المرأة على وسطها تعلق به الحلي. ومن معانيه المدة الطويلة من الدهر ثمانون سنة أو أكثر، ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج: 01، ص: 187. وأظن أن السياق في عبارة الدّاني محمول على المعنى الثاني إذا أنّ مصطلحات العلماء وعباراتهم ومفرداتهم تختلف اتساعاً وتضييقاً باختلاف الأزمنة وهو ما يعرف بالتطور الدلالي للمصطلحات وهو في كل علم موجود.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ التمثيط: من المَطّ وهو المدّ، واصطلاحاً: زيادة المد في حروف المد واللين، مع جري النفس في المد، ولا تدرك حقيقة التمثيط إلا مشافهة، وقد يراد به: أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنصب والجر، ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 280.

⁵ الإختلاس: لغة الاختطاف، واصطلاحاً: له معنيان: وهو الإتيان ببعض الحركة في الوصل، حيث يقدر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف للإخفاء، والمعنى الثاني: تحريك هاء الكناية من غير صلة، ينظر: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص: 14.

⁶ أحمد بن صالح أبو جعفر المصري، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، وقرأ عليه الحسن بن أبي مهران، توفي سنة 248 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 62.

بالحركة ولا إسراع اللفظ بها، وإنما أراد ألا يخطط الصوت بها، فيتولد بذلك التمثيط بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واوا، ولذلك أراد بقوله: عن ورش مبنية أي مشبعة غير مختلصة ولا مُمَطَّطَةٌ¹. فالإشباع المحكي هنا بلا اختلاس من الحركة ولا تمطيط فيها، المقصود به إتمام الحركات التي ينبه فيها القراء على تجنب الزيادة في زمنها حتى لا يتولد منها حرف مدّ². يقول صاحب منظومة المفيد في علم التجويد شهاب الدين الطيّبي:

وَكُلُّ مَضْمُومٍ فَلَنْ يَتِمَّ *** إِلَّا بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ضَمًّا
وَذُو انْخِفَاضٍ بِانْخِفَاضٍ لِلْفَمِ *** يَتِمُّ وَالْمَفْتُوحُ بِالْفَتْحِ أَفْهَمُ³

وفي كتابه التحديد أشار الدّاني إلى هذا التمثيط، وشنّع على المتكلفين فيه من بعض قراء في إشباع الحركات وتخليص السواكن والمبالغة فيها، فقال: " فأما ما يذهب إليه بعض أهل الغباوة من أهل الأداء من الإفراط في التمثيط والتعسف في التفكيك والإسراف في إشباع الحركات وتلخيص السواكن، إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة والمذاهب المكروهة -فخارج عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة، وقد وردت الآثار عنهم بكراهة ذلك، وبكيفية حقيقته، ونحن نذكر ما رويناه من ذلك ليعمل على ما حددناه ووصفناه، إن شاء الله تعالى".⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 408.

² صفوت محمود سالم، فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، ص: 119.

³ شهاب الدين الطيّبي، المفيد في علم التجويد، ص: 09.

⁴ الدّاني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص: 89. ومن الروايات والأخبار التي ذكرها في التحديد ما رواه عن حمزة الزيات: " إن لهذا التحقيق منتهى ينتهي إليه ثم يكون قبيحاً، مثل البياض له منتهى ينتهي إليه، فإذا زاد صار برصاً، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قططاً"، والتحقيق هنا هو التمثيط.

المطلب الثاني: بيان مصطلح الجرّ في ميم الجمع:

ذكر الدّاني بسنده عن شيخه أحمد بن فارس إلى يونس بن عبد الأعلى¹ أنّه قال: "أقرّني عثمان - أي الإمام ورش - ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ وَّ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 06]، بجرّ الميم إذا لقيت الألف، قال: وقال لي عثمان: إن شئت تجرّها وإن شئت وقفتها".²

ودفعا للتوهم الذي قد يحصل لقارئ هذا النصّ من أنّ يونس بن عبد الأعلى يروي عن ورش جرّ ميم الجمع³ الواقعة قبل الهمز - أي كسرهما -، فقد بيّن الدّاني أنّ المقصود بالجرّ هنا هو الضمّ بمعنى صلتها وعكسها الوقف أو الإسكان، وجائز التعبير به.

قال أبو عمرو: "ولم يأت بالتخيير بين الضم والإسكان في ذلك عنه غير يونس، وفي عبارته عن الضمّ بالجرّ يجوز، وذلك جائز فيما يلحق فيه الميم واوا في اللفظ لا غير، كأنه عبارة عن الصلة والخطّ، فأما ما لا يلحق فيه واوا فلا معنى للجرّ فيه إلا ما يفهم من مراد الضمّ بذلك على أنه ربما أشكل على السّامع، فتوهم أنه يراد به الكسر الذي هو عدول عن المذهب وخروج عن الأصل".⁴ وقد بذلت جهدي في تتبع هذا النصّ من يونس بن عبد الأعلى فيما تيسر عندي من كتب القراءات والروايات ولم أقف عليه بهذا اللفظ إلا عند أبي عمرو الدّاني.

وأظنّ أن الجرّ المستعمل هنا هو من الجرّة التي بيّنها الإمام الدّاني في كتابه المحكم أنّها من استعمالات أهل النّقط ونسّاخ المصاحف المعبّرة عن الوصل (الصلة)، حيث يقول: "وأهل النقط يسمون هذه

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 102.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 420.

³ ميم الجمع: هي الميم الدالة على جمع المذكورين إما حقيقة أو تنزيلاً، ينظر: أبو الحسن الماريني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، ص: 30.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 420.

الجرة صلة لأن الكلام الذي قبل الالف التي هي علامته يُوصل بالذي بعده فيتصلان وتذهب هي من اللفظ بذلك".¹

فالدّاني في هذا التنبيه هو يدفع توهمًا ويسدّ بابه، بشرح مصطلح الجرّ وبيان مقصوده، حتى لا يقع فيه أحد، وهذا من حرصه رحمه الله تعالى.

¹ الدّاني، المحكم في نقط المصاحف، ص: 85

المطلب الثالث: رواية يحيى بن سليمان في ﴿عَلَيْهِمْ وَإِلَيْهِمْ وَلَدَيْهِمْ﴾ عن ورش:

نقل الدّاني أنّ يحيى بن سليمان¹ عن ورش في هذه الكلمات الثلاثة ﴿عَلَيْهِمْ، إِلَيْهِمْ، لَدَيْهِمْ﴾، إذا وقع بعدها:

1. ألف خفيفة وهي المعروفة بهمزة الوصل² أو ما يشبهها من الحروف الساكنة، فإنه يكسر الهاء فيها ويصلها بواو.

2. ألف شديدة والمقصود بها همزة القطع³، فإنّ له الوجهين فيها كسر الهاء وضمّ الميم وصلتها، والوجه الثاني هو جزمها أي إسكانها.

يقول الدّاني: "... قال حدّثنا يحيى بن سليمان، قال حدّثنا أبو سعيد المعروف بورش، عن نافع: أنّه كان يكسر الهاء في عليهم وإليهم ولديهم برفع الميم ويجزّوها⁴، إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها، ويجزمها إذا استقبلتها ألف شديدة⁵."

وقد اعترض الدّاني على رواية يحيى بن سليمان في رفع الميم وصلتها بواو إذا وقع بعدها همزة وصل، وعلّل ذلك بوقوع ساكنين الساكن الأول هي الواو المدية الناشئة من الصلة والساكن الثاني الذي يكون بعد همزة الوصل، وهذا مكروه في العربية كما حكاه سيبويه في كتابه "الكتاب"⁶.

¹ يحيى بن سليمان بن يحيى، أبو سعيد الجعفي الكوفي نزيل مصر روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، ولم يثبت ابن الجزري له القراءة عن ورش عن نافع في ترجمته له، توفي سنة 237 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 373. ومن خلال سنة وفاته -رحمه الله- يحتمل لقاءه مع الإمام ورش (ت 197 هـ) ومعاصرتَه له -والله أعلم-.

² همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلاً وتثبت ابتداءً، ينظر: أبو محمد بدر الدين المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 03، ص: 1550.

³ همزة القطع: هي كل همزة تثبت وصلاً وابتداءً، ينظر: المرجع السابق، الجزء والصفحة نفسها.

⁴ المقصود بالجزّ كما تقدّم في الوهم السابق بمعنى الصلة بواو. قاله كذلك محقق كتاب جامع البيان في الهامش، وأظنّ أن هذا الاستعمال كان شائعاً بين رواة ورش عنه كما تقدّم مع يونس بن عبد الأعلى، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 421.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج: 04، ص: 173.

يقول الدّاني في ذلك: "وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخيير، وأظن يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب؛ لأن الجرّ والرفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع؛ لأنه يلتقي ساكنان: أحدهما واو الصلة التي بعد ضمة الميم، والثاني الذي بعد ألف الوصل".¹

كما بيّن الدّاني أنّ الصحيح في ميم الجمع إذا جاءت بعدها همزة وصل فالمعمول به هو رفعها لا صلتها بواو، وهو ما احتمله أبو عمرو أن يكون من قبيل السقط الذي وقع ليحيى بن سليمان أو من روى عنه ذلك، أو يكون قد قلب الحكم فيها بدلا من أن يجعلها مع همزة القطع، -وهو المعمول به- جعلها مع همزة الوصل.

يقول ما نصّه: "وأحسبه روى عنه برفع الميم ولا يجزّئها فسقطت عليه "لا"² أو على من روى عنه، فإنّه لم يكن كذلك، فأراه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع، فقلب الترجمة وجعلها مع ألف الوصل".³

وإن قصد كذلك إسكان ميم الجمع من الكلمات الثلاثة الواقعة قبل همزة الوصل فهو خطأ ولا يجوز في الرواية، يقول: "... فإذا كان ذلك أيضا⁴ فقد أخطأ عليه في ألف الوصل إذ حكى إسكانها معها، وذلك غير جائز".⁵

والعلة في عدم جواز الإسكان الذي ذكره الدّاني هو التقاء الساكنين. ومنشأ الوهم هنا عند يحيى بن سليمان هو سقط حرف "لا" النافية، أو قلب للحكم المتقدم.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 421.

² بمعنى (الصلة لا مع همزة الوصل).

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ أي إذا روى في ميم الجمع الواقعة قبل همزة الوصل الإسكان كما رواه مع همزة القطع فقد أخطأ كذلك.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الرابع: خلاف قتيبة بن مهران في رأس الآية ﴿وَأَنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ عن الكسائي:

روى قتيبة بن مهران¹ خلافا عن الكسائي في ميم الجمع المتصلة بفواصل الآيات، أنّه كان يضمها ويصلها بواو في اللفظ، إلا في موضعين وافقه الدّاني في الأول منهما وخالفه في الثاني وهما:

- الموضع الأول: وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: 08]، بكسر الميم فيها.
- الموضع الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: 30]، حيث قال إنّها ليست برأس آية، وعلى ذلك فإنّها تسكّن².

وقد خطأ الدّاني هذه الرواية من قتيبة؛ إذ ظنّ أن الموضع الثاني ليس برأس آية فقال: "وقد استثنى عنه من الميمات المتصلات بالفواصل موضعا واحدا، وهو قوله في الملك: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ فكسر الميم فيه. وقال في الزمر: ﴿إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ليست برأس آية. وذلك غلط من قتيبة إذ الإجماع من العادّين منعقد على أنه رأس آية؛ فوجب أن تكون الميم قبله مضمومة طردا لمذهبه³ في جميع الفواصل".⁴

ولم يعلّق الدّاني على رواية قتيبة في كسره للميم في موضع الملك، بل اكتفى بالتنبيه على موضع الزمر بأنّه ليس رأس آية، وهذا يفيد أنّها صحيحة عن قتيبة بن مهران إلا أنّها لم تتواتر، ودليل ذلك أنّ هذا الخلف المحكي عن الكسائي لا نجد له ذكرا في التيسير أصولا أو فرشا، ومذهب الكسائي فيها هو الإسكان فقط.⁵

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 64.

² أي أنّها تسكّن على ما جرى به أصل قراءة الكسائي وهو إسكانها مع الهمزة وغيرها في جميع القرآن إلا مع ألف الوصل، فإن تحريكها إجماع من القراء كلهم، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 421، 422.

³ أي أنّه ما دام الإجماع عليها بأنّها رأس آية فحكمها الضمّ وصلتها بواو كغيرها من الميمات التي جاءت قبل الفواصل.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 274، وعبد الفتاح القاضي: الوافي في شرح الشاطبية، ص: 51.

المطلب الخامس: رواية محمد الحيري في حركة ميم الجمع وهاء الكناية عن شعبة:

وفي معرض ذكر مذاهب القراء في حركة ميم الجمع وهاء الكناية التي قبلها، أورد الدّاني أنّ محمد بن عبد الله الحيري¹ قد تفرد برواية ليس العمل عليها، رواها عن الشّموني² عن الأعشى عن أبي بكر شعبة بن عياش أنّه قرأ في لفظ: ﴿عليهم﴾، ﴿إليهم﴾ في كلّ القرآن الكريم، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتُ﴾ [المائدة: 62]. بكسر الهاء والميم معا.

يقول الدّاني: "وروى محمد بن عبد الله الحيري عن الشّموني عن الأعشى عن أبي بكر أنه يكسر الهاء والميم من عليهم وإليهم خاصة حيث وقعا. وفي قوله في المائدة: ﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتُ﴾، لا غير، ولم يرو هذا عن الشّموني غيره وليس عليه العمل".³

وردّ الدّاني لرواية محمد بن عبد الله الحيري سببه تفردّها، كما أنّ ابن الجزري في غاية النهاية نقل عن أبي عمرو أنّه لا يعرف من روى عنه⁴ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا يعرف عن أبي بكر شعبة بن عياش خلافا في إسكان ميم الجمع قبل متحرك⁵. وهذه من الانفرادات التي حكم الدّاني عليها بعدم صحتها وردّها.

¹ محمد بن عبد الله الحيري الكوفي، قرأ على محمد بن حبيب الشّموني عن الأعشى، قال الحافظ أبو عمرو: لا أعلم من قرأ عليه، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 189.

² محمد بن حبيب أبو جعفر الشّموني الكوفي، قرأ على أبي يوسف الأعشى، قرأ عليه إدريس بن عبد الكريم، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 114.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 427.

⁴ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 189.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 274.

المطلب السادس: رواية ابن جبير ﴿الْمَوْتُ تَحْبِسُونَهُمَا، الْمَوْتُ تَوَقَّتُهُ﴾ عن البصري: ذكر الدّاني أنّ أبا عمرو البصري في باب الإدغام الكبير¹ إذا وقع الحرف الأول من الكلمة الأولى تاء خطاب أو تاء متكلم، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس: 99]، و﴿كُنْتُ تُرَبًّا﴾ [النبا: 40]، لا يدغمها بل يظهرها.

وذكر أنّ أحمد بن جبير² في روايته عن اليزيدي عن أبي عمرو قد أدرج موضعين وهما: ﴿الْمَوْتُ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [المائدة: 106]، و﴿الْمَوْتُ تَوَقَّتُهُ﴾ [الأنعام: 62] بإظهارهما. وقد غلط أبو عمرو هذه الرواية من ابن جبير إذ إنّها ليست من هذا القسم، وعلّلها بأنّ التاء في الموت أصلية وهي لا تمنع الإدغام كما تمنعه التاء غير الأصلية سواء كانت تاء متكلم أم تاء خطاب.³ يقول الدّاني ما نصّه: "وقد أدرج ابن جبير في هذا الضرب حرفين ليسا منه، وحكى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أظهرهما، وهما قوله: ﴿الْمَوْتُ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ و﴿الْمَوْتُ تَوَقَّتُهُ﴾ وذلك غلط منه؛ لأنّ تاء الموت أصلية فلا علة تمنع من إدغامها في مثلها كما منعت منه تاء الخطاب وتاء المتكلم".⁴

فالتعليل الذي علّل به الدّاني ردّه لرواية ابن جبير؛ تعليل لغوي وهو أنّ التاء أصلية في كلمة ﴿الموت﴾، وهذا بعد عدم ثبوتها رواية عن أبي عمرو البصري.

¹ الإدغام: لغة هو إدخال شيء في شيء. واصطلاحاً: النطق بالحرفين حرفاً واحداً كالثاني مشدداً، وهو قسمان: كبير وصغير، فالكبير: ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين، ويكون في المثليين، والمتقاربين، والمتجانسين. وهذا القسم أكثر القراء شهرة به هو أبو عمرو البصري كما ذكر صاحب متن الشاطبية. والصغير: ما كان المدغم ساكناً والمدغم فيه متحركاً، ولا يكون إلا في المتقاربين والمتجانسين، ينظر: عبد الفتاح القاضي، الواقي في شرح الشاطبية، ص: 53.

² أحمد بن جبير بن محمد أبو جعفر نزيل أنطاكية قرأ على الكسائي وقرأ عليه محمد بن العباس، توفي سنة 258 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 42.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 132.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 430.

المطلب السابع: رواية القاسم بن عبد الوارث ﴿أَنْصَارٍ رَبَّنَا﴾ عن البصري:

وفي تصحيح آخر لما رواه الدّاني من أنّ القاسم بن عبد الوارث¹ قرأ ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران: 192، 193] بالإدغام.

وهذا غير جائز كما ذكر الدّاني؛ لأنّ التنوين في ﴿أَنْصَارٍ﴾ هو غنة وهي بمثابة حرف وقع بين المدغم والمدغم فيه فيمنع الإدغام، كما وجّه الإدغام المروي عن القاسم في هذا الموضع، على أنّ المقصود به هو إدغام التنوين وإذهاب غنته في الرّاء الثانية.

يقول الدّاني: "وقد روى القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن اليزيدي عنه ﴿أَنْصَارٍ رَبَّنَا﴾ بالإدغام، وذلك غير جائز؛ لأنّ التنوين وإن كان غنة من الأنف، فهو حرف فاصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع الإدغام لذلك. ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنما أراد به إدغام التنوين وإذهاب غنته في الرّاء، ولم يرد به إدغام الرّاء في مثلها".²

وفي كلام الدّاني ما يوحي أنّه غير جازم بتخطئة رواية القاسم ولذلك قال في الأخير: "فإن كان أريد به ذلك دون ما ذكرناه فهو قول صحيح يجمع عليه عن أبي عمرو".³

والإمام السخاوي في كتابه جمال القرآن؛ ردّ رواية القاسم في موضع آل عمران موافقا بذلك الدّاني حيث يقول: "وحكى القاسم بن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن اليزيدي ﴿أَنْصَارٍ رَبَّنَا﴾ بالإدغام، وذلك مردود".⁴

¹ القاسم بن عبد الوارث أبو نصر البغدادي، قرأ على أبي عمر الدوري، وقرأ عليه ابن شنبوذ وابن مجاهد، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 19.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 431.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ علم الدين السخاوي، جمال القرآن وكمال الإقراء، ص: 591.

المطلب الثامن: رواية القاسم بن عبد الوارث في ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ عن البصري: ذكر الداني أن القاسم بن عبد الوارث روى في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: 23] بإدغام الكاف الأولى في الثانية، على الأصل العام الذي يقرأ به أبو عمرو البصري الحرفين المتماثلين في كلمتين.¹

وقد علّل أبو عمرو الداني الإظهار في: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ أنّه توالي إعلايين وهما: إخفاء النون الساكنة الواقعة قبل الكاف والثاني إدغام الكاف. يقول في ذلك بعد بيانه لأصل الحكم: "... إلا موضعاً واحداً وهو قوله في لقمان: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾، فإنه لم يدغم الكاف في الكاف فيه لسكون النون قبلها، وكونها مخفأة عندها، فلو أدغمها لوالى بين إعلايين: إخفاء النون وإدغام الكاف، على أنّ القاسم بن عبد الوارث قد روى عن أبي عمر، عن يزيد بن عنه: أنّه أدغم الكاف في الكاف في ذلك، والعمل والأخذ بخلافه".²

فردّ الداني لرواية القاسم بن عبد الوارث ظاهره مخالفة ما عليه أهل الأداء عن أبي عمرو البصري على استثناء هذا الموضع.

وعليه سار في التيسير، ووافقه جميع من جاء بعده في استثناء هذا الموضع وهو المعمول به.³

¹ أصل أبي عمرو البصري أنّه يدغم الحرفين المتماثلين من كلمتين -الأول في الثاني-، سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: 02]، ﴿لَعِبَدَتِهِ هَلْ﴾ [مریم: 65]، انظر: الداني، التيسير، ص: 134.

² الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 433.

³ ينظر: الداني، التيسير، ص: 134، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 89، وأبو شامة المقدسي، إبراز المعاني في شرح حرز الأماني، ص: 82، وابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص: 57.

المطلب التاسع: علة ابن مجاهد في إظهار ﴿آل لُوطٍ﴾:

اختلف في قراءة ﴿عَالَ لُوطٍ﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم بين الإدغام والإظهار، فابن مجاهد وابن المنادي¹ وغيرهما بالإظهار للإعلال الموجود فيها، وقرأ غيرهم بالإدغام على أصل القاعدة، وكلا الوجهين أخذ بهما الدّاني كما صرح في الجامع.²

إلا أنّه لم يوافق ابن مجاهد في التعليل الذي ذكره في كتابه "السبعة في القراءات" وهو أنّ سبب الإظهار قلة الحروف،³ واعتبره غير صحيح منه لأنّه مخالف لمواضع أخرى هي أقل حروفاً من كلمة ﴿آل﴾ وأدغم فيها قولاً واحداً.

يقول في ذلك: "...فأما ما اعتلّ به ابن مجاهد رحمه الله لمنع الإدغام في ﴿عَالَ لُوطٍ﴾ لقلة حروف الكلمة فليس بصحيح؛ لأنّه مجتمع مع غيره على الإدغام في قوله: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: 05]، وهو أقل حروفاً من ﴿آل﴾؛ لأنّه على حرفين".⁴

ثمّ صحح الدّاني كلامه، وبين وجه الصواب في علة إظهار كلمة «آل» متعرضاً لأصل الكلمة والخلاف بين البصريين والكوفيين فيها يقول: "...و ﴿آل﴾ على ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام...، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل إذ كانت هاء على قول البصريين، والأصل «أهل»، وواو على قول الكوفيين،⁵ والأصل "أول"، فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجيهما وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح

¹ أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين البغدادي، ابن المنادي، قرأ على الحسن بن العباس وعبيد الله بن محمد بن أبي محمد البيهقي، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، توفي سنة: 336 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 44.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 433.

³ ابن مجاهد، السبعة في القراءات السبع، ص: 117.

⁴ المصدر السابق، ج: 01، ص: 434.

⁵ وينسب المذهبين إلى: سيويه: وهو أن أصلها أهل بماء ساكنة فأبدلت الهاء همزة ساكنة ثم أبدلت الهمزة ألفاً بناءً على ما تقرر من أنه إذا اجتمعت همزتان وثانيهما ساكنة فإن الثانية تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ومذهب أبي الحسن بن شنبوذ

ما قبلها، فصار ذلك كسائر المعتل الذي يؤثر الإظهار فيه للتغير الذي لحقه لا لقلّة حروف الكلمة
1. "

وذكره كذلك في التيسير وحكاه غير واحد عنه،² وقد قال الشاطبي في منظومته حول هذا الخلاف
في الإعلال:

وإِظْهَارُ قَوْمٍ آلٍ لُـوِطٍ لِكَوْنِهِ	***	قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّأَ
بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ	***	بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا
فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا	***	وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدِلَا ³

أمّا ابن الجزري فقد ذكر اعتراض الداني لكنه حمل كلامه على أنّ مقصوده بقلّة الحروف هو قلّة
وقوعها في القرآن الكريم، يقول في كتابه النشر: "...ولعل أبا عمرو أراد بقوله: لقلّة حروفها، أي:
قلّة دورها في القرآن، فإنّ قلّة الدور وكثرته معتبر كما سيأتي في المتقاربين...".⁴

وهو الذي عبر عنه الناظم ببعض الناس، وهو أن أصلها أول بفتح الواو كما في لفظة قال، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها
قلبت ألفاً، ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 57.

¹ الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 434.

² ينظر: الداني، التيسير، ص: 135، وابن القاصح، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ص: 36.

³ أبو القاسم الشاطبي، حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية)، البيت 126، 127، 128، ص: 11.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 281، وينظر: أحمد البنا الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص:

المطلب العاشر: رواية ابن شنبوذ للإدغام في ﴿واللائي يئسن﴾ عن البزي والبصري: ذكر الدّاني أنّ أبا الحسن بن شنبوذ أجاز الإدغام في قوله تعالى: ﴿وَاللّٰئِي يَّئِسْنَ﴾ [الطلاق:04]، حال إبدال الهمزة ياءً، في مذهب أبي عمرو البصري والبزي عن ابن كثير، وقد بيّن الدّاني أنّ هذا غير جائز لأمرين وهما:

1. أنّ الأصل فيها الهمزة وإبدالها عارض فلا يعتدّ بالعارض، وتعامل الهمزة وهي مبدلة وكأَنَّها محققة، وبالتالي لا يجوز إدغامها.

2. أن كلمة ﴿اللائي﴾ آخرها ياء ساكنة -على قراءة الكوفيين وابن عامر-، وقد حذفت الياء من آخرها لتطرفها وانكسار الهمزة قبلها، وقد سهلها جمع من القراء لثقلها، فالكلمة توارد عليها إعلالين وهما:

أ. حذف الياء الساكنة.

ب. وذهاب التحقيق في الهمزة.

فإذا أدغمت فسيكون هناك إعلال ثالث، وعلى هذا قال الدّاني: "وذلك خروج من الكلام وعدول من المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك".¹

وقد ذهب أبو شامة المقدسي في شرحه على الشاطبية إلى جواز الوجهين وتبعه في ذلك ابن الجزري بعده.²

وعليه فما جعله الدّاني من خروج عن اللغة وبطلان وجه الإدغام، هو من الرواية التي لم تبلغه، وتأتى ذلك لمن بعده.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:435.

² ينظر: أبو شامة القدسي، إبراز المعاني في شرح حرز الأماني، ص: 86 وما بعدها، وابن الجزري، النشر، ج:01، ص: 285.

المطلب الحادي العاشر: شرط إدغام هاء الضمير عند ابن مجاهد:

حكى الدّاني أنّ ابن مجاهد كان يختار عدم الإدغام -أي يقرأ بالإظهار- في هاء الضمير الموصولة بياء أو واو والتي بعدهما هاء، عند أبي عمرو البصري مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: 247]، وكذلك من موضع: ﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ﴾ [آل عمران: 180] وما يشابههما في القرآن الكريم.¹

واختيار ابن مجاهد لهذا مبني على قوله بأنّ شرط الإدغام هو أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وهذا سيجعل كل من حركة الواو أو الياء وكذلك الهاء تسقط وهذا ما لم يعتبره الدّاني. يقول ما نصّه: "وقد كان ابن مجاهد يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إنّ شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين الهاءين وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام".²

كما بيّن الدّاني صحة الإدغام في هذا الضرب بوجهين:

1. ما رواه نصّاً وأهل الأداء مجمعون عليه من أنّ محمد بن شجاع قد رواه نصّاً عن اليزيدي عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَٰهَهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان: 43]، وكذلك رواية العباس وعبد الوارث وأبو يزيد عنه، في قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37]، دون أن يروى خلاف عنهم.
2. أنّ الإدغام جائز لأنّ صلة الهاء بواو أو ياء زيادة لتكثير بها الهاء نظراً لخفائها، وهي تحذف عند الوقف فلا تبقى أبداً، وهي حال الإدغام تحذف أيضاً محذوفة لاشتراكهما في تغيير الحركة وتسكينها. كما أنّه جائز أنّ أبا عمرو البصري قد أخذ في هذه الهاء بلغة من لم يصلها.³

¹ لم أقف على كلام ابن مجاهد عن إدغام هاء الضمير في كتابه السبعة في القراءات.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 437.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وقد ذكر ابن الجزري كلام الدّاني ووافقه على ما ردّ به على ابن مجاهد في شرط الإدغام في كتابه النّشر.¹

فالإمام الدّاني في هذا الموضوع ناقش ابن مجاهد في اختيار ليس له اعتبار من اشتراطه لسقوط الحركة حتى يتمّ إدغام هاء الضمير، بناءً على نصوص أوردتها وقياس معتبر في مثيلاهما كما سبق ذكرها.

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01 ص: 284.

المطلب الثاني عشر: رواية ابن عبد الوارث في إدغام الحاء عن البصري:

لا يدغم أبو عمرو البصري الحاء في العين إلا في موضع واحد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ﴾ [آل عمران: 185]، وغير هذه المواضع كلّها على الإظهار.¹

وقد ردّ الداني قراءة الإدغام في رواية القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن الزبيدي عن أبي عمرو في حرفين وهما: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾² و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾³.

وقال عنها: "فأما ما عدا هذا الموضع⁴ فإنه أظهره... إلا حرفين من ذلك، وهما قوله ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، حيث وقعا. فإن القاسم ابن عبد الوارث روى عن أبي عمر عن الزبيدي الإدغام فيهما، والعمل على الإظهار، ويقوّيه انعقاد الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها أكد من المتحركة عند العين في قوله: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ وحكى الزبيدي عن أبي عمرو أنّ من العرب من يدغم الحاء في العين، قال: وكان لا يرى ذلك".⁵

والمستفاد من نصّ الداني أنّه ردّ رواية القاسم بن عبد الوارث بناءً على الإجماع، وما رواه نصّا عن الناقلين عن أبي عمرو البصري، وكذلك القياس بما هو أولى لما ضرب المثال بموضع ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: 89]، فإنّ الحاء ساكنة وما بعدها متحرك وهي أدعى للإدغام وأولى من إدغام متحركين، ومع ذلك فإنّ القراءة على إظهارها عن أبي عمرو البصري.

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 01، ص: 440، والداني، التيسير: ص: 139.

² ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾: وقعت في القرآن الكريم ثلاث مرات: واحدة في آل عمران الآية 45. ومرتين في النساء الآية 157 و171.

³ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾: وقعت 4 مرات في القرآن كله. ثلاثة في البقرة الآية 229 و230 و233. وفي النساء الآية 128. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾: في موضع واحد من البقرة الآية 158.

⁴ أي موضع ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ﴾ [آل عمران: 185].

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

كذلك ابن الجزري حكى الإجماع في النّشر ونقل كلام الدّاني واحتجّاه في إثبات وجه الإظهار في الحرفين.¹

¹ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 01، ص: 290.

المطلب الثالث عشر: رواية ابن جبير في إدغام الكاف في القاف عن البصري:

يدغم أبو عمرو البصري القاف في الكاف إذا تحرك ما قبلها كقوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾ [البقرة: 30].¹

فإذا وقع قبل الكاف ساكن؛ فإنّها لا تدغم بل تظهر لحفة السّاكن كما علّل ذلك الدّاني. وقد اختلف في موضع واحد من الصنف الثاني في موضع ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ﴾ [الأعراف: 143]، فرواها ابن جبير عن يحيى اليزيدي أنّها بالإدغام، وقد اكتفى الدّاني في ردّها بقوله: " واختلف عن اليزيدي في موضع واحد من ذلك، وهو قوله في الأعراف: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ﴾ فرواه ابن جبير عنه مدغماً، وليس العمل على ذلك".² أي أنّها بالإظهار.³

ومعنى عبارته "ليس العمل على ذلك"؛ أنّ ابن جبير قد خالف الإجماع والمعمول به في قراءة أبي عمرو البصري.

وقد ذكر ابن الباذش رواية ابن جبير ولم يحكم عليها بالصحة أو البطلان.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 441، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج: 01، ص: 293.

² المصدر السابق، والصفحة نفسها.

³ وعلى ذلك ابن الجزري في النّشر دون أن يشير إلى الخلاف فيها، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 293.

⁴ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 89.

المطلب الرابع عشر: رواية ابن شنبوذ إدغام الجيم عن البصري:

ذكر الدّاني أنّ ابن شنبوذ¹ روى عن أبي عبد الرحمن اليزيدي وابن سعدان عن اليزيدي الإدغام في حرفي ﴿وَأَخْرَجَ ضُجْلَهَا﴾ [النازعات: 29]، و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: 80].

وقد ردّ هذه الرواية دون تعليل وقال ما نصّه: " فأما قوله: ﴿وَأَخْرَجَ ضُجْلَهَا﴾ و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ فرواهما ابن شنبوذ عن أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان عن اليزيدي مدغمين ورواهما سائر أهل الأداء مظهرين، وذلك الوجه، وبه قرأت².

وأظنّ أنّ العلة في رده لرواية ابن شنبوذ هو ضعفها، فقد جاء في النّشر قول ابن الجزري نقلاً عن أحمد بن نصر الشذائي³: "... ولم يختلف عنه أحد من طرفنا في إدغام ﴿الْمَعَارِجِ﴾ ﴿تَعْرِجُ﴾، وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ ضُجْلَهَا﴾، و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ والله أعلم⁴."

¹ محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، أبو الحسن البغدادي قرأ على إبراهيم وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، توفي رحمه الله تعالى سنة 328 هـ، ينظر، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 52.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 442.

³ أحمد بن نصر أبو بكر الشذائي البصري، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي، توفي بالبصرة سنة 373 هجرية، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 144.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 290.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن شنبوذ وابن المنادي في إدغام الضاد عن البصري:

ذكر الدّاني رواية أخرى عن ابن شنبوذ في طريقه عن اليزيدي وابن المنادي في طريقه عن شجاع، أنّهما قرآ لأبي عمرو البصري بإدغام الضاد إذا جاءت بعدها ثلاثة أحرف وهي الذال والجيم والزاي، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ﴾ [المائدة:35]، ومثله: ﴿وَالْأَرْضِ جَعَلْ لَكُمْ﴾ [الشورى:10]. ومثال حرف الزاي كقوله ﴿الْأَرْضِ زَلَزَالُهَا﴾ [الزلزلة:01].¹

وقد بيّن الدّاني أنّ الصحيح فيهما هو الإظهار وليس العمل على الإدغام، قال في ذلك: "وحكى ابن شنبوذ عن قراءته على أصحابه عن أبي عبد الرحمن وابن سعدان جميعاً عن اليزيدي: إدغام... والعمل في ذلك من الطريقين على الإظهار".²

ولم يبيّن الدّاني هنا عدم اعتباره لرواية ابن شنبوذ وابن المنادي، بل اكتفى بذكره لما جرى عليه العمل عند أبي عمرو البصري، والظاهر مخالفتها الإجماع.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:443.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وقد نصّ على ذلك في كتابه التيسير ينظر: ص: 141.

³ ولم يذكر ابن الجزري خلافاً لها في النشر، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:293.

المطلب السادس عشر: رواية ابن سعدان وابن جبير في إدغام الدال عن البصري:

ذكر الدّاني أنّ محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير عن اليزيدي، عن أبي عمرو: أنه أدغم موضعين وهما: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: 82]، وموضع: ﴿بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهُ﴾ [هود: 10]¹ وقد قال عنهما:

"... وليس العمل على ما رواه في ذلك على أن ابن المنادي روى أداء عن اليزيدي، وعن ابن غالب عن شجاع: جميع ذلك بالإدغام، وبالإظهار قرأت ذلك كله من الطريقتين".²

ويقصد بالطريقتين هما طريقا يحيى اليزيدي وشجاع عن أبي عمرو البصري.

فالعمل في إدغام الدال يكون بشرطين ألا تكون مفتوحة، وأن يكون ما قبل الدال ساكن، وقد انتفى الشرط الأول من الموضعين.³

فردّ روايتي ابن سعدان وابن جبير جاء لمخالفتهما ما روي عن أبي عمرو البصري، وكذا مخالفتهما شرطي الإدغام في الدال.

¹ في جامع البيان يوجد تصحيف في موضع سورة هود -لعله من المحقق- حيث ذكر على أنه من سورة يونس من قوله تعالى: ﴿ضَرَاءَ مَسْتَهُمْ إِذَا﴾ [سورة: يونس. الآية: 21]، ولا خلاف فيها لأنها مستوفية للشرطين وهي غير مفتوحة وما قبلها ساكن، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 447، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 292.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ الدّاني، التيسير، ص: 144، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 292.

المطلب السابع عشر: رواية ابن شنبوذ في إدغام التّاء في عن البصري:

ذكر الدّاني أنّ ابن شنبوذ في موضع ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان:20] روى الإدغام فيها، خلافاً للمذهب العام لأبي عمرو البصري حيث يقول: "... على أنّ ابن شنبوذ قد كان يأخذ بإدغام الحرف الذي في الإنسان، وذلك مخالفة لمذهب أبي عمرو المتفق عليه".¹

فمذهب أبي عمرو البصري لا يدغم تاء الخطاب فيما بعدها، يقول ابن الجزري: "وانفرد ابن شنبوذ بإدغام ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ في الإنسان، وهو من تاء المضممر... وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص، والله أعلم".²

كما نبّه الدّاني على رواية الإدغام لابن شنبوذ في موضع ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف:39] والعلّة هي نفسها فالتّاء في "دخلت" هي تاء خطاب ولا تدغم عند أبي عمرو كما تقدم.³ وتجدر الإشارة على أنّ عبارة الدّاني في هذا الموضع "حفظاً للأصول ووعياً للنصوص" تدلّ على مدى حرصه في الرجوع لأصول الرواية وما يثبت في القراءة من نصوص يحتكم إليها، يرويهما اللاحق عن السابق وهذا هو الضابط في القبول والردّ.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:449.

² ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:288، وينظر: عبد الفتاح القاضي، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص:335.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:449، وينظر في شروط إدغام المتقاربين في كلمتين: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص:60.

المطلب الثامن عشر: رواية ابن جبير في إدغام التّون عن البصري:

يدغم أبو عمرو البصري التّون في اللام¹ إذا تحرّك ما قبلها، فإن سكن ما قبل التّون، فإنّه لا يدغمها في اللام دون أي اعتبار لحركة التّون سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

ومثال ما يدغمه في هذا الباب قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾ [البقرة: 55]، ومثال ما يظهره قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: 51]، واستثنى من ذلك المواضع التي جاءت في القرآن الكريم فيها لفظ «نحن» خاصة فإنّه يدغمها، نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133].²

وقد خالف أحمد بن جبير عن اليزيدي في هذا الاستثناء وروى فيه الإظهار ونوّه الدّاني عليه ولم يأخذ برواية ابن جبير، كما ردّ رواية محمد بن غالب³ من أنّه يدغم النون إذا سكن ما قبلها في جميع المواضع فقال:

"روى الإدغام في ذلك منصوباً عن اليزيدي ابنه والسّوسي، وخالفهم ابن جبير: فروى عن اليزيدي الإظهار. وكان محمد بن غالب يروي عن شجاع إدغام النون - إذا سكن ما قبلها - في اللام حيث وقعت... وبما قدّمته أولاً قرأت من الطريقين، وعلى ذلك أهل الأداء".⁴

وابن الجزري في النّشر مؤيّد لما ذكره الدّاني حيث قال: "...والأول هو المعول عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله أعلم".⁵

ويقصد بالأول؛ أي: ما تقدّم من ذكره لأصل أبي عمرو البصري كما مرّ معنا.

¹ وتدغم كذلك في الرّاء في خمسة مواضع معروفة في كتب القراءات، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 454، وابن الجزري، النّشر، ج: 01، ص: 294.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 454.

³ محمد بن غالب أبو جعفر الأنماطي البغدادي، روى القراءة عن شجاع عن أبي عمرو البصري، وقرأ عليه الحسن بن الحباب توفي سنة 254 هـ ببغداد، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 226.

⁴ المصدر السابق، ج: 01، ص: 455.

⁵ ابن الجزري، النّشر، ج: 01، ص: 295.

المطلب التاسع عشر: علة اليزيدي في إدغام الباء عن البصري:

يدغم أبو عمرو البصريّ الباء في الميم من قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ [المائدة: 40] وهي خمسة مواضع في القرآن الكريم، وقد علّل يحيى اليزيدي هذا الإدغام بالذّال المكسورة -أي لثقلها-، وقد ردّ الدّاني هذا التعليل ولم يرتضه لأنّه ليس جامعا، وقد وقع في القرآن ما هو مشابه له ولم يدغم، يقول: "... وهذه علة لا تصحّ؛ لأنه لو كان إنما يدغم الباء في الميم من أجل وقوع الكسرة قبلها، لوجب أن يدغم ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى﴾ [الحج: 44]، ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] ... ونظائر ذلك مما قبل الباء فيه كسرة وهو يظهره بإجماع".¹

كما زاد على هذا البيان ردّا على من أراد توجيه كلام اليزيدي بأنّ مقصوده الباء المضمومة والتي قبلها كسرة وهي غير موجودة إلّا في كلمة ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾، فبيّن أنه قد وقع في القرآن الكريم إدغام للباء وهي مفتوحة كما وقع إدغام لحروف أخرى وهي مفتوحة وما قبلها مكسورة -أي ليست مختصة بالباء التي ما قبلها مكسور فقط-.

وبالمقابل جاءت كلمات مضمومة وما قبلها مكسور ولم تدغم ممّا يعني أنّ التعليل بالضمّ والكسر الذي قبله مخروم، فقال ردّا على من زعم ذلك:

"... فذلك لا يصحّ أيضا من جهتين: أحدهما: أنه لم يذكر الضمة وذكر الكسرة، والثانية:

1. أنّ جعفر بن محمد الأدمي² روى عن ابن سعدان عنه عن أبي عمرو أيضا أنه أدغم ﴿فَمَنْ

تَابَ مِنْ بَعْدُ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة 39] والباء مفتوحة.

2. وقد أدغم من رواية أبي عبد الرحمن عن أبيه، عنه: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ الْبَارِ﴾ [آل عمران:

185] والمدغم مفتوح وقبله كسرة.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 456.

² جعفر بن محمد أبو محمد الأصبهاني الأدمي، قرأ على محمد بن سعدان وإبي عبد الرحمن اليزيدي، قرأ عليه عبد الله بن أحمد بن سليمان الأصبهاني، ولم يذكر ابن الجزري تاريخا لوفاته، ينظر: ابن جزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 198.

3. ولم يدغم ﴿يُصْلِحْ عَمَلٌ﴾ [يونس: 81] والحاء مضمومة، وهي والعين من مخرج واحد كالباء والميم، فدلّ ذلك على صحّة ما قلناه".¹

وقد ارتضى ابن الجزري تعليل اليزيدي وجوّده، بعد إيراده لكلام الدّاني ملخصاً له، وأضاف إلى ذلك أنّ الإدغام وقع في المواضع الخمس لوجود المجاور لها قبلها أو بعدها مثل: ﴿يَرْحَمَنَّ وَيَغْفِرَ لِمَنْ﴾ فأدغمت للإدغام المجاور لها.²

والخلاف في وجوه العلة لا يؤثر هنا، ما دام أنّه لم يُجرّ الحكم على مثيلاتها بالإلحاق.

¹ المصدر السابق، ج: 01، ص: 456 و 457.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 287.

المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء

من باب صلة الهاء إلى باب مذهب ورش في تسهيل الهمزة.

جاء هذا المبحث ليجمع تنبيهات الإمام الدّاني لأوهام القراء في باب صلة الهاء، وباب المدود، وأحكام الهمز، إلى غاية باب مذهب ورش في تسهيل الهمزة، كما هو مبين في المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية بن سعدان في ﴿تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ﴾ عن إسحاق المسيبي عن نافع:

ذكر الدّاني عن شيخه فارس بن أحمد أنّ محمد بن سعدان قرأ على إسحاق بن محمد المسيبي عن نافع في موضع ﴿تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ﴾ [الحج:04] بالصلة¹ في الهاء، وقد ضعف الدّاني هذه الرواية ولم يقبلها، لأنه لم يجد ما هو مثلها في رواية أحمد بن جبير عن المسيبي، يقول في كتابه الجامع: "... ولم أجد لذلك أثراً في رواية أحمد من أصحاب المسيبي".²

فردّ الدّاني لرواية ابن سعدان لعدم متابعتها من أحمد ابن جبير، إذ هما يشتركان في القراءة على المسيبي.

لكنه في كتابه التعريف أثبت لها بالصلة، والعمل بها في العشر النافعية.³

¹ الصلة: لغة: الزيادة، واصطلاحاً: عبارة عن النطق بهاء الضمير المكّن بها عن المفرد الغائب موصولة بحرف مدّ لفظي يناسب حركتها فيوصل ضمها بواو ويوصل كسرهما بياء، ينظر: محمد علي الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص:17.

² الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:463.

³ ينظر: الدّاني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، ص: 101، وإيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص:

المطلب الثاني: رواية الأصبهاني في كلمة ﴿الملائكة﴾ عن نافع:

حكى الدّاني أنّ الأصبهاني¹ في كتابه عن أصحابه قرأ لفظ ﴿الملائكة﴾ حيث وقع في القرآن الكريم بنبر الهمزة دون مدّ فيها، أي أنّه لا يمدّها مد المتصل² الواجب عند القراء. وقد خطأ الدّاني هذا من الأصبهاني، وعلل بأنّ حرف المدّ والهمزة قد وقعا في كلمة واحدة، فوجب المدّ بإجماع.

يقول الدّاني ما نصّه: "... وقال الأصبهاني في كتابه عن أصحابه ﴿الملائكة﴾ منبور غير ممدود، وأخطأ؛ لأنّ حرف المدّ مع الهمز في ذلك من كلمة، فمدّه إجماع".³ والمعمول به عند الأصبهاني بالتوسط في المدّ المتصل من طريقه عن ورش عن نافع، وإن كان قد بُثّ الخلاف في مقدراه في النّشر عند ابن الجزري.⁴

¹ محمد بن عبد الرحيم أبو بكر الأسدي الأصبهاني، قرأ على عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، وقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد، وهو من طرق ورش المشهورة، توفي سنة 296 هـ ببغداد، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 169 و170.

² مد المتصل: ما جاء فيه حرف المدّ وبعده همزة نحو: ﴿جاء﴾، ﴿السّماء﴾، ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 72.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 469.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج: 01، ص: 334 ومصطفى أبروأي، أصول رواية ورش من طريق الأصبهاني، ص: 11.

المطلب الثالث: رواية الحلواني والخزاعي في حذف حرف مد المنفصل عن قنبل:

خطأ الدّاني من ظنّ أنّ رواية كل من الحلواني¹ والخزاعي² وقنبل عن القوّاس إلى عبد الله بن كثير، أنّهم يحذفون حرف المد من الكلمة الأولى في مد المنفصل³.

وهذا الوهم قد نشأ من فهم خاطئ لعبارة الإمام قنبل رويت عنه أنّه قال: " .. أنه كان يحذف حرف المدّ ويسقطه من اللفظ في المنفصل، قال الحلواني: إلّا أن يكون واوا فإنه يثبت".⁴

وقد ردّ الدّاني على هذا بالكراهة والقبح، وأنّه من اللّحن ولا يجوز القراءة به، كما بيّن مقصد قنبل في نصّه من أنّ الحذف أريد به حذف الزيادة في المدّ، وهي على المجاز لا على الحقيقة.

يقول ما نصّه في الجامع: "... وهذا مكروه قبيح لا يعمل عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به، ولعلّهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المدّ وإسقاطه مجازاً..".⁵

ولقد سمّى ابن الجزري في النّشر حذف حرف المدّ في آخر الكلمة الأولى من المنفصل بالبتّر، حكاية عن الأهوازي، وهو حذف الألف والواو والياء من سائرهن، كما استأنس بكلام الدّاني ملخصاً له وموافقاً لتوجيهه وبيان المقصد من حذف حرف المدّ.⁶

¹ أحمد بن يزيد بن ازداذ الحلواني، أبو الحسن ويقال يزداذ الصفار، قرأ على أحمد بن محمد القوّاس وقالون، وقرأ عليه الفضل بن شاذان، توفي سنة 250 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 149.

² إسحاق بن أحمد أبو محمد الخزاعي، قرأ على أحمد البري وعبد الوهاب بن فليح، وقرأ عليه محمد بن موسى الزيني، توفي سنة 308 هـ، ينظر: غاية النهاية، ج: 01، ص: 156.

³ مد المنفصل: ما كان حرف المد في آخر الكلمة والمهمز في أول الكلمة التالية نحو: ﴿يا أيها﴾، ﴿في أنفسكم﴾، ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 73.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 470.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 01، ص: 320.

وفي السياق نفسه؛ غلط الحلواني ونّبّه الدّاني عليه، حيث إنّهُ ألحق الكلمات الثلاث وهي: ﴿يَأَيُّهَا، يَأْتِخَتْ، يَأْعَادُمْ...﴾¹، بالمدّ المتصل وهي منفصلة عنها، لأنّ "يا" هي للنّداء وليس فيها همزة بل هي من الكلمة الثانية.

ومنشأ الوهم هو متابعته لرسم المصحف، حيث كُتب فيه حرف النّداء وما بعده متصلاً غير منفصل، كما زعم الدّاني ذلك بالحلواني حيث يقول: "...وأظنه راعى في ذلك خطّ المصاحف؛ إذ هو فيها مرسوم كلمة واحدة؛ لأنّ كتابها كرهوا اجتماع الألفين، فحذفوا إحداها اختصاراً، والمحذوف منهما هي ألف ﴿يَا﴾ لسكونها وتطرفها، والمثبتة هي الهمزة لكونها همزة مبتدأة، ثم وصلوا الياء بالهمزة فصار ذلك كلمة واحدة..".²

وأضاف في تصحيحه لهذا الوهم أنّه إن راعى رسم المصحف في ذلك، -أيّ في إلحاقها بالمدّ المتصل، فعليه أن يجري به في جميع ما هو مشابه له في القرآن الكريم، وهذا ما لا يمكن أن يكون. يقول الدّاني: "...فإن كان راعى الخط في ذلك، فيلزمه أن يجعل ذلك سائغاً في كل ما يجري مجراه في الخط نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة:31] ﴿هَآآنْتُمْ﴾ [آل عمران:67] وشبههما إذ ذلك فيه كلمة واحدة أيضاً، وهو في الأصل والمعنى كلمتان".³

ويفهم من كلام الدّاني أنّ الحلواني في لفظ ﴿هَؤُلَاءِ﴾ و﴿هَآآنْتُمْ﴾، وما شابهها في القرآن الكريم هي من قسم المنفصل ولا يجريها مجرى المدّ المتصل.

وختم الدّاني كلامه في تصحيحه لهذا الوهم بأمرين وهما:

1. أن يكون الحلواني قد قرأ بالمدّ في مد المنفصل المتقدم من اجتماع حرف النّداء والهمزة بعده في كلمتين على شيخه القوّاس وغيره، والعلة في ذلك اتّصال المنادى بحرف النّداء أي وجود شرط وسبب المدّ وليس لرسم المصحف.

¹ وقد استثنى هذه الكلمات الثلاث فقط حيث وقعت في القرآن الكريم، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:320.

² الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:471.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2. أنّه لا يوجد من أهل الأداء من يأخذ بمده -أي المنفصل- ولا يخرجّه عن حكم نظائره في مذهب من يقصر المنفصل ويمدّ المتّصل.¹
- وقد وافق ابن البادش في الإقناع وابن الجزري في النّشر أبا عمرو الدّاني، في تصحيحه لهذا الغلط من الحلواني ونقلوا كلامه في ذلك.²
- وابن كثير بروايه، على القصر في مد المنفصل.³

¹ المصدر السابق، ج:01، ص:471.

² ينظر: ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، ص:229، وابن الجزري، النشر، ج:01، ص:320.

³ ينظر: الدّاني، التيسير في القراءات السبع، ص:158. وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج:01، ص:329.

المطلب الرابع: رواية ابن اليزيدي وأبي حمدون في مدّ المنفصل لأبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني أنّ أبا عبد الرحمن عبد الله بن اليزيدي¹، وأبا حمدون الطيب بن إسماعيل² كلاهما عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري في موضع ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [القيامة: 01] أنّها ممدودة تأخذ حكم مدّ المنفصل فيها.

وقد علّق أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره على هذه الرواية، كما نقله الدّاني قائلاً عنه: "...فهذا يدلّ على أنه كان يمدّ حرف المدّ للهمزة يعني في المنفصل".³ فمن موضع واحد توهم كل من عبد الله بن اليزيدي وأبو حمدون أنّ أبا عمرو البصري يمدّ المنفصل في مذهبه.

ولكنّ الدّاني ردّ على هذا التعليق بأنّه لا يقوم على دليل؛ لما قرّره من قبل في أصل أبي عمرو البصري الذي لا يمدّ في المنفصل.⁴ ثمّ بيّن ذلك على أوجه أقام عليها الدليل:⁵

¹ عبد الله بن يحيى بن المبارك أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي البغدادي، قرأ على أبيه يحيى عن أبي عمرو وله عنه نسخة وقرأ عليه جعفر بن محمد الأدمي، وله كتاب في غريب القرآن. ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 463.

² الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي، قرأ على إسحاق المسيبي، وقرأ عليه الحسن بن الحسين الصواف، توفي في حدود 240 هـ، ينظر: ابن الجزري، المرجع نفسه، ج: 01، ص: 343 و344.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 472.

⁴ ذكر ذلك في بداية عرضه لأصل أبي عمرو البصري ورواته عنه في مدّ المنفصل، فقد روى أحمد بن جبير عن اليزيدي، والحلواني عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري، وكلهم عن أبي عمرو البصري أنه لم يمدّ حرفاً لحرف - يقصد مدّ المنفصل، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 471.

⁵ ينظر: المصدر السابق، ص: 472.

1. الخلاف الموجود عن القراء في لفظ ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ في الألف المدية التي بعد اللام بين حذفها وإثباتها، لأنّ من حذفها قرأها على أنها لام تأكيد وقسم¹، فذكر المدّ في عبارة أبي عبد الرحمن وابن حمدون المتقدمة، إنما هو دلالة على إثبات تلك الألف التي الخلاف فيها، والفائدة في ذكرها لا بغية بيان زيادة التمكين لها لأجل الهمزة.
2. ورد نصّ عن إبراهيم بن يحيى اليزيدي عن أبيه كيفيّة قراءة موضع سورة القيامة حيث يقول: "يبين" "لا" ويقطع الألف". ونصّ آخر عن أبي خلّاد وأبي شعيب وأبي عمرو عن اليزيدي: "﴿لَا أُقْسِمُ﴾ بألف" ويستفاد من التّصين أنّهما لم يذكران المدّ في هذا الموضع.
3. كما ذكر الدّاني تنمة عبارة أبي عبد الرحمن وابن حمدون بعدها بقولهما: "ولو كانت ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ بغير ألف كانت «لأقسمن» بالتّون. فذكر الألف دون ذكره للمدّ".²

¹ يرجع في هذا الخلاف إلى: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 661، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 389،

وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 282.

² ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الخامس: تنبيه الدّاني على زيادة المصريين في مدّ ﴿الْقُرْآن﴾ عن نافع:

أشار الدّاني في معرض حديثه عن زيادة التمكن¹ لحروف المد والتنوين إذا التقين بالهمزات في المتصل والمنفصل، من أنّ جماعة من المصريين من رواة ورش وأصحابه روّوا عنهم أنّهم كانوا يزيدون في المدّ على مدّ نافع في كلمة ﴿الْقُرْآن﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم.

واختيار الدّاني الذي قرأ به هو بغير المدّ فيها، يقول ما نصّه: "...بغير مدّ، وحكى المصريون عن ورش وأصحابه: أنّهم كانوا يمدّون ﴿الْقُرْآن﴾ أكثر من مدّ نافع، وبالأول قرأت".²

وقد اعتمد في ذلك على شيخه الطاهر بن غلبون الذي أنكر الزيادة في هذا المدّ، هو وشيخه علي بن محمد بن بشر إلى ورش، وهما طريقان من طريقي عبد الصمد عن ورش، وليس من طرق أبي يعقوب الأزرق.³

فالزيادة في مدّ كلمة ﴿الْقُرْآن﴾ لا تصحّ، وهي من مستثنيات مدّ البدل وهو الذي عليه الدّاني في التيسير وغيره في باقي كتب القراءات.⁴

¹ وليس قصد الدّاني من مدّ التمكن الذي هو من أقسام المد الطبيعي المعروف في كتب التجويد والقراءات نحو: ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾، ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾، ﴿حُيِّتُمْ﴾ بل قصده بذلك مدّ البدل -الذي لم يعرف عنده بهذا الاصطلاح- وهو أن تسبق الهمزة حرف المدّ في كلمة واحدة. نحو: ﴿آدَمُ﴾، ﴿أَوْثُوا﴾، ﴿لَا يَلَفُ﴾. ينظر في تعريفهما: محمد أحمد مفلح القضاة واثنين معه، مقدمات في علم القراءات، ص: 132.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 481.

³ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 160، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 340.

المطلب السادس: رواية أحمد بن الصقر في الهمزتين المختلفتين في الحركة عن قنبل:

يقرأ ابن كثير في الهمزتين المتلاصقتين من كلمة واحدة إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية.¹

وقد عبّر الدّاني عن التسهيل بالتليين في الجامع أي تليين الثانية، فتكون بين الهمزة والياء من غير كسر مشبع على الياء.²

كما ردّ رواية أحمد بن الصّقر³ عن قنبل أنّه روى عنه القراءة بهمزة مطوّلة يفتح أولها ثم يكسر. - أي على الاستفهام- في موضعين من ﴿أَذَا مُتْنًا﴾ و﴿أَنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصفات: 53]، وقال عنها: "... وهذه مناقضة لمذهبه، ومخالفة للمجتمع عليه عنه".⁴

فرواية أحمد بن الصّقر مخالفة لمذهب ابن كثير كما ذكرت في بداية المطلب، ومخالفة كذلك للإجماع المنعقد من تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وهو سبب كاف لتوهيم الدّاني لها وتضعيفها.

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 162، وعبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 84.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 511.

³ أحمد بن الصقر بن ثوبان أبو سعيد الطرسوسي البغدادي، قرأ على الحسن بن جامع وقنبل، وقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 63.

⁴ المصدر السابق، ج: 02، ص: 512، وطريق أحمد بن الصّقر عن قنبل ليس من طرق جامع البيان التي قدّم لها الدّاني في مقدمته، وقد أشار محقق الكتاب على ذلك في الهامش.

المطلب السابع: رواية ابن الفرّج في ﴿أَنْبَتَكُمْ﴾ عن المسيبي عن نافع:

روى محمد بن الفرّج¹ بسنده إلى المسيبي عن نافع أنه قرأ موضع ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ﴾ [نوح:17] بقصر الألف غير ممدودة، وقد غلط الدّاني هذه الرواية من ابن الفرّج وقال: "... قوله غير ممدودة ذلك غلط من ابن الفرّج؛ لأنّ ابن المسيبي قد حكى عن أبيه في كتابه ﴿أَيُّنَ ذَكَرْتُمْ﴾ [يس:19] ألفها مفتوحة ممدودة بنبرة واحدة...".²

أي أنّ الصواب فيها قراءتها بالمدّ وبهمزة واحدة، فكأنّه إدخال ألف عليها فتصير على الاستفهام ﴿أَنْبَتَكُمْ﴾، وقد قدّم الدّاني قبل تعليله لرواية ابن الفرّج بنصوص عن قراء جاءت كما ذكر في تصحيحه -أي ممدودة-.

يقول ما نصّه: "... حدّثنا قالون عن نافع ﴿أَنْبَتَكُمْ﴾، و ﴿أَعْذَا﴾، و ﴿أَنْتُكَ﴾، ونظائر ذلك مستفهمة بنبرة واحدة. وكذا قال القاضي، والكسائي، وسائر الرواة عنهم. فقولهم مستفهمة يدل على المد".³

ولم أجد لرواية ابن الفرّج ذكرا في كتب القراءات في حدود ما اطلّعت عليه، سوى هذا الذي ورد عن الدّاني في جامع، كما أنّ القياس الذي استعمله الدّاني في تغليط رواية ابن الفرّج عن المسيبي بموضع يس ﴿أَنْ ذَكَرْتُمْ﴾، لا أدري وجه الارتباط فيه بين الموضعين، لأنّ ﴿أَنْبَتَكُمْ﴾ بهمزة واحدة و ﴿أَنْنَ ذَكَرْتُمْ﴾ بهمزتين، إلا من حيث اشتراكهما حال الأداء على الاستفهام.

¹ محمد بن الفرّج أبو بكر الخراي، وابن الفرّج بالجيم، وليس بالخاء هكذا ضبطه ابن الجزري، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبي، وقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد، ولم يذكر ابن الجزري تاريخا لوفاة، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص: 228.

² الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:512.

³ المصدر نفسه، ج:02، ص:513.

المطلب الثامن: رواية أحمد بن جبير في الهمزتين المختلفتين في كلمة:

يقرأ أبو عمرو البصري في الهمزتين من كلمة بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية مع إدخال ألف مديّة بينهما.¹

وقد روى هذا جماعة من القراء عن الزبيدي عن أبي عمرو إلّا أحمد بن جبير اضطرب في قولين له في موضع: ﴿أَمَلَهُ﴾ [النمل: 62]، ﴿أَوَذَا﴾ [النمل: 69]، فروى عنه أنّه يقرأهما بالقصر ولا يمدّ فيهما. وقال في غيره أنّه يمدّ.

حيث خطأ الدّاني القول الأول، وعلّل صحة القول الثاني بأنّه عامة مذهب أبي عمرو البصري، وهو ما رواه أصحاب ابن جبير فقال: "...والأول من قوله خطأ؛ لأنه عدول عن مذهب أبي عمرو، وعلى المدّ جميع أصحاب ابن جبير، قالوا ولم يقصر غير ﴿أَبَمَّة﴾ [التوبة: 12] ﴿قُلْ أَوْنَبِّئُكُمْ﴾ [آل عمران: 15] لا غير".²

فاضطراب ابن جبير بين قولين؛ جعل الدّاني يضعّف قوله الأول ويرجح ما هو معروف من مذهب أبي عمرو البصري وما هو مجمع عليه من الرواة عنه من أقران ابن جبير وغيرهم.

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 162. وقد عبّر الدّاني عن التسهيل بتليين الحرف.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 514.

المطلب التاسع: رواية ابن الفرّج في الهمزة المستفهمة الداخلة على "أل" التعريفية:

قدّم الدّاني في فصل الهمزة المستفهمة الداخلة على همزة الوصل التي معها لام المعرفة أنّ القراء بإجماع على وجهين وهما: إبدال الثانية ألفا خالصة والوجه الثاني تسهيلها بين بين، كما ذكر أنّه ولا أحد من القراء حقق الثانية وأورد نصوصا بسنده عن ذلك.¹

وقد خطأ الدّاني رواية محمد بن الفرّج بسنده إلى نافع أنّه قرأ موضع ﴿فَلْ-الذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 144]، مهموزة غير ممدودة -أي بالتحقيق-، وذلك لتفردّها ومخالفتها للعربية.

يقول ما نصّه: "وقد روى محمد بن الفرّج عن ابن المسيبي عن أبيه عن نافع ﴿فَلْ-الذَّكَرَيْنِ﴾، مهموزا غير ممدود لم يرو ذلك أحد غيره، وهو غلط لخروجه عن مذاهب القراءة وسنن العربية وبالله التوفيق".²

فتفردّ هذه الرواية من محمد بن الفرّج؛ يرده الإجماع الحاصل من القراء بالوجهين المتقدمين -الإبدال والتسهيل-.

ومخالفتها للعربية؛ قد ذكر الدّاني أنّ أكثر النحويين على إبدالها كما بيّن علة عدم تحقيقها على أنّها ضعيفة -أي الهمزة الثانية- ولأنّ التغيير يلزمها من التسهيل والإبدال، فلا يحتاج إلى تحقيقها ولا إلى الفصل بينهما أيّ بين همزة الاستفهام وهمزة الوصل.³

وعلى هذا التعليق ابن الجزري في "تخبير التيسير" بقوله: "... ولم يحققها أحد منهم ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف، لضعفها لأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها".⁴

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:02، ص:524.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، والدّاني، التيسير، ص:379.

⁴ ابن الجزري، تخبير التيسير، ص:400.

المطلب العاشر: رواية المدني والقطري في الهمزتين من كلمتين عن قالون:

روى الدّاني بسنده عن عبد الله بن عيسى المدني¹، ومحمد بن عبد الحكم القطري²، في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين في موضع: ﴿إِذَا جَا أَجْلَهَا﴾ [المنافقون:11] مستفهمة بنبرة واحدة ممدودة، يعني أنّ الأولى محققة والثانية هي التي يدخلها التغيير.

لكن تعبيرهم بأنّها مستفهمة قد خطّاه الدّاني واستدرك عليهم بقوله: "... وهذا يدل على تحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، وقولهما مستفهمة خطأ، إذ لا طريق للاستفهام في ذلك، ولا معنى له من غير ما يفهم منه تليين الهمزة لا غير".³

ومع أنّ الراويين هما من جملة الآخذين عن قالون عن نافع، إلّا أنّه لم يعتبر ترجمتها وردها له إنّما هو لمخالفة ما رواه غيرهما عن قالون، وكذا استحالة وجودها.

إذ إنّ همزة الاستفهام لها الصدارة في الجملة، ولا تكون بين كلمتين.⁴

¹ عبد الله بن عيسى المدني أبو موسى القرشي المعروف بطيارة، أخذ القراءة عن قالون، وقرأ عليه محمد بن أحمد بن منير، توفي سنة 287 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:440.

² محمد بن عبد الحكم بن يزيد الرملي أبو العباس القُطري، أخذ القراءة عن قالون عن نافع، وقرأ عليه عثمان بن محمد السمرقندي، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:159.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:528.

⁴ عبد الكريم محمود يوسف، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، ص:09.

المطلب الحادي عشر: رواية الهاشمي في الهمزتين المكسورتين عن إسماعيل عن نافع:

ذكر الدّاني أنّ الهاشمي¹ تفرد في روايته عن إسماعيل بن جعفر عن نافع في الهمزتين المكسورتين من كلمتين حيث قرأها بتحقيق الأولى والثانية. وقد صحّح الدّاني هذه الرواية بما جاء في رواية أبي عمر الدوري، أنّه في المكسورتين من كلمتين يقرأ الأولى بياء.

يقول الدّاني: "... ولم يأت بهذا أحد عن إسماعيل غير الهاشمي. وروى محمد بن خالد البرمكي عن أبي عمر عن إسماعيل أنه كان يخلف مكان المكسورة ياء مثل: ﴿هَؤُلَاءِ اِنْ﴾ [البقرة:30] ويجعل في ﴿هَؤُلَاءِ﴾ ياء، وهذا هو الصحيح، وبذلك قرأت². وفي هذا السياق صحّح الدّاني كذلك رواية الباهلي³ عن أبي عمر الدوري، أنّه يجمع بين الهمزتين في حرف واحد -أي تصوير همزة واحدة- وقد قال الدّاني: "...ولا يجمع بين همزتين في حرف واحد في جميع القرآن، وليس فيما رواه دليل على مذهبه في المليئة منهما والمحققة⁴". وقوله المليئة أي بوجهين: بالإبدال أو التسهيل.

¹ سليمان بن داود أبو أيوب الهاشمي البغدادي، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وقرأ عليه محمد بن الجهم، توفي سنة 219 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:313.

² الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:535.

³ محمد بن محمد بن عبد الله النفاح البغدادي أبو الحسن الباهلي، قرأ على الدوري، قرأ عليه الحسن بن سعيد المطوعي، توفي سنة 314 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:242.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني عشر: رواية الحسن الجمال في تبين الضّم والكسر عن قالون:

أورد أبو عمرو الدّاني أنّ الحسن بن العباس الجمال¹ عن الحلواني عن قالون في الهمزتين إذا كانت مكسورتين أو مضمومتين، فإنّه يبدل الأولى ياءً ويكسرها كسرا بينا إذا كانت الهمزتين مكسورتين، ويبدل الهمزة الأولى المضمومة واوا ويضمها ضما بينا.

وقد غلط هذه الرواية في الضّم البيّن والكسر البيّن فقال: "...كسرا بينا وضما بينا غلط؛ لأنّ الكسر على الياء والضم على الواو أثقل من تحقيق الهمزة، ولا تعدل عن ثقل إلى ما هو أثقل منه".² فالعلة كما ذكرها الدّاني هي الثقل الشديد الذي يكون في المبالغة في الضّم والكسر البيّن، وإنّما التغيير في الهمزة بالإبدال أو التسهيل للتخفيف من ثقلها وهي محققة.

وعلى هذه العلة ابن مجاهد³ في كتابه السبعة حيث يقول: "...لأنّ الهمزتين إنّما يكتفي بإحداهما عن الأخرى طلبا للتخفيف فإذا خلفت المكسورة بياء مكسورة كانت أثقل من الهمزة ولم يكونوا ليفروا من ثقل إلى ما هو أثقل منه وكذلك الضمة على الواو أثقل من اجتماع همزتين وإن امتحنت ذلك وجدته كذلك".⁴

ففي هذا الموضع المنبه عليه من الدّاني، يظهر أنّ الرواية التي تفضي إلى ثقل في اللفظ وصعوبة في النطق يوهمها بعد عدم ثبوتها نصّا.

¹ الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال بالجيم أبو علي الرازي قرأ على أحمد بن قالون والحلواني، وقرأ عليه ابن مجاهد، توفي سنة 289 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 216.

² المصدر السابق، ج: 02، ص: 536.

³ قد يكون الدّاني استقاهما من ابن مجاهد دون إحالة منه على كتاب السبعة في القراءات.

⁴ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 138.

المطلب الثالث عشر: رواية الحلواني في الهمزتين المكسورتين والمضمومتين:

قرأ أبو عمرو البصري في الباب كلّ من الهمزتين المتفتحتين في الحركة من كلمتين، بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وهي رواية الجماعة عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري إلّا ما رواه الحلواني¹ عن أبي عمر الدوري، أنّه يبدل الأولى في المكسورتين ياءً، ويبدل الأولى كذلك في المضمومتين واوًا.

أما في المفتوحتين فإنّه يشير إلى النّصب فيها من الهمزة الأولى.²

وقد ردّ الدّاني هذا الذي جاء من الحلواني ولم يعتبره لعدم مجيء النّص فيه وانعدام الأداء من الأئمة، فقال: "... فأما قوله في المكسورتين والمضمومتين فغير معروف عن أبي عمرو من طريق اليزيدي نصًا وأداءً، وإنما رواه أبو عبيد عن شجاع عنه، ولم يقرأ بذلك في رواية شجاع بالإسناد المتقدّم، ولا رأينا أحدا من أهل الأداء يأخذ به في روايته".³

فشرط الإسناد غير متحقق في رواية الحلواني.

ورواية القاسم بن سلام⁴ ذكرها ابن مجاهد في كتابه السبعة، وردّها بما هو متقدم عند أبي عمرو البصري من إسقاطه للأولى وتحقيقه للثانية.⁵

كما عبّ على قوله في المفتوحتين بمثل قوله السابق وهو انعدام النّص، بالإضافة إلى ذلك ليس في المقدور النّطق به ولا سبيل إليه وإن صحّ قياساً: "وأما قوله في المنصوبتين فغير مستطاع على النّطق به ولا موجود في نص ولا أداء. وإن كان جائزاً في القياس بالغاً جيداً، فإن أهل الأداء وأئمة القراءة على خلافه".⁶

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 152.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 537.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 116.

⁵ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 140.

⁶ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 537.

وهنا يظهر الدّاني لنا؛ أنّ القياس لا يُجرى في أحكام القراءة على إطلاقه، وإنما لا بدّ له من نصّ ابتداءً يعضّد ذلك مع قياسه على نظيره من المواضع المشابهة له. وقد نبّه الدّاني في موضع آخر على هذا الوهم، لما ذكر الهمزتين المضمومتين وهو ما يدلّ على شدة تأكده من غلط الحلواني في هذه الرواية، كما ردّ رواية محمد بن موسى الزيني¹ التي روى فيها مثل الذي تقدّم عند الحلواني وقال عنها أنّه لا عمل على ذلك.²

¹ محمد بن موسى بن محمد بن سليمان أبو بكر الزيني الهاشمي البغدادي، أخذ القراءة عن أبي ربيعة وسعدان بن كثير الجدي، قرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، توفي سنة 318 هـ، وينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 267 و 268.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 539 و 540.

المطلب الرابع عشر: رواية ابن مجاهد في الهمزتين المضمومتين من كلمتين:

لم تقع الهمزتان المضمومتان في كلمتين إلا في موضع واحد من القرآن الكريم وهو ﴿أَوَّلِيَاءُ
أَوَّلِيَّكَ﴾ [الأحقاف: 32]، وقد ذكر الدّاني أنّ نافعا دون ورش، وابن كثير في رواية البزّي وابن
فليح والحلواني عن القواس، بتليين الأولى فتكون بين الهمزة والواو الساكنة -أي إبدالها-؛ وعبر عنها
ابن مجاهد أنّها كالواو المضمومة المختلصة الضمة وتحقيق الثانية وهو أجود الأوجه فيها كما ذكر في
كتابه السبعة.¹

ولم يعتبر الدّاني هذا الوجه من ابن مجاهد وقال عنه: "... وقد حكى هذا الوجه ابن مجاهد، عن
قنبل عن القواس، ولم أقرأ به، ولا رأيت أحدا من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه".²
ووضح من كلام الدّاني أن وجه ابن مجاهد مخالف لما قرّره أهل الأداء، وهو على سبيل الانفراد منه.
وقد ذكر ابن الجزري ردّ الدّاني لرواية ابن مجاهد في كتابه النشر ولم يعقب عليه، وأحسبه موافقا له في
ذلك.³

¹ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 138

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 538.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 384.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن مجاهد في الهمزتين من كلمتين "مضمومة، مفتوحة":
قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري في الهمزتين مضمومة الأولى ومفتوحة الثانية، بتحقيق الأولى وإبدال الثانية واوا مفتوحة، لأنّ ما قبلها مضموم كقوله تعالى: ﴿السُّفَهَاۗءُ ۖ لَا﴾ [البقرة: 13].¹
وقد ذكر الدّاني أنّ ابن مجاهد عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري، أنّه كان ينحو بالثانية نحو الألف، أي أنّه يجعلها بين الهمزة والألف

وبمثل هذا حدّث الدّاني عن الحسن بن علي عن أحمد بن نصر عن اليزيدي عن أبي عمرو، وقال عنهما: "... وذلك غير جائز ولا يمكن النطق به"، إلى أن قال: "... وذلك غير ممكن في النطق به، قال: ولم أجده في كتاب من الكتب المنقولة عن أبي عمرو من جهة اليزيدي ولا غيره ولفظنا عند قراءتنا عليه بعد الهمزة المضمومة بواو مفتوحة في قوله: ﴿السُّفَهَاۗءُ ۖ لَا﴾، ولا يكون غيره ولو حرص المتكلف كل حرص، وإذا امتحنت ذلك وجدته غير محتمل عليك، وهذا نص كلام أبي طاهر في كتاب الفصل² بين أبي عمرو والكسائي".³

فرأي الدّاني أنّ الانتقال من الضمّ إلى الفتح، فيه ثقل وعناء وتكلف في النطق، وهو مخالف للمقصد العام للتغيير في الهمزة وهو التخفيف.

وقد ذكر ابن الباذش هذه الرواية في الإقناع⁴ وقال مخبرا عن والده أنّه لا يستطيع عليها، وإن كان مقدورا عليه عن أبي عمرو البصري، فهو عند غيره مستثقل.⁵

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 166، وينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 541.

² كتاب الفصل بين أبي عمرو والكسائي من مصادر الدّاني في جامعه ولم يتسنّى لنا الوقوف عليه.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 541.

⁴ لم يحكمها ابن الباذش عن ابن مجاهد، بل عن الأهوازي من طريق ابن برزة عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، ينظر: ابن

الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 182.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب السادس عشر: رواية الخزاعي في مفهوم إسقاط الهمز:

روى الخزاعي نصّاً أنّ الرواة عن ابن كثير اجتمعوا على تحقيق الأولى وإسقاط الثانية في الهمزتين من كلمتين، إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، كالمثال الذي تقدّم في المطلب السابق. وقد فصل الدّاني في مفهوم الإسقاط¹ الذي أورده الخزاعي على أنّه يحتمل معنيين وهما: ذهابها بالكُليّة لا يبقى لها أي أثر أي حذفها، أو تسهيلها بين بين.

يقول ما نصّه: "... أما قوله همزوا الأولى وأسقطوا الآخرة، فإن كان أراد التسهيل فقد أصاب، وإن كان أراد ذهاب الهمزة رأساً فقد أخطأ؛ لأنّ ذلك غير جائز في الهمزة المبتدأة إذا التقت بمثلها ولا يتمكن اللفظ به".²

أي أنّ العلة في ذلك صعوبة التلفظ بها، وإنّما التغيير في الهمز هو جلب التيسير، لا للسقوط في صعوبة التلفظ بما هو أكثر منه في الأصل. وفي هذا الموضع يظهر الدّاني عنايه بالمصطلح ودفع التوهم عنه.

¹ ينظر في إطلاقات المصطلح، عبد الغني المسؤل، معجم مصطلحات القراءات القرآنية، ص: 135.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 543.

المطلب السابع عشر: رواية الخزاعي بعدم اجتماع همزتين في كلمة واحدة:

أورد الإمام الدّاني قولاً عن الخزاعي عن أصحابه عن ابن كثير، أنّه لا يهمز الهمزة الأولى في موضع ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 264]، وفي موضع ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: 31] بهمز الواو فيها ويكسر الألف الأخيرة دون همزها -وكأثما على التسهيل-.

وعلة الخزاعي في ذلك أنهم لا يجمعون بين همزتين في كلمة واحدة، وقد ردّ الدّاني هذا وغلطه من وجهين وهما: ¹

1. أنّ الهمزتين غير ملتصقتين في الموضعين السابقين، فقد فصل بين الهمزة الأولى والثانية بالألف، وفي الموضع الثاني فصل بينهما باللام والألف، فوجب تحقيقهما لأنهما لا يستقلان، بل يسهل النطق بهما.

2. أنّه لو صحّ هذا من الخزاعي، لوجب في كل كلمة فصل بين الهمزتين بفاصل، نحو: ﴿إِنَّا بُرِّعْنَا﴾ [المتحنة: 04] وغيرها من الأمثلة التي عدّها، وهذا مخالف للإجماع. وختّم الدّاني قوله بـ: " وذلك غير معروف من مذهب ابن كثير في ذلك بإجماع فصّح أنّ الذي حكاه الخزاعي غلط لا شك فيه." ²

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 548.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن عشر: رواية أسامة بن أحمد في ﴿الضّان﴾ عن نافع:

روى أسامة بن أحمد¹ بسنده إلى ورش عن نافع أنّه قرأ موضع ﴿الضّان﴾ [الأنعام: 143] بالهمز، وذكر الدّاني أنّها خلاف ذلك، بغير همز، أي تحذف الهمزة وتصبح ألف مدّ ﴿الضّان﴾. ومنشأ الوهم في رأي الدّاني أنّه محتمل قد سقط منه لفظ "غير"، يقول في جامع البيان: "...ومن الضّان مهموزة، والصواب ما رواه محمد بن الربيع وأظنّ أسامة بن أحمد سقطت "غير" عليه".² وقد تقدمت الرواية التي صحّح بها وهم أسامة بن أحمد فيما رواه ابن الربيع³: "... وحدثني فارس بن أحمد، قال: حدّثنا جعفر بن أحمد، قال: حدّثنا محمد ابن الربيع قال: حدّثنا يونس عن ورش عن نافع ﴿من الضّان﴾ غير مهموز".⁴

ورواية هذا الموضع في الطرق الأخرى لورش صحيح ومقروء به إثبات الهمز فيه من طريق الأصبهاني على أصله⁵، لكنّ الدّاني هنا قد صحّح ما رواه أسامة بن أحمد في طريق يونس بن عبد الأعلى عن ورش.

ومن قرأ بإبدال همزة ﴿الضّان﴾ ألفاً، السّوسي عن أبي عمرو البصري وأبو جعفر وحمزة حال الوقف.⁶

¹ أسامة بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي المصري، روى القراءة عن يونس بن عبد الأعلى، وروى القراءة عنه ابنه أسامة، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 155.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 556.

³ محمد بن الربيع بن سليمان أبو داود، أبو عبيد الله الجيزي الأزدي، روى القراءة عن يونس بن عبد الأعلى، وقرأ عليه جعفر بن أحمد البزاز، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 140.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ أصل الأصبهاني أنّه يبدل كل همزة مفردة ساكنة وقعت فاء أو عيناً أو لاماً للكلمة في الميزان الصرّفي بحرف مد من جنس الحركة قبلها، وله استثناءات من ذلك، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج: 01، ص: 391، وينظر: مصطفى أبروي، أصول رواية ورش من طريق الأصبهاني، ص: 32.

⁶ ينظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر، ص: 112.

المطلب التاسع عشر: غلط الرواة عن يونس بن عبد الأعلى في ﴿يُؤَيِّدُ﴾ عن ورش: ذكر الدّاني أنّ بعضاً من مشايخه دون أن يسميهم، اتّهم رَوَوْا عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش ﴿يُؤَيِّدُ﴾ بالهمز، وهو خطأ منهم كما ذكر، حيث بيّن أنه لم يرو هذا إلا سقلاب¹ عن ورش. يقول ما نصّه: "... وقد غلط بعض شيوخنا على يونس، فحكى عنه أنّه روى عن ورش ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: 13] بالهمز، وإنّما رواه عن سقلاب وحده، فلم يميّز هذا الإنسان بين الروائتين، ولا فرق بين الطرفين".²

فسقلاب يروي عن نافع³، أي أنّه في طبقة ورش وقالون وإسماعيل بن جعفر، ويونس بن عبد الأعلى هو من الرواة عن ورش وسقلاب، فرواية الهمز في ﴿يُؤَيِّدُ﴾ محكية عن يونس عن سقلاب، وليس عن ورش كما توهمها البعض.

¹ سقلاب بن شيبّة أبو سعيد المصري، قرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم، روى القراءة عنه يوسف بن عمر الأزرق ويونس بن عبد الأعلى، توفي سنة 191 هـ، ينظر: غاية النهاية، ج: 01، ص: 308.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 557.

³ كما بيّنا في الأعلى ترجمته.

المطلب العشرون: رواية ابن شنبوذ في موضع ﴿رَعِيًّا﴾ عن ورش:

قدّم الدّاني أنّه لا يوجد خلاف في الرواة عن ورش عن نافع في أنهم يقرؤون موضع ﴿وَرَعِيًّا﴾ [مرسم: 74]، يقول أبو عمرو الدّاني ما نصّه: " ولا أعلم عنه خلافا في تحقيق الهمزة في قوله في مرسم: ﴿وَرَعِيًّا﴾ وبذلك قرأت".¹

إلا ما رواه شنبوذ وغلط فيه عن النحاس عن أبي يعقوب الأزرق أنها بغير همز أي ﴿رِيًّا﴾، حيث قال في تصحيحه لهذا الوهم، وغالب الظنّ أنه من ابن شنبوذ: "...وروى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب ﴿وَرَعِيًّا﴾ بغير همز وهو غلط".²

وواضح من قول الدّاني أن رواية ابن شنبوذ لا تصحّ، لمخالفتها ما عليه الجماعة، دون أي يعزز ذلك بتعليل آخر.

¹ المصدر السابق ج: 02، ص: 556 و 559.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء من باب مذهب الأعشى في تسهيل الهمزة إلى باب الإمالة في ذوات الرّاء.

جاء هذا المبحث ليضمّ تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني فيما بقي من أحكام الهمز المفرد، وما يلحقه من أحكام الوقف عليه، وكذلك إدغام دال "قد" و زال "إذ"، وأحكام النون الساكنة والتنوين، إلى غاية باب أحكام الفتح والإمالة في ذوات الرّاء، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية سليمان بن هارون في «المُؤْتَفِكَاتُ» عن قالون:

اختلف الرواة عن قالون في قراءتهم لموضعي «وَالْمُؤْتَفِكَةُ» [النجم: 53] و «وَالْمُؤْتَفِكَتُ» [الحاقة: 08] بين من لم يهملها -أي إبدالها-، وهو قول الأكثرين والصحيح الذي رواه الدّاني، وبين من همز الواو فيها وهو خطأ ووهم من أبي سليمان سالم بن هارون المدني¹ وبعض الرواة عن الحلواني.

وقد خطأها الدّاني وعلّل ذلك بأنّ الحلواني روى في كتابه أنّه يقرأها بدون همز، يقول ما نصّه: "... وروى أبو سليمان وسائر الرواة عن قالون أنّه همزها ... وهو وهم؛ لأنّ الحلواني نصّ على ذلك في كتابه بغير همز، وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن حماد، وابن عبد الرزاق وغيرهما. وبذلك آخذ".²

¹ سالم بن هارون بن موسى بن المبارك أبو سليمان اللّيثي، عرض على قالون، عرض عليه أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 301.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 560.

إلا أنّ ابن الجزري صحّح الوجهين معا أي -بالهمز وإبداله-، وقد قال بعد نقله لكلام الدّاني المتقدم: "... وروى الجمهور، عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت وبهما آخذ، والله تعالى أعلم".¹

ومفهوم كلام ابن الجزري أنّ الدّاني لم يبلغه صحة وجه الهمز عن قالون، لأنّ المغاربة والمصريين لم يذكروا سوى وجه الإبدال فيها، ويعتبر هذا من الاستدراكات التي استدرك بها ابن الجزري على الدّاني في تنبيهاته على الأوهام.

¹ ابن الجزري، النشر، ج:01، ص: 394.

المطلب الثاني: رواية بعض المشايخ في ﴿بَادِي﴾ عند أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني أنّ بعضاً من شيوخه في موضع ﴿بَادِي﴾ [هود: 27] أسقطوا همزتها حال سكونها في الوقف عند أبي عمرو البصري، وقد ردّ الدّاني هذا وخطأه من وجهين بقوله:

1. "أنّه يوقع الإشكال بما لا يهمز، إذ هو عنده من الابتداء الذي أصله الهمز لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك.

2. أنّ هذا يلزم فيما تشابه من المواضع الأخرى نحو: ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: 20] و ﴿اسْتَهْزِئَ﴾ [الأنعام: 10] وذلك غير معروف من مذهبه فيه".¹

ومعنى كلام الدّاني في النقطة الأولى؛ أنّ قراءة أبي عمرو البصري بالهمز هي على معنى "الابتداء" وفعلها: بدأ يبدأ وبادئ الرأي قال عنه ابن منظور في اللسان: "ما أدرك قبل إنعام النّظر"²، لا على قراءة إسقاط الهمزة والتي مصدرها "البدو" وفعلها بدا يبدو بمعنى الظهور.³

وعلى هذا التعليل سار ابن الجزري، وارتضاه وقاس بما قاله الدّاني على مواضع أخرى في القرآن الكريم.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:573.

² ابن منظور، لسان العرب، ج:01، ص:27. مادة (ب. د. أ).

³ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج:14، ص:65. مادة (ب. د. ا).

⁴ ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:407.

المطلب الثالث: رواية ابن واصل والضّبي للروم والإشمام عن حمزة حال الوقف:

ذكر الدّاني أنّ محمد بن أحمد بن واصل¹ وسليمان بن يحيى الضّبي² في قراءتهما عن حمزة روّوا في موضعي ﴿كَيْفَ يُبْدِيُ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: 19] و ﴿يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾ [البروج: 13]، حال الوقف بالياء مع الإشارة إلى الحركة الإعرابية إما بالروم أو بالإشمام.³ يقول أبو عمرو بعد روايته لما تقدّم: "...والإشارة إلى الإعراب في هذا الضرب من التخفيف غير جائز لما سنبينه بعد".⁴

وعلة ذلك أنّ الروم والإشمام ممتنعان لأنّ الهمزة تصير في حال البدل -أي إبدالها ياء- حرف مدّ ولين خالصا، كذلك الأمر نفسه حال تسهيلها، وقد استند على قاعدة في الروم والإشمام: "...أنهما لا يكونان في حرف ساكن محض ولا في حرف معرب منه، وإنما يكونان في حرف متحرك صحيح".⁵

وقد وافق ابن الباذش هذا الذي جاء من الدّاني، في منع وجه الروم والإشمام حال الوقف بالياء.⁶

¹ محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس البغدادي، قرأ على أبيه وابن سعدان، وقرأ عليه أحمد بن بويان، توفي سنة: 273 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 91.

² سليمان بن يحيى بن أيوب بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي البغدادي الضّبي، قرأ على الدوري، وقرأ عليه أبو بكر النقاش، توفي سنة 291 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 317.

³ الروم: عرّفه الدّاني بقوله: تضعيفك الصوت بالحركة حتى تذهب بذلك معظم صوتها؛ فتسمع لها صوتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه. ويكون في الرفع والخفض دون الفتح لخفته. أما الإشمام: فقال عنه: فهو ضمك شفّيتك بعد سُكون الحرف أصلا، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة. ولا يكون إلى في الرفع دون غيره. انظر التيسير، ص: 247.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 575.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 200.

المطلب الرابع: وجه النّقل والإبدال في ﴿المؤوودة﴾ عن الأعمش:

ذكر الدّاني في معرض سرده لأصول الهمزة المتوسطة واختلاف القراءة فيها، أنّه قرأ بسنده إلى الأعمش في موضع ﴿وَإِذَا أَلْمُوءُودَةٌ﴾ [التكوير: 08]، بغير همزة وتخفيفها، وتفصيل التخفيف هنا يكون بوجهين:

1. النّقل: أي بنقل حركة الهمزة -وهي الضّم- إلى الساكن الذي قبلها وهي الواو فتقرأ هكذا: ﴿المؤوودة﴾.

2. الإبدال: أي إبدال الهمزة واوا وبالتالي يقع في اللفظ واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة فتدغم الأولى في الثانية فيصير اللفظ مضموما مشدّدا: ﴿المؤودة﴾.

وقد حكم الدّاني على هذين الوجهين بالتخفيف الذي لا يصحّ قياسا في العربية ولا يروى إلا بالسّماع، وهو مستثقل في اللفظ الذي يكون بعد النّقل؛ وهو ثقل الضمة مع الواو التي هي فاء الكلمة، وفي الإبدال¹ يكون الثقل كذلك في الإدغام والتشديد الذي لحق الواو بعد حذف الهمزة. يقول أبو عمرو الدّاني ما نصّه: "...وهذا من التخفيف الشاذّ الذي لا يصار إليه أيضا إلا بالسّماع؛ إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكان من رواه من القراء، واستعمله من العرب كره النّقل والبدل. أما النّقل فلتحرّك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمة، وأما البدل فلأجل التشديد والإدغام، ولذلك حذف الهمزة صرفا، ثم حذف الواو بعدها لاتصالها بالواو التي هي فاءها، وهما ساكتان".²

وخلاصة تعليله؛ أنّ الثقل يقع في الوجهين وهو مستهجن لما يغيّر من صيغة الكلمة وتركيبها.

¹ يقول ابن الجزري في النّشر عن وجه الإبدال مُضَعِّفًا له: "واللفظ بما على وزن الموزنة والجوزة، وهو ضعيف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم، ورواه منصوبا عن حمزة أبو أيوب الضبي، واختاره ابن مجاهد"، ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 01، ص: 481.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 590.

وقد وافق ابن الجزري الدّاني، ونقل قوله في كتابه النشر معقبا عليه: "... حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تحذف بالكلمة وتغير الصيغة، والله أعلم".¹

¹ ابن الجزري، النشر، ج:01، ص: 481.

المطلب الخامس: رواية الكسائي في ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وما شابهه:

روى الدّاني بسنده أنّ الكسائي أجاز كسر الزاي وتسكين الواو دون همزها ومدّها، في ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: 14]. وكذلك قوله: ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [يس: 57]، وكلّ موضع شابه الموضوعين مما كانت فيه الهمزة مضمومة وما قبلها مكسور، فإنّه يجزم الواو دون همزها ومدّها. وقد قال أبو عمرو الدّاني عن هذه الرواية أنّه لا عمل عليها، والاختيار والصحيح ما ذهب إليه سيويوه والخليل بن أحمد الفراهيدي.¹

ومذهب سيويوه وشيخه الخليل، الذي ارتضاه الدّاني صحة وقياساً، قدّمه في البيان قبل أن يتطرق إلى الرواية التي لا عمل عليها، حيث قال: "تجعل المكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو؛ لأنه لا يمتنع النطق بها كذلك في الموضوعين كما يمتنع بها إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم؛ فلذلك جعل لها فيهما حكم حركتها، وجعل للمفتوحة مع الكسرة والضمة حكم حركة ما قبلها. وهذا مذهب الخليل وسيويوه وهو القياس".²

وهو ما عناه الشاطبي في نظمه بقوله:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ *** وَضَمُّ وَكَسْرُ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَ³

يقول ابن الجزري بعد تصحيحه لوجه ضمّ الزّاي مع حذف الهمزة: "...إنما الخامل⁴ الوجه الآخر، وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله على مراد الهمز كما أجاز به بعضهم، وحكاها

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 598.

² ينظر: المصدر نفسه، ص: 595.

³ أبو القاسم الشاطبي، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص: 20. البيت: 247.

⁴ الخامل: من خمل: وهو الحَقِي السَّاقِطُ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 11، ص: 221. مادة (خ م ل).

خلف عن الكسائي، قال الداني: وهذا لا عمل عليه. قلت¹ : فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية ولا قياسا، والله أعلم".²

¹ أي ابن الجزري.

² ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:443، وينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص:176.

المطلب السادس: رواية ابن الأنباري في ترك الهمزة في ﴿دُعَاءٌ﴾ عن حفص:

ذكر الدّاني أنّ ابن الأنباري¹ قد روى عن أحمد بن سهل² إلى حفص بن سليمان، ترك الهمز -أي حذفها- في موضع: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: 171] حال الوقف، وقد بيّن الدّاني أنّ العمل خلاف ما ذكره ابن الأنباري، أيّ أنّها بإثبات الهمزة دون تركها. كما أنّه احتمل أن يكون ابن الأنباري قد روى الذي تقدّم مشافهة عن أحمد بن سهل وسأله عنه، وهو غير موجود في كتابه الذي روى عنه.

يقول الدّاني ما نصّه: "...وأظنّ ابن الأنباري أخذ هذا عن أحمد بن سهل مشافهة، وسأله عنه سؤالاً؛ لأن أحمد لم يذكر في كتابه³ الذي رواه بالإسناد المذكور ولا أشار إليه فيه، والعمل في رواية حفص من طريق الأشناني وغيره، على تحقيق الهمز في ذلك وشبهه وصلاً ووقفاً".⁴

وتضعيفه لرواية ابن الأنباري جاء بناء على ما هو مشهور وما تلقى عنه ومن الطرق الأخرى عن حفص فقد ذكر الدّاني أكثر من قول يرجح رواية إثبات الهمز على تركها، من ذلك قوله بسنده "...كان أبو عمر⁵ يقف على المهموز مثل ﴿رُخَاءٌ﴾ [ص: 36] و ﴿جُفَاءٌ﴾ [الرعد: 17] و

¹ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري البغدادي، قرأ على أبيه القاسم بن محمد، وقرأ عليه عبد الواحد بن أبي هاشم، توفي سنة: 327 أو 328 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 230.

² أحمد بن سهل بن الفيروزان أبو العباس الأشناني، قرأ على عبيد بن الصباح، وقرأ عليه ابن مجاهد، توفي سنة 307 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 59.

³ كتاب أحمد بن سهل في رواية حفص من مصادر الدّاني في جامعه.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 602.

⁵ أبو عمر وهو الإمام حفص الراوي عن عاصم.

﴿عِطَاءٍ﴾ [الكهف: 101] وأشباه ذلك يعني بالهمز، وهذا يؤذن بصحة ما قلناه وما عليه أهل الأداء¹.

وذكر أنّه سُئل الأشناني عن الوقف بدون همز، فأخبر أنّه لا يعرفه وأنكره، وقال: "...الوقف مثل الوصل"².

فهذه نصوص كلّها تؤذن أنّ ما رواه ابن الأنباري ضعيف، ليس من أصول حفص المعروفة، ولو كانت كلمات مخصوصة، لورد الاستثناء عن غير واحد وما أنكره أحد، والله أعلم.

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 603.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب السابع: رواية عتيق بن ما شاء الله في ﴿رَدَّاء﴾ حال الوقف عند ورش:

قدّم الدّاني أنّ الرواة عن نافع مجمعون عليه من الطرق التي يعرفها ووصلت إليه، في موضع ﴿رَدَّاء﴾ [القصص: 34] قراءتها بالنقل، أي أنّ الهمزة تحذف وتنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، فتصير هكذا ﴿رَدَّاء﴾¹.

ثمّ حدّث عن شيخه ابن غلبون، عن عتيق بن ما شاء الله المقرئ²، أنه قرأ على أبي جعفر بن هلال³ في رواية ورش، موضع ﴿رَدَّاء﴾ بغير همزة في الوصل -أي بالنقل-. أما حال الوقف فإنّه يقف عليها مهموزة، وهي رواية عن ابن شنبوذ عن النّحاس عن أبي يعقوب الأزرق ويونس بن عبد الأعلى⁴. وقد ردّ الدّاني هذه الرواية ولم يبيّن وجه ردّه صراحة فقال: "...وليس العمل في مذهب نافع على ذلك".⁵

وسبب ردّه أنّ عتيق بن ما شاء الله خالف ما تواتر عن نافع بالنظر إلى طرقه وروايته. أما رواية ابن شنبوذ عن النّحاس؛ فإنه ليس من طرق جامع البيان كما أفاده محقق الكتاب على الهامش.⁶ وقراءة ابن شنبوذ على النّحاس وهما ابن الجزري وغلط ذلك في غاية النهاية.⁷

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 02، ص: 610، وابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 340.

² عتيق بن ما شاء الله بن محمد أبو بكر المصري الغسال، روى القراءة عن أحمد بن هلال، وقرأ عليه أبو الطيب بن غلبون، توفي سنة 360 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 500.

³ أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال أبو جعفر الأزدي المصري، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ عليه حمدان بن عون توفي سنة 310 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج: 01، ص: 74.

⁴ وقد روى الوقف بالهمز عن ورش أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل، ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 397.

⁵ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 610.

⁶ قال ابن الجزري: "...إسماعيل بن عبد الله النحاس بمصر فيما ذكره أبو الكرم الشهرزوري وهو غلط وإنما قرأ على أحمد بن عبد الله بن هلال عن النحاس"، انظر: غاية النهاية، ج: 02، ص: 52.

⁷ قال ابن الجزري: "...إسماعيل بن عبد الله النحاس بمصر فيما ذكره أبو الكرم الشهرزوري وهو غلط وإنما قرأ على أحمد بن عبد الله بن هلال عن النحاس"، انظر: غاية النهاية، ج: 02، ص: 52.

المطلب الثامن: رواية أبي بكر النقاش للسكت عن سليم عن حمزة:

ذكر الدّاني في باب مذاهب القراء في السكت على الساكن الواقع قبل الهمزة، أنّ الرواة عن حمزة وجميع الطرق عنه، لا يسكتون فيها إذا كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة، نحو: ﴿يَجْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: 64] ففيها الوصل وجها واحداً، إلّا في لفظ ﴿شيء، شيئاً﴾ حيث وقع في القرآن الكريم، فإنّه يسكت فيه من جميع طرقه، سكتة مختلصة دون إشباعها كما جاءت عبارته.¹

وبعد أن قدّم الدّاني لهذا الأصل عن حمزة ذكر خلافا رواه أبو بكر النقاش² إلى حمزة، أنّه يقرأ بالسكت فيما تقدّم قياساً على الاستثناء الوارد ﴿شيئاً، وشيء﴾.

وقد ضعّف الدّاني هذا الوجه وقال في ذلك: "وقد كان أبو بكر النقاش، يروي أداءً عن إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة السكت على جميع ما تقدّم. فما هو مع الهمزة في كلمة، قياسه على ﴿شيء وشيئاً﴾ ولم أقرأ بذلك. وترك السكت هو الصحيح، لأنّ نصّ الرواة عن سليم يدلّ على ذلك، ولأنّ أبا الحسين بن المنادي، وابن مجاهد كذلك روى ذلك عن إدريس، عن خلف، عن سليم، وعلى ذلك العمل، وبه الأخذ".³

فالدّاني بنى تصحيحه لرواية النقاش على النصوص التي وردت عن سليم عن حمزة، كما أنّ طريق أبي بكر النقاش المتقدم في قول الدّاني ليس من طرقه في الجامع.⁴

وهذا الذي تقدّم من الدّاني قد وافقه فيه ابن الباذش في الإقناع وحكاها.⁵

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 02، ص: 618.

² محمد بن الحسن أبو بكر الموصلي النقاش البغدادي، قرأ على أبي ربيعة ومدين بن شعيب البصري، وقرأ عليه أبو الحسن الدارقطني، توفي سنة 351 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 121.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 619.

⁴ ذكر هذا المحقق في الهامش، ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 237.

المطلب التاسع: رواية ابن جبير في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الجيم عن شعبة:

روى أحمد بن جبير بسنده عن أبي بكر شعبة عن عاصم أنّه أدغم دال "قد" في الجيم في مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ﴾ [الزخرف: 78].¹

وقد خطأ الدّاني هذه الرواية ونسب الوهم إلى ابن جبير بقوله: "... وهو وهم من ابن جبير؛ لأنّ عبد العزيز بن جعفر حدّثنا قال: حدّثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدّثنا ابن فرح، قال: حدّثنا أبو عمر عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنّه كان يكره الإدغام في القرآن كلّهُ".² فكلام الدّاني الذي صحّح به وهم ابن جبير، يدلّ على أنّ الأصل العام لعاصم لا يدغم كثيراً، وخاصة في إدغام "دال قد"، فهو مجمع عليه عنده ومع القراء الذين لا يدغمون دال قد في الحروف الثمانية التي بعدها.³

وقد تتبعت هذا النص الذي ذكره الدّاني في حدود ما اطلّعت عليه، فلم أجده سوى عنده⁴، كما أنّ هذا الوهم لم يذكره ابن الجزري في النّشر ولم ينبّه عليه.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 626.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ الحروف الثمانية هي: الجيم، والسين، والشين، والصاد، والزاي، والذال، والضاد، والطاء فهذه حيث وقع قبلها في القرآن الكريم دال قد فإنّ ابن كثير وقالون وعاصم بإظهار الدال فيها، وأدغم ورش في الطاء والضاد. وأدغم ابن ذكوان في الدال والضاد والطاء، والباقون، وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام بالإدغام في الثمانية، ينظر: ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 98.

⁴ كما ذكر هذا القول في موضع آخر من كتابه الجامع، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 642.

المطلب العاشر: رواية ابن جبير في إدغام ذال ﴿إِذْ﴾ في الجيم عن أبي عمرو البصري:
ذكر الدّاني أن ابن جبير في مختصره روى الإظهار عن اليزيدي، عن أبي عمرو البصري، في ذال "إِذْ"
إذا جاء بعدها حرف الجيم حيث وقعت في القرآن الكريم، نحو: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾ [الأحزاب: 10]
وما شابهها.¹

وقد غلط الدّاني هذا القول من ابن جبير، وذكر خلافه وهو روايته بالإدغام، فقال معقبا عليه بعد
إيراده قوله: "... ولا نعلم أحدا أدغمه، وذلك غلط منه على أبي عمرو، على أن الذي نقلوا القراءة
عنه أداء من الأنطاكين وغيرهم، لا يعرفون غير الإدغام".²
وقد استند الدّاني في قوله على ما حكاه إبراهيم بن عبد الرزاق³، وأحمد بن يعقوب⁴ كذلك ما رواه
بسنده إلى ابن مجاهد أنه قال: "... إنَّ أبا عمرو وحده أدغم الدّال في الجيم".⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 631.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ تقدمت ترجمته، ينظر الصفحة: 102.

⁴ أحمد بن يعقوب التائب أبو الطيب الأنطاكي، روى القراءة عن بكر بن سهل الدميّطي، قرأ عليه علي بن محمد بن بشر
الأنطاكي، توفي سنة 340 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 151.

⁵ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 119، ويشترك مع أبي عمرو البصري
مع هشام في إدغامها وجها واحدا في الحروف الستة وهي: التاء والجيم والدّال والسين والصّاد والزاي، ينظر: ابن الجزري، النشر،
ج: 02، ص: 02.

المطلب الحادي عشر: رواية أبي عمارة للإظهار في ﴿غَرَبَتْ تَقْرُضُهُمْ﴾ عن حفص: روى أبو عمارة حمزة بن القاسم¹ عن حفص، عن عاصم الإظهار في موضع: ﴿غَرَبَتْ تَقْرُضُهُمْ﴾ [الكهف: 17]، وقال الدّاني أنّ هذا غير جائز لأنّه من إدغام المثليين والقراء مجتمعون عليه.² ثم استثنى ذلك بجوازه إذا كانت رواية أبي عمارة المقصد منها أنّ القارئ يريد الوقف على ﴿غَرَبَتْ﴾ فذلك جائز، وعلل هذا أنّ ما يوصل بنيّة الوقف بمثابة الموقوف عليه، وقياس ذلك سكت حفص على ﴿من﴾ و ﴿بل﴾ المعروف.

يقول أبو عمرو: "...اللهمّ إلا أن يريد أن يصل ذلك بنيّة الوقف، كما روت الجماعة عن حفص عن عاصم في قوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: 27]، و ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: 14] فذلك جائز؛ لأن ما يوصل بنيّة الوقف بمنزلة الموقوف عليه المنقطع مما بعده".³

وعلى فرض صحة رواية أبي عمارة، قد ينقدح في الذّهن إشكال، أنّ هذا كيف يصار إليه أداء؟ والجواب على هذا؛ قد شرّحه أبو عمرو في فصل اللام من ﴿هل وبل﴾، فيكون لا بالإظهار المحض الذي يقطعه، ولا هو بالإدغام الخالص الذي يذهب أثر الأول منهما.⁴

¹ حمزة بن القاسم أبو عمارة الأحوال الأزدي الكوفي، قرأ على حمزة الزيات وحفص بن سليمان، وقرأ عليه أبو عمر الدوري، ولم أقف على تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 264.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 642، وينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمان، ص: 193.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ج: 02، ص: 648.

المطلب الثاني عشر: رواية ابن جبير والكسائي في إظهار الدّال في التّاء عن نافع:

نبّه الدّاني أنّ ابن جبير قد غلط في روايته عن المسيبي عن نافع، حيث قال إنّّه يظهر كل ذال وقعت عند التّاء في جميع القرآن، وحجة الدّاني في تغليظه لما تقدّم من رواية ابن جبير أنّ الحلواني روى عن قالون: "أنّ نافعاً لا يدغم في القرآن شيئاً إلّا ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ وما كان من الاتّخاذ يدغمه".¹

أي وما تصرّف منها كالموضع الذي خصّه من رواية إبراهيم الكسائي - ويظهر في سائر القرآن. كما نبّه كذلك على غلط إبراهيم الكسائي²، عن قالون عن نافع، في موضع واحد وهو: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ [الكهف: 76]، إذ قرأه بالإظهار.

وفي تصحيحه له، ذكر جملة من أئمة القراءة أنّ قالون قال: "لا يبيّن" أي أنّه لا يظهره، وله فيه الإدغام، واحتمل أن تكون قد سقطت أداة النفي "لا" في رواية إبراهيم الكسائي، فروى الإظهار فيها سهواً.³

ولا خلاف في كتب القراءات في إدغام ما تقدّم عن نافع.⁴

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 661.

² إبراهيم بن الحسين بن علي بن دازيل أبو إسحاق الهمداني الكسائي، قرأ على قالون وله عنه كتاب، وقرأ عليه الحسن بن عبد الرحمن الكرخي، توفي سنة 281 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 11.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ الدّاني، التيسير، ص: 196 و197، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 15.

المطلب الثالث عشر: رواية ابن شنبوذ والدينوري في ﴿نَخْلُقُكُمْ﴾ عن قالون:

حكى الدّاني إجماع القرّاء جميعاً على إدغام القاف في الكاف، من غير إظهار صوت لها، في موضع ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: 20]، وقد نبّه الدّاني على خطأين في هذا الأصل وقع لكل من:¹

1. ابن شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون: القاف بَيْنِيَّة؛ أي بين الإدغام والإظهار.

2. وأبي علي بن حبش الدينوري² في طريقه إلى قالون أنّها مظهره القاف.

قال الدّاني: "وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية، وخطأ في العربية".³

فكلا الروايتين عند أبي عمرو الدّاني لا تصحّان، وتغليطهما منه لمخالفتهما الإجماع المتقدّم الذي حكاه الدّاني، وأمّا خطأها في العربية، فلم أجد له علة -في حدود ما اطلّعت عليه-.

وأظنّها القلقلة في حرف القاف المستعلي الواقع بين ضمتين، مع تقارب مخرجي القاف والكاف، فإنّه يورث ثقلاً كبيراً، فيجتنب بالإدغام للتخفيف والتيسير -والله أعلم.

وقد تطرّق ابن الجزري لرواية أبي علي بن حبش، ونبّه هو كذلك على وهمه فيها، كما أعطى وجهها من الصحة إن كان القصد بالإظهار، هو إبقاء صفة الاستعلاء مع الإدغام، قال ابن الجزري: "...ولا شك أنّ من أراد بإظهاره الإظهار المحض قال ذلك غير جائز إجماعاً، وأمّا الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصاً وأداء".⁴

وهو وجه غير مقروء به عند أبي عمرو الدّاني، والشاطبي، وغيره من طرق السبعة المعروفة، يقول عبد الفتاح القاضي في شرح الشاطبية:

¹ وقد ذكر ابن الجزري رواية أخرى حكى فيها الإجماع عن ابن شنبوذ، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 20.

² الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان، أبو علي الدينوري، ويقال ابن حمدان بن حبش، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه محمد بن المظفر الدينوري، توفي سنة 373 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 250.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 665.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 20.

"وأما إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾: فمن أهل الأداء من أبقى صفة استعلاء القاف، ومنهم من حذفها، وهذا هو المشهور المأخوذ به".¹

¹ عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 61.

المطلب الرابع عشر: نسبة حروف الإدغام المجموعة في "يرملون" لابن مجاهد:

حكى الدّاني أنّ بعضاً من القراء في ذكرهم للنون الساكنة، وما يدغم فيها من الحروف، أنّها تدغم في ستة حروف وهي الياء والراء واللام والميم والواو والنون، كما نبّه إلى أنّهم قالوا ذلك حكاية عن ابن مجاهد في كتابه أنّه جمعها في لفظ "يرملون".

يقول الدّاني ما نصّه: "... وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة "يرملون" وذلك غير صحيح عنه".¹

فبالرجوع إلى كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، نجد أنّه اكتفى فقط بالحروف الخمسة التي ذكرها الدّاني حكاية عنه، ولم يذكر النون لأنها في نظره من إدغام المثليين، حيث سكن أوله وتحرك ثانيه، كإدغام ﴿رَبِّحْتَ تَجَرَّتُهُمْ﴾ [البقرة: 16] مثلاً، وهو الذي لا خلاف فيه بين القراء والنحويين.²

وفي ردّه عن متوهم عبارة "يرملون" أنّها من ابن مجاهد: "... ولو صحّ أن ابن مجاهد جمع كلمة "يرملون" الستة الأحرف لكان إنما جمع منها النون وما يدغم فيه".³

والظاهر من كلام أبي عمرو الدّاني أنّه موافق لما تقدّم عند ابن مجاهد من عدم ذكر النون كحرف من حروف الإدغام، وعلى فرض أنّ هذا مستساغ فإنّ الذي فاتّه في هذا النصّ وهو الإدغام بغنة.⁴ وإن كان قد بيّن ذلك بعدها، أنّه لا خلاف في إدغامها بغنة، عندها وعند الميم لأنّها من طبيعتها، وأنّ الإدغام فيهما لا يتحقق إلا بغنة، وذكر هذا أيضاً في التيسير حيث حكى الإجماع فيه.⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 669.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 126.

³ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وقد ذكر ذلك محقق كتاب جامع البيان في الهامش.

⁵ ينظر: المصدر نفسه، ص: 670، وينظر: الدّاني، التيسير، ص: 200.

وقد نقل ابن الجزري مقالة الدّاني المتقدمة وعقّب عليها قائلا: "والتحقيق في ذلك أن يقال إن أريد بإدغام النون في غير مثلها، فإنّه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بد من ذكر النون فيها".¹

فبهذا الاعتبار يصح أن يدخل حرف النّون في إدغام المثليين، وفي أحكام النون الساكنة والتنوين.

¹ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:25.

المطلب الخامس عشر: رواية ترك النعالي بإظهار الغنة في إدغام اللام والراء:

نبّه الدّاني أنّ أحد الرواة عن حمزة وهو ترك النعالي¹، قرأ بإظهار الغنة عند الراء واللام اللّتين تدغمان فيهما النون الساكنة أو التنوين إذا وقعت قبلهما، وقد قال الدّاني أنّ هذه الرواية لا عمل عليها، أي أنّ الصحيح هو إدغام النّون والتنوين في اللّام والراء دون غنة.²

ويبين وجهة نظره في موضع آخر، بعد تنبيهه الذي مرّ قائلًا: "... فمن أبقي غنة النون والتنوين مع الإدغام لا يكون إدغاما صحيحا، لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح ألا يبقى فيه من الحرف المدغم أثرًا؛ إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه".³

ومعنى قول الدّاني أنّ الإدغام لا يتحقق، إلّا بذهاب أثر المدغم في المدغم فيه، ومن ذلك ذهاب الغنة الموجودة في النون الساكنة أو التنوين يكون بالكلية، فإذا بقيت الغنة فلا يكون إدغاما كليًا، لأنّ أثر الحرف المدغم يبقى مصاحبًا للغنة.

ومن هنا جاءت تسمية إدغام النون الساكنة أو التنوين في حرفي اللام والراء بالإدغام الكامل، وفي الياء والنون والميم والواو بالإدغام غير الكامل أو الناقص.⁴

لكن ابن الجزري أثبت وجه الإدغام بغنة في اللام والراء لعدد من القراء، وقد اعتبره وجهًا صحيحًا غير محكيا في التيسير والشاطبية.

يقول ما نصّه في تقريب النّشر: "وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام فيهما مع تبقية الغنة وروؤه عن أكثر القراء كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم وهو رواية النهرواني عن نافع وأبي جعفر ويعقوب وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقد صحت عندنا من طرق

¹ ترك النعالي: هو ترك الحذاء النعالي الكوفي، قرأ على سليم بن عيسى، قرأ عليه رجاء بن عيسى، قال الذهبي توفي قبل خلف وخلاّد، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 187.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 674.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 676.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 27 و 28.

كتابنا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم¹.

وقال ناظما له في طيبة النشر:

وَأَدْغَمَ بِلَا غُنَّةٍ فِي لَامٍ وَرَا *** وَهِيَ لَغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تَرَى²

فالذين رووا الإدغام بغنة في اللام والراء غير المرموز لهم بصحبة وهم: (الأصبهاني، وقالون، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب)، وأما الأزرق فهو من الرواة بلا إدغام تبه عليه ابن الجزري في النشر، كما أنّ هذا الإدغام بغنة في اللام وحدها، مقيد بما رسم مفصولا في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 02].³

وقبل ابن الجزري؛ حكى أبو شامة المقدسي (ت665هـ) في كتابه إبراز المعاني؛ جواز الغنة وحذفها في اللّغة، عند الحروف الستة المجموعة في كلمة "يرملون".⁴

¹ ابن الجزري، تقريب النشر: ص: 85.

² ابن الجزري، طيبة النشر، ص: 50. البيت 275.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 24، ومحمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر، ج: 01، ص: 286.

⁴ ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: 202.

المطلب السادس عشر: رواية ابن يونس وابن داود إدغام النون الساكنة بلا غنة:

ذكر الدّاني أنّ محمد بن الحسن بن يونس¹ في روايته إلى الأعشى، والحسن بن داود² إلى سليم عن حمزة، قالا بإدغام الغنة مع النّون الساكنة عند الميم، فلا يبقى سوى حرف الميم مشدداً. وقد ردّ الدّاني هذا الذي جاء منهما واعتبره مخالفاً لإجماع القراء وعلماء اللّغة، كما اعتبره أنّه غير مقدور عليه في النّطق، فهو ثقیل غير مستساغ.

يقول ما نصّه: " فأما ما رواه محمد بن يونس عن ابن غالب عن الأعشى، وما رواه الحسن بن داود عن محمد بن لاحق، عن سليم: من إدغام الغنة وإذهاها عند الميم، فلا يصغى إليه؛ إذ لا يطوع لسان به ولا في الفطرة إطاقته، مع خروجه مما انعقد عليه إجماع القراء والنحويين".³ فعلة توهيم روايتي ابن يونس وابن داود -على رأي الدّاني-؛ قد جمعت إلى انعدام إجماع القراء والنحويين صعوبة التلفظ بها والقدرة على نطقها.

وقد نقل ابن الجزري قوله الدّاني، واحتمل أن تكون الترجمة يقصد بها غنة المدغم، أي النّون الساكنة.⁴

¹ في جامع البيان ضبط بمحمد بن يونس، وترجم له ابن الجزري في غاية النهاية أنّه محمد بن الحسن بن يونس بن كثير أبو العباس الهذلي الكوفي النحوي، قرأ على علي بن الحسن بن عبد الرحمن التميمي صاحب محمد بن غالب صاحب الأعشى، توفي سنة 332 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 124 و 125.

² الحسن بن داود بن الحسن بن عون أبو علي النّصار الكوفي القرشي، عرض على القاسم بن أحمد الخياط، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، توفي قبل سنة 350 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 212.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 680 و 681.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج: 02، ص: 26.

المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء من باب الإمامة إلى آخر باب الوقف.

يتطرّق هذا المبحث لتنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء التي جاءت فيما تبقى من أصول القراءة، من باب الإمامة إلى آخر باب الوقف، وهذا وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية إبراهيم بن الزبيدي في الإمامة عن أبي الزبيدي:

ذكر الدّاني أنّ القراء اختلفوا عن يحيى الزبيدي في إمالة كلّ من ﴿موسى﴾، ﴿عيسى﴾، ﴿يحيى﴾. بين الفتح وإمالتها إمالة صغرى، وأخبر أنّه قد قرأ له من جميع الطّرق في الكلمات الثلاث بالإمالة بين بين.¹

ثمّ نبّه الدّاني أنّ إبراهيم الزبيدي عن أبيه -أي يحيى الزبيدي- عن أبي عمرو البصري في ﴿موسى﴾ و ﴿عيسى﴾ قرأهما بالفتح، ولم يذكر في كتابه ﴿يحيى﴾،² كما أنّ الحلواني عن الدوري عن يحيى الزبيدي عن أبي عمرو البصري أنّه قرأ الثلاثة بالفتح دون إمالة.

وقد ردّ الدّاني الروايتين فوصف الأولى -رواية إبراهيم الزبيدي- بالاضطراب، وقال عن الثانية أنّ العمل على الإمامة بين بين من جميع الطرق.

يقول الدّاني ما نصّه: "وكذلك روى إبراهيم عن أبيه في موسى وعيسى بالفتح، ولم يذكر في كتابه يحيى فاضطرب قوله. وروى الحلواني عن الدوري عنه عن أبي عمرو أنّه فتح الثلاثة الأسماء والعمل على الأول، وبه الأخذ".³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 705.

² وهي رواية ذكرها ابن الباذش دون أن يشير إليها أنّها لإبراهيم الزبيدي، ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 133.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها، وينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 53.

فالاضطراب في الرواية والتردد بين وجهين لا يمكن الجمع بينهما، موجب لتوهمها عند الدّاني كما يظهر في هذا الموضع.

المطلب الثاني: رواية إبراهيم بن زربي في ﴿زَاغَتْ﴾ عن سليم عن حمزة:

نقل أبو عمرو الدّاني إجماع القراء في موضع ﴿زَاغَتْ﴾ [ص: 63]، أنّ جميعهم يقرؤونها بإخلاص الفتح دون إمالتها، إلّا ما جاء عن إبراهيم بن زربي¹ عن سليم عن حمزة أنّه أمال الألف فيها، ولم يعدّ الدّاني هذا صحيحاً منه.

يقول ما نصّه: "وأجمعوا على إخلاص الفتح في قوله في "ص" ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾، إلّا ما روي عن إبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة: أنّه أماله وليس بصحيح".² وردّ الرواية منه، هو لمخالفتها إجماع القراء عن حمزة.

وحكى الذي تقدّم عن إبراهيم بن زربي صاحب الإقناع، ولم يشر إليه لا بالصحة، ولا بعدمها.³ وموضع صاد وكذلك ﴿وَإِذْ زَاغَتْ﴾ [الأحزاب: 10]، هما الموضعان اللذان استثناهما حمزة من الأفعال العشرة التي تمال ألفها، إذا وقعت عينا للفعل الثلاثي الماضي.⁴

¹ إبراهيم بن زربي الكوفي، قرأ على سليم بن عيسى، وقرأ عليه رجاء بن عيسى، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 14.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 716.

³ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 136.

⁴ الأفعال العشرة الماضية التي وردت في القرآن الكريم التي يميل حمزة ألفها وهي: ﴿زاد، شاء، جاء، خاب، ران، خاف، زاغ، طاب، ضاق، حاق﴾، ينظر ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 59.

المطلب الثالث: رواية الحلواني وابن فرح إِمالة ﴿الْجَارِ﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني في موضع ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: 36]، أنّ كلاً من الحلواني وأحمد بن فرح¹ في روايتهما إلى اليزيدي، عن أبي عمرو البصري، أنّه يميل لفظ ﴿الْجَارِ﴾، وهذا ليس من أصول أبي عمرو البصري في الإمامة.

يقول الدّاني ما نصّه: "والإمالة في ذلك خارجة من قول أبي عمرو ومذهبه المتعارف؛ لأنّ كسرة الراء فيه كسرة بناء، وهو لا يميل من هذا الضرب إلا ما كانت الكسرة فيه كسرة إعراب لا غير".² وهذا الذي ذكره الدّاني يعترض عليه أنّ المعرب (كسرة الإعراب) هو ما يتغير آخره بتغير العوامل التي تسبقه، والبناء (كسرة البناء) نقيضه حيث إنّ لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها، فلا تؤثر فيها.³

ولفظ ﴿الْجَارِ﴾ في هذا الموضع، جاء معرباً وهو معطوف على ما قبله مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره.⁴

وعليه فلا يمكن بأي وجه تعليل هذا بما ساقه الدّاني، والكلمة ترجع إلى أصل أبي عمرو في إمالتها، وهو الذي ذكره ابن الجزري أنّها بوجهين، والمشهور عن أبي عمرو هو فتحه، وهو الذي عليه أهل الأداء.⁵

¹ أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي، قرأ على الدوري، وقرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 95.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 724.

³ مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ص: 18.

⁴ ينظر: بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج: 02، ص: 280.

⁵ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 55، وينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 117.

المطلب الرابع: رواية ابن جبير والحلواني في الإمامة عن أبي عمرو البصري:

صحّح الدّاني رواية حكاها ابن جبير في مختصره، عن أبي عمرو البصري، أنّه قرأ بالفتح في موضع ﴿إِلَى جِبَارِكَ﴾ [البقرة: 259]، واعتبرها وهما منه، دون تعليل منه.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقد حكى ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو: أنه فتح ﴿إِلَى جِبَارِكَ﴾ وذلك وهم".¹

كما صحّح رواية عن الحلواني عن أبي عمرو البصري أنّه كان يميل كل كلمة جاءت فيها الرّاء مجرورة أو منصوبة أو مرفوعة.

يقول الدّاني في ذلك: "... وما حكاها من إمامة المنسوب والمرفوع غير جائز، وهو منه خطأ لا شك فيه؛ لأنّ النصب والرفع لا يجلبان الإمامة كما يجلبها الخفض، وذلك إجماع".²

فتعليل الدّاني هو تعليل لغوي من أن الإمامة حال النّصب والرفع أقل وقوعاً بالنسبة للخفض. وكلا الموضعين المنبه عليهما؛ مخالفان للإجماع وما هو معروف من مذهب الإمام أبي عمرو البصري.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 724.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الخامس: رواية إمالة الألف التي بعدها راء مكسورة عن ورش وحمزة:

في باب ذكر مذاهب القراء في الوقف على الممال في الوصل، ذكر الدّاني خلافا رواه داود بن أبي طيبة¹، عن ورش عن نافع، وعن ابن كيسة عن سليم عن حمزة؛ من أنّهما يميلان الألف إذا كان بعدها راء مكسورة.

وقد سمّها بالإبطاح، مثل: ﴿عُفْبَى الْبَارِ﴾ [الرعد: 25]. فإذا سقط الكسر عن الراء - أي حال الوقف - لا يميلونها بل يفتحونها.²

ولم يستسغ الدّاني هذه الرواية المتقدمة من داود بن أبي طيبة، بل اعتبرها أنّه قالها من رأيه، ولا تستند على نص.

فقال: "وأظن داود قال ذلك رأياً دون نقل مسند إلى نافع وحمزة، على أنّ زكريا ابن يحيى المقرئ الأندلسي قد روى عن حبيب بن إسحاق المقرئ عن داود عن ورش عن نافع: ﴿كَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: 39] و ﴿قَرَارٍ مَكِيٍّ﴾ [المؤمنون: 13] و ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: 74] ... وما أشبهه، بالبطح في القراءة والوقوف، وكذلك روى مواس بن سهل عن أصحابه عن ورش عن نافع. وكذلك رواه نصّاً محمد بن عيسى الأصبهاني عن خلاد عن سليم نصّاً.³

ومعنى قوله بالبطح⁴ في القراءة والوقوف، أيّ حال الوصل والوقف عليها، فإنّها بالإمالة وجها واحداً.

¹ داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد أبو سليمان المصري، قرأ على ورش، وقرأ عليه مواس بن سهل، توفي سنة 223 هـ، وينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 279.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 753.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ البطح: لغة الإلقاء والرمي يعبر عن الإمالة بالبطح لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر، أي إمالتها إليه. وهو من الاستعمالات القديمة التي تعبر عن الإمالة الكبرى. انظر: إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ص: 74.

وفي حدود ما وقفت عليه من مراجع علم القراءات، لم يتطرق أحدهم إلى رواية داود بن أبي طيبة، سوى الدّاني في جامعه، ولعلّ هذا يدلّ على شذوذ الرواية وعدم اعتبارها، فلو كانت كذلك؛ لجاءت عن غيره نصّاً وأداءً، عن القراء -والله أعلم-.

المطلب السادس: رواية أبي مزاحم الخاقاني إمالة هاء السكت عن الكسائي والأعشى:

ذكر الدّاني في معرض بيان مذهب الكسائي والأعشى في إمالتها هاء التأنيث¹ حال الوقف، أنّه لا خلاف بين أهل الأداء في فتح هاء السكت² وما قبلها حال الوقف في مذهبهما، ثم ذكر قولاً عن سيبويه قائلًا: "سمعت العرب يقولون: ضربت ضربة واحدة، وأخذت أخذة، وشبهوا الهاء بالألف، فأمالوا ما قبلها كما يميلون ما قبل الألف".³

بعدها نبّه أبو عمرو الدّاني على خطأ نسبه إلى أبي مزاحم الخاقاني⁴، أنّه أجراها -أي هاء السكت- مجرى هاء التأنيث فيميلها.

وقد غلّظ في القول ردّا على هذا الذي جاء من أبي مزاحم الخاقاني فقال: "وذلك خطأ من منتحله، وغلط من قائله، وقد كان ابن مجاهد بلغه ذلك عن قوم فأنكره أشدّ النكير، وقال فيه أبلغ قول".⁵ والعلّة في عدم جواز إمالة هاء السكت، هو أنّها تفرق في السبب الذي لأجله أميلت عن هاء التأنيث.

إذ إنّ هاء السكت؛ هي مبيّنة لحركة الحرف الذي قبلها ﴿ماليّه﴾ لا غير، أمّا هاء التأنيث؛ فهي مشبهة بألف التأنيث فتتمال الفتحة التي قبلها حال الوقف مثل ﴿رحمت﴾.

¹ هاء التأنيث: هي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿نعمة ورحمة﴾ فتبدل في الوقف هاء، وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف. انظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 82.

² هاء السكت: هي هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة، وحققها أن تسقط في الوصل. نحو ﴿كتابه وحسابيه، وماليه، ويتسنه، اقتده﴾، ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 244.

³ عمرو بن عثمان سيويه، الكتاب، ج: 04، ص: 140.

⁴ موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي قرأ على الحسن بن عبد الوهاب ومحمد بن الفرّج، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشاذلي، هو أول من صنف في التجويد -حسب رأي ابن الجزري- له قصيدة الرائية شرحها الدّاني، توفي سنة 325 هـ، وينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 320.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 770.

ومع هذه العلّة التي بيّنها الدّاني؛ فإنّ السماع والأداء جاء خاصا بإمالة هاء التّأنيث حال الوقف في مذهب الكسائي والأعشى فقط دون هاء السكت.¹

قال ابن الجزري في إمالة هاء السّكت موافقا للدّاني في ذلك: "هاء السكت نحو ﴿كتابه﴾، و﴿حسابيه﴾، و﴿ماليه﴾، و﴿يتسنه﴾، لا تدخلها الإمالة لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنّما أتت بها بيانا للفتحة قبلها ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت".²

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: 769.

² ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 88.

المطلب السابع: رواية ابن شنبوذ للإمالة عن نافع وأبي عمرو البصري:

روى ابن شنبوذ أداًءً إلى قالون عن نافع، وإلى اليزيدي عن أبي عمرو البصري، بالوقف على هاء التّأنيث كقوله: ﴿نعمة، ورحمة...﴾ بالإمالة في جميع القرآن الكريم، وقد ذكر أبو عمرو الدّاني نصّ ابن شنبوذ عن مشايخه في ذلك.¹

إلا أنّه رجّح على أنّ المتعارف في جميع الأمصار لحرفي نافع وأبي عمرو البصري هو الفتح، كما احتمل أن يكون قصد ابن شنبوذ هو الإمامة بين بين وليست بالخالصة.

يقول الدّاني: "ولا يعرف أحد من أهل الأداء لحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح، وأحسب أن الإمامة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنّها بين بين وليست بخالصة. وقرأ الباقيون بإخلاص فتح الهاء وما قبلها في الوقف في جميع القرآن".²

فعدم اعتبار الدّاني لما رواه ابن شنبوذ أداًءً عن قالون واليزيدي، هو لتفرّده وليس معروفاً من بقية الطرق المتواترة والتي تفيد بالقراءة بوجه الفتح فقط.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 771.

² المصدر نفسه الصفحة نفسها.

المطلب الثامن: رواية بعض المغاربة في تغليظ اللام عن ورش عن نافع:

اختصّ ورش عن نافع بأحكام خاصة في تغليظ اللّام دون غيره من القراء، إذا توافرت فيها ثلاثة شروط وهي:

1. إذا كانت اللام مفتوحة فقط.
2. إذا كان قبلها صاد أو الظاء أو الطّاء.
3. إذا كانت هذه الحروف الثلاثة ساكنة أو مفتوحة فقط.

مثل: ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿ظَلَّ﴾ و﴿مَطَّلَعٌ﴾ وغيرها من الأمثلة.¹

وفي سياق تفصيل الدّاني لهذه الأحكام في كتابه جامع البيان، ذكر أنّ بعضاً من المغاربة الذين رووا عن ورش، غلطوا اللّام الساكنة والواقعة بين صادين في لفظ ﴿صَلَّصِلِ﴾،² وهو غلط منهم كما ذكر أبو عمرو لأنّه لم يقرأ به عن ورش، والقياس يقتضي أن تجري مجرى جميع اللّامات الساكنة وإن تحقق فيها الشرطين الأخيرين، إلّا أن الشرط الأول وهو فتح اللام قد غاب.

يقول الدّاني ما نصّه: "على أن قوماً من منتحلي قراءة نافع رواية عن ورش عنه من المغاربة يغلطون اللام من قوله: صلصل لوقعها بين صادين، ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملاً على سائر اللّامات السّواكن".³

وأظنّ أنّ وصفه لهم بالمنتحلين؛ أتهم ليسوا ممن اشتهروا بالأخذ عن ورش وضبط قراءته، لذلك استسهلوا على اللسان عملية تغليظ اللام لمجاورتها حرفي الاستعلاء، إذ إنّ ترقيقها يصعب عليهم نطق ذلك، وهو مخالف لشروط ورش في ذلك.

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: ج: 02، ص: 787، وينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 170.

² جاءت أربع مرات في القرآن الكريم ثلاث منها في الحجر وواحدة في سورة الرحمن.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 790.

وقد تتبعت هذا الوهم في كتب القراءات، فوجدت أنّه محكي عن الرواة الذين رووا عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.¹

وحكى صاحب غيث النّفع في القراءات السبع أنّ ممن رووا تغليظ اللام عن ورش أداءً في ﴿صَلِّ﴾ هو ابن بليمة (ت 514 هـ)²، وهو متأخر عن الدّاني بسبعين سنة.³

يقول ابن الجزري مرجحاً ما رجّحه الدّاني وغيره، وهو ترقيق لام ﴿صَلِّ﴾: "واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من صلصال، وهو في سورة الحجر والرحمن وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين... وقطع بالترقيق صاحب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرها. وهو الأصح رواية وقياساً حملاً على سائر اللّامات السواكن".⁴

¹ ينظر: أحمد البنا الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص: 346. محمد سالم محيسن، الهادي شرح الشاطبية، ج: 01، ص: 351.

² الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة أبو علي الهوازي المليلي القيرواني، قرأ على أبي معشر الطبري، وقرأ عليه يحيى بن سعدون القرطي، ألّف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، توفي سنة 514 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 211.

³ ينظر: أبو الحسن النوري الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: 33.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 114.

المطلب التاسع: رواية ابن فرح الوقف بالهاء في "مَرْضَاتٍ" عن حمزة:

حكى الدّاني في باب الوقف على مرسوم الخطّ¹، رواية رواها أحمد بن فرح أبي عمر الدوري عن سليم عن حمزة، أنّه كان يقف بالهاء على ﴿مَرْضَاتٍ﴾².

وقد صحّح الدّاني هذه الرواية برواية أخرى عن ابن خواسي³، من أنّ حمزة كان يقف بالتاء عليها، يقول الدّاني في ذلك: "وهذا هو الصحيح عنه؛ لأنّ الروایتين لما اختلفتا عنه كان أولاهما بالصواب التي توافق مذهبه في اتّباع المرسوم...، وعن ابن مجاهد: النص لم يرد بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة"⁴.

وهنا يظهر تصحيح الدّاني للرواية وفق ما جاء على الرّسم؛ إذ أنّ مرضات بتاء مفتوحة الأولى فيها الوقف عليها بالتاء وليس بالهاء.

وقد ذكر هذا الخلاف صاحب الإقناع، ولم يرجح بين الروایتين في ذلك، أمّا ابن الجزري فقد وافق أبا عمرو الدّاني في تصحيحه لهذه الرواية ونقل كلامه الذي تقدّم⁵.

¹ المقصود به خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها والمراد بالخط الكتابة، وينظر: المرجع السابق، ج: 02، ص: 128.

² وردت كلمة ﴿مرضات﴾ في القرآن الكريم أربع مرات اثنان في البقرة وواحدة في النساء والرابعة في التحريم.

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 15.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 800.

⁵ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 244، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 132.

المطلب العاشر: تغليب علة الكسائي في الوقف على ﴿وَادٍ﴾:

يقف الكسائي على موضع ﴿وَادٍ أَلْتَمَلِ﴾ [النمل: 18] بالياء في كلمة ﴿وَادٍ﴾، وقد ذكر الدّاني علته في الوقف بالياء بسنده إليه فقال: "اسمه وادي ولا يتم إلا بالياء".¹

وقد ردّ الدّاني هذه العلة من الكسائي المستندة على أصل الرسم، لأنها غير مطردة في بقية المواضع المشابهة لموضع النمل، فقال: "هذه علة لا تصحّ عن الكسائي إذ كان مذهبه في حذف الياء في الحالين بإجماع عنه في قوله: ﴿جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: 09]، في حال الوقف وفي قوله: ﴿يَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: 37]، و﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: 225] يردها ويطلبها".²

إلا أنّه ارتضى تعليلاً آخر رواه بسنده عن سورة بن المبارك³، وهو أنّ الوقف بالياء على ﴿الوادي﴾ لا يكون إلا إذا كانت مضافة، والموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي جاء مضافاً هو موضع سورة النمل.

أمّا إن وقع في الجملة غير مضافاً -أي لفظ الواد- فإنّه يوقف عليه بغير ياء.

يقول الدّاني ما نصّه: "الوقف على ﴿وَادٍ أَلْتَمَلِ﴾ بالياء، قال الكسائي: ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء، وهذه علة صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هذا الموضع خاصة. وقال عنه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: 12] بغير ياء؛ لأنّه غير مضاف".⁴

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 806.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ سورة بن المبارك الخراساني الدينوري، روى القراءة عن الكسائي، وقرأ عليه محمد بن سمعان بن أبي مسعود، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 321.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 806.

وقد ارتضى ابن الجزري العلتين معاً، فقال بعد أن ذكر تعليل سورة بن المبارك: "وأما الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين من أجل رسمه كذلك - والله أعلم -".¹

¹ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:140.

المطلب الحادي عشر: رواية ابن أبي هاشم في ﴿بهادي العمي﴾ عن شعبة:

نقل الدّاني ترجمة عن الشّموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى﴾ [النمل: 81]، فقال: "... في النمل: ﴿بهدى العمى﴾ مضاف، وبالياء، وقال في سورة الرّوم¹ بالياء والألف مضاف، فاستدلّ أبو طاهر بن أبي هاشم بقوله هذا على أن عاصم يقف عليهما بالياء². وقد نبّه على أن ما ذهب إليه خارج عن الصواب، ولا يصحّ الاستدلال به على أنّه يقف عليهما بالياء، مُفَرِّقًا بين الياء التي تعجم بنقطتين من الأسفل المسماة بالياء المشناة التحتية، وهي غير مقصودة في نصّ الأعشى عن أبي بكر، وبين الياء التي تعجم بنقطة واحدة، وهي المقصودة على حدّ قوله.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقد ذهب عنه وجه الصّواب في ذلك لأن الأعشى لم يقل بالياء التي تعجم بنقطتين من أسفلها، فيصحّ ما ذهب إليه. وإنما قال بالياء يعني التي يعجم بواحدة من تحتها؛ لأن الياء حرف الخلاف في ذكرها الفائدة، فهي في الذكر أولى من الياء، لتضمنها معرفة الخلاف وخلوّ الياء من ذلك، وإذا كان ذلك ولا يكون غيره، فلا دليل فيما حكاه على الوقف على ذلك"³. فردّ الدّاني لما قاله أبو طاهر جاء من قصور فهمه لترجمة الشّموني.

¹ الرّوم الآية 53.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 809.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

المطلب الثاني عشر: رواية اليزيدي والزيبي في الياء والواو المحذوفتين في مرسوم الخطّ: ذكر الدّاني نصاً رواه بسنده إلى اليزيدي في قراءته عن أبي عمرو البصري، أنّه قرأ بوصل الياء والواو، وبوجه آخر بالسكت على مرسوم الخطّ في المواضع الآتية:

1. ما حذف من الياءات رسماً: ﴿لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: 52]، و ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفّات: 163]، و ﴿وَإِذِ التَّمَلُّ﴾ [النمل: 18]، و ﴿هَدِ الْعُمَى﴾ [الروم: 53].
2. ما حذف من الواوات رسماً في أربعة مواضع: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَنُ﴾ [الصفّات: 11]، و ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: 24]، و ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: 06]، و ﴿سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ﴾ [العلق: 18].¹

وقد خطّ الدّاني رواية الوصل بالياء والواو وعلّلها باجتماع الساكنين، إذ لا بدّ من حذف الأول وهو الياء أو الواو.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقول اليزيدي في الوصل خطأ؛ لأنّ الياء ساكنة وما بعدها ساكن أيضاً، فلا بدّ من حذفها للساكنين، وإذا حذفت بطل ثباتها في تلك الحال لا تّصال الحرف المكسور، والذي قبلها بالحرف الساكن الذي بعدها في الكلمة الثانية من غير مرجح بينهما ولا مهملة ولا فصل".² كما أعطى توجيهها آخر لنص اليزيدي إذا كان قصده بالوصل الدلالة على أصل الكلمة وهي أنّ الياء ثابتة فيها لفظاً وخطاً، يقول ما نصّه: "... اللهمّ إلا أن يريد بقوله الوصل بالياء، أي أنها ثابتة في أصل الكلمة عنده، وإن كانت محذوفة من اللفظ والخط، فذلك وجه يوجب تصويب قائل ذلك".³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 811، 812.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 811.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وعما حُذف من الواوات رسماً؛ ذكر نصاً معزّلاً بكثير من الأمثلة من القرآن الكريم يفيد أنّ الصحيح قراءتها بغير واو، يقول: "...والوصل بالواو والسكت على الكتاب، فإن لم يكن أراد ما أولناه،¹ وإلا فقله خطأ لا شك فيه...، روى أبو خَلّاد وأبو شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو أن الوقف على هذه المواضع بغير واو على الكتاب".²

ومعنى قوله بالسكت على الكتاب يقصد به الوقف على مرسوم الخطّ فيها.

وقد اجتهدت في تتبع هذا النصّ لليزيدي فيما توفر لي من كتب القراءات ولم أجد ذكراً لذلك بالمواضع السابقة عنه، ولعلّ ردّ الدّاني له ليس للعلة التي ذكرها عنه فقط - وهي اجتماع الساكنين، بل حتى لعدم اشتهار ذلك عنه أصلاً.

وبمثل هذا الخطأ صحّح الدّاني - دون تكرير كلامه - ما رواه أبو العباس القطري³ عن قالون عن نافع، بإثبات الياء في موضع ﴿نَنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 103].⁴

كما ذكر رواية أخرى رواها محمد بن موسى الزيني⁵ إلى قبل أنّه أثبت الواو في الوقف على المواضع الأربعة المتقدمة مما حذف من الواوات، وأثبت الياء في موضع: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: 146].

وقد ردّ عنها بناء على ما ذكره له شيخه عبد العزيز بن جعفر، فقال: "... فقال لي عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر: هذا كله غير موثوق بروايته فيه عن أبي ربيعة، وذلك القول عندنا".⁶ أيّ أنّ روايته عن قبل غير موثوق بها، لأنّه لم يشتهر بالأخذ عنه.

¹ أي التوجيه الذي وجّه به نصّ اليزيدي من أنّه أراد بالوصل الدلالة على أصل الكلمة أنّها بالياء أو الواو.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 812.

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 162.

⁴ ينظر: المصدر السابق، ج: 02، ص: 813.

⁵ تقدمت ترجمته في الصفحة: 166.

⁶ المصدر السابق، ج: 02، ص: 812.

لكنّ ابن الجزري قضى بخلاف، فأثبت شهرة أخذ الزيني عن قبل، وصحة روايته عنه: "... قال الداني: وأهل مكة لا يشتون قراءته على قبل وهو إمام في قراءة المكين، قلت¹: صحت قراءته من غير وجه على قبل".²

وقد ذكر الوجه المتقدم للزيني عن قبل صاحب الإقناع، واستحسن الوقف على مرسوم الخطّ كسائر القراء، مادام أنّه لم يرد فيه شيء كما قال.³

¹ أي ابن الجزري.

² ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص: 267.

³ ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 255.

المطلب الثالث عشر: رواية الزيني في الوقف على ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف عن قبل:

وفي الوقف على لفظ ﴿أَيُّهُ﴾ الذي جاء في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم وهي: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]، و﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 48]، و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31].

ذكر الدّاني بسنده إلى الزيني عن قبل أنّه وقف بالألف في الثلاثة، لا على الهاء، والصحيح من الرواية ما رواه عن ابن مجاهد عن قبل أنّه وقف على المواضع الثلاثة بغير ألف كما جاءت مرسومة، يقول الدّاني ما نصّه: "... حدثنا أبو بكر الزيني عن قبل عن أصحابه عن ابن كثير أنّه وقف على الألف في الثلاثة، والصحيح ما حكاه ابن مجاهد عن قبل".¹

فهو في تنبيهه على هذا الوهم لم يبيّن صاحبه من يكون، ويحتمل أن يكون من الزيني الذي نبّه عليه في مواضع أخرى، كما أنّه لم يبيّن علة الوهم؛ والظاهر أنّها بعد انتفاء صحتها عن قبل، مخالفتها للرسم العثماني إذ المواضع الثلاث مرسومة بلا ألف فالأولى عدم الوقف عليها بدونها.

وكما بيّنا في المطلب السابق فالدّاني لم يثبت عنده قراءة الزيني على قبل، وتنبيهه هذا نابع من ذلك، وقد ارتضى ابن الباذش في الإقناع الوقف على الألف لقبول، وحكاه عن الزيني وعدّه الأليق في مذهبه، ونقل عن ابن مجاهد مخالفته لهذا وأنّ العمل هو الوقف بلا ألف.²

والصحيح من مذاهب القراء عدم الوقف عليها بألف، إلا عند أبي عمرو والكسائي يقول ابن مجاهد: "وأبو عمرو والكسائي يقفان: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ بالألف الثلاثة ههنا وفي النور وفي الرحمن ولم يحفظ عن غيرهما".³

وبهذا المطلب نكون ختمنا فصل تنبيهات أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء وأخطائهم وتصحيحاته لها في أبواب الأصول، وسنشرع بعدها في باب الفرشيات وبالله التوفيق.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 813.

² ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص: 260.

³ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 586، وينظر: الدّاني، التيسير، ص: 448، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 142.

الفصل الثالث:

تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الفرشيات.

يدرس هذا الفصل تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في قسم الفرشيات، وهو القسم الذي أخذ حظاً كبيراً من الرسالة بحكم أنّ أكثر تنبيهات الداني في كتابه جامع البيان جاءت في قسم الفروع، كما أنّ أغلب الكلمات المخصوصة يقع فيها الخطأ، وقد تمّ تقسيمها حسب سور القرآن الكريم وفق المباحث الآتية:

- ✓ المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة البقرة.
- ✓ المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني في سورة آل عمران والنساء والمائدة.
- ✓ المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة الأنعام إلى الأنفال.
- ✓ المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة التوبة إلى يوسف.
- ✓ المبحث الخامس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الرعد إلى الإسراء.
- ✓ المبحث السادس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الكهف إلى المؤمنون.

- ✓ المبحث السابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني من سورة النور إلى سورة العنكبوت.
- ✓ المبحث الثامن: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الروم إلى آخر الزمر.
- ✓ المبحث التاسع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة غافر إلى الحشر.
- ✓ المبحث العاشر: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الصف إلى آخر باب التكوير.

المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة البقرة.

يجمع هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني لأوهام القراء في سورة البقرة، التي جاءت في كلمات مخصوصة؛ وكيف قرأها القراء ورويت عنهم، وقد وزعت المادة العلمية لهذا المبحث على اثنين وعشرين مطلباً هي كالآتي:

المطلب الأول: تصحيح ما وقع للرواة في حرف ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ عن نافع:

قرأ الجميع بضمّ الواو دون اختلاس ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: 15]، لأنّها واو جمع اتصل بها فعل معتل اللام.¹

وقد ذكر الدّاني ثلاث روايات، جاءت عن رواة نافع في هذا الحرف وهي:

أ. رواية عن الكسائي² عن إسماعيل بن جعفر عن نافع: بعدم إثبات الواو.

ب. رواية عن الهاشمي³: تخفيف الواو دون رفعها، ويفعل ذلك في كل القرآن عند كل واو جمع اتصل بها فعل معتل اللام.

ج. رواية عن أبي عمر الدوري⁴: تخفيف الواو دون رفعها، وفي موضع ﴿وَلَا تَنْسُوا الْبَضْلَ﴾ [البقرة: 235] يجزم الواو فيها.⁵

¹ ومن أمثلة الأفعال التي تشبه ﴿اشْتَرَوْا﴾ هي: ﴿وَلَا تَنْسُوا، وَعَصُوا، فَتَمْنُوا، فَأَلْقُوا، لَوَّاءُ، الخ..﴾، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 840.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 189.

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 163.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 65.

⁵ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 841.

وقد ردّها واعتبرها غير جائزة، وعلّل أنّ الواو إذا خففت ولم ترفع، فهي ساكنة وما بعدها ساكن، فلا بدّ من تحريك الساكن ليتوصل النطق إلى الساكن الثاني.

يقول ما نصّه: "...هذه التراجم¹ كلها على اختلاف ألفاظها صحيحة، ومعناها متّفق ما خلا ترجمة الكسائي والهاشمي وأبي عمر عن إسماعيل، فإنّها غلط لا شك فيه إذ لا يسوّغ اللفظ بما ذكره ولا يجوز بوجه؛ لأن الواو إذا خفّفت ولم ترفع فهي ساكنة لا محالة، وما بعدها فساكن أيضا ومحال أن يلتقي ساكنان، فلا بدّ من تحريك الواو ضرورة؛ إذ بتحريكها يوصل إلى الساكن الثاني".²

كما ذكر الدّاني وهما آخر وقع فيه أحد الرواة وهو أبو بكر بن أشته³ عن إسماعيل عن نافع، أنّه قرأ لفظ ﴿اشتروا﴾ السابق بالإشارة إلى الواو بالهمز، وقد اعترض عليه بأنّه غير معروف عنه رواية، كما أنّ القياس يمنعه.

يقول الدّاني موضحا ذلك: "... وذلك غير معروف عنه مع أن القياس ينفيه، وذلك من حيث كانت حركة الواو غير لازمة إذ هي للساكنين، وإذا كانت كذلك كان الحرف المجرد بها في تقدير السكون، فكما لا يجوز همزه إذ كان ساكنا كذلك لا يجوز همزه إذا كان في حكم السكون وتقديره، على أن الكسائي قد سمع الهمزة في ذلك، وهو شاذّ".⁴

ويفهم من كلام الدّاني أنّ الإشارة إلى الهمز يقصد به الروم بها، وهو وجه ممتنع إذا كانت الحركة عارضة أي حركة التقاء الساكنين.

يقول ابن الباذش في كتابه الإقناع، باب ما لا تجوز فيه الإشارة: "... لا تجوز الإشارة في الحركة العارضة، وهي حركة التقاء الساكنين لأن أواخر هذه الكلم وأشباهها ساكنة، وإنما

¹ أي بعض الأوجه الأخرى المذكورة عن أئمة القراءة.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 843.

³ محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته أبو بكر الأصبهاني، قرأ على أبي بكر بن مجاهد، قرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، له كتابين ذكرهما ابن الجزري بعنوان المحبر والمفيد في الشاذ. توفي سنة 360 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 184.

⁴ المصدر السابق، ج: 02، ص: 844.

حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين أو النقل، وكلاهما عارض في الوصل، زائل في الوقف، فلا تتقدر فيها إشارة".¹

¹ ابن الباذش، الإقناع في السبع، ص: 262.

المطلب الثاني: رواية ضمّ هاء الضمير "هو" في قراءة نافع:

قدّم الدّاني أن قالون وجمعا من القراء، يقرؤون بإسكان الهاء في الضمير ﴿هو، هي﴾ إذا اتصل بها واو أو فاء أو لام: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 28]، و﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبأ: 39]، و﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: 62].

كما أخبر أنّ نافعا زاد عليهم وهي رواية قالون والمسيبي، إذا وقعت قبلها ﴿ثم﴾ نحو: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القصص: 61]، وفي موضع ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: 281] كذلك بإسكان الهاء رواية عن قالون والكسائي.¹

وذكر أنّ ابن شنبوذ² في أحد طرقه إلى قالون أنّه يقرأ بضم هاء الضمير في ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾، وقد ردّ الدّاني هذا وبين أنّ الصواب هو قراءة الإسكان، حيث أطل الشرح فيها بالتعليل والاحتجاج لصحة الإسكان فيها، وألخص كلامه في نقاط أربع وهي:

1. أن إسكان هاء ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ إنما هو محمول على إسكان هاء ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ لاشتراكهما في التضعيف - أي تشديد اللام في ﴿يُمِلَّ﴾، وتشديد الميم في ﴿ثُمَّ﴾ -، وكذلك اشتراكهما في الانفصال.

2. أنّ إسكان الهاء مع ﴿ثُمَّ﴾، هو محمول على إسكان الهاء مع الفاء والواو، والعلة اشتراكهم في أنّهم حروف عطف.

3. إسكان هاء ﴿لَهُوَ﴾ محمول على إسكان الهاء مع الفاء، لاشتراكهما في الاتصال وامتناع الانفصال.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 845.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 143.

4. وعلى ذلك فإسكان هاء ﴿يُمِلَّ﴾ محمولة على الهاء مع ﴿ثُمَّ﴾ وهي محمولة على الواو والفاء، واللام محمولة عليهما.

فهذا الحمل الذي ذكره الدّاني قال عنه في الختام: "... وإذا كان ذلك كما قلناه فمحال أن يسكن هاء ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ ويضمّ هاء ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وإسكان هذه أصل لإسكان تلك يوجد فيها بوجوده فيها ويعدم فيها بعدمه فيها، هذا ما لا شك فيه ولا امتراء في صحته".¹
فالدّاني رحمه الله صحح رواية ابن شنبوذ عن طريق حمل حرف على حرف لاشتراكهما في خصائص جامعة.

وقد أجاز ابن الجزري الوجهين معا في كتابه النشر، بعد إيراده الخلاف، وحكايته لنص الدّاني المتقدم، فقال: "... والوجهان فيهما صحيحان عن قالون، وبهما قرأت له من الطرق المذكورة إلا أنّ الخلف فيهما عزيز عن أبي نشيط".²

ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذا الموضع أنّ رواية الضمّ والإسكان قد رويت وثبتت في العشر النافعية، وقد ذكرها الدّاني في كتابه التعريف عن مجموعة من رواة قراءة نافع، فقال: "وقرأ ورش وإسماعيل في رواية أبي الزعراء والمسيبي في رواية ابنه بضمّ الهاء، .. وقرأ الباقون بإسكان الهاء في المذكر والمؤنث، وأقراني أبو الفتح في رواية ابن فرح عن إسماعيل ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ بإسكان الهاء، و ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، وتابعه على الإسكان في ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ أبو عون عن الحلواني عن قالون".³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 847 و 848.

² ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 209.

³ الدّاني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع. ص: 76، وينظر: وإيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص:

المطلب الثالث: رواية ابن مجاهد في قراءة كسر الهاء في ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ عن ابن كثير:

أجمع القراء في كلمة ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: 33]¹، بالهمز وضمّ الهاء وقفا ووصلا، إلا حمزة فله الوجهان في الهاء كسرها وضمّها.²

وقد ذكر الدّاني خلافا عن رواية ابن كثير في كسر الهاء وضمّها، توهم فيها أبو بكر بن مجاهد أنّ الرواية عن ابن فليح يكسرون الهاء مع همز ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾، والصحيح أنّه مروي عن القوّاس³ وليس عن ابن فليح.

يقول الدّاني ما نصّه: "... ورواهنّ أصحاب القوّاس عنه بالكسر، وروى ابن مجاهد في غير كتاب السبعة كسر الهاء مع الهمز عن الخزاعي عن ابن فليح، وكذلك رواه النقاش عنه عن ابن فليح، وهو وهم إنما هو عن القوّاس، كذا ذكر الخزاعي في كتابه الذي سمعه الناس منه".⁴

كما نقل تصحيح ابن مجاهد إذ إنّّه راجع الخزاعي في كسر الهاء عن ابن كثير، فردّ الخزاعي على ابن مجاهد وقال له إنّما هو التباس وغلط وقعت فيه وقد تراجع عنه.⁵

ومثل هذا حُكي في قراءة ابن عامر بكسر الهاء دون ذكر الهمزة.

وقد علّل ابن مجاهد امتناع وجه كسر الهاء في كتابه السبعة في ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ اجتماعه مع الهمزة فيها، إذ يقول: "... وهو خطأ في العربية إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة".⁶ فلو أبدلت الهمز ياءً جاز كسر الهاء فيها وهو الوجه المعروف لدى حمزة، كما ذكره الدّاني في التيسير وابن الجزري في النشر.⁷

¹ ويوجد موضعين آخرين واحد في الحجر الآية: 51، والثاني في القمر الآية: 28.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 849.

³ القوّاس وابن فليح، تقدمت ترجمتهما في الصفحة: 57.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 850 و 851.

⁵ المصدر نفسه، ص: 851.

⁶ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 154.

⁷ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 182، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 431.

المطلب الرابع: رواية ابن مجاهد وعبد الله الحيري في لفظ ﴿هُزُّوْا﴾ عن نافع وعاصم: روى ابن مجاهد عن أحمد بن يوسف الثعلبي¹ في روايته إلى إسماعيل عن نافع، أنّه قرأ موضع: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُّوْا﴾ [البقرة: 66]، بالتخفيف.

وقد ردّ الدّاني هذه الرواية من ابن مجاهد وحكم عليه بوهمه فيها، معللاً أنّها مروية عن رواية الثعلبي عن القاسم بن سلام، وجاء منصوصاً عليها كذلك في كتابه -أي كتاب القاسم بن سلام²- بالتثقيّل.

يقول الدّاني: "بالتخفيف وهو وهم من ابن مجاهد؛ لأن أصحاب الثعلبي رووا ذلك عن أبي عبيد عن إسماعيل بالتثقيّل، وكذلك ذكره أبو عبيد عن إسماعيل بالتثقيّل وكذلك ذكره أبو عبيد في كتابه"³.

ويقرأ نافع من طريقه العشر لفظ ﴿هُزُّوْا﴾ بالهمز، وضّم زاي إلا إسماعيل عنه قرأها بالإسكان.⁴ كما ذكر غلطا آخر لمحمد بن عبد الله الحيري في روايته عن أبي بكر شعبة عن عاصم، في موضعي المائة ﴿أَتَّخِذُوا دِينَكُمْ هُزُّوْا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: 57]، ﴿أَتَّخِذُوهَا هُزُّوْا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: 58]، حيث قرأها بالتخفيف.

¹ أحمد بن يوسف الثعلبي أبو عبد الله البغدادي، روى القراءة عن ابن ذكوان وروى القراءة سماعاً عن القاسم بن سلام وغيره، روى عنه القراءة ابن مجاهد ومحمد بن جرير الطبري، توفي سنة 273 هـ، ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 06، ص: 465.

² كتاب القاسم بن سلام من مصادر الدّاني في جامع البيان.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 868.

⁴ الدّاني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع. ص: 77، وينظر: وإيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص: 10.

يقول الدّاني ما نصّه: "وروى الحيري عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر ﴿هُزُوا﴾ بتبيين الواو غير مهموز، وقال: ﴿كُفُوا﴾ مثقل، وقال ﴿جُرْءَا﴾ غير مهموز، وقال: ﴿جُرْءَ مَقْسُومٍ﴾ بجزم، وقاله في المائة: ﴿هُزُوا﴾ مخففة فاضطرب وخلط وغلط".¹

فيفهم من كلامه أنّ الصحيح في كلمة ﴿هُزُوا﴾، هو تثقيلها.²

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 871.

² التخفيف يراد به: التسهيل والإبدال والحذف في الهمز، والتثقيل: همز الكلمة، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج: 01، ص: 429.

المطلب الخامس: رواية القاسم بن سلام في لفظ ﴿أَسَارَى﴾ عن نافع:

انفرد حمزة عن بقية القراء السبعة في موضع ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمُ الْأَسْرَى﴾ [البقرة: 85]، بقراءتها على وزن "فَعَلَى"، وبقية القراء على وزن "فُعَالَى".

وقد ذكر الدّاني أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام عن إسماعيل عن نافع، قد قرأ مثل الذي قرأ به حمزة، موهما له في روايته، ومصححا لها بما رواه أقرانه عن إسماعيل.

يقول ما نصّه: "قرأ حمزة: ﴿أَسْرَى﴾ على وزن فعلى، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل عن نافع وهو وهم. وقرأ الباقر أسارى على وزن "فعالى"، وكذلك روى الكسائي والدوري والهاشمي عن إسماعيل عن نافع".¹

ولم يعلل الدّاني ذلك في تصحيحه للوهم، ويحتمل أنّ أبا عبيد قد خالف في ذلك ما أجمع عليه الرواة عن إسماعيل عن نافع.

¹ المصدر السابق، ج: 02، ص: 875.

المطلب السادس: رواية محمد بن الربيع في ﴿يُرْدُّونَ﴾ عن ورش:

توهم محمد بن الربيع¹ أنّ ورشاً يقرأ في موضع: ﴿وَيَوْمَ الْفَيْمَةِ يُرْدُّونَ﴾ [البقرة: 84] بالتاء في ﴿تُرْدُّونَ﴾ على الخطاب.

وقد خطأ الدّاني ذلك واعتبره وهماً من ابن الربيع، وصحّحه بقوله: "...وعن ورش عن نافع بالياء، وذلك وهم من ابن الربيع، ... أقرأه هو وورش وسقلاّب بالياء اتفقوا، وهذا هو الصواب".² فقرأة الغيب محكية بالاتفاق عن ورش وسقلاّب من الرواة عنهم، وابن الربيع خالف هذا ولا يصحّ، لذلك وهّمها الإمام الدّاني.

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 171.

² المصدر السابق، ج: 02، ص: 876.

المطلب السابع: رواية مضر بن محمد في ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ عن البزي:

ذكر الدّاني وهما وقع فيه مضر بن محمد¹ عن البزي، من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:95]، حيث رواها عنه أنه قرأها بالتاء.

وقد احتج الدّاني في تخطئة قراءة مضر بن محمد بأنّ إسحاق بن أحمد الخزاعي، والحسن بن الحباب² وهي رواية الحلواني عن القوّاس، كما ثبت النصّ عنها عن البزي أنّه يقرأها بالياء مثل جميع القراء³.

فيكون ما ذكره مضر بن محمد تفرداً، وهما منه بالنظر إلى الطرق الأخرى في قراءة ابن كثير، إذ لا يمكن أن تقبل روايته التي جاءت مخالفة للثلاثة الذين اشتهروا بالأخذ عن ابن كثير. يقول أبو عمرو الدّاني ما نصّه: "... وهو وهم من مضر؛ لأنّ الخزاعي وابن الحباب روى ذلك عن البزي نصّاً، وكذلك رواه الحلواني عن القوّاس، وعلى ذلك العمل في رواية الثلاثة عن ابن كثير"⁴. وقد ذكر ابن الجزري أنّها بالغيب عن جميع القراء، إلا قراءة يعقوب بالخطاب⁵.

¹ مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي، قرأ على البزي وعلى ابن ذكوان، وقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد وأحمد بن عمرو الواسطي، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:299.

² الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق أبو علي البغدادي، قرأ على البزي، وقرأ عليه ابن مجاهد والأنباري، توفي رحمه الله سنة 301 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج:01، ص:209.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:877 و878.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:219.

المطلب الثامن: رواية الحلواني في موضع ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ عن هشام:

أورد الدّاني في قوله تعالى في موضع ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]، أنّ ابن عامر قرأ بنصب التّون فيها ﴿فَيَكُونُ﴾ وفي خمسة مواضع مثلها من القرآن الكريم¹، والكسائي موافق لابن عامر في نصب موضعي النحل ويس فقط.²

كما روى الحلواني النّصب عن هشام، في موضع لم يذكره الدّاني ما هو، ولم يبق من المواضع الستة؛ سوى الموضع الثاني من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59]، وموضع سورة الأنعام: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: 73].

يقول الدّاني ما نصّه: "...قد روى الحلواني عن هشام في موضع آخر من كتابه مثل ذلك، وهو غلط".³

وقد وافق ابن الجزري الدّاني في ذكره لاختلاف القراء فيها، دون أن يذكر غلط الحلواني فيها.⁴

¹ وهي في سورة آل عمران الآية 47 و 48، وفي سورة النحل الآية 40 و 41، وفي سورة مريم الآية 35 و 36، وفي سورة يس الآية 82 و 83، وفي سورة غافر الآية 68 و 69.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 884.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 220.

المطلب التاسع: غلط الرواة في لفظ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ عن ابن ذكوان:

قدّم الدّاني أنّ ابن عامر يقرأ براوييه؛ ابن ذكوان وهشام كلمة ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بفتح الهاء وألف بعدها في ثلاثة وثلاثين موضعاً¹، - أي هكذا ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ -، وما عداها وهي ستة وثلاثون موضعاً، يقرأها بكسر الهاء وياء بعدها على ما هو معروف.²

وبعد استطراده في سرد تلك المواضع، صحّح الدّاني غلطا وقع فيه بعض الرواة عن ابن ذكوان في كتابه، حيث جعلوا المواضع التي يقرأها بدون ياء ستة وثلاثون موضعاً، والتي يقرأها بالياء ثلاثة وثلاثون موضعاً، ولعلّه تصحيف منهم جعلهم يقبلون الحكم مع عدد مواضعه. يقول أبو عمرو الدّاني ما مفاده: "... والذي ذكره ابن ذكوان في كتابه من أن ستة وثلاثين موضعاً هي التي يقرأها ابن عامر إبراهيم بغير ياء، وأنّ ثلاثة وثلاثين موضعاً يقرأها إبراهيم بالياء غلط من الرواة عنه إذ في تفصيله الجملتين هناك خلاف لما ذكره".³

فالصحيح هي ثلاثة وثلاثون موضعاً بغير ياء -أي بالألف-، وقد ذكر ابن الجزري الخلاف فيها في كتابه النشر، وقراءتها بالألف جاءت موافقة للمصاحف الشامية حيث رسمت فيها بخذف الياء.⁴

¹ جملة هذه المواضع هي: خمسة عشر موضعاً في البقرة، وثلاثة مواضع في النساء، وموضع في الأنعام، وموضعان في التوبة، وفي النحل موضعان، وفي مريم ثلاثة مواضع، وفي كل من سورة العنكبوت والشورى والذاريات والنجم والحديد والممتحنة موضع واحد، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 221.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 885.

³ المصدر نفسه، ج: 02، ص: 887.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 221.

المطلب العاشر: غلط الرواة في ﴿خُطَوَاتٍ﴾ عن البرّي وأبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني في كلمة ﴿خُطَوَاتٍ﴾ في موضعي البقرة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: 168، 208]، أنّ من الرواة من ترجم لهذا الحرف عن البرّي بغير همز الواو مع شدّها.

وقد غلط الدّاني هذه الرواية التي جاءت من عبد الواحد بن عمر عن ابن مخلد، إلا إذا كان المراد بتشديد الواو هو تحريكها مجازاً، أو المقصود بالتشديد ضم الطّاء فذكر الواو.

يقول الدّاني ما نصّه: "...حدثنا ابن مخلد عن البرّي ﴿خُطَوَاتٍ﴾ مبيّنة بغير همز مشدودة الواو، وهذه الترجمة غلط إلا أن يريد تشديد الواو وتحريكها مجازاً، أو يريد مشدد الطّاء أي مضمومة، فذكر الواو".¹

وفي التيسير روى للبرّي في هذين الموضعين الإسكان فقط،² وابن الجزري في كتابه النّشر ذكر له الوجهين معاً؛ أي الإسكان والضمّ في الطّاء.³

أمّا في قراءة أبي عمرو البصري فقد ذكر الدّاني أنّ جميع الرواة عن يحيى اليزيدي عنه بإسكان الطّاء في ﴿خُطَوَاتٍ﴾ ما عدا ابن سعدان فإنّه حكى قراءتها بالتخفيف والتثقيل في الطّاء، ولم يعتبره الدّاني وقال إن العمل على قول مخالفه؛ أي على ما اشتهر عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري، وعن الرواة الآخرين.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 895.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 289.

³ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 216.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 895.

المطلب الحادي عشر: رواية ابن سعدان في كلمة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ عن أبي عمرو البصري: بين الدّاني أنّ الرواة عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري، قرؤوا كلمة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: 221]، بالتخفيف إلّا ابن سعدان، فإنّه ذكر له الوجهين وهما: التشديد والتخفيف.¹

وقد رجّح الدّاني وصوّب قراءة التخفيف مثل نافع حيث يقول: "...وروت الجماعة عن اليزيدي عن أبي عمرو ذلك بالتخفيف إلّا ابن سعدان، فإن قوله اختلف في ذلك، فقال عنه في جامعهم مثل حمزة، وقال في مجرّده مثل نافع، وهو الصّواب من قوله".²

فالدّاني في هذا الموضوع استند على ما روته الجماعة، ولم يعتبر وجه التشديد الذي ذكره ابن سعدان.

¹ يقرأ بتشديد الطاء والهاء وفتحهما معا كل من عاصم في رواية أبو بكر وحمزة والكسائي، والباقيون على تخفيفها وإسكان الطاء وضمّ الهاء، ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 360.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 913.

المطلب الثاني عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿أَنَا أُخِي وَأُمِيْتُ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني أنّ نافعاً يقرأ ضمير المتكلم الواحد في ﴿أَنَا﴾ إذا أتى بعده همزة مضمومة أو مفتوحة، بإثبات الألف في الوصل والوقف، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أُخِي وَأُمِيْتُ﴾ [البقرة: 257]، وجملة وقوعها في القرآن الكريم بهذا الشكل اثني عشر موضعاً.¹

وقد حكى الدّاني عن ابن مجاهد أنه قرأ الباب كلّ على أبي الزّعرار² في رواية إسماعيل عن نافع، وعن أبي بكر الشذائي³ وأبو بكر بن أشته⁴ عن إسماعيل عن نافع كذلك، بحذف الألف في الوصل خلافاً لما ذكرناه في الأول من الإثبات.

يقول الدّاني مضّعفاً لهذا النص من ابن مجاهد الذي يفيد بحذف الألف في الوصل: "... ولم أجد لذلك أثراً في رواية إسماعيل، ولا في كتابه الذي وضعه في قراءة المدنيين، وذلك عندي وهم ممن رواه؛ لأنني لم أر أحداً من أهل الأداء المحققين يأخذ به".⁵

على أنّ ورشا وقالون قرأ هذا الموضع بالإثبات، وما شابهه من وقوع الهمزة بعده مضمومة أو مفتوحة، كما جاء ذلك في التيسير والنشر، أمّا إن كانت مكسورة مثل: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأعراف: 188]، فبالإثبات من رواية أبي نسيط عن قالون، والباقيون يحذفون الألف في الوصل خاصة، وكلهم يثبتونها في الوقف.⁶

¹ ينظر المصدر نفسه، ج: 02، ص: 924.

² عبد الرحمن بن عَبدوس (بفتح العين) أبو الزّعرار البغدادي، أخذ القراءة عن أبي عمرو الدوري، وأخذ عنه ابن مجاهد، توفي سنة 280 وبضع منها، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 373.

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 143.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 217.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 924.

⁶ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 298، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 231.

المطلب الثالث عشر: رواية ابن سلام في موضع ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني اختلاف الرواة عن عاصم في قراءة هاء: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: 259]، ومثيلاً في القرآن الكريم.¹ ومن بين الاختلافات التي أوردها الدّاني رواية أبي عبيد القاسم بن سلام الوجهين بإثبات الهاء وقفا وحذفها وصلاً عن أبي بكر عن عاصم، وقد ردّ هذه الرواية وخطأها لاضطرابها ولمعارضتها ما هو أولى منها بالصحة والقبول.

يقول الدّاني ما نصّه حكاية عن القاسم بن سلام: "وخالف أبو عبيد، فحكى عن الكسائي، عن أبي بكر عن عاصم إثبات الهاء في الجميع، وفيما أشبهه في كل القرآن إن وصل وإن قطع، كذا قال عنه عن أبي بكر عن عاصم في أول الباب، وقال عنه في آخره: كان عاصم يثبت الهاءات في هذه كلها في الوقف ويحذفها في الوصل، فاضطرب قوله عنه في ذلك، وكلا قوليه عندي خطأ".² وقولاً أبي عبيد المخطئان من الدّاني هما:

أ. إثبات الهاء في الجميع حال الوصل أو القطع.

ب. إثبات الهاء في الوقف وحذفها في الوصل.

فهو متردد في قوليه ومضطرب كما قال، وقد ردّها بناء على أمرين وهما:

1. رواية أبي عمر الدوري وابن جبير أنّ حذف الهاء في موضع البقرة المتقدم، وفي موضع الأنعام من قوله تعالى: ﴿فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: 90]، هو الصحيح من ذلك فقط.

يقول الدّاني في ذلك: "لأنّ أبا عمر وابن جبير خالفاه فيه، وهما من الإتقان والضبط والاضطلاع بهذا العلم بمكان لا يجهل وموضع لا ينكر، فقوله لا شك أولى وأصحّ من قوله لاتفاقهما عليه وانفراده هو بقوله".³

¹ كهاء ﴿أَقْتَدِهِ﴾ من سورة الأنعام في قوله ﴿فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾، وهاء ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ من سورة الحاقة.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 927.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2. أنّ الدّاني يعتبر نصّ أبي عبيد عامّا، يدخل فيه جميع هاءات الاستراحة المتفق عليها، والمختلف فيها، وهو المخالف لإجماع القراء السبع.

يقول الدّاني ما نصّه: "...وأما الثاني فلأنه قول عامّ يدخل فيه جميع هاءات الاستراحة المختلف فيهنّ والمتفق عليهنّ، وحذف الهاء من الضريين في الوصل عدول عن قول سائر أصحاب أبي بكر، ورواة عاصم، وخروج عن إجماع أئمة القراءة السبعة".¹

وقد روى ابن الجزري إثباتها لجميع القراء، ما عدا حمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر.²

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 231.

المطلب الرابع عشر: رواية أبي هشام في ﴿فَصْرُهَا إِلَيْكَ﴾ و﴿رَبُّوهُ﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني رواية لأبي هشام¹ في كتابه الجامع² عن يحيى بن آدم³ عن أبي بكر شعبة عن عاصم بكسر صاد ﴿صِرْهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَصْرُهَا إِلَيْكَ﴾ [البقرة:260].

ولم يعتبر الدّاني هذه الرواية من أبي هشام، لأنّها مخالفة لما هو أصوب منه، وهي رواية أخرى منه في كتاب المجرد بالضمّ، والتي رواها غير واحد عن يحيى عن أبي بكر شعبة عن عاصم. يقول الدّاني ما نصّه: "وروى أبو هشام في جامعته عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم بكسر الصاد مثل حمزة، وروى في مجرّده عنه عن أبي بكر بضمّ الصاد وهو الصواب؛ لأنه وافق جماعة من أصحاب يحيى وأصحاب أبي بكر".⁴ وهو الذي أثبتته في التيسير، وابن الجزري في النشر.⁵

كما ساق الدّاني قولاً آخر اضطرّ فيه أبو هشام الرفاعي عن يحيى عن أبي بكر، في قراءة ﴿رَبُّوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة:265]، حيث رواها برفع الرّاء، وبنصبها ورواية النّصب هي الصحيحة.

يقول الدّاني: "واضطرب قول أبي هشام عن يحيى في ذلك، فقال في جامعته عنه عن أبي بكر برفع الرّاء فيهما، وقال في مجرّده بنصب الرّاء فيهما، وهو الصواب، وقوله الأول غلط".⁶

¹ محمد بن يزيد بن رفاعه، أبو هشام الرفاعي الكوفي القاضي، قرأ على سليم بن عيسى وقرأ عليه موسى بن إسحاق القاضي، توفي سنة 248 هـ ببغداد، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:280.

² الجامع لأبي هشام الرفاعي من مصادر الدّاني في جامع البيان.

³ يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وروى القراءة عنه الإمام أحمد بن حنبل، توفي سنة 203 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:363.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج:02، ص:929.

⁵ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:299، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:232.

⁶ ينظر: المصدر السابق ج:02، ص:930، وابن عامر وعاصم بفتحها، والباقون بضمها، ينظر: الدّاني، التيسير، ص:299، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:232.

المطلب الخامس عشر: رواية الخزاعي في قراءة ﴿رِثَاءِ النَّاسِ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني نصّاً عن الخزاعي في قراءة ابن كثير أنّ الرواة عنه تركوا الهمزة في قوله تعالى: ﴿رِثَاءِ النَّاسِ﴾ [البقرة: 264]، ولم يبيّن أيّ الهمزتين تركت هل الهمزة الثانية من ﴿رِثَاءِ﴾؟ أم همزة الوصل في ﴿النَّاسِ﴾، مع أنّه ذكر أنّ الرواة قد أثبتوا الهمزة الأولى في كلمة ﴿رِثَاءِ﴾، وعلة تركه للهمزة هي ألف ﴿النَّاسِ﴾.

يقول الدّاني نقلاً عن الخزاعي ما نصّه: "وقال الخزاعي عن أصحابه عن ابن كثير ﴿رِثَاءِ النَّاسِ﴾ تركوا همزها من أجل ألف ﴿النَّاسِ﴾ المهموزة، وكذلك في النساء، قال: وهم يهمزون الفعل منه مثل يراءون ثم قال: في النساء ﴿رِثَاءِ النَّاسِ﴾ بالهمز مثل رعاء، ولم يذكر الذي في الأنفال".¹ وأي الهمزتين المتروكة كانت؛ فقد خطأً الدّاني هذا الذي تقدّم من الخزاعي ولم يعتبره صحيحاً، لأنّه لم تلق الهمزة أصلاً ما هو موجب لتركها.

يقول الدّاني تنمة لما سبق: "...ولم يبيّن الخزاعي أيّ الهمزتين من ذلك تركوا، وأيهم كانت المتروكة، واعتلاله لتركهم إيّاها خطأ؛ لأنها لم تلق همزة، فيجب تركها من أجلها".²

وإذا كان نصّ الخزاعي أنّه قصد به ألف ﴿النَّاسِ﴾ كما ذكر الدّاني، فقد أبطله من وجهين وهما:

أ. ألف ﴿النَّاسِ﴾ ليست همزة محققة، بل هي ألف وصل تسقط من اللفظ في حال الاتصال، وبالتالي لا تعامل معاملة الهمزة المحققة.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 930.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ب. أنّ الألف الزائدة التي قبل الهمزة المتروكة يلزم إسقاطها، إظهارا لسكونها وسكون ما بعدها، وهذا غير معروف عند أهل الأداء إجماعا كما قال الدّاني.¹
ومن تلامذة الخزاعي أبو بكر محمد بن موسى الزيني² فقد نقل عنه النص المتقدم وخطّاه كما ذكر الدّاني حكاية عنه: "وكذلك حكى الزيني أنه قرأ على الخزاعي، قال: **وغلط في قوله بغير همز**".³

وهذا النص من الخزاعي والاعتراض عليه لم أجده عند غير الدّاني في جامعه فقط، والمعروف عند القراء أنّ ﴿رِثَاءَ﴾ محققة إلّا ما رواه أبو جعفر من إبدال الأولى ياءً، كما ذكره ابن الجزري في النشر.⁴

¹ ينظر: المصدر نفسه، ص: 931.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 166.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ومعلوم أنّ قراءة أبي جعفر المدني من القراءات العشر، وينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 396.

المطلب السادس عشر: تصحيح ما جاء عن الرواة في حرف ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾:

صحّح الدّاني من قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: 271]، عدة روايات وقع فيها الوهم والغلط لكثير من الرواة وهي كالآتي:

الفرع الأول: في قراءة أبي عمرو البصري:

جاءت رواية الحلواني عن الدّوري، ورواية فضلان¹ بسنده إلى أبي عمرو البصري، بكسر النّون والعين معا في ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾، وقد غلّط الدّاني ذلك وذكر أنّ الصحيح هو إسكان العين مع كسر النّون ﴿نِعْمًا﴾. يقول الدّاني ما نصّه: "... وذلك غلط من الحلواني وفضلان؛ لأنّ الدوري وأبا حمدون نصّا عن اليزيدي على إسكان العين، فوافقا الجماعة عنه".²

الفرع الثاني: في قراءة عاصم:

كما صحّح الدّاني رواية لإدريس الحداد³ عن خلف عن يحيى الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بكسر التنوين وتخفيف النّون، ولم يعتبر الدّاني هذا القول منه لأنه لا يستقيم في التلفظ به، ووجّه كلامه أنّه يريد تخفيف الميم وهو الصحيح من ذلك.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقال إدريس عن خلف عن يحيى بكسر التنوين وتخفيف النون فيهما، وهذا ما لا معنى له، وأحسبه أراد تخفيف الميم كما روى ابن الجهم⁴، وقد قال خلف في مجرده عن يحيى عن أبي بكر بكسر النون وتخفيفها، فحقّق ذلك قول إدريس عنه".⁵

¹ الفضل بن مخلد بن عبد الله بن زريق أبو العباس البغدادي، يعرف بفضلان الدقاق، قرأ على أبي حمدون الطيّب وغيره، وقرأ عليه ابن مجاهد، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 11.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 936.

³ إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادي، قرأ على خلف بن هشام، وقرأ عليه ابن شنبوذ وابن مجاهد، توفي سنة 292 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 154.

⁴ قد سبق ذكر الدّاني لقول ابن الجهم بكسر النّون وتخفيف الميم، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 936.

⁵ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 937.

وكذلك أبو هشام الرفاعي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم حيث قال بكسر النّون في كتابه المجرد، وفي كتابه الجامع قال بعدم التحريك النّون وهو غلط منه كما ذكر الدّاني ذلك وقال: "...وأحسبه أراد العين".¹

كما توّهم الوكيعي² على أنّها مكسورة النّون والميم فيها مجزومة مع تخفيفها وقد ردّ الدّاني ذلك وقال إنه لعله يريد بالجزم والتخفيف العين فوهم وقال الميم.³

كما أنّ محمد بن الجهم⁴ عن يحيى عن خلف عن أبي بكر ذكر أنّه: "كسر النون، وخفّف الميم ولم يذكر العين".

ولم يعتبر الدّاني هذا بناء على أنّ التخفيف في الميم غير جائز، لأنّ ما قبلها ساكن فلا بدّ من إدغامها، إلّا إذا حذفت الساكنة بينهما للساكنين لدلالة ما بقي على حذف فيكون حينئذ التخفيف جائزاً في الميم.⁵

وختم في الأخير الدّاني بذكره للصحيح من الروايات التي جاءت من الرواة عن أبي بكر عن عاصم وهي كالآتي:⁶

1. رواية محمد بن المنذر عن يحيى مكسورة النون ساكنة العين مشدّدة الميم وقال الدّاني عنها أنّها مفيدة لا إشكال فيها.

2. رواية أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر بكسر النون وجزم العين وقال إنّها ترجمة صحيحة.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² أحمد بن عمر بن حفص الشيخ أبو إبراهيم الوكيعي البغدادي الضرير، قرأ على يحيى بن آدم، وقرأ عليه علي بن أحمد الوزان، توفي سنة 235 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 92.

³ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ محمد بن الجهم بن هارون أبو عبد الله السمرّي، قرأ على عائذ بن أبي عائذ وخلف البزار، وقرأ عليه الحسن بن العباس الرازي وابن مجاهد، توفي سنة 208 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 113.

⁵ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 937.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ج: 02، ص: من 936 إلى 938.

3. رواية الشموني عن الأعشى عنه بكسر النون والعين مشدّدة الميم.
 4. رواية ابن جبير عن الكسائي عنه بكسر النون والعين.
 5. رواية ابن عطار عنه بكسر النون وحزم العين وحزم الميم وقال عنها أنها ترجمة محصّلة.
- ولأنّ الملاحظ فيما صحّحه الدّاني من الروايات في جامعه حيث اختلفت في حركة العين، فقد وقّعت في التيسير؛ كسر النّون مع إخفاء حركة العين - كالاختلاس - مع جواز إسكانها، لورود لنّص فيهما. يقول الدّاني في التيسير: " ابن كثير وورش وحفص: **بكسر النون والعين**، وقالون وأبو بكر وأبو عمرو **بكسر النون وإخفاء حركة العين**، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النّص عنهم، والأوّل أقيس، والباقون فتح النون وكسر العين".¹

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 299.

المطلب السابع عشر: رواية ابن جبير في ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني أن جميع القراء قرؤوا من قوله تعالى: ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، بفتح النّون وكسر الظاء إلا ما رواه ابن جبير بإسناده إلى أبي بكر عن عاصم أنّه بضمّ النّون وبنصب التّاء ولم يذكر الظاء.

يقول الدّاني ما نصّه: " وكلهم قرأ ﴿فَنَظَرَةٌ﴾ بفتح النون وكسر الظاء إلا ما رواه ابن جبير عن أبي حمّاد عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ ﴿فَنَظَرَةٌ﴾ بضمّ النون وبنصب التّاء ، ولم يذكر الظاء، وعليها في كتابي علامة السكون، ولا يكون غير ذلك. وقال ابن جامع عن أبي حمّاد عن أبي بكر بكسر الظاء لم يذكر النون، وأحسب ما رواه ابن جبير وهما".¹

ويظهر من قول الدّاني أنّه لم يجزم بوهية ما رواه ابن جبير، ولم أجد من غير ما ذكره الدّاني رواية أخرى لابن جبير في هذا الحرف في كتب القراءات. والجمع عليه أنّ "نَظَرَةً" بفتح النّون وكسر الظاء، كما تقدّم ذكره.²

وفيها قراءة شاذة ذكرتها كتب اللغة بزيادة ألف مد فيها ﴿فَنَاطِرَةٌ﴾.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 941.

² لم يرو خلاف فيها بين القراء السبع أو العشرة، ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 304، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 216.

³ ينظر: أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس، ج: 14، ص: 294، وذكر ابن جني عن عطاء بن رباح أنّها قرئت بـ ﴿فَنَاطِرَةٌ﴾، ينظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: 01، ص: 143.

المطلب الثامن عشر: رواية حسين الجعفي في ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني بسنده إلى حسين بن علي الجعفي¹ عن أبي بكر عن عاصم، أنّه قرأ: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا﴾ برفع الفعل [البقرة: 282]، و﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ بنصب الألف.²

وقد وهم الدّاني هذه الرواية ونسبها إلى الجعفي، ونقل قول أبي هشام الرفاعي حيث قال: "قال أبو هشام: وأظنه وهما من حسين، وكذلك روى خلاد عن حسين وهو وهم لا شك فيه".³ فيظهر من هذا الموضع أنّ الدّاني يعتمد في توهيم بعض الروايات على من سبقه كهذا الموضع عن أبي هشام الرفاعي.

وجميع القراء في ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ بفتح الهمزة إلا حمزة بكسرها، وفي ﴿فَتَذَكَّرْ﴾ قرأ حمزة أيضا برفع الراء، والباقون بفتحها، وقرأه ابن كثير، والبصريان بالتحفيف، وقرأ الباكون بالتشديد.⁴

¹ الحسين بن علي بن فتح أبو عبد الله الجعفي الكوفي، قرأ على حمزة وأبي بكر بن عياش، قرأ عليه أيوب بن المتوكل، توفي سنة 203 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 247.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 942.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 305، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 236.

المطلب التاسع عشر: تصحيح ما جاء عن الرواة في ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾:

ذكر الدّاني في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ [البقرة: 283]، أنّ جميع القراء قرؤوا بهمزة ساكنة بعد كسر ذال ﴿الذي﴾، إلّا ما رواه ورش عن نافع، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، وأبو عمرو من إبدال تلك الهمزة ياء ساكنة.

وقد أطل الشرح والبيان وإيراد الروايات في هذا الحرف عن القراء؛ وبين الصحيح والسقيم منها كما قال في مقدمة حديثه عن هذا الحرف: "...وقد جاءت عن أصحابهم في ذلك تراجم لا تتحقق وروايات لا تصحّ، وأنا أوردها كما جاءت في الأصول وأبين موضع الخطأ فيها إن شاء الله تعالى".¹

الفرع الأول: وهم إسماعيل النّحاس عن ورش عن نافع في إثبات ألف ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾:

ذكر إسماعيل النّحاس² في كتاب اللفظ من روايته عن أصحابه عن ورش أنّ ﴿لَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ مخفوضة الألف في الإدراج³ -أي الوصل-.

يقول أبو عمرو الدّاني ما نصّه: "...فأما نافع فقال إسماعيل النّحاس في كتاب اللفظ عن أصحابه عن ورش عنه الذي أؤتمن مخفوضة الألف في الإدراج، والألف في هذه الكلمة ألف الوصل التي في أولها".⁴

ولكن الدّاني لم يعتبر الخفض في ألف ﴿أؤْتِمِنَ﴾ لأنّها ليست همزة محققة في حال الوصل، إنما هي من قبيل همزة الوصل التي يتوصل بها لنطق الساكن. هذا من جهة حال الوصل، ومن جهة الابتداء

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 943.

² إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التّجيبّي، أبو الحسن النّحاس، قرأ على أبي يعقوب الأزرق، وقرأ عليه إبراهيم بن حمدان، توفي رحمه الله سنة بضع من 280 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 165.

³ الإدراج: لغة: الطّي. وفي علم القراءات له معنيان: أولاً: بمعنى الإسراع في القراءة، والثاني: هو الوصل الذي ضدّ الوقف والسكت، ينظر: عبد العلي المسؤول. معجم مصطلحات القراءات القرآنية، ص: 56، 57، وهو في كلام الدّاني بالمعنى الثاني أي الوصل، وقد دلّ على هذا قوله: "... فالذي حكاه إسماعيل من إثباتها في حال الوصل".

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 944.

فإنّها لا تكون سوى مضمومة وعلى هذا فإنّ رواية إسماعيل النّحاس لا تجوز بوجه كما قال الدّاني ذلك: "... وهي لا تثبت همزة محقّقة في حال الإدراج من حيث كانت مجتلبة للابتداء لساكن، ... فالذي حكاه إسماعيل من إثباتها في حال الوصل وكسرها فيه لا يجوز بوجه".¹

الفرع الثاني: وهم الرواة عن ابن كثير بالخفض في الوصل ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾:

كما ذكر الدّاني رواية عن الخزاعي² في حالة الوصل بالخفض أي أنّ الهمزة مكسورة -أي الهمزة المحقّقة- وهذا الوجه لم يجوزه أبو عمرو الدّاني والعلة في ذلك كما قال: "... لأنّها فاء من الفعل، وقد اجتلب لها همزة الوصل، ولا يجتلب لمتحرّك البتّة، فدلّ ذلك على سكوتها لا غير".³ وفي رواية أبي ربيعة الربيعي⁴ عن أصحابه وابن مخلد⁵ عن البري أنّهم ذكروا ﴿وَتَمِنَ﴾ مثبتة الواو مهموزة. وهذا لم يعتبره الدّاني ولا يصح من وجهين حال وصلها بما قبلها وحال الابتداء بها: فالوجه الأول إن كانا أرادا بقولهما مثبتة الواو مهموزة في حال الوصل، فلا واو فيها في الوصل، وإنّما هي همزة ساكنة لمن حققها وياء ساكنة لمن خفف.

والوجه الثاني وإن كانا أرادا بها مثبتة الواو مهموزة في حال الابتداء، فالهمزة والواو لا يجتمعان في هذه الكلمة بحال؛ لأنّ الهمزة في الوصل هي الواو التي في الابتداء، والواو التي في الابتداء هي الهمزة التي في الوصل.⁶

وخلاصة كلامه الذي ردّ الدّاني به رواية أبي ربيعة وابن مخلد، أنّها همزة وليست واو، وربّما الذي جعل من الراويين يستعملان لفظ "الواو" في تعبيرها هو رسمها على الواو والله أعلم.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 152.

³ المصدر السابق، ج: 02، ص: 944.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 102.

⁵ تقدمت ترجمته في الصفحة: 226.

⁶ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 944.

كما وجّه الدّاني كلامهما إذا أراد بقولهما: "... مهموزة أن ألف الوصل يبتدأ بها همزة مضمومة والواو بعدها ساكنة؛ لأنها تنقلب عن الهمزة الساكنة حينئذ، فإن ذلك ما لا يكون في حال الابتداء غيره".¹ وبهذا التخريج تكون عبارتهما صحيحة حال الابتداء فقط.

الفرع الثالث: وهم أبي عبد الرحمن بن يحيى اليزيدي في إشمام ألف ﴿أَوْثِمْنَ﴾:

ومن قراءة أبي عمرو البصري ذكر الدّاني أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك² عن أبيه في موضع ﴿الَّذِي﴾ ﴿أَوْثِمْنَ﴾ بإشمام الألف، ومثلها في كثير من المواضع نحو: ﴿يَقُومُ﴾ ﴿أَذْكُرُوا﴾ [المائدة: 22]، و﴿وَلَقَدْ﴾ ﴿اسْتَهْزَيْ﴾ [الأنعام: 10]. ومثله: ﴿وَلَكِنْ﴾ ﴿انْظُرْ﴾ [الأعراف: 143] وما كان مثلها.

وهو وجه غير ممكن كما نقله، والعلة في ذلك أن الألف تسقط في اللفظ، فتتصل كسرة الحرف الذي قبلها بالساكن الذي بعدها من غير فصل بينهما، أي أنه تجري عليها قواعد همزة الوصل المعروفة. وبالتالي لا يصحّ الإشمام.

يقول الدّاني في ردّ رواية أبي عبد الرحمن: "وهذا ما لا وجه له؛ لأن الألف تسقط في اللفظ، فتتصل كسرة الحرف الذي قبلها بالساكن الذي بعدها من غير فرجة بينهما، فكيف تشمّ الرفع، وهي معدومة في اللفظ في تلك الحال".³

الفرع الرابع: وهم الحلواني عن هشام عن ابن عامر في كسر الهمزة وتمكينها:

وقد صحّح الدّاني غلطين من راويين وهما الحلواني عن هشام، وأحمد التائب⁴ عن الأخفش عن ابن ذكوان، وكل منهما قرأ بكسر الهمزة كالذي رواه إسماعيل النّحاس عن ورش، ويصدق عليه ما قاله في المقالة السابقة التي ردّ بها رواية إسماعيل النّحاس. يقول الدّاني: "وأما ابن عامر فإن الحلواني روى

¹ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 155.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 945.

⁴ سبقت ترجمته، ينظر الصفحة: 187.

عن هشام بإسناده عنه الذي أوّمن بكسر الهمز، وقد بيّنّا أنّ ذلك لا يجوز.. وكسر الهمزة باطل لما قلناه".¹

وزاد أحمد التائب على كسر الهمزة تمكين الياء في الوصل - أي ياء ﴿الَّذِي﴾ -، وهو من المحال كما عبّر الدّاني عن ذلك، لأنّها قد ذهبت من اللفظ لسكونها، وسكون الهمزة التي بعدها ﴿اوْتَمَن﴾ تشبه سكون الألف في قوله تعالى: ﴿لِقَاءَنَا أَنتِ﴾ [يونس: 15] وسكون الواو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتُتُوا﴾ [الجاثية: 25]، يقول الدّاني ما نصّه بعدما بيّن العلة في بطلان تمكين الياء: "...وكيف تمكّن وهي غير ملفوظ بها، هذا من المحال الذي لا خفاء به".²

كما صحّح رواية للداجوني³ أداء عن أصحابه عن ابن ذكوان بإشمام الهمزة رفعا خفيفا، وهو مردود بمثل ما ردّ به في قراءة أبي عمرو البصري لا حاجة لإعادته.⁴

الفرع الخامس: أخطاء الرواة عن عاصم في ﴿الَّذِي أُوْتِمِنَ﴾:

ذكر الدّاني عددا من الرواة الذين جاءت عنهم روايات خاطئة في هذا الحرف عن عاصم وهي كالاتي:

أ. رواية خلف⁵ عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: بكسر همزة ﴿اوْتَمِنَ﴾ مع الاختلاس والوقف. قال الدّاني: "... فأجرى على الهمزة ثلاثة أحكام كلها باطل".⁶

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 945.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر الضرير الرملي، يعرف بالداجوني الكبير، أخذ القراءة عن الأخفش بن هارون، وقرأ عليه العباس بن محمد الرملي، توفي سنة 324 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 76.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 945.

⁵ خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف أبو محمد الأسدي، أحد القراء العشرة، قرأ على سليم بن عيسى وعلى يحيى بن آدم وغيرهما، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني. توفي سنة 229 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 271.

⁶ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ثمّ بيّن بعدها علّة عدم جواز كل واحد من الأحكام الثلاثة؛ وهي كسر الهمزة، واختلاسها والوقف عليها: ¹

فكسر الهمزة فهي لا تجوز لأنّ كسر فاء الفعل من الوزن "افتعل" لا يجوز بوجه، لأنّها لو تحركت لما كان هناك سبب للألف التي قبلها التي تقيها السكون.

وكذلك الأمر بالنسبة للاختلاس؛ فهو غير جائز لأنّه بمنزلة المتحرك، إذ إنّ الاختلاس هو النطق بجزء من الحركة، وأمّا أنّه يوقفها فإنّها إذا كنت موقوفة فإنّه يطل بذلك كسر الهمزة واختلاسها معاً.

ب. رواية الوكيعي ² وعبد الله بن شاکر ³ وحسين العجلي ⁴ وموسى بن حزام ⁵ عن يحيى بن آدم: وهؤلاء الأربعة اشتركوا في روايتهم على أنّها بالهمز مع رفع الألف. وهو غير جائز لأن الألف والياء معدومتين، فذال ﴿الذي﴾ متصلة مباشرة بالهمزة والهمزة متصلة بدورها هي بالتاء في ﴿أوَقْتَن﴾. يقول الدّاني ما نصّه: "... وهذا خطأ لأنّ الهمزة إذا ثبتت عدمت الألف قبلها وبعدها وإنما قبلها الذال مكسورة قد سقطت الياء قبلها للساكنين، واتصلت الذال بالهمزة واتصلت الهمزة بالتاء المضمومة، فأيّ ألف هناك؟" ⁶

هذا بالنسبة للرواية عن أبي بكر عن عاصم، أما الرواية عن حفص فقد صحّح الدّاني رواية:

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 238.

³ عبد الله بن محمد بن شاکر أبو البخترى أو البخترى العبدي البغدادي، روى القراءة عن يحيى بن آدم، وقرأ عليه ابن مجاهد، ولم يذكر له ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 449.

⁴ الحسين بن علي بن الأسود البجلي الكوفي، روى القراءة عن يحيى بن آدم، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وقد ضبطه الدّاني بالعجلي، وابن الجزري ترجم له مرتين في غاية النهاية بـ "البجلي، والعجلي"، ينظر: المرجع السابق، ج: 01، ص: 244 و 238.

⁵ موسى بن حزام أبو عمران الترمذي، روى القراءة عن يحيى بن آدم، وقرأ عليه ابن أبي داود، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: المرجع نفسه، ج: 02، ص: 318.

⁶ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 945، 946.

ج. رواية أحمد بن سهل الأششائي¹ عن أصحابه عن حفص: حيث روى حرف ﴿الذي أوتمن﴾ برفع الألف مهموز موصول.

وقد ردّ الدّاني هذه الرواية لأنها متناقضة حيث قال: "... وهذا القول ينفي بعضه بعضاً؛ لأن قوله **مرفوع الألف خطأ**؛ إذ الألف في هذه الكلمة في حال الوصل. وقوله: مهموز يدلّ على أنه إذا وصل همزة ساكنة. وقوله: موصول يدلّ على أنّ الألف قبل همزة²."

د. رواية ابن اليتيم³ عن عمرو بن الصباح عن حفص: حيث قال في ﴿أَوْثَمَنَ﴾ أنّها برفع الواو مع الهمز، وقد أنكر الدّاني رفعها والعلة أنّه حال الابتداء بها واو ساكنة لاتصالها بهمزة الوصل التي قبلها، وفي حال الوصل هي همزة ساكنة في الأصل.

يقول الدّاني: "وروى ابن اليتيم عن عمرو عن حفص الذي أوتمن برفع الواو بهمز، وهذا باطل؛ لأن الواو هي الهمزة، والهمزة هي الواو؛ لأنها تقلب في حال الابتداء واوا ساكنة لانضمام همزة الوصل قبلها حينئذ، وهي في الوصل همزة ساكنة راجعة إلى أصلها⁴."

كما أنّ أحد الرواة وهو أبو بكر العجلي⁵ بإسناده عن أحمد بن حميد عن عمرو عن حفص بضمّ الهمزة، وله رواية أخرى عن أحمد بن سهل الأششائي، بوجهين كسر الهمزة وضمها، وكلّه خطأ كما قال الدّاني والصحيح هو سكونها⁶.

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 182.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 946.

³ الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنماطي، ابن اليتيم البغدادي، قرأ على عمرو بن الصباح، وقرأ عليه أحمد بن سهل الأششائي، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 229.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، أبو بكر العجلي المروزي البغدادي الدقاق المعروف بالولي، قرأ على أبيه والزيني، وقرأ عليه أبو الحسن بن الحمامي، توفي سنة 355 هـ ببغداد، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 66 و 67.

⁶ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 946.

هـ. رواية محمد بن علي أبو مسلم الكاتب¹ عن ابن مجاهد عن أصحابه عن يحيى عن أبي بكر، وعن حفص: برفع الألف والإشارة إلى الهمزة بالضمّ.

قال الدّاني في ردّ هذه الرواية وتخطئتها: " وهذا كلّ خطأ؛ وذلك أنّ الجمع بين همزة فاء الفعل المرسومة واوا، وبين همزة الوصل المرسومة ألفا في أي حال كان من الوصل، والابتداء ممتنع بإجماع، فمتى ثبتت إحداها حذفت الأخرى، وكذا الإشارة إلى همزة فاء الفعل بالضمّ ممتنع نصّا لخلوص سكونها".²

أي أنّ رفع الألف والإشارة إلى الهمزة بحركة الضمّ -وهو الإشمام- ممتنع، وعلة المنع أنّ الجمع بين همزة فاء الفعل وهمزة الوصل لا يجوز، فمتى ثبتت إحداها سقطت الأخرى، والعلة في منع الإشارة بالضمّ في همزة الفعل هو سكونها الخالص.

وقد نقل ابن مجاهد في كتابه السبعة المنع في الإشارة إلى حركة الضمّ فقال: "... ويشير إلى الهمزة بالضمّ فقال أبو بكر وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلا".³

الفرع السادس: أخطاء الرواة عن حمزة في ﴿الَّذِي أَوْثُمِنَ﴾:

وقد ذكر الدّاني إشمام الهمزة الرفع لكلّ من أبي هشام الرفاعي ومحمد بن الجهم عن خلف، وكذلك أحمد بن واصل عن ابن سعدان، وكلهم عن سليم عن حمزة، وبرفع الهمزة دون إشمام للحلواني عن خلف وخلاّد عن سليم.⁴

ولم يُعِدِ الدّاني بيان أنّ وجهي الرفع في الهمزة، والإشمام غير صحيحين، بل اكتفى فقط بذكر الروايات الخاطئة دون الإشارة إلى خطئها، إذ ما قيل عن غيره من الرواة، يقال عنه هنا، وفي السبعة لابن

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 13.

² المصدر السابق، ج: 02، ص: 946 و 947.

³ ابن مجاهد، السبعة، ص: 194.

⁴ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

بجاهد قال: "وروى خلف وغيره عن سليم من حمزة ﴿الَّذِي أَوْثُمْنَ﴾ يشم الهمزة أيضا الضم، وهذا خطأ لا يجوز إلا تسكين الهمزة".¹

الفرع السابع: أخطاء الرواة عن الكسائي في ﴿الَّذِي أَوْثُمْنَ﴾:

ذكر الدّاني أنّ قتيبة² عن الكسائي يقرأ بالإشارة إلى الكسر، وأبو عمر في كتابه "الاختلاف بين حمزة والكسائي"³ على أنّ حمزة بالضمّ والكسائي بالكسر في الهمزة.⁴ وحدّث الدّاني بسنده إلى أبي عمر عن الكسائي أنّه قال: "الذي أوثمن بكسر الألف وهمزة، وإشمام فاء الفعل في ذلك ورفعها وكسرها".⁵

وهي روايات غير جائزة حكم الدّاني عليها كسابقاتها بعدم الجواز، كما بيّن منشأ الوهم والخطأ وهو ظنّ وتوهم الرواة أن الألف مكسورة تبعا لكسرة الذال في ﴿الذي﴾، ومن قال عنها أنّها بالضمّ تبعا لضمة التاء في ﴿اوثمن﴾. يقول الدّاني ما نصّه: "وكسر ألف الوصل ورفعها غير جائز لما شرحناه قبل، وأحسب الذين ترجموا عنهما بالكسر ظنوهما مكسورتين لما انكسرت الذال قبلهما. وكذلك الذين ترجموا عنهما بالضمّ توهموهما مضمومتين لما انضمت التاء بعدهما، وذلك ما لا يجوز بوجه".⁶ وفي خاتمة هذا الحرف ذكر الدّاني المتفق عليه والصحيح عند القراء في قراءتهم ﴿الذي اوثمن﴾ إذا ابتدأ بـ ﴿اوثمن﴾ لوحدها ووُقف على الكلمة التي قبلها، فإن همزة الوصل تحقّق وتسهّل همزة الأصل الساكنة التي يحقّقها في حال الوصل، وتبدل بالحرف الذي منه حركة همزة الوصل فإن كانت ضمة

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 66.

³ كتاب الاختلاف من مصادر الدّاني في جامع البيان التي لم أقف عليها.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 947.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أبدلت واوا ساكنة كما هو في المثال الذي معنا ﴿اَوْقِن﴾، وإن كانت كسرة أبدلت ياء ساكنة نحو: ﴿أُذِّن لِّي﴾ [التوبة: 49].

وهذا الذي ساقه الدّاني محل اتفاق بين القراء كما نقله، فهم يكرهون الابتداء بهمزتين كأن تقول ﴿إِئْت﴾، ﴿إِذْن﴾، وقد اعتبره خروجاً عن كلام العرب المتعارف بينهم، وحالهم في تسهيل الهمزة وإبدالها وحذفها جلباً للتيسير في النطق.¹

يقول الدّاني ما نصّه: "كراهة للجمع بين همزتين في كلمة الثانية منهما ساكنة؛ إذ الجمع بينهما على تلك الحال خروج عن المتعارف من كلام العرب".²

وعلى ما سبق فقد ذكر الدّاني خلافاً للكسائي بأنه أجاز للمبتدئ الابتداء بهمزتين، وذكر بسنده إليه أنّه قال: "جائز للمبتدئ أن يقول: ﴿إِئْت بقرآن﴾ بهمزتين. وقال سَوْرَةُ بن المبارك³ عنه: إن شئت بهمزة واحدة وإن شئت بهمزتين".⁴

وقد اعتبره ابن الأنباري⁵ قبيحا: قبيحا ووافقه الدّاني عليه لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية⁶ منهما ساكنة، وعليه عامة أهل الأداء، كما قال عن قول الكسائي: "... والذي أجاز الكسائي صحيح مقبول إذ لا يكون إلا عن أخذ وسماع وبالله التوفيق".⁷

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وأبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 154، ومحب الدين النويري، شرح طيبة النشر، ج: 02، ص: 229.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 947.

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 208.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ تقدمت ترجمته في الصفحة: 182.

⁶ جاء في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، أنّ العرب لا تنطق بهمزة ساكنة سوى ما كان من بني تميم فإنهم يهمزون وقد نقل هذا الفراء، ينظر: أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: 166.

⁷ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 948.

وخلاصة الكلام عن هذا الحرف ما جاء في شرح طيبة النّشر للنويري (ت 857 هـ) حيث يقول: "إذا ابتدأت بـ ﴿اَوْتَمَنَّ﴾ قرأت بهمزة مضمومة، وبعدها واو ساكنة. وذلك لأنّ أصله ﴿اُتَمَنَّ﴾ بهمزتين الأولى للوصل، والثانية فاء الكلمة وقعت ساكنة بعد أخرى قبلها مضمومة؛ فوجب قلبها بمجانس حركة الأولى وهو الواو. وأمّا في الدّرج - حال الوصل - فتذهب همزة الوصل، فتعود الهمزة إلى حالها؛ لزوال موجب قلبها، بل تقلب الياء صريحة في رواية من أبدل الساكنة. وإمّا نَبّهتُ على هذا؛ لأنّ كثيرا ممن لا علم عندهم بالعربية من القراء يغلطون فيبتدئون بهمزة مكسورة".¹

¹ محب الدين النووي، شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، ج: 02، ص: 229.

المطلب العشرون: رواية ابن مجاهد وابن شنبوذ في ﴿الدّاع﴾ عن نافع:

صحّح الدّاني الياءات المحذوفة في سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿دَعْوَةُ الدّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة: 186]، عن ابن مجاهد عن القاضي¹ عن قالون بزيادة ياء لـ ﴿الدّاع﴾². وهو غير صحيح وغلط منه كما ذكر الدّاني ذلك، لأنّ القاضي قد نصّ عليها في كتابه أنّها بغير ياء، كما أورد بسنده عن غير واحد عن قالون أنّها بدون ياء.³

وفي النّشر ذكر ابن الجزري الوجهين بحذف الياء وإثباتها معا وصحّحهما عن قالون، وإن كان الحذف هو الأشهر والأكثر كما ذكر.⁴

فيكون ما اعتبره الدّاني غلطا من ابن مجاهد عن قالون وجهها مقروءا به لم يصحّ عنده من الطرق التي وصلت إليه.

ومن الموضع نفسه صحّح كذلك رواية لابن شنبوذ عن النّحاس عن الأزرق عن ورش بغير ياء؛ وقد غلط الدّاني هذه الرواية دون تعليل منه لها.⁵

وقد نقل ابن الجزري تصحيح هذا الوهم ووافقه عليه فقال: "وذكر ابن شنبوذ عن ورش من طريق الأزرق الحذف في دعان قال الداني: غلط منه. قلت⁶: قاله في الكامل، ولا يؤخذ به".⁷

¹ إسماعيل بن إسحاق القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي، روى القراءة عن قالون، قرأ عليه ابن مجاهد وابن الأنباري، وله مصنف في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماما، توفي سنة 282 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 162.

² ينظر: ابن مجاهد. السبعة، ص: 197. و ﴿الدّاع﴾ من الياءات الزوائد التي هي الياء المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية وتكون في الاسم والفعل.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 951.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 183.

⁵ ينظر: المصدر السابق، ج: 02، ص: 952.

⁶ أي ابن الجزري.

⁷ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 183، 184.

المطلب الواحد والعشرون: رواية ابن المبارك وابن شنبوذ في ﴿وَاتَّقُونَ﴾:

ذكر الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُونَ يَأُولَى الْأَلْبَبِ﴾ [البقرة: 197] قولاً لعبد الله بن يحيى¹ بن المبارك عن أبيه عن أبي عمرو البصري، في كيفية قراءة لفظ ﴿وَاتَّقُونَ﴾؛ فقال: "لا أبالي كيف قرأتها في الوصل بالحذف أو بالإدغام؛ لأنّ من النّاس من يجعلها رأس آية، ومنهم من لا يجعلها رأس آية".²

ولم يعتبر الدّاني هذا القول من أبي عبد الرحمن، لأنّه لا خلاف بين علماء عدّ الآي في أنّ كلمة ﴿وَاتَّقُونَ﴾ ليست برأس آية، وإنّما اختلف العادّون في ﴿يَأُولَى الْأَلْبَبِ﴾ هل هي رأس آية؟، أم لا؟³

وعلى هذا فإنّ لفظ ﴿وَاتَّقُونَ﴾ يبقى على الأصل عند أبي عمرو البصري فيوصل بياء حال الوصل، وحال الوقف يوقف عليه بغير ياء، لأنّها من ياءات الزوائد.⁴ قال الدّاني ما نصّه: "وهذا القول لا يصحّ عندي عن أبي عمرو لانعقاد الإجماع من أئمة الأمصار من العادّين، وغيرهم على أنّ ﴿وَاتَّقُونَ﴾ هاهنا ليس برأس آية، وإنّما اختلف العادّون في قوله: ﴿يَأُولَى الْأَلْبَبِ﴾ خاصة، وإذا كان كذلك، فسيبيله أن يجري على أصله فيما كان من الباب حشواً، فيصله بياء ويقف عليه بغير ياء".⁵

كما تفرّد ابن شنبوذ؛ برواية منه عن قبل عن ابن كثير في موضعي ﴿وَاتَّقُونَ يَأُولَى الْأَلْبَبِ﴾ [البقرة: 197]، وموضع ﴿وَاتَّقُونَ﴾ بياء في الوصل والوقف، وقد حكم الدّاني عليها بالتّوهيم

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 155.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 952.

³ ذكر الدّاني الخلاف في رأس هذه الآية في كتابه "البيان في عدّ الآي"، ينظر: أبو عمرو الدّاني، البيان في عدّ الآي، ص: 140.

⁴ ينظر: الصفاقسي، غيث النفع، ص: 106، وينظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ص: 47.

⁵ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 952.

لأنّه لم يقل بها أحد غيره، يقول الدّاني ما نصّه: "وروى ابن شنبوذ عن قنبل الداعي إذا دعاني واتقون «6» بياء في الوصل والوقف [148/ت]، ولم يرو ذلك عن قنبل أحد غيره وهو وهم".¹

وذكرها ابن الجزري في النشر وحكم عليها بالاضطراب معتمدا على قول الدّاني في ذلك حيث قال: "وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط قطع بذلك وجزم به، وكذلك ذكر غيره. وقال الهذلي: كله فيه خلل.² قلت -أي ابن الجزري-: والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل، ونص عليه الأئمة الموثوق بهم والله تعالى هو الهادي للصواب".³

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 436.

³ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 185.

المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني في سورة آل

عمران والنساء والمائدة.

يجمع هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني في سورة آل عمران والنساء والمائدة، حيث جاءت موزعة على عشرين مطلباً هي كالاتي:

المطلب الأول: رواية الحلواني وابن جبير في فتح ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ عن نافع:

قدّم الدّاني الصحيح من قراءة نافع في موضع: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 49] بكسر الهمزة فيها، ثم صحّ روايتين رواهما كلّ من الحلواني عن قالون، وابن جبير عن رواة نافع عنه بفتح الهمزة في ﴿إِنِّي﴾، وقد اعتبره خطأً خالف به الحلواني وابن جبير، ما هو مجمع عليه عند عامة القراء والرواة عن نافع.

قال الدّاني ما نصّه: "وروى الحلواني في جامعه عن قالون، وابن جبير في مختصره¹ عن أصحابه عن نافع بفتح الألف وهو خطأ منهما؛ لأن جميع الرواة وعامة أهل الأداء فيهما على خلاف ما حكياه هناك".²

فعلة توهيم روايتي الحلواني وابن جبير كما هو مصرّح بها هو مخالفتها الإجماع، مع أنّه جاء منصوباً عليها في الجامع والمختصر كما ذكر.

والصحيح هو كسرهما عند نافع وأبي جعفر المدني في القراء العشر، والباقون بفتحها.³

¹ الجامع للحلواني ومختصر ابن جبير من مصادر الدّاني في جامع البيان.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 963.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 240.

المطلب الثاني: رواية حسين المروزي في ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ عن حفص:

ذكر الدّاني قراءة الكوفيين الثلاثة لموضع قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: 79]، بضمّ التّاء وفتح العين وكسر اللّام مع تشديدها، وقرأ باقي القراء بفتح التّاء واللام وإسكان العين.¹

ثمّ نبّه الدّاني على وهم من حسين المروزي² عن حفص؛ أنّه قرأ كما قرأ بقية القراء من غير الكوفيين دون أن يترجم لقراءته، أيّ دون أن يذكر عمن قرأ لهم أو سمع منهم وجه فتح التّاء واللّام مع تسكين العين في ﴿تَعْلَمُونَ﴾.³

واحتمل الدّاني أن يكون الوهم من غير حسين بل ممن دونه من الرواة عنه فقال ما نصّه: "... وكذلك روى حسين المروزي عن حفص ولم يترجمه وهو وهم، ولعلّ من دون حسين وهم فيه".⁴ وهنا نجد أنّ الدّاني حينما لا يجزم بصاحب الوهم قد ينزل إلى ما دونه من تلاميذه، كهذا الذي وقع لحسين المروزي، حيث إنّّه لم يقطع بأنّه صاحب الوهم واحتمل أن يكون من الرواة عنه.

¹ وجه قراءة الكوفيين بالتشديد على التعدي للآخر وهي من التعليم أو التلاوة على معنيين، ووجه التخفيف لباقي القراء أنّه من العلم المتعدي إلى واحد، ينظر: محب الدين التويري، شرح طيبة النشر، ج: 02، ص: 240.

² الحسين بن محمد بن أحمد أبو أحمد المروزي هكذا ضبطه ابن الجزري، قرأ على إسماعيل بن جعفر وحفص، وقرأ عليه أحمد بن منيع، ولم يذكر له ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 249.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 985.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثالث: رواية أحمد التائب في ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ عن ابن كثير:

يقرأ ابن كثير من طريق قنبل والبزي وابن فليح في قوله تعالى: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: 90]، بالهمز في كلمة ﴿الأرض﴾، وذكر الدّاني رواية عن أحمد بن يعقوب التائب عن الخزاعي بإثبات الهمزة في لفظ ﴿ملء﴾، ونقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة في ﴿الأرض﴾، فتقرأ كما لورش ﴿الأرض﴾.¹

والعلة التي أوردها أحمد التائب هي اجتماع الهمزتين همزة ﴿ملء﴾ وهمزة ﴿الأرض﴾، وقد خطأ الدّاني هذه العلة لأنّه لا يوجد التقاء بينهما، والفاصل بينهما هي اللّام. يقول الدّاني ما نصّه: "...وأخطأ في العلة؛ لأنّ الهمزتين لم يلتقيا في ذلك بفصل اللام الساكنة بينهما".²

فالدّاني هنا لا يصحّح وهما؛ ولكنّه يصوّب تعليلا قد يؤدّي إلى وهم فيما يشترك فيه من العلة من الموضع المذكور.

والمشهور عن ابن كثير براوييه إثبات الهمزة وعدم نقلها، ولا يعرف النّقل إلا لورش وصلا ووقفاً. وكذلك لهمزة في وجه له حال وقفه على ﴿الأرض﴾، فإنه ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.³

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 986.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 408. في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها. وذكره محقق كتاب جامع البيان في الهامش، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 985.

المطلب الرابع: غلط إبراهيم بن زربي في ﴿كَأَيِّنْ﴾ عن سليم عن حمزة:

ذكر الدّاني في قراءة حمزة رواية إبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة، من قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن نَّيِّبٍ﴾ [آل عمران: 147]، أنّه يقرأها بهمزتين ﴿كَأَيِّنْ﴾.

وقد خطّأها الدّاني، واعتبره غلطاً في ترجمة الحرف، وروايته عن سليم من إبراهيم بن زربي، يقول الدّاني ما نصّه: "وروى إبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة ﴿وَكَأَيْنِ﴾ بهمزتين وهو خطأ، وأحسب إبراهيم غلط في الترجمة".¹

فالغلط في الترجمة يفهم منه هنا أنّ إبراهيم بن زربي لم يبين عن طريقة قراءة كلمة "وكأين" على الوجه الصحيح، وإن كان يحتمل أنّه يقرأها على الوجه الصحيح أداءً. وقد قرأها جميع القراء بياء مكسورة مشددة، إلّا ابن كثير بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة حيث وقعت في القرآن الكريم ﴿كَأَيْنِ﴾.²

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 990.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، والدّاني، التيسير، ص: 316.

المطلب الخامس: رواية الدوري في ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بِصِيرٍ﴾ عن شعبة:

نَبّه الدّاني من طريقي عياش بن محمد، وأحمد بن فرح، عن أبي عمر الدوري عن الكسائي، عن أبي بكر عن شعبة بن عياش، أنّه قرأ حرف ﴿تَعْمَلُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: 156] بالياء.

وقد أرجع الدّاني نسبة الخطأ والوهم الحاصل إلى أبي عمر الدّوري، مستدلاً بكتاب اسمه "الآثار" كان في حوزته، وفيه أنّ الكسائي قرأ بالتاء عن أبي بكر، وبهذا يكون الغلط من أبي عمر الدّوري.

يقول الدّاني ما نصّه: "... حدثنا ابن فرح وعياش، قالا: نا أبو عمر عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء وهو غلط من أبي عمر؛ لأنّ الكسائي ذكر ذلك في كتاب الآثار له عن أبي بكر بالتاء".¹

ويقراً ابن كثير وحمة والكسائي هذا الحرف بالياء، وقرأ الباقر بالتاء.²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 992.

² ينظر: أبو بكر بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 170، والدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 991، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 242.

المطلب السادس: رواية ابن سعدان في ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ عن أبي عمرو البصري:
اضطرب ابن سعدان في قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: 157] في روايته عن
اليزيدي عن أبي عمرو البصري، حيث روى عنه بالياء -أي بضمير الغائب- ﴿يَجْمَعُونَ﴾ في
جامعه، وفي قوله الثاني بالتاء -أي بضمير المخاطب- في كتابه المجرد¹، وهو الصواب والصحيح.
يقول الدّاني ما نصّه: "... وقال ابن سعدان في جامعه عن اليزيدي عن أبي عمرو بالياء مثل:
حفص، وقال في مجرّده عن أبي عمرو بالتاء وهو الصّواب، وكذلك رواه الأصبهاني عنه عن
اليزيدي".²

ولم يبيّن لنا الدّاني تصويبه قراءة التّاء التي ذكرها ابن سعدان في المجرد، وعدم اعتباره لما ذكره
أنّها بالياء في الجامع.
وكلّ القرّاء يقرؤونها بالتّاء، إلّا حفص عن عاصم فيقرؤوها بالياء.³

¹ الجامع والمجرد كتابان لابن سعدان وهما من مصادر الدّاني في جامع البيان.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 993.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 317، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 243.

المطلب السابع: رواية هارون بن حاتم في ﴿لَا يَحْسَبَنَّ﴾ عن أبي بكر شعبة:

نقل الدّاني مذاهب القرّاء في أربعة مواضع من سورة آل عمران في كلمة ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ وهي كالاتي: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [178]، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [180]، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [188]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ [188].

وقد بيّن الدّاني أنّ الصحيح من قراءة عاصم، ويشترك معه فيها الكسائي في قراءة الموضعين الأولين بالياء على الغيب، والآخرين بالتاء وفتح الباء على الخطاب.

ثم ذكر رواية حكم عليها بالتوهيم، وهي عن هارون بن حاتم¹ حيث قال: "... وروى هارون بن حاتم عن أبي بكر الأول والرابع بالياء، والثاني والثالث بالتاء وهو وهم".² ولعلّ توهيم هارون بن حاتم، في روايته جاء من ضعفه كما ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية.³

¹ هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي البزاز، قرأ على أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، توفي سنة 249 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 345.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 995.

³ قال ابن الجزري عنه: "مقرئ مشهور ضعفه"، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 345.

المطلب الثامن: رواية خلف ومحمد الباهلي في ياء ﴿أَنْصَارِي﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني اختلاف القرّاء في ياء الإضافة من قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 52]، والموضع نفسه في سورة الصف¹، حيث فتحها نافع وابن عامر، وأسكنها الباقون.² وقد خطأ الدّاني روايتين:

الأولى: عن محمد الباهلي عن المسيبي وابن جبير عن رواة نافع، بإسكان الياء في الموضعين.
والثانية: رواية خلف عن المسيبي عن أصحابه عن نافع أنّه أسكنها في موضع الصفّ فقط.³
قال أبو عمرو ما نصّه: "وروى محمد بن عمرو الباهلي عن المسيبي وابن جبير عن أصحابه عن نافع أنه أسكنها في السورتين وروى خلف عن المسيبي عنه أنه أسكنها في الصفّ خاصة، وذلك وهم منهم".⁴

وتجدر الإشارة في هذا المقام أنّ الدّاني في جامع البيان أقرّ أن ابن عامر قرأ بالفتح كنافع في الياء، لكن بالرجوع إلى التيسير فإنّنا نجد أثبت الفتح في الياء لنافع وحده، وعليه ابن الجزري في النّشر في القراءات العشر.⁵

¹ الآية 14.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1001.

³ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1001 وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 247.

⁴ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 321، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 247.

المطلب التاسع: رواية ابن شنبوذ في زيادة ياء ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ عن قنبل:
وضّح الدّاني في الياءات المحذوفات في آل عمران قوله تعالى: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]، بالإثبات وصلا وحذفها وقفا؛ عند نافع في رواية إسماعيل، وابن ذكوان عن المسيبي وفي رواية العثماني عن قالون وأبو عمرو، وباقي القرّاء على حذفها وصلا ووقفا.¹
ولا بن شنبوذ رواية عن قنبل بإثبات الياء فيها حال الوصل والوقف.
وقد غلّطها الدّاني دون أن يعلّل لذلك حيث قال مكتفيا ببيان الخطأ: "...وروى ابن شنبوذ عن قنبل بياء في الحالين وهو غلط".²
والظاهر أنّها مخالفة لما روته الجماعة عن قنبل.
وقد ذكر ابن الجزري هذه الرواية في النشر دون تعليق على صحتها من عدمها.³

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 1002.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 247. وأشار إلى هذا كذلك محقق جامع البيان تعليقا في الهامش، ج: 03، ص: 1002.

المطلب العاشر: التنبيه على غلط كسر همزة ﴿أُمُّ﴾ إذا ابتداءً بها عن حمزة:

يقرأ حمزة والكسائي في المواضع الأربع الآتية لفظ ﴿فَلَأُمِّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُوَ إِخْوَةٌ فَلَأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11]، ومن قوله تعالى: ﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: 59]، ومن قوله تعالى: ﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: 04]، بكسر الهمزة في حال الوصل في الأربعة، وقرأ الباقون بضمّ الهمزة فيها.¹

وحدّث الدّاني بسنده إلى ابن فرح عن أبي عمر عن سليم عن حمزة أنّه: "إذا ابتداءً الألف في ذلك ابتداءً بها بالكسر وهذا لَحْنٌ".²

فلم يحدّد الدّاني في هذا الموضع منشأ الوهم ولا صاحبه، ولا علّته، بل اكتفى فقط ببيان أنّه لحن، والصحيح هو ضمّ الهمزة حال الابتداء بها لدى حمزة، وكذلك الكسائي يقرأ كما ذكر ابن الجزري ذلك في النشر.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1004، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 247.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 248.

المطلب الحادي عشر: رواية يونس بن عبد الأعلى في ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ عن حمزة: يقرأ الكوفيون ثلاثهم بغير ألف بعد العين في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ [النساء: 33]، والباقيون بدون ألف.¹

وقد ذكر الدّاني بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى أنّه روى التثقيل فيها دون ألف ﴿عَقَدَتْ﴾، ولكن لم يعتبر الدّاني هذا، لأنه يوجد من خالف يونس بن عبد الأعلى عن ابن كيسان وهو داود بن أبي طيبة، حيث رواها دون تثقيل بغير ألف، يقول الدّاني ما نصّه: "...حدثنا: يونس عن ابن كيسة عن سليم عن حمزة ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ مثقلة بغير ألف، وخالفه عن ابن كيسة داود، فقال عنه خفيفة بغير ألف وهو الصواب".²

كما وجّه الدّاني رواية يونس أن يكون المراد من التثقيل توالي الحركات، لا التشديد إشارة إلى أنّها دون ألف.

ويراد بالتثقيل في اصطلاح القراء أربعة معان وهي: ردّ الصلات إلى الهاءات وميم الجمع، والثاني التشديد الذي وضدّ التخفيف، والثالث إسكان ياء الإضافة، والرابع تحريك الحرف بالضم وهو ضدّ الإسكان.³

ولعل المعنى الرابع هو من جنس المعنى، الذي وجّه به الدّاني رواية يونس بن عبد الأعلى.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1011، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 249.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1011.

³ ينظر: عبد العلي مسؤل، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، ص: 414 و 415.

المطلب الثاني عشر: رواية محمد الباغندي في ﴿لَا مَسْتُمُ النِّسَاءُ﴾ عن ابن عامر: يقرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم بغير ألف في قوله تعالى ﴿أَوْ لَمْ تُسَمِّ النِّسَاءُ﴾ [النساء: 43]. والباقون بألف فيها.¹

وقد أورد الدّاني رواية عن ابن عامر أخبره بها شيخه أحمد بن عمر عن محمد بن محمد الباغندي² عن هشام بن عمار عن ابن عامر قال: "﴿أَوْ لَمْ تُسَمِّ﴾ في السورتين بغير الألف كما روى ابن عتبة عنه سواء لم يرو ذلك غير الباغندي".³

ولم يعتبر الدّاني هذا الذي قاله الباغندي، بل عدّه انفراداً منه وصوّب الرواية بسنده عن شيخه ابن غلبون عن عبد الله بن المفسر⁴ إلى هشام عن ابن عامر أنّه قال: "... ﴿أَوْ لَمْ تُسَمِّ﴾ في السورتين⁵ بتبيين الألف فيهما في القراءة، وهذا هو الصواب".⁶ وهذا الموضع من الانفرادات التي وهّمها الدّاني، ولم يعتبرها.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1013، والدّاني، التيسير، ص: 328.

² محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الباغندي الواسطي، روى القراءة عن هشام، وقرأ عليه أبو الطيب أحمد بن سليمان، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 240.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الناصح أبو أحمد الدمشقي الشافعي المعروف بابن المفسر، قرأ على أحمد بن أنس عن هشام، وقرأ عليه أبو الطيب بن غلبون، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 452.

⁵ أي في سورة النساء وكذلك في سورة المائدة الآية 04.

⁶ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثالث عشر: رواية محمد بن جرير الطبري في ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾:

ذكر الدّاني أنّ ابن كثير وابن عامر في رواية ابن بكّار وحمزة والكسائي قرأوا في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء:49] بالياء على الغيب، والباقيون بالتاء.

كما حكى الإجماع عن عدد معتبر من القرّاء الذين قرؤوا ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالياء عطفا وموافقة لما سبقها ﴿يُزَكَّى مَنْ يَشَاءُ﴾. يقول الدّاني ما نصّه: "... أجمعوا على الياء في الموضع الأول من هذه السورة، وهو قوله ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ لأنّ قوله ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ وهو للغيبة ورد عليها".¹

ثمّ ذكر بعد ذلك خطأ عن محمد بن جرير الطبري نسبته إليه في كتابه "جامع البيان" في تفسير القرآن الكريم، أنّه غلط في هذا الموضع من سورة النساء فقال: "... وقد غلط محمد بن جرير مع تيقظه وحسن معرفته في هذا الموضع، فجعل في جامعه الاختلاف فيه دون الثاني فصير المختلف فيه مجمعا عليه، والجمع عليه مختلفا فيه".²

وبالرجوع إلى جامع البيان للإمام الطبري في تفسيره للآية؛ فلم أجده قد تعرّض لاختلاف القرّاء في ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أو ذكر أوجهها لهم فيها، ولعلّ نسخة من نسخ جامع البيان للطبري جاء فيها الذي أخذه الدّاني عليه.³

كما نبّه ابن الجزري على هذا في كتابه النّشر، وذكر قول أبي عمرو دون أن يشير إليه فقال: ".. والعجب من الإمام الكبير أبي جعفر الطبري مع جلالته أنه ذكر في كتابه الجامع الخلاف فيه دون الثاني فجعل الجمع عليه مختلفا فيه والمختلف فيه مجمعا عليه".⁴

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1014.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج:08، ص: 452 إلى 459، وج:17 ص: 501 و503.

⁴ ابن الجزري، النّشر، ج:02، ص:250.

المطلب الرابع عشر: رواية أسامة بن أحمد في ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ﴾ عن حمزة: نقل الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: 140]. على تشديد الزّاي فيها إلّا ما روي عن أسامة بن أحمد التّجبي بالتخفيف من قراءة حمزة فيها. وقد غلّطه الدّاني وصحّحها بسنده حيث قال: "وأقرأنا ابن كيسة عن سليم عن حمزة ﴿وَقَدْ نُزِّلَ﴾ مخفّفة، وقد خالف أسامة بن أحمد عن يونس في ذلك ومحمد بن الربيع، فحدّثنا أبو الفتح، قال: نا جعفر بن أحمد، قال: نا محمد بن الربيع عن يونس، قال: أقرأنا عثمان وسقلاب ﴿قَدْ نُزِّلَ﴾ مرفوعة مثقلة، وأقرأنا ابن كيسة كذلك، وهذا هو الصواب، وقول أسامة غلط ¹. ولم يبيّن الدّاني علّة تغليطه لهذه الرواية؛ والظاهر أنّ التّجبي مخالف لما روي عن عموم القراء. والقراء السبعة في هذا الموضع؛ بضمّ النون وكسر الزّاي، إلّا عاصم فإنه بفتح النون والزّاي معاً ².

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1020.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 331، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 253.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن رستم في ﴿أَعَجَزْتُ﴾ عن الكسائي:

ذكر الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ [المائدة: 31]، بفتح الجيم. ثمّ أتبع ذلك برواية بسنده إلى أحمد بن محمد بن رستم¹ إلى الكسائي، على أنّها بوجهين أي بفتح الجيم، كما هو مجمع عليه ويجوز فيها الكسر ﴿أَعَجَزْتُ﴾، وقد اعتبره الدّاني سقط من ابن رستم لم يفرّق بين ﴿أَعَجَزْتُ﴾ و ﴿عَجَزْتُ﴾.

يقول الدّاني ما نصّه: "وكلّهم قرأ أعجزت أن أكون بفتح الجيم إلا ما حدّثناه الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال: حدّثني ابن رستم عن نصير عن الكسائي أنه قرأ أعجزت بفتح الجيم، قال: وفيها لغة أخرى أعجزت بكسر الجيم، فسقط على ابن رستم ما بين أعجزت إلى عجزت من الكلام".² وفي تهذيب اللغة للأزهري، قال: "وقد يُقال عَجَزَتِ الْمَرْأَةُ تَعَجَّرَ، إذا عظمت عجيزتها".³ ولغة الكسر؛ هي لغة شاذة ومروية عن الحسن البصري، واختارها بعضهم كما ذكر أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل.⁴

¹ أحمد بن محمد بن رستم أبو جعفر، قرأ على نصير، وقرأ عليه عبد الواحد بن أبو هاشم، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 114.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1026.

³ الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 01، ص: 220.

⁴ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 533، وينظر: الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 252.

المطلب السادس عشر: رواية ابن واصل وابن سعدان في ﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾:

يقرأ جميع القراء قوله تعالى ﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾ [المائدة: 18]، بضمّ الباء إلّا ما رواه أحمد بن واصل وابن سعدان عن يحيى اليزيدي عن أبي عمرو البصري من أنّه أسكن الباء فيها.

ولم يعتبر الدّاني روايتهما وقال عنها: "...إلّا ما رواه ابن واصل وابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو أنّه أسكن الباء، وليس العمل عليه".¹

وقد أورد رواية الإسكان أبو القاسم الهذلي في الكامل، وعزاها إلى ابن سعدان عن اليزيدي وكذا عن وهيب كلاهما عن أبي عمرو والحسن البصريان.²

وأظنّ أنّ منشأ الوهم هو أنّ أبا عمرو البصري يقرأ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: 12]، ومن قوله تعالى أيضا: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69]، بإسكان الباء فيهما³، فاختلط على ابن سعدان وابن واصل ذلك، أو توهموا أنّه يفعل ذلك كذلك في ﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾.

يقول ابن القاصح (ت801هـ) في شرحه لحرز الأماي: "...وقرأ أبو عمرو أيضا ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ بإسكان ضم الباء فتعين للباقيين القراءة بضمها، ولا خلاف في ضم الباء من ﴿سُبُلُ رَبِّكَ﴾ و ﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾".⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1026.

² ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 533.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 306، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 216.

⁴ ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي وتذكّار المقرئ المنتهي، ص: 199.

المطلب السابع عشر: رواية الداجوني في ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ عن هشام:

ذكر الدّاني في قوله تعالى ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾^ط [المائدة: 89] أنّ:

1. قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمّاد، وابن عامر في رواية ابن بكّار، وحمزة والكسائي بتخفيف القاف من غير ألف.

2. ابن عامر في رواية ابن ذكوان ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ بألف بعد العين وتخفيف القاف.

ثمّ ذكر رواية الداجوني أداء عن أصحابه عن هشام كما قرأ ابن ذكوان - أي بألف بعد العين وتخفيف القاف - وقد خطّأها ولم يعتبرها، بدليل أنّ هشام لم يذكرها في كتابه.

يقول ما نصّه: "وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ بألف بعد العين وتخفيف القاف،

وكذلك روى الداجوني أداء عن أصحابه عن هشام وهو خطأ، ولم يذكر هشام في كتابه".¹

وفي التيسير؛ اعتبر الدّاني وجه ابن ذكوان بالألف وتخفيف القاف، وأنّ حمزة والكسائي بغير ألف مع تخفيف القاف، والباقون - ومنهم هشام - بالتشديد من غير ألف.²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1029.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 336، وكذلك قاله ابن الجزري في النشر، ج: 02، ص: 255.

المطلب الثامن عشر: رواية أبي الحارث في ﴿الَّذِينَ اسْتُحِقَّ﴾ عن عاصم:

قدّم الدّاني رواية حفص والمفضّل في موضع ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: 107]، بفتح التّاء والحاء حال وصلها بما قبلها، أما حال الابتداء بـ: ﴿اسْتَحَقَّ﴾ فإنّه يكسر ألف الوصل. ثم ذكر رواية عن أبي الحارث الليث بن خالد¹ عن أبي عمارة² عن حفص من أنّه فتح الألف وقد بيّن الدّاني أنّ هذا من الغلط في ترجمته للحرف، كما أشار على أنّ قصده كان "فتح التّاء" فسقط عليه ذلك وقال "فتح الألف"، ممّا جعل روايته هذه فيها مخالفة للرواية عن حفص. يقول الدّاني ما نصّه: "وروى أبو الحارث عن أبي عمارة عنه أنه فتح الألف، وغلط في الترجمة، إنّما أراد التّاء فذكر الألف، وكذا أراد أبو عمر أيضاً، لأنّه خالف سائر أصحاب حفص في ذلك".³ فتنبه الدّاني في هذا الموضع جاء من غلط في الترجمة التي غيّرت الحكم من حرف لحرف آخر. وفي التّيسير ذكر الدّاني أنّ حفصاً يقرأ بفتح التّاء والحاء وإذا ابتداءً كسر الألف، والباقون بضم التّاء وكسر الحاء، وإذا ابتدأوا ضموا الألف.⁴

¹ الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، قرأ على علي بن حمزة الكسائي، وقرأ عليه سلمة بن عاصم، توفي سنة 240 هـ، ينظر:

ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 34.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 188.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1031.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 336، 337. ومثله قاله ابن الجزري في النشر، ج: 02، ص: 256.

المطلب التاسع عشر: رواية محمد الباهلي في ياء الإضافة ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ عن نافع: ذكر الدّاني بسنده إلى محمد الباهلي¹ عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع في ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [المائدة: 28]، بجزم ياء الإضافة فيها، كما أنّه رُوي عنه في موضع يونس [الآية 15]، بنصب الياء فيها.

قال الدّاني مصحّحاً لهذه الرواية: "...ثم قال -أي الباهلي- في سورة يونس ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ منصوبة الياء، وهو الصواب، والأول خطأ لا شك فيه وأحسبه من الباهلي والله أعلم".² وكما يظهر من قول الدّاني أنّه متأكد من الخطأ وليس متأكد من صاحبه وهو محمد الباهلي. وفي التيسير ذكر أنّ الحرمين وهما نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري بفتح الياء والباقون بإسكانها.³

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 163.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1032، 1033.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 338. ويقرأ مع الثلاثة أبو جعفر المدني بفتح الياء، وينظر: ابن الجزري في القراءات العشر، ج: 02، ص: 256.

المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء في سورة الأنعام والأعراف والأنفال.

يجمع هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء، في سورة الأنعام والأعراف والأنفال، وهذا حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية ابن الفرّج في ﴿وَلَا نُكْذِّبُ، وَنَكُونُ﴾ عن نافع:

يقرأ حمزة وحفص عن عاصم الفعلين من قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكْذِّبُ بِئَايَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27] بالنصب، ووافقهم ابن عامر بالنصب في ﴿وَنَكُونُ﴾ وحدها، وقرأ الباقيون برفعهما معا.¹

وذكر الدّاني في معرض هذا الحرف رواية لمحمد بن الفرّج² عن المسيبي عن أبيه عن نافع أنّه قرأ ﴿وَلَا نُكْذِّبُ﴾ مرفوعة، وقرأ ﴿وَنَكُونُ﴾ منصوبة؛ وقد غلط الدّاني هذه الرواية من ابن الفرّج ولم يعتبرها، لأنّ جميع الرواة عن المسيبي رووا عنه عن نافع برفع الفعلين معا، وتفرّده دلّ على وهمه في هذا الحرف.

قال الدّاني ما نصّه: "وكذلك روى محمد بن الفرّج عن المسيبي عن أبيه عن نافع ﴿وَلَا نُكْذِّبُ﴾ بالرفع ﴿وَنَكُونُ﴾ بالنصب وهو غلط من ابن الفرّج؛ لأنّ سائر أصحاب المسيبي رووا عنه عن نافع برفع الفعلين".³

¹ ينظر: أبو بكر بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 192، والدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1035، وينظر:

الدّاني، التيسير، ص: 339، وينظر: إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص: 130.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 159.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1035.

المطلب الثاني: رواية ابن المسيبي في ﴿بِهْ انْظُرْ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني أنّ نافعاً من رواية محمد بن إسحاق المسيبي¹ عن أبيه، ومحمد بن واصل وابن سعدان عنه، وفي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، يقرؤون من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ لِنُظَرْ﴾ [الأنعام:46]، بضمّ الهاء في الوصل.²

وقرأ الباقر من القرّاء وغيره من سبق ذكرهم عن نافع، بكسر الهاء على أصلها.³ ثمّ بيّن الدّاني عن ابن المسيبي في كتابه⁴ أنّ الهاء موصولة بألف ﴿لِنُظَرْ﴾، وهذا لم يقدّم عليه دليل على أنّها هل تضمّ أم تكسر؟، وهو ما يعني بذلك أنّ عبارة ابن المسيبي مبهمة.⁵ كما خطأً أبو عمرو في كتاب قالون⁶ أنّ الألف الموصولة هي مكسورة، وصحّح تلك الترجمة في كتابه، إذ إنّ ألف الوصل في ﴿لِنُظَرْ﴾ هي أصلاً حال الوصل ساقطة ولا تنطق، كما أنّه يستغنى عنها بحركة الهاء التي قبلها، وإذا كانت حال الابتداء فهي مضمومة تبعاً لما بعدها، يقول الدّاني في بيان ذلك: "...والذي في كتاب قالون أنّ الألف موصولة مكسورة، وقوله مكسورة خطأ؛ لأنّه إن أراد الوصل فهي ساقطة فيه استغناء عنها بحركة الهاء، وإن أراد الابتداء فهي مضمومة لانضمام الذي يتبعه طلباً للحقّة".⁷

¹ محمد بن إسحاق المسيبي المدني، أخذ القراءة عن أبيه عن نافع وله عنه نسخة، وقرأ عليه محمد بن الفرج، توفي سنة 236 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 98.

² ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 257. أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 460 و540، والدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1040.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1040.

⁴ كتاب المسيبي من مصادر الدّاني في جامعه.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁶ كتاب قالون من مصادر الدّاني في جامعه.

⁷ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ورواية الضمّ في قراءة نافع؛ أثبتها ابن الجزري في النشر من طريق الأصبهاني عن ورش، والباقون بالكسر.¹

وثبت في العشر النافعية، أنّ الأصبهاني ومعه ابن إسحاق المسيبي، قد قرأها بالضمّ، يقول ابن غازي (ت919هـ):

وَالْأَصْبَهَانِي وَابْنُ ذَا الْإِمَامِ *** ضَمًّا (بِهِ انْظُرْ كَيْفَ) فِي الْأَنْعَامِ²

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:312، ومحمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر، ج:01، ص:166.

² ينظر: ابن غازي، تفصيل عقد الدرر في طرق نافع العشر، البيت: 120، وينظر: إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص:133.

المطلب الثالث: رواية محمد بن عمران الأحنسي في ﴿رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني أن جميع القرّاء يقرؤون قوله تعالى ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: 62]، بالرفع في الرّاء.¹ ثمّ أورد بعد ذلك في موضع يونس رواية بسنده إلى محمد بن عمران الأحنسي² عن أبي بكر بن عياش، أنّه دخل على عاصم وهو في الموت فقرا: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقِّ﴾ [يونس: 30]، بكسر الرّاء وهي لغة هذيل كما حدّث الدّاني عن عثمان بن معيد³.

وقد نسب هذا الوهم إلى محمد بن عمران الأحنسي، دون أن يجزم بأنّه منه، يقول الدّاني ما نصّه: "... قال: حدثنا محمد بن عمران الأحنسي، قال: نا أبو بكر بن عياش، قال: دخلت على عاصم وهو في الموت، فقرا: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقِّ﴾ [يونس: 30]، بكسر الرّاء، قال عثمان بن معيد: وهي لغة هذيل، قال أبو عمرو: وأحسب ما رواه الأحنسي وهما".⁴

وأيا كان صاحبه؛ فإنّ أبا عمرو الدّاني اعتبر قراءة الرفع في ﴿رُدُّوْا﴾ هي الصحيحة، وذكر جملة من الروايات عن عاصم التي تثبت أنّه قرأها بالرفع نذكرها كالآتي:⁵

1. عن يحيى عن أبي بكر، قال: سمعت عاصما يقرؤها ثمّ ﴿رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ برفع الرّاء.
2. وكذلك روى عبيد بن نعيم عن أبي بكر برفع الرّاء. إلى كريب، قال: نا أبو بكر، قال: قرأ عاصم عند خروج نفسه ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقِّ﴾.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1043.

² محمد بن عمران أبو عبد الله الأحنسي الكوفي، روى حروفا من قراءة عاصم عن أبي بكر بن عياش وهو من المقلين لنقل القراءة عنه، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 222.

³ ذكر أبو البقاء العكبري أنّ الجمهور على ضم الرّاء وكسر الدال الأولى محذوفة؛ ليصلح الإدغام، ويقرأ بكسر الرّاء على نقل كسرة الدال الأولى إلى الرّاء، ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج: 01، ص: 504.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1043.

⁵ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

3. عن يحيى بن آدم، قال: قال أبو بكر: سمعت عاصما في مرضه وقد أغمي عليه قرأ ﴿ثُمَّ رُدُّوْاْ إِلَى اللَّهِ مَوْلِيَهُمْ الْحَقِّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ قال: يحققها مثل ما قيدها، ويعني بذلك أنّه مثلما قيدها عنه بالرفع والله أعلم.
- وقد ذكر ابن الجزري رواية ابن عياش؛ لما دخل على عاصم وهو يقرأ ما سبق.¹

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 156.

المطلب الرابع: رواية عبد الوارث وابن نصر في ﴿يُنَجِّيْكُمْ﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيْكُمْ﴾ [الأنعام: 63]، بفتح النّون وتشديد الجيم، إلّا ما رواه عبد الوارث¹ وعلي بن نصر² عن أبي عمرو البصري أنّه قرأ بالتخفيف في الجيم، وقد حكم على هذه الرواية بعدم العمل عليها.

يقول الدّاني: "وقد روى عبد الوارث من قراءتي وعلي بن نصر عن أبي عمرو أنّه خففه، وليس العمل على ما رواه"³.

وقد ذكر قراءة التخفيف في ﴿يُنَجِّيْكُمْ﴾ ابن مجاهد في السبعة دون أن يعلّق عليها، مع عزوه لها لعلي بن نصر⁴، وكذلك أبو القاسم الهذلي في الكامل، وعزاها لعبد الوارث وغيره واختار قراءة التشديد لإفادتها للتكثير كما ذكر.⁵

¹ عبد الوارث بن سعيد البصري، عرض القرآن على أبي عمرو البصري وقرأ عليه بشر بن هلال، توفي سنة 180 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 478.

² علي بن نصر بن علي بن صهبان أبو الحسن الجهضمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه نصر بن علي، توفي سنة 189 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 582.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1044.

⁴ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 323.

⁵ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 541.

المطلب الخامس: رواية محمد بن يزيد في ﴿وَلْيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ عن شعبة:
بيّن الدّاني أن المفضل وحماد وأبا بكر عن عاصم يقرؤون موضع ﴿وَلْيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾
[الأنعام:92]، بالياء، ويقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالتاء.¹
ثم ذكر قولاً عن أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي²، وقد اضطرب فيه بين روايته لها على الغيب؛ أي:
بالياء عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش في كتابه المجرد، وروايته لها بالخطاب؛ أي بالتاء في
كتابه الجامع³، كما يقرؤها بقية القرّاء وحفص عن عاصم.
وهذا الاضطراب من أبي هشام قد بيّن الدّاني الصواب منه؛ وهي رواية الياء وحكم على
الرواية الثانية بأنها وهم منه، يقول الدّاني ما نصّه: "...واضطرب قول أبي هشام عن يحيى في ذلك،
فقال عنه عن أبي بكر في مجرده بالياء، كما روت الجماعة عنه. وقال في جامعه عنه عن أبي بكر أن
عاصماً قرأ ﴿ولتذر﴾ في الأنعام بالتاء، حفظي عن يحيى وهم، والصواب قوله الأول".⁴
فالدّاني رفع الاضطراب الحاصل بين المجرد والجامع، بما روته الجماعة وقرأت به عن أبي بكر شعبة عن
حفص.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1055، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:260.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 234.

³ الجامع والمجرد كتابان لأبي هشام محمد بن يزيد من مصادر الدّاني في جامع البيان.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1055.

المطلب السادس: رواية الباهلي في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر:

يقرأ ابن عامر وحمزة بالتاء موضع ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:110]، وباقي القراء بالياء.¹
وقد صحح الدّاني رواية بسنده إلى الباهلي إلى نافع بالتاء، ونسب الغلط إلى الباهلي، فقال: "...حدثنا الباهلي، قال: حدثنا أبو عمر عن إسماعيل عن نافع بالتاء، وذلك غلط من الباهلي؛ لأن الجماعة روت ذلك عن أبي عمر عن إسماعيل بالياء".²
ورده لما قاله الباهلي؛ هو لمخالفته ما جاء عن أقرانه في روايتهم لها بالياء على الغيب مما هو معلوم في قراءة نافع.

¹ ينظر: المصدر السابق ج:03، ص:1060، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:261.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب السابع: رواية ابن عبد الواحد في ﴿مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: ذكر الدّاني في موضع ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 115]، أنّ ابن عامر وعاصم في رواية حفص بفتح النون وتشديد الزّاي، وقرأ الباقون بإسكان النّون وتخفيف الزّاي.¹ كما صحح الدّاني رواية عن بريد بن عبد الواحد² عن إسماعيل عن نافع كالذي قرأ به حفص وعاصم، أي بفتح النّون وتشديد الزّاي، وقد اعتبرها وهما. يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ بفتح النون وتشديد الزاي، وكذلك روى بريد عن إسماعيل عن نافع، وعن أبي بكر عن عاصم وهو وهم".³ وقد اكتفى بذلك دون أن يتعرض له بالشرح، وأظنّ أنّها كالغلط السابق خالف بريد فيه أقرانه عن إسماعيل عن نافع.

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وكذلك ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 262.

² بريد بن عبد الواحد أبو المعافى الضير، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه سليمان بن داود الزهراني، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 176.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1060.

المطلب الثامن: رواية ابن الربيع في ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ عن حمزة: بيّن الدّاني مذاهب القرّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:119]، وهي كالآتي:

1. نافع وعاصم في رواية حفص بفتح الفاء والصاد ﴿فَصَّلَ﴾ والحاء والراء ﴿حَرَّمَ﴾ في الكلمتين.
2. ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والمفضل عن عاصم بضم ﴿فَصَّلَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾ بضم الفاء والحاء وكسر الصاد والراء فيهما.

3. حمزة والكسائي وحمّاد عن عاصم فصل بفتح الصاد والفاء ﴿فَصَّلَ﴾ وفي ﴿مَا حَرَّمَ﴾ بضمّ الحاء وكسر الراء.¹

وبعد ذكره لمذاهب القرّاء والصحيح منها، أورد الدّاني بسنده إلى محمد بن الربيع عن حمزة وعن ورش أنهما قرآ بنصب الحاء في ﴿حَرَّمَ﴾، وهو وإن كان صحيحاً عن ورش، إلا أنّ حمزة - كما بيناه - يقرأ بالضمّ فيها وكسر الحاء وهو الصواب.

قال الدّاني: "...حدثنا محمد بن الربيع، قال: نا يونس عن ابن كيصة عن سليم عن حمزة وعن ورش ﴿مَا حَرَّمَ﴾ قال أسامة²: بالنصب، وقال محمد³ بنصب الحاء، وخالف يونس عن ابن كيصة داود، فروى عنه عن سليم كما روت الجماعة عنه بضمّ الحاء وكسر الراء وهو الصّواب".⁴

¹ ينظر المصدر السابق، ص: 1061، والدّاني، التيسير، ص: 347، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 262.

² أظن أنّه أحمد بن أسامة وهو سقط في متن الكتاب والله أعلم.

³ أي محمد بن الربيع.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1061.

المطلب التاسع: رواية الداجوني في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ عن ابن عامر:

ذكر الدّاني أن ابن كثير يقرأ موضع: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام:139]، بالياء و ﴿مَيِّتَةً﴾ بالرفع، وقرأ ابن عامر ﴿وَإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء، و ﴿مَيِّتَةً﴾ بالرفع، ثم أورد بعدها رواية غلط فيها الداجوني عن أصحابه عن هشام عن ابن عامر على أنه قرأ بالياء والرفع مثل قراءة ابن كثير المتقدمة، وقد بيّن الدّاني ذلك أنه غلط ولم يعلل عليه.

يقول الدّاني ما نصّه: "وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بالياء والرفع مثل ابن كثير، وهو غلط".¹

وفي التيسير أثبت وجه القراءة بالتاء ﴿تَكُنْ﴾، والرفع في التاء ﴿مَيِّتَةً﴾.²

أمّا ابن الجزري فقد صحح كلا الوجهين عن الداجوني وأنّ التذكير هو المشهور عنه حيث يقول في النشر: "واختلف عن الداجوني، فروى زيد عنه من جميع طرقه التذكير، وهو الذي لم يرو الجماعة عن الداجوني غيره، وروى الشذائي عنه التأنيث فوافق الجماعة. قلت -أي ابن الجزري-: وكلاهما صحيح عن الداجوني إلا أن التذكير أشهر عنه".³

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم بالياء في ﴿يَكُنْ﴾ ونصب ﴿مَيِّتَةً﴾.⁴

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:03، ص:1066.

² الدّاني، التيسير، ص:350.

³ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:265.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1061، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:265.

المطلب العاشر: رواية الأصبهاني في ياء ﴿مَحْيَايَ﴾ عن ورش:

أشار الدّاني في معرض كلامه عن ياءات الإضافة في سورة الأنعام أنّ أبا بكر الأصبهاني¹ عن ورش قرأ ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: 162]، بالفتح لما ذكرها مع موضع البقرة ﴿هَدَايَ﴾، وله رواية أخرى عنه يقرأها بالإسكان فيها.

وقد رجّح الدّاني أن الصحيح منهما هي رواية الإسكان، وقد قرأ بها بجميع الطرق عن ورش كما قال: "وروى الأصبهاني عن أصحابه عنه أنه فتحها، قال ذلك عنه في سورة البقرة حين ذكرها مع هداي وقال هاهنا عنه: إنه أسكنها وهو الصحيح من قوله، ... وبه قرأت لورش من جميع الطرق"، وهو الذي عليه ابن الجزري في النّشر.²

كما أشار الشاطبي في منظومته حرز الأمانى إلى هذا الخلاف، وسار على ما صححه الدّاني فقال:

وَرَجَّيْ صِرَاطِي ثُمَّ إِنِّي ثَلَاثَةٌ *** وَحْيَايَ وَالْإِسْكَانُ صَحَّ تَحْمُلًا³

إلا أنّ أبا شامة المقدسي في إبراز المعاني قد رجّح رواية الفتح معتمدا على كتاب لابن مجاهد واسمه "الياءات" ذكر فيها أنّها بالفتح، كما ذكر أنّ ورشا اختار رواية التحريك وأنّ وجه الإسكان شنع عليه بعض أهل العربية.

يقول أبو شامة ما نصّه في باب ياءات الإضافة: "... وشنع بعض أهل العربية على نافع - رحمه الله - متعجبا منه: كيف أسكن: ﴿وَمَحْيَايَ﴾، وفتح بعدها: ﴿وَمَمَاتِي﴾، وكان الوجه عكس ذلك أو فتحهما معا، والظن به أنه فتحهما معا، وهو أحد الوجهين عن ورش عنه، وهي الرواية الصحيحة فقد أسندها أبو بكر بن مجاهد في كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 217.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1071، وينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 176.

³ أبو القاسم، الشاطبي، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص: 54، البيت: 680.

نافع: الياء في: ﴿مَحْيَاً وَمَمَاتٍ﴾ مفتوحتان، وفي أخرى عن ورش قال: كان نافع يقرأ أولاً ﴿مَحْيَاً﴾ ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب¹.

ثم يبيّن أنّ رواية الإسكان لا تقوى على معارضة رواية الفتح، وهي مروية عن إسماعيل بن جعفر من تلامذة الإمام نافع، كما قال في موضع الأنعام لما وصل إليه: "ونعم ما اختاره ورش من فتح ياء ﴿مَحْيَاً﴾"، وقد أتى في باب ياءات الإضافة تقرير ذلك².

وقد أرجع الدّاني أنّ قراءة الفتح هي اختيار من ورش لقوته في العربية، أما الإسكان فهي روايته عن نافع.

يقول الدّاني بعد إيراده لعدد من روايات الإسكان عن كثير من الرواة: "فدلّت حكاية هؤلاء المشهورين بالضبط والإتقان وحسن الاضطلاع، على أنّ رواية ورش عن نافع أداء وسماعاً هي الإسكان لا غير، وأنّ الفتح اختيار منه³ صار إليه لما ذكره عنه من اطراده في اللغة وقوّته في قياس العربية"⁴.

كما أنّ ما روي عن نافع أنّه قرأ بالإسكان ثم رجع بعده إلى التحريك، فقد ردّ الدّاني عليه وأثبت عدم صحته من وجهين وهما:

1. انفراد هذه الرواية وشدوذها ومعارضتها للأخبار التي رواها من تقوّم الحجة بنقله، وهي لا تقوى على ردّ قول الجمهور.

2. أن نافعاً لو تراجع عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رروا عنه اختياره ودوّنوا عنه حروفه، وهذا ما لا يوجد عن أشهر من لازم نافعاً من القرأة عليه.

¹ أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 300.

² المرجع السابق، ص: 470.

³ أي أنّه من الإمام ورش.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1072.

كما وهم الدّاني رواية عن ابن مجاهد عن ابن الجهم عن الهاشمي عن إسماعيل عن نافع أنه فتح ياء ﴿مَحْيَا﴾، وهذا الغلط صاحبه ابن الجهم؛ وذلك من وجهين وهما:

1. أن الهاشمي لم يذكر ذلك في كتابه، بل ذكر فيه في مكانين إسكان الياء.
2. أن إسماعيل نصّ عليها في كتابه المصنّف في قراءة المدنيين، وهو الذي رواه عنه الهاشمي وغيره بالإسكان.¹

وقد ردّ ابن الجزري على الذي تقدم من أبي شامة وبين صحة وجه الإسكان معتمدا على ما ذكر الدّاني، وملخص رده عليه جاء من ثلاثة أوجه وهي كالآتي:

- أ. رواية الفتح رواية موصوفة بالإعلال، وهي لا تقوى على رواية الجهم الغفير بالإسكان عن ورش.
- ب. احتج أبو شامة المقدسي بأنّ رواية الفتح مروية عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقد ردّ ابن الجزري عليه أنّ هذا غير معروف في كتب القراءات ولم يذكرها أحد عن إسماعيل بن جعفر إلا ابن مجاهد في كتابه الياءات.

ت. القول بما قاله أبي شامة يلزم منه ترك كثير من الروايات المعروفة والمتواترة عن الأئمة القراء وهذا لا يصحّ ولا يقبل.²

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:03، ص: 1076.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 176 و 177.

المطلب الحادي عشر: رواية ابن جبير في ﴿مَعَايشُ﴾ عن نافع:

نقل الدّاني إجماع القراء في كلمة ﴿مَعَايشُ﴾¹ من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايشَ﴾ [الأعراف:10]، بكسر الياء كسرة خالصة فيها، كما أخبر أنّه لم يهمزها أحد من القراء من الطرق التي قرأ بها سوى ما حكاه ابن جبير بوجهين مختلفين في كتابه الخمسة وفي كتاب قراءة نافع، يقول الدّاني ما نصّه: " وكلهم قرأ ﴿مَعَايشُ﴾ هاهنا، وفي الحجر بكسر الياء كسرة خالصة...، ولم يهمزها أحد منهم من الطرق التي ذكرناها عنهم، إلّا ما حكاه ابن جبير في كتاب الخمسة أن أهل المدينة يهزمون، ثم قال في كتاب قراءة نافع عن أصحابه عنه معايش غير مهموز حيث وقعت، وهو الصواب من قوله إن شاء الله".²

فالصواب الذي رجّحه الدّاني؛ هو ما ذكره ابن جبير في كتابه لقراءة نافع، وكل من الكتابين مفقودين، وقد ذكر ابن الجزري كتاب الخمسة في النّشر؛ أنّه من أوائل ما ألّف في علم القراءات، وقد كان بعد كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.³ ويفهم من الصواب الذي اختاره الدّاني لابن جبير؛ أنّ كلا من القراءتين بالهمز وبالياء كانتا معروفتين عند أهل المدينة، إلّا أنّ الصحيح والذي اشتهر وذاع صيتها -وخاصّة عن نافع- هي القراءة بالياء المكسورة.

ومن روى الهمز فيها عن نافع تلميذه خارجة⁴، وعدّها العلماء قراءة شاذة لمخالفتها العربية.⁵

¹ وجاءت في سورة الحجر كذلك الآية 20.

² الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1081.

³ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج:01، ص:34.

⁴ خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وقرأ عليه العباس بن الفضل، توفي سنة 168 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 269.

⁵ ينظر: الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 280، والصفافسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: 235.

فأصل كلمة ﴿مَعَايِشُ﴾ هي جمع لمعيشة من العيش، فالياء فيها أصلية وأصلها "مَعِيشَةٌ" على وزن "مَفْعَلَةٌ" متحركة الياء فلا تنقلب في الجمع همزة كما في الصحاح، مثل: "مكايل" و"مبايع" ونحوهما.¹ وروي هذا الوجه عن أبي قرّة عن نافع، والقوسي عن أبي جعفر المدني كما ذكر أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل.²

كما نقل الدّاني قولاً عن الأصبهاني عن ورش، بأنّه يسكّن الياء في ﴿مَعَايِشُ﴾، ولم يجوز الدّاني هذا الوجه، لمخالفته ما هو صحيح ومتواتر من قراءة نافع بكسر الياء كسراً خالصاً فيها.³

¹ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج: 03، ص: 1013.

² ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 382.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1082.

المطلب الثاني عشر: تصحيح الروايات في ﴿أَرْجُهُ﴾:

ذكر الدّاني أنّ ابن كثير وابن عامر في رواية الحلواني عن هشام في موضع: ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: 111]، وكذلك من سورة الشعراء الآية 36، بالهمز فيها ﴿أَرْجُهُ﴾، وبضمّ الهاء وصلتها بواو، وهذا هو الصحيح من الرواية.¹

وقد نبّه الدّاني على أربعة أوهام جاءت في قراءة كل من ابن كثير وابن عامر وعاصم ونافع² وهي كالاتي كما جاء ذكرها مرتّباً في جامع البيان:

الفرع الأول: في قراءة ابن كثير:

ساق الدّاني رواية اعتبرها موهومة عن عمرو ابن الصباح³ عن قنبل عن ابن كثير بغير همزة، قال الدّاني: "لم يروه غيره وهو وهم".⁴

فانفراد عمرو بن الصباح بهذه الرواية؛ ومعارضتها لما صحّ رواية عن قنبل عن ابن كثير بالهمز في كلمة ﴿أَرْجُهُ﴾، جعل الدّاني يوهّم رواية ابن الصباح ولا يعتبرها.

الفرع الثاني: في قراءة ابن عامر:

وفي رواية ابن ذكوان الذي قرأ ﴿أَرْجُهُ﴾ بالهمز وكسر الهاء كسرة مختلصة من غير صلة، لم يجوز محمد بن أحمد عن ابن مجاهد هذا ونقل عنه نصّاً: "لا يجوز كسر الهاء مع الهمزة".⁵

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1098، وينظر: الدّاني، التيسير، ص: 359.

² ذكرتها بهذا الترتيب الذي ذكره الإمام الدّاني في كتابه، الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1098،

³ تقدمت ترجمته في الصفحة: 103.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 210.

إلا أنّ الدّاني على خلاف بذلك وهو جائز عنده وعلّته بعد ثبوت روايتها عن ابن ذكوان،¹ أنّه لم يعتدّ بالهمزة لحفائها، فلذلك كسر الهاء اتباعاً لكسرة الجيم.²

وعدم تجويز رواية كسر الهاء الذي قال به ابن مجاهد هو قياس على عدم جواز الكسرة في الهاء إذا سكن ما قبلها مثل ﴿منهم﴾ و ﴿اضربهم﴾.³

وقد بيّن الإمام ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات عن صحة هذا الوجه الذي غلّطه ابن مجاهد وجماعة من النحويين فقال: "... أنّ الهمزة لما سكنت للحزم وبعدها الهاء ساكنة على لغة من يسكن كسر الهاء لالتقاء الساكنين وليس هذا كقولهم: منهم واضربهم، لأن الهاء هنالك لا تكون إلا متحركة، فيحمل قول من خطّاه أن يكون خطأ الرواية ولم ينعم النّظر في هذا الحرف".⁴

ومعلوم في علم القراءات أنّ الرّواية هي الحاكمة على قواعد العربية وليس العكس، لأنّ القراءة سنة متبعة، متى صحّت وجب الأخذ بها، وهذا المبحث معروف في أركان القراءات القرآنية.⁵

الفرع الثالث: في قراءة عاصم:

ومن رواية أبي بكر شعبة بن عياش، ذكر الدّاني ترجمة عن شيخه أبي طاهر عن ابن حاتم عن هارون عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ ﴿أرجه﴾ مهموزة مكسورة، قال الدّاني مؤمّها لهذه الترجمة: "... فهذا يوافق ما رواه ابن ذكوان عن ابن عامر، وأظن ذلك وهما وأحسبه أراد بالهمز همز الألف".⁶

¹ هي من القراءات السبعية وذكرها الدّاني في التيسر، ينظر: الدّاني، التيسر، ص: 359، وعبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 71.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1099.

³ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج: 01، ص: 198.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 11.

⁶ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1102.

أي أنّ الهمز المقصود منه في الترجمة للحرف عن أبي بكر هو همز الألف، وليس زيادة الهمزة التي بين الجيم والهاء، فإنّ كان كذلك فإن الرواية تكون صحيحة.

والذي عليه العمل والأداء في قراءة عاصم بغير زيادة همز فيها هكذا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.¹

الفرع الرابع: في قراءة نافع:

ومن رواية قالون عن نافع؛ نبّه الدّاني على خطأ إبراهيم الكسائي حيث قال إنه يقرؤها بالهمز، وقد قدّم الدّاني قبل تنبيهه عليه أنّ المعمول به عند رواة قالون كسر الهاء فيها بلا إشباع فيها ولا همز وهي رواية الحلواني، يقول الدّاني ما نصّه: "وروى الحلواني عن قالون يكسر الهاء، ولا يشبع الكسر ولا يهمز، وقال أحمد بن صالح عنه: الهاء مكسورة ممدودة... وقال الكسائي عنه: مهموزة وغلط. وأحسب أسقطت عليه، وبكسر الهاء من غير صلة، قرأت لقالون من جميع الطرق".²

وقد نقل ابن الجزري مذاهب القراء في هذا اللفظ في باب الكناية وفصل فيها.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1104، وكذلك في كتابه التيسير، ص: 359.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1106 و 1107.

³ ينظر: ابن الجزري، التّشريح، ج: 01، ص: 305.

المطلب الثالث عشر: رواية قبل في ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَاْمَنْتُمْ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني نصّا عن قبل في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَاْمَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: 122]، بزيادة واو بين النّون والهمزة، وقد ردّ الدّاني هذه الرواية بنصّ عن البري وتنبية من ابن مجاهد، فقال ما نصّه: "قال البري: ونحن لا نقرأ هذا، حكى لنا ذلك عن قبل محمد بن علي عن ابن مجاهد عنه، قال ابن مجاهد: وأحسبه غلط".¹

وزيادة الواو هي رواية قبل عن أبي الإخريط² عن ابن كثير، كما أثبتها ابن مجاهد في السبعة.³ وقد بيّن الدّاني أن الرواية لها وجهين من الصحة والبطلان:

- الوجه الأول: وهو الوجه الصحيح الذي يصح به نصّ أبي الإخريط أن تكون الواو المزیدة بدلا عن همزة الاستفهام لا أن تكون قبلها، مع الحفاظ على همزة القطع في الفعل ﴿قَالَ وَآْمَنْتُمْ﴾، وهذا التخفيف جوّزه الدّاني وعلّل عليه بقوله: "...لأنّ التخفيف لا يغيّر صورة الحرف عمّا هي عليه في الكتابة، ولا يزيد في اللفظ شيئا ليس فيه".⁴
- الوجه الثاني: وهو الوجه الذي يبطل به النصّ والذي عليه ابن مجاهد في السبعة، وهو أنّ هذه الواو ليست مبدلة عن همزة الاستفهام وإنّما مزیدة -وهو عكس الوجه الأول-، وهذا من الزيادة في كتاب الله تعالى وهو محذور، يقول الدّاني ما نصّه: "لأنّ كتاب الله تعالى محذور من الزيادة فيه لا سيما إذا كان المزیّد حرفا منفردا قائم الصّورة لا معدوم الرسم".⁵

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1111.

² وهب بن واضح أبو الإخريط، أبو القاسم المكي، أخذ القراءة عن إسماعيل القسط، روى القراءة عنه القواس، والبري، توفي رحمه الله سنة: 190 هـ، وابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 361.

³ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص: 290.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1112.

⁵ ينظر: المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1113.

وخلاصة القول أنّ كلمة ﴿آمَنَتم﴾ رُودت في ثلاث مواضع من القرآن الكريم، وأصل الكلمة من ثلاث همزات الأولى والثاني مفتوحتين والثالثة ساكنة ﴿ءَأْأَمَنَتم﴾، فالهمزة الثالثة تبدل حرف مد من جنس ما قبلها وهو حكم عام لجميع القرّاء، أمّا الهمزة الثانية فإنّ قنبل يسهلها إلّا في موضع طه، فإنّه أسقط الهمزة الأولى -أي بهمزة واحدة محققة-، وفي موضعي الأعراف والشعراء بإثبات الأولى وتسهيل الثانية كقراءة نافع، وله وجه إبدال الهمزة الأولى وأوّا في موضعي الأعراف والمملك، مع تسهيل الهمزة الثانية بين بين ووجه الإبدال لا يكون إلّا حال الوصل فإذا وقف على ما قبلها ﴿فَرعون﴾ أو ﴿النُّشُور﴾ فليس له سوى التحقيق.¹

¹ ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 87.

المطلب الرابع عشر: رواية ابن واصل في ﴿إِصْرُهُمْ﴾ عن شعبة:

بيّن الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: 157]، أنّ ابن عامر قرأ بفتح الهمزة والصاد والألف بعدها على الجمع ﴿أَصَارَهُمْ﴾ وباقي القراء على كسر الهمزة وإسكان الصاد من غير ألف على الأفراد ﴿إِصْرَهُمْ﴾.¹

ثم نقد رواية جاءت عن ابن واصل عن ابن سعدان عن أبي بكر شعبة، أنّه قرأ بضم الهمزة ﴿أُصْرَهُمْ﴾ كموضع: ﴿ذَلِكَمُ إِصْرِي﴾ [آل عمران: 81].

وقد بيّن الدّاني أن هذا لم يذكره ابن سعدان في كتابه الجامع، وعلى ذلك الخطأ يكون من ابن واصل إذ إنّ الدّاني أرجع منشأ الوهم أنّه حمل موضع الأعراف على موضع آل عمران، يقول الدّاني ما نصّه: "... ولم يذكر هذا ابن سعدان في جامعهم، وأظن ابن واصل حمل هذا على ذلك، فإن كان فعل ذلك فهو قد غلط".²

وحق موضع الأعراف الذي استند عليه ابن واصل؛ هي رواية متفردة وليست مشهورة ولا متواترة عن أبي بكر عن عاصم، يقول الدّاني: "... عن عبيد بن محمد، قال: نا ابن سعدان، قال: نا المعلّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: أصري مرتفعة الألف لم يروه غيره".³

وقد حكى هذا الوجه الهذلي في كامله عن ابن الصلت عن يحيى والمُعَلَّى وابن بشار عن الدُّورِيِّ عن أبي بكر، واختار قراءة الكسر.⁴

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 1119.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1119.

³ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 986.

⁴ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 378.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن رستم في ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ عن الكسائي:
نقل الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف:194]،
قراءتهم لها بالتاء، إلا ما رواه بكار بن أحمد¹ أداءً عن رستم² عن نصير عن الكسائي، أنه قرأ بالياء،
قال الدّاني: " وكلهم قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بالتاء، إلا ما رواه بكار بن أحمد
المقرئ أداءً عن أحمد بن رستم عن نصير عن الكسائي أنه قرأ بالياء، وهو وهم من ابن رستم".³
ويظهر أن حكم الدّاني بالوهم على رواية ابن رستم، هو مخالفته للإجماع ورواية أقرانه عن
نصير غير ما رواه هو بقراءة الغيب.

¹ بكار بن أحمد أبو عيسى البغدادي، قرأ على الحسن بن الحسين الصواف وابن مجاهد، وقرأ عليه أبو جعفر الكتاني ولم يذكر
الدّاني تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص: 177.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 269.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1126.

المطلب السادس عشر: رواية ابن جبير في ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ عن أبي عمرو البصري: أورد الدّاني من قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: 196]، قولاً لابن جبير رواه في مختصره، من أنّ أبا عمرو البصري كان يخفف هذه الحروف ولا يلحقها بالإدغام، كموضع الأعراف وموضع ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا يَوْمَ﴾ [المرسلات: 12]، وقوله أيضاً: ﴿وَالْعِشْيَ يُرِيدُونَ﴾ [الكهف: 28].¹

وهذا القول من ابن جبير عند الدّاني محلّ نظر، فقد خرّج معنى التخفيف الذي قصده ابن جبير في مختصره، بأنّه إذا أراد عدم الإفراط في الإدغام وألاً يُدغم الياء المشددة في الياء المخففة، فالمعنى صحيح؛ لأنّ هذا من الأصول المجمع عليها عند أبي عمرو البصري في الإدغام، وهو ما نَبّه عليه ابن الجزري كذلك في التّشريح، إذ إنّ المُشدد لا يدغم في المخفف.²

وإن كان قصده بالتخفيف عدم تشديدها؛ فتكون ترجمته لهذا الحرف خاطئة، يقول الدّاني ما نصّه: "...فإن كان ابن جبير أراد بما حكاه ألا يفرط في إشباع الإدغام في ذلك، وألاً يدغم الياء المشددة في الياء المخففة إذ ذلك من أصل قول أبي عمرو المجمع عليه، وإلا فما حكاه خطأ".³

ويقرأ السوسي عن أبي عمرو البصري هذا الموضع بحذف الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشددة، وقرأ الباقر بيّمين الأولى مشددة مكسورة والثانية مخففة مفتوحة.⁴

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1128.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 274.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 274 و 275.

المطلب السابع عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ عن قنبل عن ابن كثير: ذكر الدّاني أنّ نافعا قرأ بفتح الدّال من قوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَلَكِئَةِ مُرْدَفَيْنَ﴾ [الأنفال:09]، وأخبر بعدها أنّ أحمد بن بويان عن قنبل عن ابن كثير، وأنّ محمد بن علي عن ابن مجاهد على قنبل، وكذلك عن أبي الفتح عن ابن عبد الرزّاق أنه روى عن قنبل كذلك.¹ وقد نقل الدّاني عن محمد بن علي عن ابن مجاهد أنّ هذا وهم في رواية قنبل، وأنّ الصحيح عنده هو بكسر الدّال وهو الذي عليه أهل الأداء وبه قرأ الدّاني له. يقول ما نصّه: "... وقال لي محمد عن ابن مجاهد: هو وهم² فكان يقرأ بكسر الدال، وكذلك قرأت -أي الدّاني- من طريقه وطريق غيره عن قنبل، وعلى ذلك أهل الأداء عنه".³ كما حكاها أبو القاسم الهذلي في الكامل الفتح لقنبل واختاره له، وذكر ابن الجزري أنّ ما روي عن ابن مجاهد ليس بصحيح، والصواب هو قراءة الكسر عنده كباقي قراءة الجمهور.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1134.

² لم أعر على هذه الرواية في كتاب السبعة لابن مجاهد، والذي في السبعة أن قراءة قنبل من قراءة الجمهور التي هي بكسر الدّال، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 304.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 58، وينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 489، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 275،

المطلب الثامن عشر: رواية ابن مجاهد في موضع ﴿حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ عن قنبل: حكى الدّاني اضطرابا وقع فيه ابن مجاهد عن قنبل في كتبه في ترجمة حرف ﴿حَيٍّ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:42]، فقال في كتابه الجامع: "أنّه قرأ على قنبل ﴿مَنْ حَيٍّ﴾ بياءين: الأولى مكسورة، والثانية منصوبة"، وفي كتاب السبعة وكتاب المكيين¹ حكى خلاف ذلك، إذ إنّهُ ذكر أنّ قراءتها بياء واحدة مشددة ﴿حَيٍّ﴾.²

وقد وهم الدّاني رواية ابن مجاهد التي ذكرها في كتابه الجامع فقال: "... والذي ذكره في جامعه وهم منه، على أنّ الزينبي وابن شنبوذ قد روى ذلك أداء عن قنبل بياءين، وروى البرّي عن أصحابه عن ابن كثير بياءين ظاهرتين نصّ على ذلك عنه أبو ربيعة".³

وبالرّغم من أنّ الدّاني أثبت لقنبل القراءة بياءين أداء عن الزينبي وابن شنبوذ، إلّا أنّه لم يعتبرها؛ وأثبتها ابن الجزري في النّشر، من طريق ابن شنبوذ والزينبي ومن طريق ابن ثوبان وابن الصباح وابن عبد الرزاق وأبي ربيعة كلّهم عن قنبل.⁴

¹ كتابا الجامع والمكيين لابن مجاهد من مصادر الدّاني في جامعه.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 306.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1138.

⁴ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 276.

المطلب التاسع عشر: رواية ابن جبير في ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا آلَآءَ﴾ [الأنفال:67]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [الأنفال:66]، أن ابن جبير روى عن أصحابه عن نافع الأولى بالياء ﴿يَكُنْ﴾ والثانية بالتاء ﴿تَكُنْ﴾.

وقد اعتبرها الدّاني غلطا من ابن جبير دون أن يعلل لذلك، كما ذكر محقق الكتاب أنّها من الانفرادات التي جاءت في جامع البيان دون غيرها ولم تتواتر عن نافع.

يقول الدّاني ما نصّه: "وروى ابن جبير عن أصحابه عن نافع الأولى بالياء والثانية بالتاء، وروى أبو عبيد عن إسماعيل عنه الثانية بالياء وهو غلط من ابن جبير".¹

وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة رواية الياء في الموضعين عن خارجة عن نافع.²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1140.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 308.

المطلب العشرون: رواية أبي عمارة في ﴿أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا﴾ عن حفص عن عاصم:
نقل الدّاني إجماع الرواة عن حفص عن عاصم من قوله تعالى: ﴿أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا﴾
[الأنفال:66]، بفتح الضاد في ﴿ضُعْفًا﴾، وذكر رواية حدّثه بها شيخه الفارسي إلى أبي عمارة عن
حفص عن عاصم بضمّ الضاد ﴿ضُعْفًا﴾.

قال الدّاني: " وأجمع أصحاب حفص على الفتح هاهنا إلا ما نا الفارسي قال: نا عبد الواحد بن
عمر، قال: نا عيّاش وابن فرح قالا: نا أبو عمر، قال: نا أبو عمارة عن حفص عن عاصم أنه قال:
قرأ ﴿وعلم أن فيكم ضُعفا﴾ بضمّ الضاد، وهو وهم عن أبي عمارة هاهنا".¹
والمعروف من قراءة عاصم فتح الضاد في موضع الأنفال.²

وكلّ من القراءتين لغتان فصيحتان، كما قولك: " المَكْتُ والمُكْتُ؛ والفَقْرُ والفُقْرُ...".³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1141.

² ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ص:327، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 277.

³ ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج:04، ص: 162، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص:313.

المطلب الواحد والعشرون: رواية ابن مّخلد في ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ عن البزي:

صحّح الدّاني رواية عن شيخه الفارسي عن أبي طاهر عن ابن مّخلد عن البزي؛ أنه قرأ موضع ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: 67]، بالتّاء على الخطاب كقراءة أبي عمرو البصري.

وقد نسب الدّاني هذا الغلط إلى ابن مّخلد، مقارنة بما رواه أقرانه من قراءة ابن كثير كأبي ربيعة والخزاعي والزيني، والرواة عن القواس أنّها بالياء على الغائب.

يقول الدّاني ما نصّه: "... وحدثنا الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال: نا ابن مّخلد عن البزي بالتّاء مثل أبي عمرو، وهو غلط من ابن مّخلد؛ لأنّ أبا ربيعة والخزاعي والزيني وأصحاب القواس رويوا ذلك بالياء وهو الصّواب".¹

والذي ذكره الدّاني هو المعمول به والمقروء به عن البزي عن ابن كثير.²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1143.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 308، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 276.

المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء

من سورة التوبة إلى سورة يوسف.

يتطرق هذا المبحث إلى تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء في كتابه جامع البيان في القراءات السبع، بداية من سورة التوبة إلى سورة يوسف؛ وذلك وفقا للمطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية الأصبهاني في موضع ﴿أَيِّمَّة﴾ عن ورش:

بسط الدّاني الكلام في مذاهب القراء في قراءة لفظة ﴿أَيِّمَّة﴾¹ من قوله تعالى: ﴿أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة:12]، ونبّه على اضطراب وقع فيه الأصبهاني عن ورش من أنّه خصّ موضع التوبة والأنبياء والموضع الأول من سورة القصص بغير مدّ، وروى في الموضع الثاني من القصص والسجدة بالمدّ. وقد عدّ الدّاني هذا اضطرابا من الأصبهاني؛ إذ إنّهُ لا يُعرَفُ المدّ عن رواية ورش في هذا الموضع، يقول ما نصّه: "واضطرب قول الأصبهاني عن أصحابه عن ورش في ذلك، فقال هاهنا وفي الأنبياء وفي الموضع الأول من القصص: غير ممدودة، وقال في الموضع الثاني من القصص وفي السجدة: ممدودة، ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ".²

ومذهب القراء في ﴿أَيِّمَّة﴾ قراءها الكوفيون وابن عامر بـهمزتين حيث وقعت، وأدخل بينهما هشام ألف، والباقون بهمزة وياء مختلصة الكسرة من غير مدّ.³

¹ جاءت في خمسة مواضع، الأول في التوبة الآية، الموضع الثاني الأنبياء الآية 73، الموضع الثالث والرابع في القصص الآية 5 و41، والموضع الخامس والأخير في السجدة الآية 24.

² الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1149.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 370.

المطلب الثاني: رواية القاسم بن سلام في ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ عن نافع وعاصم: ذكر الدّاني أنّ حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ [التوبة: 45] أنّهما قرآ بياء الغيب فيها. وتبّه على غلط أبي عبيد القاسم بن سلام حين توّهم أنّ قراءة نافع وعاصم بياء الغيب كحمزة والكسائي، والصحيح أنّها بالخطاب. يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ حمزة والكسائي ﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ بالياء، وكذلك حكى أبو عبيد عن نافع وعاصم بالياء وهو غلط منه عليهما، وقرأ الباقر بالتاء".¹ ولم يعلّل الدّاني توهيمه لأبي عبيد القاسم بن سلام، والظاهر أنّه خالف الجماعة. وقد تبّه ابن الجزري هو كذلك على ما حكاه أبو عبيد مستندا على ما نصّ عليه أبو عمرو الدّاني فقال في كتابه النّشر: "... وما حكاه الإمام أبو عبيد في كتابه من التذكير عن عاصم ونافع فهو غلط، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو".² وهذه من المواضع التي وافق فيها ابن الجزري الدّاني في تنبيهاتهما على أوهام القرّاء.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1153.

² ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 279.

المطلب الثالث: رواية التنوين في موضع ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ عن إسماعيل بن جعفر:

أورد الدّاني نصّا في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: 61]، عن شيخه جعفر عن أبي طاهر عن عياش عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع أنّه قرأها بالرفع مع التنوين.

وقد غلّط الدّاني هذه الرواية ومنع التنوين واعتبره وهما دون أن يبيّن صاحبه، والصواب في القراءة أنّها بلا تنوين عند جميع القرّاء.

يقول الدّاني ما نصّه: "ونا جعفر قال: نا أبو طاهر، قال: نا عياش، قال: نا أبو عمر عن إسماعيل عن نافع ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ رفع منون، وهو وهم، وقرأ الباكون ﴿أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ بغير تنوين".¹

وقد حكى رواية التنوين أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل عن عدد من القرّاء، واختار عدم التنوين فيها.²

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 563.

المطلب الرابع: رواية ابن شجاع في ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ عن أبي عمرو البصري: نقل الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: 90] بتخفيف الدّال في ﴿كَذَبُوا﴾، إلا ما رواه محمد بن شجاع¹ عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه شدد الدّال.

وقد اعتبره الدّاني وهما منه استنادا على ما رواه أقرانه ممن أخذوا عن اليزيدي كأبي عبد الرحمن بن اليزيدي وأبي حمدون ﴿الَّذِينَ﴾ نصّا بالتخفيف فيها. يقول الدّاني: "وكلهم قرأ ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بتخفيف الدّال إلا ما رواه محمد بن شجاع عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه شدد الدّال، وهو وهم منه؛ لأنّ أبا عبد الرحمن وأبا حمدون قد نصّا عن اليزيدي على تخفيف الدّال".²

وقد رويت هذه القراءة عن الحسن البصري وهي قراءة شاذة ذكرها صاحب الإتحاف.³

¹ محمد بن شجاع أبو عبد الله البلخي البغدادي، قرأ على أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو وله عنه نسخة، وقرأ عليه أبو جعفر محمد بن علي بن إسحاق القرشي، توفي سنة 264 هـ أو 266 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 152.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1156.

³ ينظر: الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 306.

المطلب الخامس: رواية عدم الهمز في ﴿مُرْجُونَ، تُرْجَى﴾ عن أبي بكر عن عاصم: ذكر الدّاني أن ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وعاصم في رواية المفضل وحامد في موضعين: ﴿وَعَاخِرُونَ مُرْجُونَ﴾ [التوبة: 106]، و﴿تُرْجَى مَن تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: 52]، بهمزة مضمومة بعد الجيم: ﴿مرجؤون﴾، ﴿ترجيء﴾.

ثم ذكر اختلاف الرواة عن أبي بكر عن عاصم، فروى عنه غير واحد بالهمز فيهما، إلّا من طريق ساقه الدّاني عن شيخه محمد بن علي عن ابن مجاهد عن عبد الله بن شاعر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر أنّه: "لا يهمز ﴿مرجون﴾ و ﴿ترجي﴾".¹

ولم يعتبر الدّاني هذه الرواية وأرجع سبب الوهم فيها إلى سقط في كتابه كان منه، أي أنّه في ترجمة الحرف زاد لفظ "لا".

يقول الدّاني ما نصّه: "ونا عبد الرحمن بن محمد، قال: نا أبو طاهر قال ابن شاعر عن يحيى عن أبي بكر: إنه همزهما، وهذا هو الصواب، والذي في كتابي خطأ، وأظنّ أنّ "لا" وقعت عندي زائدة".² وهذا يظهر مدى دقة الدّاني وحرصه على ضبط الروايات، فلا يتوانى في تبين الغلط والخطأ ولو كان منه.

وقد قرأ بالهمزة جميع القرّاء إلّا حمزة والكسائي ونافع وحفص بتركها.³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1158.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 500 و 501، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 406.

المطلب السادس: رواية ابن بكار في موضع ﴿وَلَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ عن ابن عامر: نقل الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿لَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس:14]، بنونين في ﴿ننظر﴾.

وقد صحّح الدّاني رواية حكاها عبد الحميد بن بكار عن أيوب إلى ابن عامر بنون واحدة وتشديد الظاء أي أنه أدغم النون في الظاء، حيث منع هذا الوجه وحكى إجماع القراء والنحويين فيه. يقول الدّاني: "... وقد رسم ذلك بنون واحدة في بعض المصاحف وإدغام النون في الظاء، وفي سائر حروف اللسان لا يجوز بوجه وإجماع من القراء والنحويين".¹

فالوهم قد نشأ عند ابن بكار من رسمها بنون واحدة في بعض المصاحف، فظنّها أنّها مدغمة. وممن ذكر هذه الرواية أبو الفتح عثمان بن جني في المحتسب وقال عنها: "... ظاهر هذا أنه أدغم نون ﴿ننظر﴾ في الظاء، وهذا لا يُعرف في اللغة، ويشبه أن تكون مخفأة؛ فظنّها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير من الإخفاء إلى أن يظنوه مدغمًا؛ وذلك أن النون لا تُدغم إلا في ستة أحرف، ويجمعها قولك: يَرْمُلُونَ".²

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1170.

² ابن جني، المحتسب، ج:01، ص: 309.

المطلب السابع: رواية ابن جبير في ﴿آلَان﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني وهما في قوله تعالى ﴿ءَالْعَن﴾ [يونس:91] وقع فيه ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري، أنّه يقرأ ﴿آلَان﴾ في الموضعين بلا همز مثل نافع. وقد عدّ الدّاني هذا غير صحيح من ابن جبير؛ لأنّ فيها خروجاً على مذهب أبي عمرو البصري في هذا الحرف.

يقول الدّاني: "... وقال ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو ﴿آلَان﴾ في الحرفين يعني بغير همز مثل نافع وذلك وهم منه؛ لأنه عدول عن مذهبه المشتهر في جميع القرآن".¹ فالصحيح من قراءة أبي عمرو البصري في هذا الحرف إسكان اللام وهمزة بعدها، واختص نافع بفتح اللام من غير همز فيها.²

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1184.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 379.

المطلب الثامن: رواية الرفاعي في ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ عن البصري:

بيّن الدّاني أن حمزة وحده قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ [يونس: 61] برفع الرّاء فيهما والباقون بفتحها، ثم نقل إجماع جميع القراء في سورة سبأ وحدها على رفع كلمتي ﴿أَصْغَرُ﴾ و ﴿أَكْبَرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [سبأ: 03]، إلّا ما رواه الرفاعي¹ عن حسين الجعفي عن أبي عمرو أنه فتح الرّاء فيهما.

وقد نبّه الدّاني على أنّه لا عمل بهذه الرواية والصحيح ما تم الإجماع عليه من الرفع فيهما، يقول في ذلك: "... وأجمعوا على رفع الرّاء في الكلمتين في سورة سبأ لارتفاع المثلث لفظاً هناك على أن الرفاعي قد روى عن حسين الجعفي عن عمرو أنه فتح الرّاء فيهما، ولا عمل على ذلك".²

وقوله "لارتفاع المثلث" يقصد أنّ ﴿أَصْغَرُ﴾ و ﴿أَكْبَرُ﴾ معطوفتان على قوله تعالى قبلها ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ بالتبعية.

كما حكى ابن مجاهد كذلك في كتابه السبعة عدم اختلاف القراء في موضع سبأ على أنّه بالرفع.³

¹ تقدمت ترجمته في الصفحة: 234.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1185.

³ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص: 328.

المطلب التاسع: تصحيح رواية المد في ﴿إِثْنَتَا عَشْرَةَ﴾، اثْنَا عَشَرَ ﴿عن ورش:

ذكر الدّاني رواية عن زكريا بن يحيى¹ عن حبيب بن إسحاق² عن ورش في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود:22]، ممدودة الألف في كل القرآن، وكذلك روى عن مواس بن سهل³ عن أصحابه عن ورش في موضعي: ﴿إِثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ [هود:59] و﴿إِثْنَا عَشَرَ﴾ [هود:36] ممدودة الألف كذلك. يقول الدّاني ما نصّه: "وروى عن مواس بن سهل عن أصحابه عن ورش ﴿إِثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ و﴿إِثْنَا عَشَرَ﴾ ممدودة الألف، وهذا نصّ لإشباعه وتحقيقه، ولم أر أحدا من أهل الأداء يأخذ من مذهبه".⁴

ومع إثبات الدّاني لهذا النصّ المفيد بإشباع الألف، إلا أنّ إلحاق اللفظين بما اعتبره خروجاً عن المذهب ومخالفة أهل الأداء فيه.

ويسمى المدّ في ﴿لَا جَرَمَ﴾ مدّ التبرئة أو مدّ المبالغة وهو مروي عن حمزة وحده كما ذكر الدّاني في بدايته ترجمته للحرف، وذكره ابن الجزري في التّشريح فقال: "قد ورد مدّ المبالغة للنفي في ﴿لَا﴾ التي للتبرئة في نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾، ﴿لَا جَرَمَ﴾، عن حمزة... وقدّر المدّ في ذلك فيما قرأنا به وسط لا يبلغ الإشباع".⁵

¹ زكريا بن يحيى أبو يحيى الأندلسي، قرأ على حبيب بن إسحاق ومواس بن سهل، قرأ عليه أصبغ وجماعة من أهل قرطبة، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاة، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 294.

² حبيب بن إسحاق القرشي الدميّطي، قرأ على عبد الصمد وداود عن ورش، قرأ عليه أبو يحيى زكريا بن يحيى الأندلسي، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 202.

³ مواس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري، أخذ القراءة عرضاً عن يونس بن عبد الأعلى، وقرأ عليه محمد بن إبراهيم الأهناسي، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 316.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1193.

⁵ ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 345.

المطلب العاشر: رواية أحمد بن صالح في ﴿فَلَا تَسْئَلَنَّ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني في قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْئَلَنَّ﴾ [هود:46]، أنّ أحمد بن صالح روى عن قالون وورش معا بجزم اللام وتشديد النّون.¹

وقد عدّ الدّاني هذه الرواية غلطاً فاحشاً وظاهراً من أحمد بن صالح، لامتناع التشديد وقبلة سكون اللام، لأنّ ذلك يكون فيه اجتماع ساكنين متتاليين، وليس أحدهما حرف مدّ، وهو ما لا يجوز في العربية ولم يصحّ في الرواية.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون: السين الساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، كذا قال عنهما: إن اللام ساكنة، وهو منه خطأ فاحش وغلط بيّن، وذلك أن النّون مشددة، فلا يجوز أن تكون اللام قبلها ساكنة؛ لأنه يجتمع حينئذ ساكنان ليس أحدهما حرف مدّ وهما اللام والنون الأولى الداخلة في النون، فإن كان يروى ذلك عنهما بإسكان اللام قبلها جائز حسن، على أن أهل الأداء عنه من المصريين وغيرهم لا يعرفون غير تشديد النون وتحريك اللام، وبذلك قرأت في روايته عن ورش".²

فقول الدّاني أنّه جائز حسن؛ هو من قبيل التجوز إن صحت روايته، والأصح والمعروف عند المصريين والذي قرأ به لورش التشديد في النون وتحريك اللام قبلها.

ومذهب القرّاء السبعة في هذا الحرف؛ نافع وابن عامر بفتح اللام وكسر النون وتشديدها، وابن كثير كذلك إلا أنه يفتح النون، والباقون بإسكان اللام وكسر النون وتخفيفها.³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1202.

² المصدر السابق، والصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 384.

المطلب الحادي عشر: رواية الحلواني في ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ عن الكسائي:

أثبت ابن كثير حال الوصل والوقف معا من الياءات المحذوفة في سورة هود قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: 105]، وأثبتها في الوصل وحذفها في الوقف نافع وأبو عمرو والكسائي، وحذفها الباقون في الحالين.¹

وقد صحح الدّاني رواية رواها بسنده إلى أبي عمر الدوري عن الكسائي أنه يحذفها ولا يصلها بياء.²

كما نسب الوهم إلى أحمد الحلواني، وعلل ذلك أنّ الدوري ذكرها في كتابه عن الكسائي بالإثبات في الوصل دون الوقف كما ذكرنا في بداية المطلب.

يقول الدّاني ما نصّه: "نا أبو عمر عن الكسائي أنه يصلها بغير ياء مثل حمزة، وهذا غلط من الحلواني؛ لأنّ الدوري ذكرها في كتابه عن الكسائي بالإثبات في الوصل دون الوقف ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: 105]، وفي الكهف ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: 64] يثبت الياء فيهما إذا وصل، وإذا وقف لم يثبت".³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1213. والدّاني، التيسير، ص: 388.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1213.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني عشر: رواية ابن الضحاك في ﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ عن أبي بكر:

ذكر الدّاني عديداً من الروايات عن القراء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَبْنَابَنَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11]، وصحّح رواية رواها بسنده إلى محمد بن الضحاك¹ عن القاسم بن أحمد عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، أنّه قرأها بلا همز ولا إشماء فيها.²

وقد نبّه الدّاني على أنّه خطأ من محمد بن الضحاك، إذ يحتمل أنّ "لا" زائدة في كتابه.

والصحيح من رواية الأعشى عن أبي بكر عن عاصم؛ ما حدّث به الدّاني عن شيخه الفارسي إلى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنّه بالإشمام فيهما شيئاً من الرفع.

يقول الدّاني عن هذه الرواية: "...وهذا هو الصحيح عن الأعشى. ووهم ابن الضحاك في ذلك، وأحسب أنّ لا وقعت زائدة في كتابه".³

وجميع القراء في ﴿تَأْمَنَّا﴾ بإدغام النّون الأولى في الثانية، وإشمامها في الضمّ، وحقيقة الإشمام فيها أن يشار بالحركة إلى النون.⁴

¹ محمد بن محمد بن الضحاك أبو الحسن البغدادي، روى قراءة عاصم عن القاسم بن أحمد الخياط، قرأ عليه عثمان بن أحمد السماك وعبد الواحد بن عمر، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 240.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1218.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 390.

المطلب الثالث عشر: رواية الحلواني في عدم صلة ﴿تُرْزَقَانِهِ إِلَّا﴾ عن قالون:

أدرج الحلواني موضع ﴿تُرْزَقَانِهِ إِلَّا﴾ [يوسف:37]، ضمن الهاءات التي لا يصلها قالون بياء. وقد نبّه الدّاني على أنّه خطأ من الحلواني دون شك في ذلك، لأنّ هاء ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ لم تتصل بفعل مجزوم، فهي كغيرها من المواضع التي توصل بياء والفعل "تُرْزَقَانِ" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون في آخره، وعلى ذلك وجب وصل هائها بياء ليتحرك ما قبلها بالكسر. يقول الدّاني ما نصّه: "... وذلك خطأ منه لا شك فيه؛ لأن هذه الهاء لم تتصل بفعل مجزوم، فتحمل على نظائرها في تلك الصلة دلالة على أنّها كانت كذلك قبل سقوط الحرف الأخير من الفعل الذي اتصلت به للجزم، وأن سقوطه للجزم غير لازم، فهو لذلك كالثابت الذي يمنع من صلة الهاء كراهة الاجتماع للساكنين، وإنما اتصلت بفعل مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون في آخره، فوجب أن تخرج بذلك من سائر الباب وأن توصل الهاء فيه بياء لتحرك ما قبلها بالكسر لا غير".¹

ثم نبّه الدّاني على غلط آخر للحلواني شبيه بهذا الضرب في باب هاء الكناية، وهو حيث ما كانت هاء الكناية وقبلها تاء فإنّه لا يصلها عن قالون نحو: ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران:145]، والصواب صلتها إذا وقعت بين متحركين كما ذكر الدّاني ذلك بإجماع نقله.²

أما ابن الجزري فأثبت الوجهين؛ الصلة والاختلاس في موضع يوسف، وقد ثبت عن غير واحد من الرواة عن قالون، والذي جعل من الدّاني لا يعتبر وجه الاختلاس للحلواني هو أنّه كان غير معروفا عند المغاربة بل كان المعروف عندهم الصلة فقط.

يقول ابن الجزري: "واختلف عن قالون وابن وردان في اختلاس كسرة الهاء من ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ فأما قالون فروى عنه الاختلاس ... عن قالون من قراءته على الفارسي، يعني من طريق أبي نشيط والحلواني، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقين، وهو الذي لم تذكر المغاربة سواه".³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:974.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:312، وينظر: الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر، ص:323.

المطلب الرابع عشر: رواية الحلواني في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ عن هشام:

ذكر الدّاني أنّ نافع وابن عامر في رواية ابن ذكوان وابن عتبة وابن بكّار قرؤوا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، بكسر الهاء وفتح التاء من غير همز، وذكر أنّ الرواة اختلفوا عن هشام عن ابن عامر بروايتين وهما:¹

1. رواية الحلواني بكسر الهاء وفتح التاء وهمزة ساكنة بينهما.

2. رواية محمد بن بكّار بكسر الهاء وبالحمز وضّمّ التاء، وهي رواية إبراهيم بن عباد عن هشام. قال الدّاني مبينا وهم رواية الحلواني: "...وهذا هو الصواب، وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الحمز وهم منه لكون هذه الكلمة إذا همزت من التهيؤ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل، فلا يجوز غير ضمّها".²

وقد خالف ابن الجزري الدّاني في توهيمه لرواية الحلواني، وأرجع قوله إلى أنّه تابع فيه أبا علي الفارسي، فقال: "والقراءة صحيحة³، ورواؤها غير واهم، ومعناها تهيّأ لي أمرك؛ لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو حسنت هيئتك ...".⁴

كما أنّ رواية الحلواني لم يتفرد بها وحده، بل رواها كذلك الوليد بن مسلم عن ابن عامر، والداجوني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الحمز وضّمّ التاء⁵، وهي رواية إبراهيم بن عباد عن هشام.⁶

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1227.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ أي القراءة بكسر الهاء وفتح التاء وهمزة ساكنة بينهما.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 294.

⁵ الرواية التي وهماها الدّاني في جامع البيان هي رواية كسر الهاء وفتح التاء وهمزة ساكنة بينهما، وليس كما ذكر ابن الجزري من أنّه وهم رواية الضم مع الحمز. والله أعلم.

⁶ ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وقد جمع الشاطبي بين الوجهين خروجاً عما وقّته الدّاني في التيسير،¹ فقال في منظومة حرز الأماي:
 وَهَيْتَ بِكَسْرِ أَصْلٍ كُفٍّ وَهَمْزُهُ *** لِسَانٌ وَضَمُّ التَّاءِ لَوَى خُلْفُهُ دَلَّ²
 يقول عبد الفتاح القاضي رحمه الله: "ويقرأ هشام بكسر الهاء وبعدها همزة ساكنة، وله في التاء وجهان:
 الفتح والضم".³

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 392.

² أبو القاسم الشاطبي، حرز الأماي ووجه التهاني، ص: 61.

³ عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 295.

المطلب الخامس عشر: رواية عياش الإسكان في ﴿دَابَّأ﴾ عن حفص:

أوضح الدّاني في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَابَّأ﴾ [يوسف:47]، أنّ عاصماً قرأ بتحريك الهمزة بالفتحة في غير رواية أبي عمارة الذي اختلف عنه فيها، حيث روى عنه عياش عن أبي عمر الدوري، عن أبي عمارة عن حفص بالتخفيف فيها، والمقصود من التخفيف هو سكونها. والرواية الثانية وهي الصحيحة عند الدّاني ما رواه ابن فرح عن أبي عمر الدوري، عن أبي عمارة عن حفص بالفتح فيها.

يقول الدّاني ما نصّه: "... والصواب رواية ابن فرح عن أبي عمر؛ لأنها توافق قول الجماعة".¹ فاعتماد الدّاني لرواية ابن فرح وترجيحها على رواية عياش، جاء بناءً على ما روته الجماعة عن حفص عن عاصم، ورواية التخفيف -أي الإسكان-؛ لا تعرف إلا من طريق عياش وحده. ومن الحرف نفسه؛ صحّح الدّاني ترجمة بسنده عن شيخه الفارسي عن أبي طاهر، عن محمد بن يونس عن عبد الله بن عبد الرحمن بن واقد عن أبيه عن حفص: "دأبا مثل دعاها مهموزة ممدودة"، قال الدّاني: "... وهذا يدلّ على إشباع الحركة وتمطيط اللفظ فيها من حيث مثلها بدعابا وهو خطأ".²

فتمطيط اللفظ في ﴿دَابَّأ﴾ ممتنع، والذي جعل الدّاني يخطئ هذه الترجمة هو عدم ثبوتها رواية واعتمادها القياس، إذ إنّ ترجمة الحرف جاءت قياساً على كلمة "دُعَابا" والله أعلم. كما صحّح رواية أخرى رواها خلف بن هشام عن هبيرة³ عن حفص أنّه قرأ بضم الدّال وفتح الهمزة، وهي رواية غير معروفة كما عبّر عنها.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1229.

² المصدر نفسه، ج:03، ص: 1230.

³ هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي، قرأ على حفص بن سليمان عن عاصم، قرأ عليه أحمد بن علي بن الفضل الخزاز، ولم يذكر ابن الجزري تاريخ وفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 353.

يقول الدّاني ما نصّه: "... وهذا ما لا يعرف في نقل ولا أداء، والذي قرأت له من طريق حسنون والخراز بفتح الدال وتحريك الهمزة لا غير".¹

والصحيح المقروء به لحفص فتح الدال وتحريك الهمزة، والباقون بإسكانها.²

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 392، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 295.

المطلب السادس عشر: ما جاء من الروايات في ﴿نُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني ترجمة في قوله تعالى: ﴿فَنُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف:110]، رواها بسنده عن ابن سعدان عن المسيبي عن نافع أنّها "موقوفة الياء بنون واحدة".

وقد بيّن الدّاني الصواب والخطأ في هذه الترجمة، فيما إذا كان القصد من قوله بنون واحدة كما هي مرسومة في المصحف فقد أصاب؛ وهو الذي عليه الإجماع كما حكاها الدّاني.¹ وإن قصد بـ "نون واحدة" حال التلّفظ بها، فقد أخطأ وخالف ما عليه جماعة القرّاء من قراءتها بنونين، إذ إنّ القراءة والتلفظ بنون واحدة لا يكون إلا إذا كان الفعل مبنيًا على ما لم يسمّ فاعله، كقراءة عاصم وابن عامر بضّمّ النون وتشديد الجيم وفتح الياء ﴿فَنُنَجِّي﴾. يقول ما نصّه: "فإن كان أراد بها بنون واحدة في الخط فقد أصاب؛ إذ هو قول الجماعة. وإن كان أراد بها كذلك في اللفظ فقد أخطأ وخالف الجماعة؛ لأنها لا تكون بنون واحدة إلا مع تشديد الجيم ولم يذكر ذلك".²

كما غلّط الدّاني رواية أخرى عن أبي نسيط عن قالون رواها ابن شنبوذ بنون واحدة مشددة الجيم ساكنة الياء، وقال عنها: "... ولم يرو ذلك عن أبي نسيط أحد غيره وهو غلط".³ ومن رواية أخرى ذكر الدّاني بسنده ترجمة أوردتها القطري عن قالون عن نافع أنّه قال: ﴿فَنُنَجِّي﴾ خفيفة بنون واحدة في الكتاب والقراءة".⁴

ويقصد بالكتاب المصحف العثماني، وبالقراءة أدائها والتلفظ بها، وهذه الترجمة حكم الدّاني عليها بأنها تفرّد من القطري وهو خطأ منه إن ظنّ أنّها بنون واحدة في القراءة، يقول الدّاني ما نصّه: "... ولم

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1237، وابن الجزري، التّشريح ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 296.

² ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، والدّاني، التيسير، ص: 395.

³ المصدر نفسه، ج:03، ص: 1238.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يذكر أحد منهم القراءة إلا القطري وحده، فإنه لم يكن أراد بذلك أن النون الثانية غير ظاهرة في اللفظ لأجل إخفائها عند الجيم، وإلا فهو له خطأ".¹

والمعروف من قراءة قالون كجمهور القرّاء بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة.²

كما نبّه الدّاني في آخر ترجمته للحرف على غلط من محمد بن جرير الطبري إذ حكى عن المسيبي عن نافع بنون واحدة مع تشديد الجيم، واحتمل أن تكون هي رواية ابن سعدان المتقدمة دون أن يذكره الطبري في ذلك.³

ومنشأ الوهم والغلط في هذا الموضع نابع من رسم كلمة ﴿فَنَنْجِي﴾، كما ظهر من كلام الدّاني.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 395، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 296.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1238.

المطلب السابع عشر: رواية ابن جبير في موضع ﴿أَبَائِي إِبرَاهِيمَ﴾ عن شعبة:
ذكر الدّاني في ياءات الإضافة من قوله تعالى: ﴿عَابَاءِى إِبرَاهِيمَ﴾ [يوسف:38]، وقوله أيضا:
﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ [يوسف:46]، أنّ الكوفيين قرءوها بالإسكان.
وقد تردد ابن جبير عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في موضع ﴿عَابَاءِى إِبرَاهِيمَ﴾
وفي موضع سورة نوح ﴿دُعَاءِى إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح:06]، فروى في مختصره بفتح الياء وقال في
كتابه الجامع بإسكان الياء فيهما.
والذي اعتبره الدّاني صحيحا هو قوله في الجامع بالإسكان، والثاني غلط منه دون أن يعلل
ذلك.¹

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1238.

المبحث الخامس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القرّاء من سورة الرعد إلى آخر سورة الإسراء.

يتطرّق المبحث الخامس إلى تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القرّاء، وأخطائهم في الفرشيات التي جاءت من سورة الرعد إلى غاية الإسراء، وذلك حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: غلط أبي بكر النقاش في موضع ﴿هَادٍ، وَاقٍ﴾ عن ابن كثير:

صحّح الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:08]، وقوله أيضاً: ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد:34]، رواية عن أبي بكر النقاش في كتابه عن الرواة عن ابن كثير أنّه قرأها بالياء في الوصل. وقد اعترض الدّاني على ترجمة النقاش وروايته، واعتبره خطأ منه إذ جعل هذا حال الوصل، لأنّه لا يجوز إثبات الياء مع التنوين، يقول الدّاني في ذلك: "وفي قوله في الوصل خطأ، لا يجوز إثبات الياء مع التنوين بوجه لتعاقبه إياها، فإذا ثبت سقطت هي رأساً، ولم يثبت في لفظ ولا تقدير".¹

والصحيح من الرواية هو حال الوقف عليها بياء أما وصلها بياء فلم يثبت عن ابن كثير واستدلّ الدّاني بروائتين ذكرهما في تصحيحه لرواية النقاش وهما:²

1. رواية ابن ثوبان عن قنبل ﴿وَاقٍ﴾ و﴿هَادٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ بالياء في الوقف.

2. رواية عن ابن مجاهد عن ابن كثير حال الوقف على هاد وباق بالياء.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1249.

² ينظر: المصدر نفسه، ج:03، ص: 1249، وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة أنّ ابن كثير وحده من اختصّ بالوقف بالياء في الحرفين، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 360.

كما ساق الدّاني روايات أخرى والتي تفيد بالوقف بالياء لابن كثير في هذا الحرف، وحذفها حال الوصل.¹

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها وما بعدها.

المطلب الثاني: رواية الخزاعي في ﴿العَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾ عن ابن كثير:

قرأ نافع وابن عامر والمفضل عن عاصم بالرفع في قوله تعالى: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝۲ اللَّهُ الَّذِي﴾ [إبراهيم: 02، 03]، وقرأ الباقون بالخفض في الحالين من الوصل والابتداء.¹

وقد ساق الدّاني رواية عن الخزاعي عن شيوخه عن ابن كثير فرّق فيها بين الوصل والابتداء: "إذا وصلت فقلت ﴿اللَّهُ﴾ بالخفض، وإذا ابتدأت قلت: ﴿اللَّهُ﴾ بالرفع وبهذا قرأت أنا في رواية ابن فليح من طريقه".²

وهذه الرواية مخالفة لما رواه البرّي وقنبل وأبو ربيعة، إذ لم يفرّقوا بين الوصل والابتداء، واعتبر الدّاني رواية الخزاعي استحساناً ورأياً منه دون سماع عن أصحابه.

يقول الدّاني ما نصه: "وأحسب الخزاعي قال ذلك رأياً واستحساناً دون سماع من أصحابه وأداء عنهم متصل بابن كثير، فإن كان كذلك فقد أخطأ، وذلك أنه لو جاز ما قاله من أنه إذا وصل أتبع الاسم إعراب ما قبله، وإذا وقف ابتداء الاسم فرفعه لوجب أن يفعل ذلك بكل اسم تابع للاسم المجرور قبله، سواء إن كان نعتاً له أو بدلاً منه".³

وضرب لذلك مثال البسملة والفتحة ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وكذلك بسورة الناس ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: 02] ومثله كثير في القرآن الذي قرأه القراء بالجرّ وصلًا وابتداءً به.

فوجه ردّ الدّاني رواية الخزاعي وابن فليح؛ هو أنه لو جاز قوله فإنه ينبغي أن يجري قاعدة "عدم الابتداء باللفظ مجروراً" فيما شابهه من المواضع وهذا غير وارد.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1255، الدّاني، التيسير، ص: 399، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 298.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1255، أبو القاسم الهذلي في الكامل، ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص: 580.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الوقف والابتداء لا يوجب تغيير الاعراب يقول ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات: "ويحكى ذلك عن نصير صاحب الكسائي وقال الابتداء بالخفض قبيح وذلك غلط منه لأنّ الوقف والابتداء لا يوجب تغيير إعراب إذ لو كان كما زعم لوجب على من وقف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أن يبتدئ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وهذا واضح جدا".¹ فالخطأ من الخزاعي أنّه حكّم قواعد العربية في أنّ الابتداء بالجرّ وهو قبيح، وقد قال به الدّاني في بداية ترجمة الحرف لأنّه متعلق بما قبله، ومما هو معلوم أنّ الرواية هي الحاكمة على العربية والثابت هو خفضها وصلا وابتداءً بها.

وتوجيه قراءة الرّفْع هي على أن الكلام تام فيما قبلها ولفظ الجلالة مرفوع على الابتداء، والذي قرأها بالخفض على أنّ لفظ الجلالة هو من قبيل النّعت للفظ ﴿الْحَمِيدِ﴾ أو بدل منه.²

¹ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج:01، ص: 334.

² ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 202.

المطلب الثالث: رواية البزي بالتخفيف في ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني إجماع القرّاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: 20]، بتشديد الياء، إلّا ما رواه عن أبي طاهر، عن أبي بكر عن مضر عن البزي أنّه قرأها بالتخفيف.¹

فوجه التشديد لغة على أنّ كل ما لم يمت تشدّد ياءه، وما قد مات فإنّ ياءه تكون خفيفة، وعلى ذلك فإن الرواية الثانية غلّطها الدّاني ونقل تصحيحها عن أحمد النّبّال المعروف بالقواس حيث قال: "... وقال لي قنبل: قال لي النّبّال: الق هذا الرجل - يعني البزي - فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا، وإنما يخفّف من الميت ما قد مات، وما لم يمت فهو مشدّد. فلقيت البزي فأخبرته بما قال لي النّبّال، فقال: قد رجعت عنه، ثم لقي البزي من الغد النّبّال وهو في مجلسه عند باب الجيادين فقال له: قد جاءني أبو عمرو برسالتك في هذه الحروف، فكان معه حرفان آخران رددتهما عليه، وقد كان عكرمة بن سليمان أقرأنيهما وقد رجعت عنها إلى قولك".²

وبمثل هذه الرواية، حكى ابن مجاهد عن قنبل تراجع البزيّ عن تخفيف هذا الموضع بعد تصحيح القواس له.

وعلى هذا قرر الدّاني قاعدة قال فيها: "... فكلّ ما كان من هذه الياءات مما لم يمت وهو للاستقبال، فلا خلاف في تشديده، نحو قوله: ﴿لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: 15]، و ﴿بِمَيِّتِينَ﴾ [الصافات: 58] و ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: 29]، وما كان قد مات فهو المختلف فيه".³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1256.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1256 و 1257.

وهو متفق عليه عند علماء القراءات كما حكى ذلك ابن الجزري في النّشر: "... واتفقوا على تشديد ما لم يميت نحو: ﴿وما هو بميت، وإنك ميت، وإنهم ميتون﴾¹ لأنه لم يتحقق فيه صفة الموت بعد بخلاف غيره".¹

¹ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 225. وينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 385.

المطلب الرابع: رواية يونس بن عبد الأعلى في ﴿بُصْرِيٍّ﴾ عن حمزة:

ذكر الدّاني قراءة حمزة في موضع ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ﴾ [إبراهيم: 22]، بكسر الياء فيها، ثمّ ذكر بعده رواية بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى عن علي بن كيسة عن سليم بوقفها.¹ وهذه الرواية مخالفة لما رواه أصحاب سليم عن حمزة وقد أرجع الدّاني نسبة هذا الوهم إلى يونس بن عبد الأعلى، وعلّة ذلك أن دواد بن أبي طيبة عن علي بن كيسة عن سليم روى الكسر في الياء فيها، وهو موافق للجماعة كما نقل الدّاني.

ومن وجه آخر أنّ الياء هذه لا يجوز وقفها إلّا إذا تم الوقف عليها فيلزم حذفها لأنّها تكون ساكنة وما قبلها ساكن وهو المدغم فيها.

يقول الدّاني ما نصّه: "وأقرّاني² ابن كيسة بوقفها، خالف سائر أصحاب سليم، وأحسب ذلك وهما خطأ من يونس؛ لأن داود قال عنه عن سليم بكسر الياء، فوافق الجماعة، ومع هذا فإنّ إسكان الياء لا يجوز بوجه؛ لأنّها إذا سكنت لزم حذفها ضرورة لسكونها وسكون الياء التي قبلها المدغمة فيها في حال تحريكها، وبقيت تلك الياء. وإذا حذفت بطلت الإضافة".³ وقد أنكر الزمخشري قراءة حمزة بالكسر فيها،⁴ وردّ ابن الجزري عليه في النّشر وأثبت صحتها نقلاً ولغةً كذلك.⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1258.

² أي يونس بن عبد الأعلى هو من قرأ على ابن كيسة.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1258.

⁴ ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج: 02، ص: 551.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 299.

المطلب الخامس: رواية التنوين في ﴿مَنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ عن إسحاق المسيبي:

نقل الدّاني إجماع القرّاء في موضع: ﴿مَنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: 34]، بالإضافة -أي أنّها مضاف- إلّا ما حدّث الدّاني بسنده إلى محمد بن الفرّج عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع أنّه قرأها "مبطوحة منونة"¹.

وقصده من مبطوحة منونة أي أنّها بتنوين مكسور في ﴿كُلِّ﴾.

وقد غلط ابن مجاهد هذه الرواية ووافقه الدّاني على تنبيهه² معتمداً على رواية أخرى رواها أبو العباس عبد الله بن الصقر³ عن ابن المسيبي عن أبيه عن نافع. وأرجع الدّاني سبب الوهم إلى أنّه أسقطت كلمة "غير" من كتاب محمد بن الفرّج، يقول الدّاني ما نصّه: "وكذلك روت الجماعة عن المسيبي وسائر الرواة عن نافع، وأظن أنّه أسقط من كتاب محمد بن الفرّج "غير" "⁴.

فالقراءة بالتنوين على أنّ المفعول ملفوظ به وتقديره "وآتاكم ما سألتموه أن يؤتيكم منه"، وقد رويت هذه القراءة عن الحسن البصري وغيره، وأمّا على قراءة الجمهور بدون تنوين فهي على الإضافة المحذوفة وتقديرها: "من كل الأشياء التي سألتموها"⁵.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1258.

² لم أقف على تصحيح ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات وأظنّه في كتبه الأخرى التي لم تصلنا والله أعلم.

³ عبد الله بن الصقر بن نصر أبو العباس البغدادي السكري، روى القراءة عن محمد بن إسحاق، روى عنه القراءة ابن مجاهد وأبو طاهر بن أبي هاشم، توفي رحمه الله سنة: 302 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 423.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1258.

⁵ ينظر: ابن جني، المحتسب، ج: 01، ص: 363، وينظر: أبو بكر بن مهران، المبسوط، ص: 257، وأبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 571 و572.

المطلب السادس: رواية الحلواني في ﴿أَفْعِدَّةٌ﴾ عن هشام:

ذكر الدّاني أنّ ابن عامر فيما رواه الحلواني عن هشام قرأ موضع ﴿فَأَجْعَلُ أَفْعِدَّةً﴾ [إبراهيم: 37]، بياء بعد الهمزة وذلك إشباعاً للحركة وبياناً لتحقيق الهمزة.

وقد ذكر قولاً للحلواني عدّ فيه كلمة أفْعِدَّة مشتقة من الوفود، وهو خطأ منه كما نبّه الدّاني عليه، إذ إنّ الصحيح من كلمة ﴿أَفْعِدَّةٌ﴾ أنّها من فؤاد.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقال الحلواني عنه: هو من الوفود، وذلك خطأ؛ لأنّه لا يقال في جمع وفاد أفْعِدَّة، وإنما يقال: وفد وفدان وفود، وأفْعِدَّة جمع فؤاد".¹

فأبو عمرو في هذا الحرف لم يصحّح الرواية عن الحلواني وإنّما صحّح خطأه في أصل الكلمة، وإن كان الاعتبار في أنّها من الوفود على لغة المشبعين والممططين من العرب كقولهم: "الدراهم والمنابر والمساجيد.. الخ".²

وقد تعرّض ابن الجزري لرواية الحلواني وقوله أنّها من الوفود في كتابه النّشر، دون أن يبيّن فساد هذا القول واكتفى بإثبات هذا الوجه الثاني لهشام والرّد على من أنكره.³

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 1259.

² ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 299.

³ ينظر: المرجع نفسه، والصفحة نفسها، وكذلك أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 552.

المطلب السابع: رواية الإشمام في ﴿حَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ﴾ و﴿مُنِيبٌ ادْخُلُوهَا﴾ عن البصري: أورد الدّاني نصا عن ابني يحيى اليزيدي وهما عبد الله وإبراهيم¹، أنّ أبا عمرو البصري قرأ من قوله تعالى: ﴿حَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ﴾ [إبراهيم: 26]، ومن قوله أيضا: ﴿مُنِيبٌ ادْخُلُوهَا﴾ [ق: 33، 34]، بكسر التنوين في التاء المربوطة -وقد سماها بالهاء-، وكسر تنوين الباء في ﴿مُنِيبٌ﴾، مع إشمام الألف بالرفع.²

وقد حكم على روايتهما بالخطأ؛ لأنّ الألف أصلا معدومة حال الوصل بسبب التنوين فلا تشم بأي حال بالرفع.

يقول الدّاني ما نصّه: "وأخطأ؛ لأنّ الألف في حال الوصل الذي فيه يوجد التنوين معدومة، فكيف يشمّ الرفع؟".³

فانعدام الألف التي هي ألف الوصل، ينعدم معها بالتبعية الإشارة بالرفع الذي هو الإشمام، ووجه هذا الامتناع بينه الدّاني أنّها على مذهب من يرى أنّ الألف لا تلزمها حركة الحرف الثالث -أي المضموم- الواقع بعد السكون الثاني.⁴

وخلال شرحه لهذا نقل الدّاني رواية عن بسنده إلى عياش وهو عن أبي عمر الدوري عن الكسائي أنّه قال في قوله تعالى ﴿إِنْ أَمْرُؤُا﴾ [النساء: 26] برفع النون، يعني "إِنْ أَمْرُؤُا"، وقد خطأ هذه الرواية منه، واحتمل أن يكون قد سقط عليه في الترجمة "لا" النافية؛ أي بغير رفع النون. يقول ما نصّه: "...﴿إِنْ أَمْرُؤُا﴾ لا ترفع النون، وهذا هو الصواب، والذي لا يجوز غيره، وأحسب عياشا سقط عليه "لا".⁵

¹ عبد الله بن يحيى المبارك، تقدمت ترجمته في الصفحة: 156، وإبراهيم بن يحيى في الصفحة: 104.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 898.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن: رواية ابن مجاهد ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عن الكسائي:

ذكر الدّاني أن ابن مجاهد في كتابه المصنف في قراءة الكسائي، عن أصحابه عن نصير عن الكسائي أنه يفتح هذه الياء من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [إبراهيم:31].

وعلمته أنّ الكسائي يفتح ياء الإضافة عند استقبال الألف واللام، والصحيح أنّ هذا الموضع لا يفتحه،¹ بل يقرؤه بالإسكان² كما نقل الدّاني ذلك مستدلاً بأمرين:

1. استشهاد الدّاني بنسخة من نسخ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ذكر أنه قرأها بالإسكان، وبالرجوع إلى كتاب ابن مجاهد نجد أنه قرأها بالإسكان فقط.³

2. ما رواه الدّاني عن الفارسي عن أبي طاهر أنه سأل أبا بكر بن مجاهد فقال له: "ألست رويت لنا عن نصير عن الكسائي أنه ينصب الياء في سورة إبراهيم عند قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فقال لي: وقع في كتابي غلط، فلما قال لي ذلك ضربت عليه من كتابي".⁴

فالدّاني في تصحيحه اعتمد على ما ذكره ابن مجاهد ورجوعه لوحده عن وجه فتح الياء في هذا الموضع.

¹ ذكر محقق جامع البيان في الهامش أنه وجه منفرد به عن الكسائي غير مقروء به، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1261.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:300.

³ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:364.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1261.

المطلب التاسع: رواية ابن مخلد في ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ عن البزي: سرد الدّاني مذاهب القراء من قوله تعالى: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر:08]، وهي كالآتي:

1. قرأ عاصم في غير رواية حفص ﴿مَا تَنْزَلُ﴾ بالتاء وضمّها وفتح الزاي و ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ بالرفع.

2. قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿مَا نُنْزِلُ﴾ بالنون وضمّها وكسر الزاي ﴿الملائكة﴾ بالنصب.

3. قرأ الباقون بالتاء وفتحها وفتح الزاي ورفع ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾.

وقد صحّح الدّاني رواية حدّث بها عن شيخه الفارسي إلى ابن مخلد عن البزي أنّه قرأ ب: ﴿مَا نَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بنصب النون.

قال الدّاني: " حدّثنا الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال: نا ابن مخلد عن البزي ﴿مَا نَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالنون نصب، وهو وهم من ابن مخلد " ¹.

وقد يكون منشأ الوهم وقع لابن مخلد في ترجمته للحرف عن البزي الذي يقرأ بالتاء وفتحها وفتح الزاي ورفع ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ كقراءة الجمهور.

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1266.

المطلب العاشر: رواية ضمير الجمع المتكلم في ﴿يُنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ عن نافع:

يقرأ جمهور القراء في موضع قوله تعالى: ﴿يُنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: 02]، بياء مضمومة مكسورة الزّاي، وهم على خلاف في تشديد وتخفيف كلمة ﴿يُنْزِلُ﴾، فقرأها بتخفيف الزّاي ابن كثير وأبو عمرو البصري، وروى التشديد فيها بقية القراء.¹

وفي ترجمة الدّاني لهذا الحرف تبّه على وهم جاء في رواية قالون عن نافع ذكره بسنده فقال: "... نا أحمد بن عمر، قال: نا محمد بن عمر، قال: نا محمد بن أحمد، قال: نا عبد الله بن عيسى عن قالون عن نافع ﴿ننزل الملائكة﴾ بالنون وهو وهم، وسائر أصحاب قالون عنه مفتوحة النون وهو الصواب".²

فالدّاني اعتبر الوهم حاصل في أنّ الفعل بالنون على ضمير الجمع المتكلم، والصحيح أنّه بالياء على ضمير الغائب المفرد والنون مفتوحة فيه، فالخطأ هو خطأ في ترجمة الحرف جرّ ذلك خطأ في الرواية، ولم يبيّن من صاحبه.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1270، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 302.

² المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1270.

المطلب الحادي عشر: رواية النون في ﴿لِيَجْزَيْنَ﴾ عن ابن ذكوان عن ابن عامر:

وضّح الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [النحل:96]، أنّ ابن كثير وعاصما قرؤوا بالنّون فيها، وقرأ الباقون بالياء.¹

ثمّ بيّن رواية غلط فيها كلّ من أبي بكر النّقاش وأبي العباس عبد الله بن أحمد البلخي² كلاهما عن الأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالنّون فيها ﴿ولنجزيّن﴾.

قال الدّاني ما نصّه مبيناً ذلك: "...وهو وهم منهما لا شك فيه؛ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه بالياء".³

ورواية الياء نقلها الدّاني عن الأخفش عن ابن ذكوان أداء عن جملة من القرّاء؛ كابن شنبوذ وابن الأحرز وابن أبي حمزة وابن أبي داود وابن مرشد وابن عبد الرزاق وعامة الشاميين، كما ذكر عن أبي بكر بن أشته عن ابن ذكوان في كتاب النّقاش: أنّ ابن ذكوان رواها بالياء والأخفش بالنون.⁴

ومع أنّ الدّاني وصلته رواية النون في ﴿لِيَجْزَيْنَ﴾، إلّا أنّه لم يشبها لعدم صحتها واضطراب الرواة وكثرة الناقلين أداء بالياء عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وقد أثبتتها ابن الجزري في النّشر من طرق أخرى، وبيّن أنّها صحيحة عن ابن ذكوان، فيكون له بذلك الوجهان لابن عامر براوييه فيها.⁵

وكذا أبو الحسن علي الصفّاقسي في غيث النفع ردّ على الدّاني في عدم إثباته لوجه القراءة بالنون لابن ذكوان فقال: "... فالجواب أن عدم ثبوت ذلك عنده لا ينافي ثبوته عند غيره، وقد ثبت

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1279، وابن الجزري، النّشر، ج:02، ص: 305.

² عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد أبو العباس البلخي، قرأ على قبل، وقرأ عليه أبو بكر أحمد بن نصر الشذائي، توفي سنة 318 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:404.

³ المصدر نفسه، ج:03، ص: 1279.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج:02، ص: 305.

ذلك من جميع طرق العراقيين وقطع به الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني، وما احتج به الداني من نص كتاب الأخفش لا تثبت به حجة على النفي إذ يحتمل أنه ذكر في كتابه أحد الوجهين وهو الياء، وكان يقرأ بالوجهين الياء والنون، والإقراء مقدم عند التعارض وأولى".¹

¹ الصفاقسي، غيث النّفع في القراءات السبع، ص: 357.

المطلب الثاني عشر: رواية حماد بن بحر في ﴿أَعْجَمِيَّ﴾ عن المسيي:

نقل الدّاني إجماع القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ أَعْجَمِيَّ﴾ [النحل:103]، أنّها على الخبر بدون مدّ، إلا الذي رواه حمّاد بن بحر¹ عن المسيي عن نافع أنه قرأ ﴿أَعْجَمِيَّ﴾ بهمزتين على الاستفهام.

وقد بيّن الدّاني أنّ الخطأ هو من حماد بن بحر، وهو لا يجوز لأن الآية في سياق إخبار الله تعالى عن اللسان الذي يميل إليه الكفار فلا يستقيم الاستفهام فيه.

كما حكى الصحيح من رواية المسيي وهي القراءة على الإخبار فقال: "... وهو خطأ من حماد؛ لأن الاستفهام هاهنا لا يجوز بوجه من قبل أنه إخبار من الله تعالى عن اللسان الذين يميلون إليه، فكيف يكون استفهاماً؟ وروى المسيي وابن سعدان والأنصاري وغيرهم عن المسيي ﴿أَعْجَمِيَّ﴾ بغير استفهام وهو الصحيح".²

وفيما وقفت عليه من كتب القراءات لم أجد رواية حماد بن بحر بالاستفهام؛ سوى التي ذكرها الدّاني وأنكرها، وهذا ما يدّل على أنّها مخالفة لما روي عن نافع وغير معروف عنه.

¹ حماد بن بحر الكوفي، روى القراءة عن إسحاق بن محمد المسيي، روى القراءة عنه محمد بن عيسى الأصبهاني، وقد وصفه الدّاني بكثير الشذوذ، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:257.

² الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1280.

المطلب الثالث عشر: رواية أبو ربيعة ورواته في ﴿لَيْسُوْؤُواْ وَجُوْهَكُمْ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوْؤُواْ وَجُوْهَكُمْ﴾ [الإسراء: 07]، أنّ:

ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمّاد وحمزة بالياء ونصب الهمزة ﴿ليسوء﴾. وقرأ الكسائي بالنون

ونصب الهمزة ﴿لنسوء﴾، والباقون وعاصم في رواية المفضل بالياء ﴿ليسوؤوا﴾.¹

ثمّ بيّن أنّ الرواة عن ابن كثير اختلفوا في ترجمة هذا الحرف بعبارات مختلفة، أوردت أخطاء وأوهاما في تصور كيفية قراءة الحرف، وقد وضّح الدّاني ذلك بما يستقيم مع صحيح الرواية المتقدمة عن القرّاء وهي كالآتي:

نقل الدّاني قولاً لأبي ربيعة² عن البري وقيل فقال في ترجمة الحرف: "وقال أبو ربيعة عن البري مرفوعة الواو مهموزة، وقال عن قنبل: غير ممدود، ولم يذكر الهمز، قال: وأنا أقرأ برواية ابن أبي بزة بالإشباع والمدّ وإثبات الواو، قال: والقراءة الأخرى لها مخرج، لأن الواوين مخرجهما واحد، فأدغمت أحدهما في الأخرى وشددت، وكلّ صواب".³

وقد أنكر الدّاني ترجمة أبي ربيعة في العبارة الأخيرة حين ذكر أنّ الواوين في «﴿ليسوؤوا﴾» تدغم إحدهما في الثانية، وذلك أن الإدغام يكون بين حرفين متجاورين أولاً، وثانياً يكون بين ساكن ومتحرك وليس بين ساكنين فيما بينهما، وحتى وإن حذفت الهمزة تخفيفاً فإن وجه الإدغام ممتنع، يقول الدّاني ما نصّه: "... وهذا من الكلام الذي لا يعرف له حقيقة، ولا يُدرى ما أراد قائله على أن قوله: إنّ إحدى الواوين تدغم في الأخرى خطأ لا يجوز من وجهين: أحدهما أن الهمزة المضمومة قد فصلت بينهما، فكيف يسوغ الإدغام مع ذلك، وهل في الفطرة الطاقة لذلك⁴. والثاني: أن الواو الأولى قد وليتها حركتها وهي الضمة، فإن حذفت الهمزة بعدها تخفيفاً، واتصلت الواو الثانية من غير

¹ المصدر السابق، ج: 03، ص: 1281.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 103.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1282.

⁴ أي أنّه متعذر ولا يستطاع عليه.

فاصل بينهما، لم يجز إدغامها أيضا فيها بوجه، لأنهما ساكنان، والساكن لا يدغم في الساكن كما لا يدغم المتحرك في المتحرك".¹

فردّ الدّاني لهذه الترجمة مبني على عدم ثبوت روايتها أولا، وعدم صحتها في القياس ثانيا، إذ إنّ قواعد الإدغام المعروفة لدى القرّاء لا تقول بهذا الذي ذكره أبو ربيعة في قراءة ابن كثير.

كما بين مقصدا آخر لقول أبي ربيعة -وهو مستبعد في قراءة ابن كثير- من أن يكون قد قصد بالإدغام بعد قلب الهمزة واوا مضمومة فتكون قراءتها بهذا الشكل ﴿لِيسَوَا﴾، وهذا غير معروف في قراءة ابن كثير وإن صحّ قياسا، يقول الدّاني: "ولعل أبا ربيعة يريد أن تنقلب واوا وتدغم الواو التي قبلها فيها، فإن كان أراد ذلك، فما حكاه جاز في القياس، غير معروف من مذهب ابن كثير".²

وعلى هذا التوجيه³ الذي ذكره الدّاني محتملا لقول أبي ربيعة، خطأ الدّاني ثلاث روايات جاءت عن الرواة في طرقهم عن ابن كثير وهي كالاتي:

1. سلامة بن هارون⁴ قد روى ذلك أيضا عن أبي ربيعة عن قنبل فقال: بغير همز والواو مشدّدة. وقال الحلواني عن القوّاس على الجمع يمدّ ويهمز.

2. عبد الله بن الحسين⁵ عن ابن الصباح عن أصحابه عن ابن كثير حذف الواو بعد الهمزة فتصير بواو واحدة: ﴿لِيسَوَا﴾ على وزن الفعل "يَسُوغ".

¹ المصدر السابق ج:03، ص: 1282.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ أي أن الهمزة تنقلب إلى واو مضمومة ثمّ يدخلها الإدغام.

⁴ سلامة بن هارون أبو نصر البصري، قرأ على هارون بن موسى، وقرأ عليه أحمد بن محمد الشامي، ولم يذكر ابن الجزري تاريخا لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص: 310.

⁵ عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي، أخذ القراءة على أبي بكر بن مجاهد، وقرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد، توفي سنة 386 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج:01، ص: 415 وما بعدها.

3. رواية آخرين¹ عن ابن الصباح عن قنبل ﴿لَيْسُوا﴾ بفتح الواو فعل واحد.²
والذي عليه العمل في رواية ابن كثير مما روي عن القواس والبزي وقنبل بهمزة مضمومة بين واوين على
الجمع ﴿لَيْسُوهُوا﴾ كما أسلفنا ذكره سابقا.³

¹ لم يسمهم الدّاني في جامع البيان.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1282.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 306.

المطلب الرابع عشر: رواية الرفاعي في ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني من قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء:33]، أن حمزة والكسائي وابن عامر في رواية الثعلبي عن ابن ذكوان قرؤوا بالتاء، وقرأ الباقر بالياء.¹

ثمّ حدّث الدّاني بسنده إلى أبي هشام الرفاعي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ بالتاء، وقد اعتبره وهما من أبي هشام الرفاعي، لأن أقرانه ممن رووا عن يحيى جميعهم روى بالياء عن أبي بكر عن عاصم.

يقول الدّاني ما نصّه: "...قال: نا أبو هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضاً، وهو وهم في أبي هشام لأنّ أصحاب يحيى كلهم رووا ذلك عنه بالياء، وبذلك قرأ الباقر".² وهذا من الانفرادات التي يوهّمها الدّاني في كتابه جامع البيان في القراءات السبع.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1285، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 307.

² ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن سعدان في ﴿وَنَنَّا بِجَانِبِهِ﴾ عن أبي عمرو البصري:

أطال الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَنَنَّا بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: 83]، بسط تراجم القراء لهذا الحرف، وكان مما أورده ترجمة لابن سعدان حكاهما في جامعه¹ ونقلها الدّاني عنه. يقول ما نصّه: "وروى ابن سعدان عنه² في جامعه، ونا بالفتح والمدّ بعد الهزمة، وقال عنه في مجرّده ونأى مهموزة موصولة، ولا معنى لقوله موصولة، والصواب مقصورة، ولعلّه قد قال ذلك فغلط عليه".³

فتصحح الدّاني لرواية ابن سعدان في كلمة "موصولة"؛ التي صوابها "مقصورة"، ويقصد بالقصر هنا المدّ الطبيعي فيها والله أعلم.

والصحيح من مذاهب القراء في هذا الحرف أنّ ابن ذكوان عن ابن عامر بالهمزة بعد الألف ﴿وناء﴾، والباقون بهمزة قبل الألف ﴿نأى﴾، أما من حيث الإمالة والفتح فالكسائي وخلف عن حمزة أمالا فتحة النون والهمزة في السورتين.

وأمال خلاد فتحة الهزمة فيهما فقط، وأمال أبو بكر فتحة الهزمة، وورش على أصله في ذوات الياء كما هو معروف عنه.⁴

¹ الجامع والمجرّد كلاهما لابن سعدان هو من مصادر الدّاني في جامعه.

² أي عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1291.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1291، والتيسير، ص: 412، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 308.

المطلب السادس عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿لَيْنُ أَخَرْتَنِ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني من الياءات المحذوفة في سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿لَيْنُ أَخَرْتَنِ﴾ [الإسراء: 62]، أن ابن مجاهد اضطرب في روايته عن ابن كثير على ثلاثة أقوال فيها؛ فقال في كتاب الياءات والمكيين أنّها حال الوقف بالياء، وفي كتابه الجامع الوصل بالياء والوقف بغير ياء، وفي كتابه السبعة الموجود بيننا أنّها بالياء في الوصل دون أن يذكر الوقف.¹

وبالرجوع إلى كتاب السبعة لابن مجاهد نجده أنّه قد بيّن الحالين معا لابن كثير وهو الوحيد حال الوقف الذي يقف عليها بالياء، وهذا خلافا لما ذكره الدّاني في الجامع من أنّه لم يشر في كتابه السبعة كيف يقرؤها حال الوقف بياء أم بحذفها، ولعلّ هذا سقط من النسخة التي كان يعتمد عليها الدّاني في نقله من كتاب السبعة.

يقول ابن مجاهد ما نصّه: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿لَيْنُ أَخَرْتَنِ﴾ بياء في الوصل وابن كثير وحده يقف بالياء".²

والصحيح من قراءة ابن كثير في هذا الموضع إثبات الياء في ﴿أَخَرْتَنِ﴾ حال الوصل والوقف معا.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1297.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 382.

³ ينظر: أبو بكر بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 274، والدّاني، التيسير، ص: 414.

المطلب السابع عشر: رواية الحلواني في ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ عن أبي عمرو البصري:

بيّن الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء:96]، أن نافعا وأبا عمرو البصري أثبتوها وصلا وحذفوها وقفا.¹

وصحح الدّاني رواية عن الحلواني عن أبي عمر الدوري عن اليزيدي أنه يقف بالياء على كلمة ﴿المهتدي﴾ في جميع القرآن حيث وردت، قال الدّاني: "وهذا غلط من الحلواني؛ لأنّ المصاحف اتفقت على حذف الياء في هذا الموضع، وفي الذي في الكهف، واتفقت على إثباتها في الذي في الأعراف خاصة، ومن قول أبي عمرو المجمع عليه عنه الوقف على ما في الرسم من إثبات، وحذف على حال ما رسم من غير مخالفة له، ولا عدول عنه".²

فالوهم الذي جاء من الحلواني خالف به الرسم العثماني، وأجرى قاعدة إثبات الياء في الوقف في المواضع التي حذفت منها كموضع الكهف والإسراء، وعليه جاءت مخالفته لما هو مجمع عن أبي عمرو البصري؛ بإثبات الياء حال الوقف إذا ما جاءت مرسومة.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1297، وابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص:285، وأبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص:579.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث السادس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء من سورة الكهف إلى سورة المؤمنون.

يضمّ هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني التي أوردها في بيان أوهام القراء وأخطائهم، من سورة الكهف إلى غاية سورة المؤمنون، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية الحلواني في ﴿مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ عن ابن كثير:

يقرأ الحرميان ومعهما ابن عامر من قوله تعالى: ﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف:36]، بالميم على التثنية ﴿مِّنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾، ويقرأ الباقون على التوحيد دون تثنية ﴿منها﴾، وهي مرسومة في مصاحف أهل البصرة وأهل الكوفة بدون ميم.¹

وقد غلط الدّاني رواية عن الحلواني على ابن كثير إذ حكى عن القواس عن أصحابه عنه منها بغير ميم أي على الأفراد.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقد غلط الحلواني على ابن كثير في ذلك، فحكى عن القوّاس عن أصحابه عنه منها بغير ميم، وخالفه البزّي وقنبل والخزاعي وأبو ربيعة، فرووا ذلك بالميم".²

والعلة في عدم اعتبار الدّاني لرواية الحلواني؛ قد صرّح بها في أنّها مخالفة لما جاء عن مجموعة من الرواة كالبزّي وقنبل والخزاعي وأبي ربيعة.

¹ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 390، والدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1307، والتيسير، ص: 416.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1307، وينظر ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 311.

المطلب الثاني: رواية ابن إسحاق وابن بحر وابن سلام في ﴿مِنْ لَّدُنِي عُذْرًا﴾:

يقرأ نافع قوله تعالى: ﴿مِنْ لَّدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76]، بضمّ الدال وتخفيف النون.

وذكر الدّاني روايتين موسى بن إسحاق¹ وعن حمّاد بن بحر كلاهما عن المسيبي أنّ نوحها موقوفة، وقد اعتبر الدّاني ذلك غلطا منهما.

يقول ما نصّه: "وروى موسى بن إسحاق الأنصاري عن المسيبي عنه أنّها موقوفة حيث وقعت، وروى حمّاد بن بحر عن المسيبي نوحها موقوفة حيث وقعت، وذلك غلط منهما".² ومعنى قول الدّاني موقوفة النّون أنّها ساكنة أي ﴿مِنْ لَّدُنِي﴾.

ومن الموضع نفسه من قراءة أبي بكر شعبة عن عاصم؛ تبّه الدّاني على خطأ أبي عبيد القاسم بن سلام حين ذكر أنّه قرأ بإشمام اللام الضمة مع جزم الدال، وفي كتاب المعاني روى خلاف ذلك بفتح اللام وهو الصحيح من الروايتين.

يقول الدّاني في ذلك: "وقال أبو عبيد في كتاب القرآن عنه عن أبي بكر يشمّ اللام الضمة مع جزم الدال، وإشمام اللام خطأ منه، وقد قال في كتابه المعاني³ عن الكسائي عن أبي بكر بفتح اللام، وهو الصواب، غير أنّه لم يذكر الدال هناك".⁴

وإن كان الدّاني قد خطّأ الإشمام الذي ذكره أبو عبيد، فإنّه قد رواه هو بنفسه من طريق آخر عن العليمي بإسكان الدال وإشمامهما الضم وتخفيف النون،⁵ وهو الذي سار عليه في كتاب التيسير.⁶

¹ موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي، روى القراءة عن قالون، روى عنه ابن مجاهد، توفي سنة: 297 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 317.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1316.

³ كتاب القرآن والمعاني للكسائي من مصادر الدّاني في الجامع.

⁴ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: المصدر السابق، ج: 03، ص: 1317.

⁶ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 419.

كما بيّن الدّاني اعتراض مفهوم الإشتمام في هذا الموضع على أنّه إيماء بالشفقتين إلى الضمة بعد سكون الدال، وقبل كسر النون، ويكون كذلك بالإشارة إلى الضم فلا يكون سكونها خالصاً، وإنما مائلاً إلى المتحرك، وبهذا القول أخذ ابن الجزري واستحسنه على غيره من الأقوال.¹ يقول ابن الجزري عن الإشتمام في هذا الموضع ما نصّه: "واختلف عنه في ضمة الدال، فأكثر أهل الأداء على إشتمامها الضم بعد إسكانها، وبه ورد النص عن العليمي، وعن موسى بن حزام عن يحيى، وبه قرأ الداني من طريق الصريفي، ولم يذكر غيره في التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي..".²

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1317، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 314.

² ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 313.

المطلب الثالث: رواية طاهر بن أبي هاشم في ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني أنّ الرواة قد اختلفوا عن ورش في الياء المحذوفة من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَفَلَّ﴾ [الكهف:38]، بالإثبات والحذف فيها.

وقد تساءل الدّاني متعجبا ومنبّها على غلط شيخه أبي طاهر بن أبي هاشم إذ حكى أنّ أبا الأزهر وداود بن طيبة روى عن ورش إثبات هذه الياء في الوصل. يقول الدّاني ما نصّه في ردّه لهذه الرواية: "ولا أدري أين وجد ذلك مسطرا عنهما ولا عمن رواه أيضا؟!، أهل الأداء مجمعون على خلاف ما حكاه".¹

كما بيّن الدّاني أنّ النصّ الوارد عن أبي الأزهر وداود بن طيبة في كتابيهما لم يذكرهما ضمن الياءات التي أثبتتها ورش هذا الموضع من سورة الكهف ﴿إِنْ تَرَنِ﴾، فدلّ على أنّ ورش يجعلها من جملة المواضع المحذوفة من الياءات.

يقول في ذلك: "... والنّصّ الوارد عنهما في كتابيهما ينفيه ويردّه، وذلك أنّهما ذكرا فيهما عن ورش أنّ جملة الياءات اللواتي أثبتتهنّ في الوصل سبع وأربعون وأتيا بهنّ بأبا إلى آخرهنّ، ولم يذكرنا في الجملة هذه الياء، فدلّ ذلك دلالة قاطعة من طريق النصّ على أنّ روايتهما عن ورش حذفها في الحالين".² وهذا الذي سار عليه الدّاني في التيسير من الحذف فيها³ وقد صحّ عن ابن الجزري الوجهين عن ورش من طريق الأصبهاني بالإثبات ومن طريق الأزرق بالحذف فيها.⁴

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1331.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:423.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 182 و316.

المطلب الرابع: رواية الحلواني في ﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ عن الكسائي:

ذكر الدّاني أنّ الصحيح من قراءة الكسائي في قوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: 64]، إثبات الياء فيها حال الوصل، وحذفها حال الوقف عليها، وهو الموضع من سورة الكهف الذي يقرؤه بوجهين، أمّا فيما عداه فإنّه يقرأ بالحذف في الجميع.¹

وقد غلط الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي إذ روى أنّه حذف الياء من ﴿كُنَّا نَبِغُ﴾ في الحالين حال الوصل والوقف، إذ اعتبره الدّاني وهما منه بدليل أنّ جميع أصحاب الكسائي وأصحاب أبي عمر الدوري على إثباتها في الوصل كما روى بسنده إلى الكسائي.

يقول في ذلك: "وقد رواه الحلواني عن أبي عمر عنه أنّه حذف الياء من نبغ في الحالين، وهو وهم؛ لأنّ جميع أصحاب الكسائي وأصحاب أبي عمر على إثباتها في الوصل، قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر... قال: نا أبو عمر عن الكسائي أنّه أثبت الياء فيما ﴿كُنَّا نَبِغُ﴾ إذا وصل فإذا وقف لم يثبتها".²

وعلى ذلك ابن الجزري في كتابه النشر.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1331.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 316.

المطلب الخامس: رواية أحمد بن صالح في ﴿كهيعص﴾ عن نافع:

يقرأ نافع بإخفاء نون العين مع الصاد بغنة في فاتحة مريم من قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم: 01]، وقد ذكر الدّاني أنّ أحمد بن صالح روى الإظهار فيها إظهاراً خالصاً وهو غير معروف من مذاهب القراء من يفعله، لأنه حكم متفق عليه بين جميع القراء على إخفاء النون الساكنة عند الصاد. يقول الدّاني ما نصّه: "ولم يرو عن نافع إظهار نون العين عند الصاد غير أحمد بن صالح، وإظهارها عندها إظهاراً خالصاً غير معروف من مذاهب القراء، لأن الصاد من حروف الفم وحكم النون معهن أن تكون مخففة، والمخفي ليس بمظهر خالص، ولا مدغم محض بل هو بمنزلة من المنزلتين".¹ ثم استدلل بنصّ لأبي عثمان المازني²، كما بيّن أنّه من الممكن أن يكون استعمال أحمد بن صالح لفظ الإظهار مجازاً.

وهو كذلك لا يصحّ حيث يقول: "قال أبو عثمان المازني بيان النون مع حروف الفم لحن³، ولعلّ أحمد بن صالح قد جعل الإظهار عبارة عن الإخفاء مجازاً واتّساعاً كما يجعل الكسر عبارة عن الإمالة والضمّ عبارة عن الإشمام في نظائر كذلك، فإن كان ذلك فما حكاها من البيان غير خارج عن الصواب؛ إذ ليس على الحقيقة بل هي على المجاز على أن البيان لا يمتنع هاهنا من حيث كانت حروف الهجاء مبنية على الانفصال مما بعدها والأخذ به".⁴

وذكر أحمد البنا الدميّاطي في إتحاف الفضلاء أنّ المشهور هو إخفاء نون عين عند الصاد للكلّ من ﴿كهيعص﴾ وروى بعضهم أنّ حفص يظهرها لأنّها حروف مقطعة.⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1337.

² بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني، روى عنه الهذلي قراءة أبي عمرو عن سيبويه ويونس بن عبد الأعلى. توفي سنة 246 أو 236 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 179.

³ إلى هنا ينتهي قوله أبي عثمان المازني الذي استدلل به الدّاني.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 45.

المطلب السادس: رواية الثعلبي وابن شنبوذ في ﴿إِذَا تُتْلَى﴾ عن نافع وابن عامر: ذكر الدّاني أنّ جميع القراء في قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [مریم:58]، قرؤوا بالتاء في ﴿تُتْلَى﴾، إلا ما رواه:

1. ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش.
 2. الثعلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر.
- أُتِمَّا قرأ بالياء ﴿إِذَا يُتْلَى﴾؛ وقد غلّط الدّاني روايتهما وصوابها بالتاء كما قرأت الجماعة فيها. يقول الدّاني ما نصّه: "كلهم قرأ إذا تتلى عليهم بالتاء إلا ما رواه الثعلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر وابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش أُتِمَّا قرءا بالياء وهو غلط".¹
- ولم يبيّن علة تغليطه لهذه الرواية في هذا الموضع.
- وهذه القراءة معزوة كذلك إلى شبل بن عباد المكي² في مختصر الشواذ،³ وهي كذلك من قراءة أبي حيوة والأعرج وابن محيصن كما ذكر صاحب البحر المحيط.⁴

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1344.

² شبل بن عباد أبو داود المكي، قرأ على ابن محيصن وعبد الله بن كثير، وقرأ عليه إسماعيل القسطنطيني، وإلى سنة 160 كان حيا واختلف في سنوات قليلة بعدها متى توفي، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص: 324.

³ ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البدیع، ص: 88.

⁴ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج:07، ص: 290.

المطلب السابع: ما روي في ﴿رِئًا﴾ عن نافع وابن كثير وابن عامر:

بيّن الدّاني أن نافعاً في غير رواية ورش وابن عامر في رواية ابن ذكوان وأبو بكر عن عاصم في رواية الشموني قرؤوا قوله تعالى: ﴿وَرِئًا﴾ [مریم:74]، بياء مشددة من غير همزة فيها، وبهذا الوجه غلط الدّاني رواية كل من:

1. الداجوني عن أصحابه عن هشام عن ابن عامر.

2. ابن شنبوذ عن النّحاس عن أبي يعقوب عن ورش عن نافع.

أثّما قرأ بدون همزة فيها، والصحيح أنّها بهمزة بين الراء والياء.

قال الدّاني ما نصّه بعد بيانه لخطأ الداجوني وابن شنبوذ: "وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام، وابن شنبوذ عن النّحاس عن أبي يعقوب عن ورش وهو غلط... وقرأ الباقون ونافع في رواية ورش وابن عامر في رواية هشام من جميع الطرق عنهما بهمزة ساكنة بين الراء والياء".¹

كما ذكر ترجمة أخرى من قراءة ابن كثير في هذا الموضع، جاءت عن ابن مخلد عن البزي ﴿ورِئًا﴾ بالمدّة قبل الهمزة والهمزة بعد الياء، ولم تثبت صحتها عنه.²

والمروي عن ابن كثير قلب الفعل فيها، فصارت في التقدير ﴿رِئًا﴾، ثم خفف على هذا، فحذفت الهمزة، فألقيت حركتها على الياء؛ فصارت ﴿رِئًا﴾.³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1345.

² المصدر نفسه، ج:03، ص: 1346.

³ ينظر: ابن جني، المحتسب، ج:02، ص:44.

المطلب الثامن: روايات مجموعة من الرواة في ﴿طه﴾ عن شعبة:

ذكر الدّاني اختلاف الرواة عن أبي بكر شعبة عن عاصم في قراءة حرف ﴿طه﴾ [طه:01]، وهي على خمس روايات:¹

1. روى عنه يحيى بن آدم والعليمي والكسائي ويحيى الجعفي وابن أبي أمية وابن عطار وابن جبير بكسر الطاء والهاء.

2. رواية إسحاق الأزرق عنه يشمّها شيئاً من الخفض.

3. رواية خلّاد عن حسين عنه أنه لا يكسر الطاء ولا الهاء ولا يفتحهما.

4. رواية الأعشى والبرجمي عنه بفتح الطاء والهاء.

5. رواية أبي الفتح في رواية الكسائي عنه بفتح الطاء وإمالة الهاء.

قال الدّاني بعد ذكره لهذه الروايات جميعاً: "... والأول هو الصحيح عنه".²

أي رواية الكسر في الطاء والهاء معا ويقصد بالكسر إمالة فتحة الطاء والهاء مع بعض، كالذي قرأ به حمزة والكسائي فيها.³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1351.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 429.

المطلب التاسع: رواية أبي عمارة في ﴿لَأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ عن نافع:

غَطَّ الدّاني رواية حكاها عن أبي عمارة عن إسحاق الأزرق في قوله تعالى: ﴿لَأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه:10]، بكسر الألف فيها، وقد علّل الدّاني عدم صحة ذلك بامتناعه وصلا وحال الوقف عليها.

يقول الدّاني ما نصّه: "وهذا خطأ منه سواء أراد الوصل أو الابتداء...".¹

لأنّه حال وصل ﴿امْكُثُوا﴾ بما قبلها تكون الألف فيها همزة وصل وهي ساقطة، وحال الابتداء فإنّها لا تكون إلا مضمومة تبعا لضم الحرف الثالث من الفعل ﴿يَمْكُثُ﴾. وقد أرجع الدّاني نصّ أبي عمارة على أنّه كان يقصد كسر الهاء ووقع سقط في العبارة فذكر الألف.² أو يكون الخلط الواقع هنا من قراءة حمزة في هذا الموضع، بحيث أنّه يضم الهاء فيها خلافا عن باقي القراء³، فاختلط على أبي عمارة الحركات في ذلك والله أعلم.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1352.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:429، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص:313.

المطلب العاشر: رواية مجموعة من الرواة في ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ :

يقرأ ابن كثير وأبو عمرو البصري قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه:12]، بفتح الهمزة فيها وباقي القراء بالكسر فيها.¹

وقد نبّه الدّاني في هذا الموضع على ثلاثة أوهام وأخطاء حكيت عن بعض الرواة وهي كالآتي:

1. رواية ابن مجاهد عن الحسن الجمال عن محمد بن عيسى عن حماد بن بحر عن نافع وهو غلط.²
 2. رواية الوليد بن مسلم عن يحيى عن ابن عامر، وكذلك روى أبو الحسن عن أصحابه عن نصير عن الكسائي، وهو وهم، وقد ذكرت هذه الرواية كذلك في كتاب المبهج في القراءات الثمان.³
 3. غلط ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري حين ذكر أنّها بالكسر عنه.⁴
- والذي عليه أهل الأداء ما قدمناه في بداية المطلب من كسر الهمزة للجميع، إلا ابن كثير والبصري فإنهما بفتحها.⁵

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1353، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:319.

² لم يذكر ابن مجاهد هذه الرواية في كتابه السبعة وربما رويت عنه مشافهة أو في أحد من كتبه غير السبعة.

³ أبو محمد سبط الخياط، المبهج في القراءات، ص: 628، وأشار إلى هذا المرجع محقق كتاب جامع البيان على الهامش.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1353.

⁵ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 417، والدّاني، التيسير، ص:429.

المطلب الحادي عشر: رواية ابن بكار في ﴿تَقَرَّرَ عَيْنُهَا﴾ عن ابن عامر:

ذكر الدّاني إجماع القراء على فتح القاف من قوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّرَ عَيْنُهَا﴾ [طه:40]، إلّا ما رواه عبد الحميد بن بكار عن يحيى عن ابن عامر بكسر القاف فيها.

وقد عدّه الدّاني غلطا ووهما من ابن بكار؛ مع تسليمه بأنّها لغة معروفة في لغات العرب، كما احتجّ بأنّ ابن جرير الطبري لم يذكره كذلك في جامع البيان.

يقول الدّاني ما نصّه: "وكلهم قرأ ﴿كَيْ تَقَرَّرَ عَيْنُهَا﴾ بفتح القاف، إلّا ما رواه عبد الحميد بن بكار عن أيّوب عن يحيى عن ابن عامر، أنه قرأ ﴿تَقَرَّرَ بكسر القاف﴾، وهو عندي وهم من ابن بكار، والكسر لغة معروفة، ولم يذكر ابن جرير هذا الحرف في جامعه".¹

ولم ترد قراءة الكسر في القاف في جامع البيان لابن جرير الطبري حقيقة كما ذكر الدّاني، لكنّها جاءت في تفسير القرطبي وبرواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر فقال: "وروى عبد الحميد عن ابن عامر ﴿كَيْ تَقَرَّرَ عَيْنُهَا﴾ بكسر القاف. قال الجوهري: وَقَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا وَقَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا قُرَّةً وَقُرُورًا فيهما".²

أما قول الدّاني أنّها لغة معروفة؛ فيقصد بذلك أنّها لغة مروية عن قبيلة نجد كما ذكر صاحب اللباب.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1355.

² أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:14، ص: 60.

³ أبو حفص سراج الدين بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج:13، ص: 49.

المطلب الثاني عشر: رواية كسر الميم في "مَلِكِنَا" عن نافع:

ذكر الدّاني من قوله تعالى: ﴿مَوْعِدَكْ بِمَلِكِنَا﴾ [طه:86]، أن القراء على ثلاثة أوجه في هذا الموضع: فقرأ نافع وعاصم في غير رواية المفضل بفتح الميم في ﴿مَلِكِنَا﴾، وقرأ حمزة والكسائي بضمّ الميم فيها ﴿مُلِكِنَا﴾، وقرأ الباقون بكسرها ﴿مَلِكِنَا﴾.¹

ثم نبّه الدّاني على خطأ من روى الكسر عن نافع في هذا الموضع فقال: "وحدثنا: الفارسي، قال: حدثنا: أبو طاهر، قال: حدثنا: البرمكي عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع وعن يزيد عن أبي عمرو أنهما كسرا الميم، وذلك خطأ عن نافع".²

وقد اكتفى الدّاني ببيان الوهم والتنبيه عليه دون أن يبيّن صاحبه، ولا علّته.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1361، والتيسير، ص:433، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص:321.

² ينظر: المصدر السابق، ج:03، ص: 1361.

المطلب الثالث عشر: رواية ابن مجاهد والزيني في ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِ﴾ عن ابن كثير:

ذكر الدّاني في الياءات الزوائد من قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه:93]، أنّ ابن كثير يثبت الياء فيها حال الوقف والوصل، ثم نبّه على أنّ ابن مجاهد روى الوصل بياء والوقف عليها بدون ياء في كتابه الجامع، كما روى الوصل والوقف معا بإثبات الياء فيها كما تقدم وهو الصحيح من قوله. يقول الدّاني: "... ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ أثبتتها ساكنة في الحالين ابن كثير. وقال: ابن مجاهد في جامعه: يصل بياء ويقف بغير ياء، وقال في غيره: الوصل والوقف بالياء، وقال لي محمد بن علي عنه ابن كثير: يقف بالياء، وهو الصحيح من قوله".¹

ولم يذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة سوى وجه الإثبات حال الوصل والوقف معا.²

وقد وافق ابن الجزري أبا عمرو الدّاني في التنبيه على موضع ابن مجاهد ونقله في كتابه النشر فقال: "وقد وهم ابن مجاهد في كتابه قراءة نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في جامعه حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف".³

كما نبّه الدّاني على اضطراب وقع فيه الزيني⁴ عن ابن فليح عن ابن كثير إذ روى الوصل والوقف بياء وقال بوجه آخر: الوقف بغير ياء، وإثباتها ساكنة حال الوصل⁵، والصحيح كما قدّمناه في بداية المطلب.

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1367.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 417.

³ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 323.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 166.

⁵ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1361.

المطلب الرابع عشر: رواية رفع الياء في ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ عن أبي عمرو البصري:
نقل الدّاني إجماع القراء جميعهم في موضع: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء:95]، بفتح الياء وكسر
الجيم أي بناء الفعل للمعلوم، ثمّ تَبَّه بسنده إلى اليزيدي عن أبي عمرو البصري من أنّ ﴿يَرْجِعُونَ﴾
برفع الياء فيها على بناء ما لم يسمّ فاعله.
وقد بيّن الدّاني أنّ هذه الرواية موهومة ولا تصحّ فقال: "وكلّهم قرأ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾
بفتح الياء وكسر الجيم إلا ما ناه محمد بن علي، قال: نا محمد بن قطن، قال: نا أبو خلّاد عن
اليزيدي عن أبي عمرو يرجعون الياء رفع، لم يروه غيره وهو وهم".¹
فهو تفرد من ابن خلّاد وهّمه الدّاني ولم يعتبره.

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1373.

المطلب الخامس عشر: رواية ابن بكار في ﴿وَإِنْ أَدْرِي﴾ عن ابن عامر:

أجمع القرّاء كما ذكر الدّاني في موضع ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ﴾ [الأنبياء:109]، ومن السّورة نفسها ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾ [الأنبياء:111]، ومن سورة الجنّ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجنّ:25]، بإسكان الياء فيها دلالة على رفع الفعل، إلا ما رواه عبد الحميد بن بكار من قراءة ابن عامر أنّه فتح الياء فيها ﴿أدري﴾.

وقد اعتبره الدّاني غير جائز وهو وجه ممتنع؛ إلا إذا كانت الفتحة هي بسبب نقل حركة الهمزة الموجودة بعد الياء، فإن ذلك قد يجوز، وقد أرجع الدّاني نسبة هذا الوهم لابن بكار. يقول الدّاني ما نصّه: "... ما رواه ابن بكار عن أيّوب عن يحيى عن ابن عامر أنه فتح الياء فيهن، وذلك غير جائز إلا على إلقاء حركة الهمزة على الياء فيما بعدها همزة وتحريكها بها وإسقاط الهمزة من اللفظ، فإن ذلك قد يجوز، وما أحسب ذلك إلا وهما من ابن بكار".¹

فالفعل ﴿أدري﴾ هو فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنا"²، فلا يجوز نصبها إلا من وجه باب النقل في الهمزة والله أعلم.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1373.

² محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج:06، ص:373.

المطلب السادس عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿وَلَوْلُوا﴾ عن عاصم:

ذكر الدّاني أن نافعاً وعاصماً في غير رواية المفضل وهبيرة قرؤوا موضع: ﴿وَلَوْلُوا﴾^ط [الحج:23]، وكذلك من سورة فاطر من الآية 33 بالنّصب، وهو الوجه الذي قرأ به الدّاني لهما.¹ ثم نبّه بعد ذلك إلى اضطراب وقع فيه ابن مجاهد وتردّد بين كتابيه السبعة في القراءات، وكتابه عن عاصم، فقال في كتاب السبعة أنّها بالخفض في السورتين²، وقال في كتاب عاصم أنّها بالنّصب كما ذكر؛ والقول الثاني هو الصحيح من قراءته كما تقدّم. يقول الدّاني ما نصّه: "واضطرب ابن مجاهد عنه في ذلك، فقال في كتاب السبعة بالخفض في السورتين، وقال في كتاب عاصم بالنّصب، وروى هبيرة عن حفص عنه هاهنا بالنّصب".³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1378، وينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:326.

² وقد رجعت إلى كتاب السبعة لابن مجاهد في هذا الموضع فلم يذكر رواية الخفض في ﴿وَلَوْلُوا﴾ التي حكاها الدّاني في جامعه، ولربما تكون رواية الخفض مروية في كتاب عاصم الذي هو مفقود، فوقع له خلط بينهما والله أعلم، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 435.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1378.

المطلب السابع عشر: رواية محمد بن جرير في ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ عن نافع:

قرأ نافع قوله تعالى: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الظَّيْرُ﴾ [الحج: 31]، بفتح الخاء وتشديد الطّاء وباقي القراء على تخفيفها.¹

وذكر الدّاني بسنده عن شيخه الفارسي عن أبي طاهر عن محمد بن جرير عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش أنّه قرأها بتشديد الطّاء وتسكين الخاء، وعليها يكون إدغام الخاء الساكنة في الطّاء التي بعدها.

وهي ترجمة خطّأها الدّاني وعلّلها بقوله: "... وهذه الترجمة خطأ؛ لأن هذه الكلمة ليست فيها تاء مدغمة أصلاً؛ لأن الفعل في وزن تَفَعَّل مثل تَكَلَّمَ، والأصل: تَتَخَطَّف وتَتَكَلَّم بتاءين، فحذفت إحداها تخفيفاً. وإنما تكون التاء المدغمة في هذا الفعل، إذا كان في وزن "تَفَعَّل"، فيكون الأصل ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾، فيدغم التاء في الطّاء وتكون الطّاء مكسورة لا بدّ من ذلك دلالة قاطعة على أن الفعل ليس في زنة "تَفَعَّل"، وأنه في زنة "تَفَعَّل" فلا يجوز ما حكاه ابن جرير عن يونس عن ورش بوجهه"².

فخلاصة تعليل الدّاني أنّ الإدغام ممتنع في الفعل تَخَطَّف الذي هو على وزن "تَفَعَّل"، وجائز أن يكون الإدغام في الفعل "تَخَطَّف" الذي هو على وزن "تَفَعَّل".
وقراءة نافع هي أصلاً على الإدغام من أصل الوزن "تَفَعَّل"، حيث نقل فتحة التاء إلى الخاء وأدغم التاء في الطّاء فشدد لذلك فأصبحت ﴿تَخَطَّف﴾ على وزن "تَفَعَّل".³
ولا يصحّ أن يكون فيها إدغام ثان، حيث يجتمع ساكنين؛ سكون الخاء مع تشديد الطّاء التي هي عبارة عن ساكن ومتحرك.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1380، التيسير، ص: 157، وابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 326.

² المصدر نفسه: ج: 03، ص: 1380، 1381.

³ ذكر توجيه قراءة التشديد ابن خالويه في كتابه الحجة، ينظر كتابه: الحجة في القراءات السبع ص: 253.

وقد عزا الدّاني هذا الوهم لمحمد بن جرير الطبري مجزماً بذلك أن الخطأ منه لا من يونس بن عبد الأعلى، لأنّه وبسند آخر بيّن الدّاني أنّ يونس بن عبد الأعلى قد وافق ما روته الجماعة من رواية ورش عن نافع.

يقول ما نصّه: "فلا يجوز ما حكاه ابن جرير عن يونس عن ورش بوجه. والغلط في ذلك عندي عن ابن جرير، لا من يونس؛ لأنّ فارس بن أحمد، قال: نا جعفر بن أحمد قال: نا محمد بن الربيع. ح ونا الخاقاني، قال: نا أحمد بن أسامة، قال: نا أبي، قال: نا يونس عن ورش عن نافع فتخطفه مثقلة... لم يزد على قوله مخففة¹ ومثقلة شيئاً يدلّ على موافقة الجماعة من أصحاب نافع، وأنّ الزيادة من ابن جرير وهو خطأ".²

¹ يقصد مخففة ما رواه يونس بن عبد الأعلى من قراءة نافع.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1382.

المطلب الثامن عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني في موضع: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ [الحج:39]، أنّ نافعاً قرأ بضم الهمزة في ﴿أُذِنَ﴾ وفتح التّاء في ﴿يُقَاتِلُونَ﴾.

وبعد استعراضه لمذاهب القراء الآخرين في الحرفين، نبّه الدّاني على رواية ابن مجاهد حكاها في كتاب قراءة نافع¹ بأن داود بن أبي طيبة روى عن ورش ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بكسر التّاء، وقد غلّط الدّاني هذه الرواية نظراً لورود نصّ فيها عن ورش عن نافع بفتح التّاء.

يقول الدّاني ما نصّه: "... وحكى ابن مجاهد في كتاب قراءة نافع أن داود بن أبي طيبة روى عن ورش عن نافع ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بكسر التّاء، وهو غلط؛ لأن داود نصّ على ذلك في كتابه عن ورش عن نافع بفتح التّاء "².

فمحيي النصّ عن داود موجب لتوهيم ما ذكره ابن مجاهد. ويشترك مع نافع في فتح التّاء، ابن عامر وحفص والباقون بكسرها.³

¹ كتاب نافع من مصادر الدّاني في جامعه.

² المصدر السابق، ج:03، ص: 1382.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 440.

المطلب التاسع عشر: رواية أحمد بن أسامة في ﴿تَنَبُّتٌ بِالدُّهْنِ﴾ عن حمزة:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو البصري ﴿تَنَبُّتٌ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: 31]، بضم التاء وكسر الباء وباقي القراء بفتح التاء وضمّ الباء.¹

وقد نبّه الدّاني على غلط وقع فيه أحمد بن أسامة² في روايته إلى حمزة أنّه قرأ بضم التاء وكسر الباء مثلما قرأ ابن كثير وأبو عمرو، فقال: "وكذلك روى لي ابن خاقان عن أحمد بن أسامة³ عن أبيه عن يونس عن ابن كيسة عن سليم عن حمزة، وهو غلط من ابن أسامة".⁴ ثمّ صحّح بعد ذلك هذه الرواية بسند آخر فقال: "...لأنّ أبا الفتح روى لنا عن جعفر بن أحمد عن محمد بن الربيع عن يونس عن ابن كيسة عن سليم عن حمزة بفتح التاء مثل نافع، وهذا هو الصواب".⁵

وقد كشف الدّاني غلط ما رواه أحمد بن أسامة بمتابعته لسند أقوى منه، كما أنّه -أي ابن أسامة- لم يكن متضلعا بقراءة حمزة وأكثر ما اشتهر به وعرف عنه هي قراءة ورش التي قال عنه فيها ابن الجزري في غاية النهاية: "...قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس لورش وروى القراءة عن أبيه عن يونس وكان عارفاً بها قيما".⁶

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1382، والدّاني، التيسير، ص: 443، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 328.

² أحمد بن أسامة التجيبي المصري، قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ عليه محمد بن النعمان وابن خاقان، توفي سنة 356 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 38.

³ أي روى له ضم التاء وكسر الباء في ﴿تَنَبُّتٌ﴾.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1389.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁶ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 38.

المطلب العشرون: رواية ابن مجاهد في ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ عن ابن كثير:

قرأ ابن كثير في موضع ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [المؤمنون: 112]، ومن قوله تعالى كذلك: ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ [المؤمنون: 114]، بألف في الموضع الأول وبغير ألف في الموضع الثاني، وهي رواية الحلواني عن القوّاس والبرّي وأبو ربيعة والخزاعي عن أصحابه، وكذا قراءة الرواة الثلاثة عن ابن كثير كما ذكر الدّاني في الجامع.¹

ثمّ عرّج الدّاني بعدها بالحديث عن اضطراب وقع فيه ابن مجاهد في كتبه عن قنبل في هذا الحرف، فقال في كتابه السبعة "الموضع الأول بغير ألف والثاني بألف"²، وقال في كتاب المكيين بغير ألف في الحرفين،³ وعن شيخه الفارسي عن أبي طاهر في كتاب الاختلاف عن ابن مجاهد بألف في الحرفين معاً.⁴

ومن الروايات الثلاثة المختلفة؛ يبيّن الدّاني أن الصواب ما جاء في الجامع⁵ عن ابن مجاهد فقال: "والصواب ما ذكر في الجامع وما قرأت به عليه".⁶

ويشترك مع ابن كثير في الموضعين حمزة والكسائي بغير ألف فيهما، أما باقي القرّاء بالألف فيهما.⁷

وللفائدة فإن القراءة بدون ألف هي على الأمر، وبالألف على الإخبار.⁸

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1396، الدّاني، التيسير، ص: 446.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 435.

³ وقد ذكر هذا الوجه ابن مجاهد في السبعة قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير، ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1396.

⁵ فهت من السياق أن كتاب الجامع يقصد به كتاب السبعة في القراءات والله أعلم.

⁶ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁷ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 446، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 330.

⁸ ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 259.

المبحث السابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني من سورة النور إلى سورة العنكبوت.

يضمّ هذا المبحث المواطن التي نبّه فيها الإمام أبو عمرو الدّاني على أوهام القراء وأخطائهم في كتابه جامع البيان في القراءات السبع، من سورة النّور إلى غاية سورة العنكبوت، حيث تمّ توزيعها حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية القطري في ﴿يَتَّقِهِ﴾ عن قالون عن نافع:

ذكر الدّاني اختلاف القراء في قراءة حرف: ﴿يَتَّقِهِ﴾ [النور: 52]، واستعرض فيها جملة من الروايات بسنده إلى أئمة القراءة، وما يهمنا في هذا المطلب بيان قراءة قالون حيث ترجم له الدّاني على أنّه قرأ بكسر الهاء من غير صلتها.¹

ثمّ نبّه على وهم وقع فيه القطري² إذ ذكر أنّ قالون قرأ بالإسكان، وهو ما لم يعتبره الدّاني وخطأه: فقال -بعد ذكره لمذهب أبي عمرو البصري الذي بالإسكان-: "وقرأ أبو عمرو ... بإسكان الهاء ... وكذلك قال القطري في كتابه عن قالون وهو وهم".³

ولم يبيّن الدّاني علة توهيمه لرواية القطري عن قالون، إلا أنّ الظاهر من قوله الأول أنّه قرأ لقالون بجميع طرقه بكسر الهاء من غير صلة فيها.

وقد ذكر في التيسير أنّ قالون في هذا الحرف يقرؤها بالاختلاس.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1407.

² تقدّمت ترجمته في الصفحة: 162.

³ المصدر السابق، ج: 03، ص: 1408.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 449، وينظر: إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص: 356.

المطلب الثاني: رواية مضر بن محمد في ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ عن الكسائي:

يقرأ عاصم في رواية أبي بكر شعبة بن عياش وحمّاد والمفضل من قوله تعالى: ﴿كَمَا أَسْتَخْلَفَ﴾ [النور: 55]، بضمّ التاء وكسر اللام وحال الابتداء بـ: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ فإنّ يقرأها بضم همزة الوصل فيها.¹

ثمّ بيّن الدّاني وهم مضر بن محمد عن أبي عمر الدوري عن الكسائي أنّه قرأ مثل الذي قرأ به الرواة السابقون.

يقول الدّاني ما نصّه: "... كذلك روى مضر بن محمد عن أبي عمر عن الكسائي، وهو وهم من مضر".²

فرّد لها بناءً على تفرّده ومخالفته ما روته الجماعة عن الكسائي.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1408، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 332.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثالث: رواية محمد بن يحيى القطعي في ﴿فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ﴾ عن شعبة:

نَبّه الدّاني على وهم وقع فيه محمد بن يحيى القطعي¹ إذ نسب إلى أبي بكر شعبة عن عاصم أنّه قرأ بالنون في الفعلين ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿فَيَقُولُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾ [الفرقان:17].

ثم بيّن الصواب بما هو مروي عن سليمان بن داود في جامعه عن المعافي بن يزيد² عن أبي بكر، وبزيادة أخرى عن المعافي بن يزيد عن إسماعيل عن أبي جعفر أنّ ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون على ضمير الجمع المتكلم، و﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء على ضمير الغائب المذكور.

يقول الدّاني ما نصّه: "... ونا محمد بن يحيى القطعي³، قال: نا سليمان، قال: نا يزيد عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾ بالنون جميعاً، وهذا وهم من القطعي؛ لأن سليمان بن داود روى في جامعه عن يزيد عن أبي بكر ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ثم قال عن يزيد عن إسماعيل عن أبي جعفر ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء، وهذا هو الصواب".⁴

فالوهم الذي وقع فيه القطعي هو في حرف ﴿فَيَقُولُ﴾ حيث قرأها بالنون، والدّاني صحّح هذا الوجه بما هو أقوى منه وأعرف عند القراء.

¹ محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبد الله القطعي البصري، قرأ على أيوب بن المتوكل، وقرأ عليه الفضل بن شاذان، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:278.

² المعافي بن يزيد، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه القراءة أبو الربيع الزهراني. وهذه هي ترجمته المختصرة التي ترجم له بها ابن الجزري في غاية النهاية، ينظر: المرجع نفسه، ج:02، ص:301 و302.

³ ضَبَطَ لقبه بالقطعي في جامع البيان، وابن الجزري في غاية النهاية ضبطه بالقطعي، وأظنه خطأ في نسخ من كتاب جامع البيان، ينظر: المرجع نفسه، ج:02، ص:301.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1413.

وفي نصّ الدّاني تصحيف في اسم يزيد، وأظنه أنه بريد بن عبد الواحد أبو المعافى الضرير المقرئ الذي روى القراءة عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل بن جعفر وغيرهما، وروى عنه سليمان بن داود الزهراني وحمزة بن القاسم أبو عمارة ومحمد بن يحيى القطعي.¹ وهو الراجح باعتبار أن من اختلف عن بريد هما؛ سليمان بن داود ومحمد بن يحيى القطعي، والدّاني صحح رواية القطعي برواية سليمان بن داود.

وأعتقد أن المحقق قد أخطأ حينما ظنّه أنه يزيد بن عبد الواحد على هامش تحقيقه²، لأن يزيد بن عبد الواحد هو من طرق الدّاني التي روى بها في جامع البيان القراءة عن إسماعيل عن نافع وليس عن شعبة عن عاصم.

يقول الدّاني في مقدمته ما نصّه: "وأما طريق يزيد بن عبد الواحد عنه: فأخبرني الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال نا محمد بن يونس، قال: نا أحمد بن سعيد بن شاهين، قال حدّثنا سليمان ابن داود الزهراني قال حدّثنا بريد بن عبد الواحد، عن إسماعيل، عن نافع بحروف ليست بالكثيرة".³ وخلاصة قراءة القرّاء في هذا الموضع: ابن كثير وحفص: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ بالياء، والباقون بالنون. وابن عامر: ﴿فَنَقُولُ أَنْتُمْ﴾ بالنون، والباقون بالياء.⁴

¹ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:176.

² وفي الجزء الثالث من الصفحة 1158 من جامع البيان، استغربت أن يقول المحقق في الهامش أن يزيد بن عبد الواحد عن أبي بكر لا يعرفه، وهو معروف في غاية النهاية، ولعل هذا سهو في التنسيق وقع فيه الفريق المحقق لجامع البيان. والله أعلم.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:01، ص:281.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:451، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:333.

المطلب الرابع: روايتا ابن شنبوذ وابن مجاهد في ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ عن قنبل: نقل الدّاني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان:19]، بالتاء إلا ما رواه ابن مجاهد عن قنبل عن أبي بزة عن ابن كثير بالياء وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة¹، وكذلك رواه ابن شنبوذ عن قنبل أيضا.² وقد اعتبره غلطا في هذه الرواية لمخالفتها ما رواه الخزازي والحلواني عن القواس، وكذلك رواة البزي وقنبل وابن فليح. يقول الدّاني ما نصّه: "...قال: لي قنبل عن أبي بزة عن ابن كثير بما يقولون بالياء، وكذلك روى ابن شنبوذ عن قنبل وهو غلط".³ ولكنّ ابن الجزري اعتبر هذا الوجه في كتابه النّشر وصحّ عنده عن قنبل فقال: "واختلف عن قنبل في ﴿كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾، فروى عنه ابن شنبوذ بالغيب، وهي قراءة ابن حيوة، ونص عليها ابن مجاهد عن البزي سمعا من قنبل، وروى عنه ابن مجاهد بالخطاب، وبذلك قرأ الباقر".⁴ وقال في منظومته طيبة النّشر:

وَأَفْتَحْ وَزِنْ خُلْفَ يَقُولُوا وَعَقُوا *** مَا يَسْتَطِيعُوا خَاطِبَنَّ وَخَفُّوا⁵

فحرف الزاي من "زن" يرمز لقنبل وقوله "بخلف" أي بياء الغيب لقنبل.⁶

¹ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 463.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1414.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 334.

⁵ ابن الجزري، متن طيبة النّشر، ص: 88. البيت: 819.

⁶ ينظر: محمد سالم محيسن، الهادي في شرح طيبة النّشر، ج: 03، ص: 96.

المطلب الخامس: رواية عيَّاش بن محمد في ﴿تَرَآى﴾ عن عاصم:

ذكر الدّاني أنّ حمزة ومعه عاصم في رواية هبيرة عن حفص والكسائي في رواية نصير أمالوا فتحة الراء من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا الْجُمُعَانِ﴾ [الشعراء:61]، حال الوصل.

ثم حدّث بسنده عن عبد الواحد بن عمر عن عيَّاش بن محمد¹ عن أبي عمر الدوري عن الكسائي عن أبي بكر، وعن أبي عمر الدوري عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم، بالكسر في ﴿تَرَآءَا الْجُمُعَانِ﴾، - أي بالإمالة فيهما -.

وقد اعتبره الدّاني خطأً من عيَّاش وتبّه عليه بعد بيانه للصواب أنّها بالفتح عن أبي بكر بن عيَّاش وحفص كلاهما عن عاصم.

يقول ما نصّه: "وروى ابن مجاهد عن ابن الجهم عن أبي ثوبة عن الكسائي عن أبي بكر بالفتح، وكذلك روى ابن فرح عن أبي عمر عن الكسائي وعن أبي عمارة عن حفص وهو الصواب، وقول عيَّاش خطأ".²

وسبب خطأ عيَّاش وروايته بالكسر بينه الدّاني بأنّ ابن فرح³ قال بالنّص أنّه لا يكسر الموضع وعيَّاش سقطت منه "لا" النافية.

يقول الدّاني: "... لأنّه قال⁴: بكسر الأولى وقال ابن فرح: لا يكسر، فسقطت "لا" على عيَّاش. وقرأ الباقون بفتح الراء في الوصل".⁵

¹ تقدّمت ترجمته في الصفحة: 122.

² الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1424.

³ تقدّمت ترجمته في الصفحة: 199.

⁴ يقصد عيَّاش هو الذي قال.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وهمزة وحده من يميل فتحة الرّاء، وحال وقفه ألحق بها الهمزة معها فأماهما معا إمالة بينية، والباقون يخلصون فتحة الرّاء حال الوصل، أمّا حال الوقف؛ فالكسائي يقف بإمالة فتحة الهمزة ويميل معها الألف التي بعدها، وورش يجعلها بين بين.¹

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 455.

المطلب السادس: رواية ابن شنبوذ في ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ عن ورش عن نافع:

قرأ نافع في رواية ورش ياء الإضافة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:118]، بالفتح فيها من غير طريق الأصبهاني، وقد ذكر الدّاني أنّ ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش قرأها بالإسكان.

وهو غلط من ابن شنبوذ نَبّه الدّاني عليه وبيّن عدم صحته، لوجود نصّ عن أبي يعقوب في كتابه عن ورش بالفتح، كما أنّ أهل الأداء من المصريين مجمعون على ذلك.

يقول الدّاني ما نصّه: "وأسكنها الباقون وكذلك روى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش أداء وهو غلط؛ لأنّ أبا يعقوب نصّ عليها في كتابه عن ورش بالفتح، وأهل الأداء من المصريين وغيرهم مجمعون عنه على ذلك".¹

ولم يقرأ الدّاني بالإسكان لورش؛ إلا من طريق الأصبهاني في جامع البيان فقط إذ قال: "وقال الأصبهاني قرأته أعني على أصحابه عن ورش بالفتح والإسكان جميعاً، وبالإسكان قرأت أنا في روايته، وبه آخذ".²

أما في التيسير؛ فإنه لم يعتمد لورش سوى الفتح في ياء ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾، وعليه ابن الجزري في النشر.³

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1430.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:457، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:336.

المطلب السابع: روايات مجموعة من الرواة في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن نافع وابن عامر: يقرأ نافع من قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:65] في المواضع الأربعة¹ بالياء، ويقرأ موضع النمل ﴿خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [النمل:61] بالتاء.

وقد نبّه الدّاني على روايتين منسوبتين إلى حماد بن بحر والباهلي إذ غلطا فيهما وهما كالآتي:²

1. روى حمّاد بن بحر عن المسيبي عن نافع في موضع الروم بالتاء.
 2. رواية الباهلي عن أبي عمر الدوري عن إسماعيل عن نافع في النمل بالياء.
- ولم يبيّن الدّاني سبب تضعيفه للروايتين، والظاهر أنّها خالفت ما اشتهر من قراءة نافع. ومن المواضع نفسها صحّح الدّاني روايتين في قراءة ابن عامر، خالفت ما روته الجماعة عن ابن عامر وهي:³

1. عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر الخمسة الأحرف بالياء. وقد ذكرها ابن مجاهد في كتابه السبعة.⁴
 2. أحمد بن محمد بن بكر⁵ عن هشام بإسناده عن ابن عامر المواضع الخمسة بالياء.
- يقول الدّاني ما نصّه مبيناً غلط الروايتين ومثبتاً بالنّص أنّ الصواب في قراءة ابن عامر هي رواية التّاء في موضع سورة النمل: "... وذلك غلط من التغلبي عن ابن ذكوان ومن أبي بكر عن هشام في الحرف الذي في النمل؛ لأن أصحاب ابن ذكوان كلهم نصّوا عليه بالتاء، وكذلك أصحاب هشام،

¹ المواضع الأربعة هي: سورة يونس الآية 18، سورة النحل الآيتين: 1 و3، سورة الروم الآية 40.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص: 1174.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 324.

⁵ أحمد بن محمد بن بكر أبو العباس البكراوي، قرأ على سماعاً عن هشام، قرأ عليه ابن مجاهد، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 108.

فحدّثنا ابن غلبون، قال: نا عبد الله بن محمد، قال: نا أحمد بن أنس، قال: نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ﴿فِي النَّمْلِ بِالتَّاءِ﴾.¹
فكلا الروايين قد خالفا إجماع وما نُصّ عليه، عن ابن ذكوان وهشام عن ابن عامر.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن: رواية قراءة الغيب في ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ عن ابن عامر:

ذكر الدّاني أنّ ابن عامر في رواية هشام والوليد وأبو عمرو البصري قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل:62]، بالياء فيها.¹

ثم ذكر بعدها أن محمد بن علي عن ابن مجاهد أنّه رأى في كتاب موسى بن موسى الختلي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر بالياء.²

والصحيح من قراءة ابن عامر في هذا الموضع بالتاء على الخطاب ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ لاشتغالها عند الشاميين وهي رواية الأخفش عن ابن ذكوان نصّاً وأداءً، وكذلك عن كل من ابن أنس وابن المعلّى وغيرهم كما أخبر الدّاني بذلك.

يقول ما نصّه: "... لا يعرف أهل الشام عن ابن عامر غير التاء. وكذلك رواه الأخفش عن ابن ذكوان نصّاً وأداءً. وكذلك رواه ابن أنس وابن المعلّى وغيرهما عنه".³

وفي التيسير أثبت قراءة الياء لهشام مع أبي عمرو البصري.⁴

وهذا يجعلنا نحمل قوله في جامع البيان أن أهل الشام لا يعرفون سوى التاء عن ابن عامر، محمولاً على رواية ابن ذكوان عن ابن عامر فهو الذي اختصّ بوجه واحد عن ابن عامر بقراءة الخطاب في ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾، أما عن ابن عامر فله وجه القراءة بالغيب - بالياء - حكاه ابن الجزري وغيره.⁵

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1439، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:339.

² هذا الكلام نقله الدّاني عن ابن مجاهد في السبعة، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:484.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1440.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:457.

⁵ ينظر: ابن الجزري: النشر، ج:02، ص:338، 339.

المطلب التاسع: رواية الهمزة في ﴿أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ عن هشام:

ذكر الدّاني أنّ نافعاً قرأ قوله تعالى: ﴿أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [النمل: 67]، على الخبرية أي بهمزة واحدة مكسورة، ثمّ نبّه على رواية رواها المفضل بن شاذان¹ عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر، أنّه قرأها كنافع.

وقد اعتبر هذا وهماً ولا يصحّ عنه ذلك، وأنّ النّص عن ابن عامر مفيد أنّه جعل أحد الاستفهامين خبراً لا أن يجعلهما معاً.

يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ نافع ﴿أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزة واحدة مكسورة على لفظ الخبر، وكذلك روى المفضل بن شاذان عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر، وهو وهم؛ لأنّ من قول ابن عامر جعل أحد الاستفهامين خبراً لا جعلهما معاً".²
وهذا الحرف هو في باب الهمزتين من كلمة والقراء فيه على أصولهم.³

¹ المفضل بن شاذان بن عيسى أبو العباس الرازي، قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني، وقرأ عليه أبو الحسن بن شنبوذ، توفي في سنة 290 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 10.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1440، 1441.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 460، وابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 373.

المطلب العاشر: رواية التنوين والنّصب في ﴿بِهَادِي الْعُمِّي﴾ عن ابن عامر:
قرأ حمزة من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمِّي عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل:81]، بالتاء وفتحها
وإسكان الهاء من غير ألف؛ على أنه فعل ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي﴾، وقرأ الباقون ﴿بِهَادِي﴾ بالياء
وكسرها وفتح الهاء وألف بعدها، على أنه اسم العمي بالخفض في السورتين.¹
وذكر الدّاني أنه روي عن ابن عامر بما حدّثه فارس بن أحمد بإسناده إليه أنه قرأ ﴿بِهَادِي الْعُمِّي﴾
بالتنوين والنّصب في ﴿الْعُمِّي﴾، وبمثله روى أبو شبل عبيد الله بن أبي مسلم² بإسناده عن ابن
عامر.³

وقد ردّ الدّاني هذا الوجه اعتماداً على ما حدّثه إياه شيخه ابن غلبون، إلى ابن عامر ﴿بِهَادِي
الْعُمِّي﴾ بخفض الياء، وقال: "والذي رواه ابن عباد وأبو شبل من التنوين والنّصب في ذلك مرفوعاً
إلى ابن عامر وهم منهما".⁴

كما احتج الدّاني بأمرين اثنين وهما: أن الحلواني رواه عن هشام عن عمر بن عبد الواحد عن يحيى
بن الحارث موقوفاً عليه، وهو الصحيح، كما أنّ جميع المصاحف في هذه الموضع مرسومة بالياء فيمتنع
وجه التنوين في ﴿بِهَادِي﴾ وهو يستلزم كذلك امتناع النّصب في ﴿الْعُمِّي﴾.⁵

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:460، وابن الجزري، النشر، ج:01، ص:373.

² عبيد الله بن محمد بن أحمد أبو أحمد الفرضي البغدادي، قرأ على أبي الحسن بن بويان، وقرأ عليه الحسن بن محمد البغدادي،
ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:491. تعقيب: أستبعد أن يكون هو المقصود به في نصّ الدّاني في الجامع، ولعله
عبيد الله بن محمد، الذي روى القراءة عن أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر، وروى القراءة
عنه عرضاً ابنه مسلم بن عبيد الله، وقال الدّاني: لا أدري من هو. وسياق الدّاني في الجامع جاء في رد رواية غير معتبرة عن ابن
عامر والله أعلم. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:493.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1442.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الحادي عشر: رواية القاسم بن سلام في ﴿بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: ذكر الدّاني أنّ ابن كثير وأبو عمرو البصري قرآ من قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: 88]، بالياء على الغيب، وروى أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام¹ عن إسماعيل عن نافع قرأ مثلهم. قال الدّاني: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ بالياء، كذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عن نافع وهو وهم منه؛ لأن الجماعة من أصحاب إسماعيل خالفته في ذلك".² فرد الدّاني لرواية أبي عبيد لمخالفتها ما روته جماعة القراء عن إسماعيل خصوصاً، ولما هو معروف عن رواة نافع عموماً، كما بيّنه في عدّة نصوص ساقها بعد النصّ المذكور.

¹ في جامع البيان ضبط أنّه أبو عبيدة وفي نسخة أخرى من الجامع هو أبو عبيد، وقد سبق ترجمة أبو عبيد القاسم بن سلام في الصفحة: 111، وطريقه في الجامع هو الطريق العاشر في رواية الحروف عن نافع. انظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 01، ص: 281.

² المصدر نفسه، ج: 04، ص: 1443.

المطلب الثاني عشر: رواية الزيني في ﴿أَوْزَعْنِي﴾ عن ابن فليح:

بيّن الدّاني في ياءات الإضافة من سورة النّمل أنّ ابن كثير؛ في رواية البزي وابن فليح يقرؤون بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾ [النمل:19]، ومثلها كذلك في سورة الأحقاف الآية الخامسة عشر، والباقون بإسكانها.

وقد وهم الدّاني رواية الزيني عن ابن فليح أنّها بالإسكان، يقول الدّاني ما نصّه: "وأسكنها الباقيون، وكذلك روى الزيني في كتابه عن ابن فليح، وهو وهم".¹ ولم يعلل هذا الوهم، أو يسترسل في بيان الصحيح، والظاهر أنّه أغفله لمخالفته ما هو معروف عن ابن فليح.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1446.

المطلب الثالث عشر: روايتا ابن مجاهد وأبي خلاد في ﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾:

نقل الدّاني إجماع القراء في قراءتهم لموضع ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص:48]، بالتخفيف في الظاء، إلا روايتين نبّه الدّاني عليهما وهما:

1. رواية ابن مجاهد حكاية عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر؛ أنه شدد الظاء.¹

2. أبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو ﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾، أمّا مشددة في جميع القرآن.² وقد اعتبر رواية التشديد في الظاء لحنا وخطأ، ولم ينسب الوهم لصاحبه في الرواية التي حكاها ابن مجاهد، وأعطى احتمالاً أن يكون من ابن مجاهد. يقول الدّاني: "ولم يذكر ابن جريج هذا الحرف عن عبد الحميد في جامعه ولا ذكره عبد الحميد في مجرده، فلا أدري من أين نقله ابن مجاهد".³

أما الرواية عن أبي عمرو البصري فهي من أبي خلاد⁴، والعلّة في ذلك هو أنّ التشديد ممتنع في الفعل الماضي وجائز في الأفعال المضارعة.

يقول الدّاني ما نصّه: "وأخطأ أبو خلاد في هذا الموضع إذ أجراه وهو فعل ماضٍ في التشديد الذي لا وجه له فيه مجرى سائر ما جاء في القرآن من الأفعال المضارعة الذي يسوغ ذلك فيها، نحو: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم:04]، و ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:85] وشبههما".⁵

¹ لم أجد ذكراً لهذه الرواية التي حكاها ابن مجاهد في موضع القصص في كتابه السبعة في القراءات.

² حكاها صاحب الكامل وقال: لا معنى لها، انظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 614.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1453 و 1454.

⁴ سليمان بن خلاد أبو خلاد النحوي السامري، أخذ القراءة عن يحيى اليزيدي، وقرأ عليه القاسم بن محمد بن بشار، توفي سنة

261 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 313.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها وما بعدها.

وفي مختصر الشواذ لابن خالويه أنّ القراءة منسوبة ليحيى الذماري كذلك، وهي لحن؛ والتشديد لا يكون إلا في المضارع.¹

¹ ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 114.

المطلب الرابع عشر: رواية ابن جبير في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ عن أبي عمرو البصري:

نقل الدّاني في ياءات الإضافة إجماع القراء على سكون ياء ﴿رِدْعًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: 34]¹، إلا ما خالفهم فيه ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري أنّه فتحها، وقد ردّ الدّاني هذه الرواية من وجهين:²

الوجه الأول: أنّها مجزومة، والإجماع منقول عن أبي عمرو البصري في إسكان الياء منه طالت الكلمة أو قصرت.

والفعل مجزوم ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ على جواب قوله تعالى قبله ﴿أَرْسِلْهُ مَعِيَ﴾.³

أمّا الوجه الثاني: وهو أن أبا عمرو في مذهبه إذا زادت الكلمة على خمسة أحرف فإنّه يسكنها، وإذا نقصت عن أربعة أحرف فإنّه يفتحها، وهذا إذا جاء بعدها همزة مفتوحة أو مكسورة فقط.⁴ وهو محكي عن عدد من الرواة عن اليزيدي كأبي شعيب وأبي عمر الدوري وأبي خلاد وغيرهم.

فردّ الدّاني لرواية ابن جبير مبني على الإجماع الحاصل في مذهب أبي عمرو البصري، وعلى ما هو معروف عنده من إسكانه وفتحها لياءات الإضافة كما ذكره في الوجه الثاني. وقد أفصح بنفسه؛ أنه فصلّ في هذا تفصيلاً في كتابه الياءات، يقول ما نصّه: "وقد نقض⁵ ذلك في مواضع أوجبه وقد أتينا على البيان عن ذلك في كتابنا المصنّف في الياءات".⁶

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1457.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 634.

⁴ وهو متحقق في هذا الموضع الذي تنمّه قوله تعالى ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾.

⁵ يقصد أنّه بطل ما ذهب إليه ابن جبير في مختصره.

⁶ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وكتاب الياءات من مصادر الدّاني في جامعه.

المطلب الخامس عشر: روايتا ابن شنبوذ وابن التائب في ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ عن ورش:
بيّن الدّاني في الياءات المحذوفة من سورة القصص في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُوا﴾
[القصص:34]، أن نافعاً في رواية ورش بلا خلاف عنه أثبتّها حال الوصل وحذفها حال الوقف،
وباقى القراء على حذفها وهو المعمول به والصحيح عند القراء في كتبهم.¹
وقد غلط أبو عمرو ما حكاه ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق، وأحمد بن التائب² عن
أصحابه عن ورش أنّه قرأ بالحذف في الحاليّن.
يقول الدّاني ما نصّه: "... وحذفها الباقيون في الحاليّن. وكذلك حكى ابن شنبوذ عن النحاس
عن الأزرق، وأحمد بن التائب عن أصحابه عن ورش، وهو غلط منهما، والله أعلم".³
فتخطّئهُ لابن شنبوذ وابن التائب دون تعليل منه؛ هو خلاف غير معتبر عنده، وخروج على ما هو
معروف من مذهب ورش عن نافع فيها.

¹ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:467، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:342.

² تقدّمت ترجمته في الصفحة: 187.

³ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1457.

المطلب السادس عشر: رواية الحيري في ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ عن الأعشى:

ذكر الدّاني أنّ الحرمين وابن عامر وعاصم في رواية حفص؛ قرؤوا قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ
الْفَلْحِشَةَ﴾ [العنكبوت:28]، بهمزة واحدة مكسورة على أنّها خبرية، وباقي القرّاء بهمزتين على
الاستفهام.¹

ثمّ أورد رواية عن الحيري² عن الشموني عن الأعشى عن عاصم أنّها بلا ياء³، ولم يجزم الدّاني
بمقصود الحيري من هذه العبارة، إلا أنّه أعطى فيها احتمالين بقوله:
"... فإن كان أراد بلا ياء في الرسم، فالصواب ما قال؛ لأنّ المصاحف مجمعة على ذلك، وإن كان
أراد بقوله بلا ياء على الخبر، فقد أخطأ؛ لأن الجماعة عن الشموني عن الأعشى على غير ما قال".⁴
فتصحيحه جاء بناء على ما يحتمل أن يفهم من ترجمة الحيري وحتى يقطع الشكّ باليقين
عمّا قصده، وهذا من براعته رحمه الله.

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص:1462، وابن الجزري، النشر، ج:01، ص:371.

² تقدّمت ترجمته في الصفحة: 132.

³ يقصد بلا همزة.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1462، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:343.

المطلب السابع عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ عن الأعشى:

بيّن الدّاني أن ابن عامر وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ [العنكبوت: 34]، بفتح النون وتشديد الزاي، كما أخبر عن شيخه محمد بن علي عن ابن مجاهد عن الأعشى عن أبي بكر أنّه قرأ بالتشديد.

قال الدّاني عن هذه الرواية: "ولا أدري عمن رواه؟ وهو وهم؛ لأن الجماعة روت عن الأعشى بالتخفيف".¹

فسؤاله عمن يكون الراوي يقصد أنّ ابن مجاهد روى مباشرة عن الأعشى² وهو لم يلتقه ولم يعاصره وبينهما أكثر من أربعين سنة بين وفاة الأعشى وميلاد ابن مجاهد، فلا يتصور أن يروي عنه مباشرة.³

كما أنّ الدّاني اعتمد في ردّه لرواية التشديد المحكية على ما قرأت به الجماعة عن أبي بكر وعلى ما رواه هو بسنده عن شيخه أبي الفتح: "...عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾، خفيفة الزاي وقرأ الباقر بإسكان النون وتخفيف الزاي، وكذلك روت الجماعة عن أبي بكر".⁴

وقد وقفت على رواية التشديد؛ التي رواها ابن مجاهد عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، في كتابه السبعة.⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1463.

² يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال، أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، قرأ على أبي بكر شعبة، وقرأ عليه عبد الحميد بن صالح، توفي في حدود 200 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 390.

³ ولد ابن مجاهد سنة 124، ينظر الصفحة: 98 ووفاة الأعشى في حدود 200 هـ، وذكر هذا التعليل محقق جامع البيان في الهامش. ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ المصدر نفسه، ج: 04، ص: 1464.

⁵ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 500.

المطلب الثامن عشر: رواية ابن جبير في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ عن نافع:

نقل الدّاني إجماع القراء بضمّ التاء والياء وفتح الجيم من قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لَهُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:16]، وفي الموضع الثاني: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:57]، إلا ما رواه ابن جبير عن المسيبي عن نافع أنه فتح التاء وكسر الجيم.

وقد نبّه الدّاني على أنّه وهم من ابن جبير خالف فيه إجماع القراء، يقول ما نصّه: "وكلهم ضمّ التاء والياء وفتح الجيم، إلا ما رواه ابن جبير عن المسيبي عن نافع أنه فتح التاء وكسر الجيم، وهو وهم".¹

فمخالفة ابن جبير التي ردّها الدّاني أنه جعل الفعل مبنيًا للمعلوم²، والإجماع الذي حكاه هو أنّ جميع القراء في الموضعين من سورة العنكبوت من البناء على ما لم يسم فاعله. ويقرأ بالغيب في الموضع الثاني عاصم في رواية يحيى بن آدم، والعليمي، وابن أبي أمية عن أبي بكر، وباقي القراء على التاء.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1466.

² وهي قراءة يعقوب في العشر المتواترة، ينظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ص: 244.

³ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الثامن: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القراء من سورة الروم إلى آخر سورة الزمر.

يضمّ هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام القراء وأخطائهم التي جاءت مبثوثة في جامع البيان في القراءات السبع من سورة الرّوم إلى غاية سورة الزمر، وقد وزّعت حسب ردها على المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية محمد بن جرير الطبري في ﴿تُخْرِجُونَ﴾ عن ورش:

حكى الدّاني إجماع القراء في سورة الرّوم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾ [الرّوم: 19]، بفتح التاء وضمّ الرّاء.¹

ثمّ نبّه على غلط وقع فيه محمد بن جرير الطبري، إذ روى عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش أنّه ضمّ التاء وفتح الرّاء.

قال الدّاني ما نصّه: "وقد غلط محمد بن جرير مع تمكنه ووفور معرفته، على ورش في هذا الموضع غلطاً فاحشاً، فحكى عن يونس؛ أنه ضمّ التاء وفتح الرّاء، وذلك من قلة إنباع وغفلة".²

فقد بيّن أنّ الذي أوقع ابن جرير الطبري في هذا الخطأ؛ هو أنّ يونس بن عبد الأعلى لما ترجم للحرف، إنّما قصد الموضع الأول من وقوعه في القرآن وهو في سورة الأعراف من قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا تَمْوُتُونَ وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ [الأعراف: 25]، فهو لم يذكر ما قبل ﴿تَخْرُجُونَ﴾ في ترجمته للحرف ليتبين أيّ موضع يقصد؟ وهذا الذي جعل الطبري يهتم في هذا الموضع.

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1085، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 267.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

يقول الدّاني في ذلك: "... إذ كان يونس إنما ترجم بهذه الترجمة عن الحرف الأول من السور المختلف فيه¹ فتوهمه ابن جرير الحرف الثاني منهما للجمع عليه...، والذي أوقع محمد بن جرير في الغلط ذكر يونس ﴿تُخْرِجُونَ﴾ مجرداً من الكلمة التي قبله أو بعده؛ التي ترفع الإشكال في معرفته، وتبيّن المختلف فيه من المتفق عليه".²

وقد نقل ابن الجزري تنبيه الدّاني على وهم الطبري، واعتمد عليه بنقل عبارات الجامع في كتابه، وقال إن الوجه محكي من طرق أخرى عن حفص وعن أبي بكر عن عاصم، ولا يعرف لورش هذا الذي حكاه الطبري.³

¹ يقصد الدّاني بالسور المختلف فيها، التي جاءت فيها موضع ﴿تُخْرِجُونَ﴾ وهي أربعة مواضع: موضعي الأعراف والروم السابقين، وموضع الزخرف الآية 11، وموضع الجاثية الآية 35، ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1085.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 268.

المطلب الثاني: رواية الرفاعي في ﴿وَيَتَّخِذُهَا﴾ عن شعبة:

يقرأ عاصم في رواية حفص والمفضل، وكذلك حمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذُهَا هُزْؤًا﴾ [لقمان:06]، بنصب الدّال.

وقد صحّح الدّاني رواية رواها محمد بن يزيد الرفاعي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر أنّه قرأ بنصب الدّال كذلك.

والصحيح أنّها برفع الدّال كباقي القراء وهي رواية الجماعة عن يحيى بن آدم عن أبي بكر.¹
يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ عاصم في رواية حفص والمفضل وحمزة والكسائي بنصب الدال، وكذلك روى الرفاعي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر وغلط، وقرأ الباقر وعاصم في رواية أبي بكر وحماد بالرفع، وكذلك روت الجماعة عن يحيى عن أبي بكر".²
فالدّاني لم يعلّل غلط الرفاعي، بل اكتفى بالتنبيه عليه، وقراءة الرّفْع هي الصحيح الذي عليه في التيسير؛ وابن الجزري في النشر.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1476.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:473، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:346.

المطلب الثالث: ما جاء عن الرواة في ﴿واللّائي﴾:

أطال الدّاني الشرح في قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿الَّذِي تَطَاهَرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: 04]¹، حيث بيّن لكل قارئ وراو مذهبه فيها، كما أوضح عما يشكل من خطأ في فهم تراجم القرّاء في هذا الحرف.

الفرع الأول: تصحيح رواية قالون وبيان المقصود من عبارة "مقصورة":

من ذلك ما روي عن أصحاب قالون أنّهم ترجموا لهذا الحرف بقولهم ﴿التي﴾ "خفيفة مقصورة مهموزة"، وهم يقصدون بالقصر أنّه لا ياء بعد الهمزة في الكلمة كما شرح الدّاني ذلك، ولا يقصدون قصر الألف التي قبل الهمزة ﴿اللائي﴾ لأنّها في كلمة واحدة ويستلزم ذلك إشباع المدّ فيها لأجلها، وهو ما وقع لبعضهم من هذا الخطأ في ترجمة الحرف. يقول الدّاني ما نصّه: "... وقد ظن بعض الناس أنّهم يعنون قصر الألف، فحكموا لها بذلك من طريق النص، وذلك خطأ لا شك فيه".²

وقالون يقرأ هذا الموضع بحذف الياء الساكنة بعد الهمز مع تحقيق الهمز وصلًا ووقفًا.³

الفرع الثاني: تصحيح التخفيف عند ابن مجاهد:

ونبّه الدّاني على رواية جاءت من أبي الأزهر وأبي يعقوب وداود بن أبي طيبة عن ورش أنّ ﴿اللائي﴾ غير ممدود ولا مهموز، حيث غلط في ترجمتها وشرحها ابن مجاهد أنّه يكون بياء غير مهموزة، وهو قول خطأ لأنّ مقصودهم بذلك هو التسهيل الذي يكون بين بين.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقال أبو الأزهر وأبو يعقوب وداود عن ورش ﴿التي﴾ غير ممدود ولا مهموز، ولا دلالة فيما قالوا على كيفية التسهيل للهمزة أهو بدل محض أم بين بين؟ فقال ابن مجاهد عنه في كتاب قراءة نافع بياء ساكنة من غير همز، وذلك وهم من حيث كان خلافا لما يأخذ به عامّة

¹ والموضع نفسه تكرر في سورة المجادلة الآية 02، وسورة الطلاق الآية 04.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1482.

³ ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 343.

أهل الأداء في مذهبه. وقال يونس عنه فحقّف الياء من ﴿التي﴾، وهذا يدلّ على أنه يسهل الهمزة، ويجعلها بين بين، فيكون في اللفظ كالياء المكسورة المختلطة الكسرة".¹

فردّ الدّاني لرواية ابن مجاهد، جاء لمخالفتها ما روته العامة من الكيفية الواضحة من التخفيف الذي هو التسهيل بين بين في هذا الموضع، والذي حكاه ابن مجاهد لورش هو الإبدال وليس التسهيل.

ثم نقل الإجماع في ترجمة هذا الحرف بالنحو الذي سبق، وحكاه عن أحمد بن صالح فقال:

" وقال أحمد بن صالح: هذا قول صحيح مجمع عليه في معرفة كيفية التسهيل في الوصل والوقف، وبذلك قرأت² في روايته وفي رواية غيره عن ورش على مشيخة المصريين وغيرهم ما خلا رواية يونس والأصبهاني، فإني قرأت ذلك في رواية يونس بتسهيل الهمزة وبتحقيقها".³

الفرع الثالث: اضطراب الأصبهاني في موضع الطلاق:

نقل الدّاني عن الأصبهاني أنّه قرأ بهمزة غير ممدودة في موضعي الأحزاب والمجادلة وليس بعدهما ياء، وفي موضع الطلاق منع المدّ والهمز معا، وقد عدّ الدّاني هذه الرواية اضطرابا من الأصبهاني عن ورش وغلطا منه حين منع المدّ، لأنّ حرف المدّ قد اجتمع مع الهمزة في كلمة واحد ولا بدّ من تمكين المدّ للألف لأنّها من قبيل المدّ المتصل.

يقول الدّاني ما نصّه: "وقال الأصبهاني عنه في كتابه⁴ في هذه السورة وفي المجادلة ﴿التي﴾ مكسورة الألف الأخيرة منبورة غير ممدودة، وليس بعد النبرة ياء. وقال في الطلاق غير ممدودة ولا مهموزة، فاضطرب قوله في الباب، وغلط في قوله مع الهمزة غير ممدودة؛ لأنّها مع حرف المدّ في ذلك من نفس الكلمة، فلا بدّ من زيادة التمكين للألف قبلها لأجل الاتصال".⁵

¹ المصدر السابق، ج: 04، ص: 1483.

² أي الدّاني قرأ له.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴ من المصادر التي لم تصل إلينا والتي اعتمدها الدّاني في جامعه.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ووجه قراءة الأصبهاني بالهمز وحذف الياء كقراءة قالون، وقد اعتبره ابن الجزري من انفرادات الأصبهاني فقال: "وانفرد أبو علي العطار، عن النهرواني، عن هبة الله الأصبهاني، عن ورش في الأحزاب مثل قالون، وفي المجادلة كابن عامر، وفي الطلاق كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة، والله أعلم".¹

والصحيح من قراءة ورش هو بحذف الياء بعد الهمزة مع تسهيل الهمزة بينها وبين الياء ويكون له المد والقصر حينئذ وصلاً، فإذا وقف فله ثلاثة أوجه: إبدال الهمزة ياء ساكنة مع إشباع المد وله تسهيلها بالروم مع المد والقصر.²

¹ ابن الجزري، النشر، ج:01، ص:404.

² ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 343.

المطلب الرابع: رواية فارس بن أحمد في ﴿لَا تُؤْهَا﴾ عن البزي:

يقرأ البزي عن ابن كثير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سِيلُوا الْفِتْنَةَ لَا تُؤْهَا﴾ [الأحزاب: 14]، بالقصر في ﴿لَا تُؤْهَا﴾¹ على أنّها فعل ماض.

وقد نبّه الدّاني على رواية حكاها عن شيخه أبي الفتح عن قراءته في رواية أبي ربيعة عن البزي بالمدّ فيها، وقد اعتبره الدّاني وهماً دون أن يعزوه إلى صاحبه، أو يذكر سبب توهيمه له، والظاهر هو مخالفتها ما روته الجماعة عن البزي.

يقول ما نصّه: "...وحكى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي ربيعة عن البزي بالمدّ، وهو وهم".² إلّا أنّ ابن الجزري نبّه على هذا الشذوذ في القراءة عن البزي عن ابن كثير ونسبه إلى أبي الفتح شيخ الدّاني، فقال في النّشر: "...وشدّ فارس بن أحمد عن أبي ربيعة عن البزي بالمدّ وعده الحافظ أبو عمرو، من أوهامه".³

¹ وهي قراءة نافع وابن كثير، بخلاف فيه عن ابن ذكوان، والباقي بالمدّ، ينظر: ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص: 348.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1492.

³ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الخامس: رواية البزي للتخفيف في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ عن ابن كثير:

نقل الدّاني إجماع القراء على قراءة قوله تعالى: ﴿مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: 49]، بتشديد الدّال في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾، إلّا ما رواه ابن أبي بزة عن ابن كثير من أنّه كان يخففها. يقول الدّاني في ذلك: "وكلهم قرأ ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ بتشديد الدّال إلّا ما أتاه محمد بن علي، قال: نا ابن مجاهد، قال: حدّثني مضر عن ابن أبي بزة عن ابن كثير ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ خفيفة".¹ وقد حدّث بسنده إلى قنبل أنّ ابن أبي بزة وهم فيها فقرأها مخففة، صوابها التشديد كباقي القراء: "... فحدّثنا محمد بن علي، قال: نا ابن مجاهد، قال: قال لي قنبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم في تعتدونها فكان يخففها".²

كما ذكر قولاً عن أبي ربيعة محمد بن إسحاق أنّه قرأ بالتخفيف دهراً³ ثم تراجع عنه، يقول الدّاني: "وقال أبو ربيعة: كان ابن أبي بزة يخففها زماناً ثم رجع إلى التشديد".⁴ وممن ذكر رواية التخفيف للبزي صاحب الكامل عن الحداد عن البزي، والباقون بالتشديد؛ وهو الاختيار عنه محتجاً على أنّ الفعل من الاعتداد وهو العدة دليله ﴿مِنْ عِدَّةٍ﴾.⁵

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1496.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ أي زماناً معتبراً.

⁴ المصدر نفسه، ج: 04، ص: 1497.

⁵ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 620، وينظر: ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 358.

المطلب السادس: رواية ابن شنبوذ في ﴿النَّبِيِّ إِنَّ، النَّبِيِّ إِلَّا﴾ عن ورش:
قرأ ابن شنبوذ في روايته عن النّحاس عن الأزرق عن ورش، بترك الهمز حال الوصل في موضعي الأحزاب وهما: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: 50] و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: 53].
وقد جزم الدّاني بوهمية هذه القراءة دون أن يعلل عليها فقال: "وكذلك روى ابن شنبوذ عن النّحاس عن الأزرق عن ورش فيهما، وهو وهم منه".¹

والصحيح هي قراءة التحقيق وهو إثبات الهمزة ويظهر ذلك حال الوقف على لفظ ﴿النَّبِيِّ﴾.²
كما نبّه الدّاني على غلط آخر وقع فيه يحيى بن سليمان الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنّه كان يهزم لفظ ﴿النَّبِيِّينَ﴾ في سورة آل عمران وهو غلط منه، وقد اعتذر له الدّاني بأن يكون قد سقط في نصّه عن أبي بكر شعبة بن عياش، نفى ذلك بـ "لا".
يقول الدّاني ما نصّه: "وقد روى يحيى الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنّه كان يهزم ﴿النَّبِيِّينَ﴾ ذكر ذلك في آل عمران، وذلك غلط، ولعله قد قال: لا يهزم ﴿النَّبِيِّينَ﴾، فسقطت "لا" على الناقل عنه أو على من دونه".³

ومعلوم أنّ جميع القراء في لفظ ﴿النَّبِيِّ﴾ وما تصرّف منه يقرؤونه دون همز؛ سوى ما روي عن نافع من همزه له وقالون بترك الهمز في موضعي الأحزاب المتقدم.⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 865.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص: 288.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 02، ص: 866.

⁴ ينظر: أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، ج: 01، ص: 153، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص: 288.

المطلب السابع: رواية الحلواني في موضع ﴿مِنْسَأْتُهُ﴾ عن الكسائي:

نقل الدّاني من قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأْتُهُ﴾ [سبأ:14]، إجماع القراء على فتح السين فيها، إلا ما حكاه الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي أنه كسرها.

قال الدّاني مؤهما لهذه الرواية عن الكسائي: "وكلّهم فتح السين إلا ما حكاه الحلواني عن أبي عمر عن الكسائي أنه كسره وهو عندي وهم من الحلواني، وأظنه أنه أراد بالكسر الميم؛ لأنّ بعض السلف وهو حميد بن قيس المكي¹ يفتحها فغلط وذكر السين²."

كما اعتمد في تصحيح رواية كسر السين وأن المقصود بها الميم، على ما رواه ابن الحمامي أبي عمر عن الكسائي ﴿مِنْسَأْتُهُ﴾ مكسورة الميم مهموزة، وقد يكون مقصود الحلواني بكسر السين إمالة فتحها لأجل كسرة الميم.³

وعموما فإنّ طريق الحلواني عن الدوري عن الكسائي ليست من طرق الدّاني التي اعتمدها في جامع البيان، كما نبّه على هذا المحقق في الهامش.

¹ حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر وروى عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء توفي سنة 130 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 265.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1503.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن: رواية ابن جبير في ﴿التَّنَاقُشُ﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني في قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي لَهُمُ التَّنَاقُشُ﴾ [سبأ:52]، أن الحرمين وابن عامر وعاصم في رواية حفص بضمّ الواو من غير همز، والباقون بهمزها.¹

وقد تبّه الدّاني أنّه وهم من أحمد بن جبير عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري، إذ قرأ بغير همز مخالفا الجماعة من أصحابه، ممن رووا قراءة أبي عمرو البصري.

يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ الحرمين وابن عامر وعاصم في رواية حفص التناوش بضم الواو من غير همز، وكذلك روى ابن جبير عن اليزيدي عن أبي عمرو بغير همز خالف الجماعة من أصحابه، وهو وهم".²

فالعلة هي خروج ابن جبير عما رواه جميع الرواة عن أبي عمرو البصري.

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص: 1506، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:351.

² المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

المطلب التاسع: رواية ابن جبير في ﴿يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني في ياءات الإضافة من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ:50]، أن نافعا وأبا عمرو البصري بالفتح فيها، وأسكنها باقي القراء.¹

ثمّ نبّه على وهم في رواية عن ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو أنّه يسكنها كقراءة الجمهور والصواب كما تقدم من فتحه لها كنافع.

يقول ما نصّه: "وأسكنها الباقون وكذلك روى ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو، وهو وهم".²

ومع أنّ الدّاني لم يبيّن من يكون صاحب الوهم إلا أنّ الراجح -والله أعلم-، أنّه من ابن جبير فكم من المواضع في الجامع التي تعقّب الدّاني فيها رواياته وتراجمه عن أبي عمرو البصري، كهذا المطلب والذي قبله وبعده.

¹ المصدر السابق، ج:04، ص: 1507، وينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص:655.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب العاشر: رواية ابن جبير في ﴿كَالْجَوَابِ﴾ عن أبي عمرو البصري:

قرأ أبو عمرو في الياءات الزوائد من سورة سبأ قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ:13]، بالإثبات فيها حال الوصل، وحذفها حال الوقف.¹

وقد وهم ابن جبير عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري كذلك فقال إنّها بالحذف في الحالين حال وصلها والوقف عليها.

يقول الدّاني ما نصّه: " وحذفها الباقون في الحالين، وكذلك حكى ابن جبير في "مختصره" عن اليزيدي عن أبي عمرو، قال: خفيف بغير ياء، وأخطأ، لأنّها غير فاصلة".² وقوله أنّها غير فاصلة بمعنى ليست رأس آية.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها، والتيسير، ص: 483 ، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج:02، ص: 351.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الحادي عشر: رواية ابن مخلد في ﴿نَجْزِي كُلَّ كُفُورٍ﴾ عن ابن كثير:
 بيّن الدّاني أنّ أبا عمرو البصري وحده قرأ قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كُفُورٍ﴾ [فاطر:36]،
 بضم الياء - على الغيب - مع فتح الزّاي فيها ﴿يَجْزِي﴾ وقرأ ﴿كُلُّ كُفُورٍ﴾ برفع اللام.
 ثمّ أشار إلى أنّ الحسن بن الحباب بن مخلد روى عن البزي عن ابن كثير كقراءة أبي عمرو
 البصري، وصوابه أنّ ابن كثير قرأ كباقي الجمهور¹ بالنون وفتحها وكسر الزّاي ﴿نَجْزِي﴾ ونصب
 اللام في ﴿كُلِّ﴾.

يقول الدّاني ما نصّه: " وكذلك روى ابن مخلد عن البزي عن ابن كثير، وهو وهم "².
 ولم يصرّح الدّاني من يكون صاحب الوهم؛ وأظنّه من ابن مخلد لما تابعه عليه في روايات أخرى.

¹ ينظر الخلاف في الحرفين عند ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 352.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1508.

المطلب الثاني عشر: رواية ابن جبير في ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ عن نافع:

ذكر الدّاني أنّ جميع القراء قرؤوا قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس:31]، بفتح الياء وكسر الجيم في ﴿يَرْجِعُونَ﴾.

عدا رواية عن ابن جبير حكاهما عن المسيبي عن نافع أنّه كان يضمّ الياء ويفتح الجيم، أي أنّها مبنية على ما لم يسمّ فاعله، كما روى عنه كذلك في موضع العنكبوت¹ - بفتح التاء وكسر الجيم من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:57]، كما هي قراءة الجمهور.

وقد خطأ الدّاني الموضعين كلاهما عن ابن جبير؛ وصحّحهما برواية عن ابن المسيبي عن أبيه عن نافع من أنّ الياء مفتوحة في سورة يس، وفي العنكبوت مضمومة وهو الصواب. يقول الدّاني ما نصّه: "...وقول ابن جبير في الموضعين خطأ؛ لأن ابن المسيبي قد رواهما عن أبيه عن نافع مثل الجماعة، فقال في العنكبوت الياء مضمومة، وقال في يس: الياء مفتوحة وهذا هو الصواب".²

¹ أي ابن جبير عن المسيبي عن نافع.

² ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص: 1518، وينظر: إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص: 410،

المطلب الثالث عشر: رواية حذف الهاء في ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ عن أبي عمرو البصري: اختلف القرّاء في قراءة موضع: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:35]، تبعاً لاختلاف مصاحف الأمصار، فقرأ عاصم من غير رواية حفص وحمة والكسائي بدون هاء ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، وهي كذلك في مصاحف الكوفيين كما أخبر بذلك الدّاني، وقرأ الباقر بقاء فيها وهي مثبتة في مصاحفهم.¹

وقد ذكر الدّاني بسنده أبي عمر عن يحيى اليزيدي عن أبي عمرو أنّه قرأ ﴿عَمِلَتْ﴾ بدون هاء، ولم يعتبر الدّاني هذه الرواية لمخالفتها ما روته الجماعة عن اليزيدي عن أبي عمرو بالهاء في ﴿عَمِلَتْهُ﴾ وهو الصواب.

يقول الدّاني ما نصه: "نا الفارسي قال: نا أبو طاهر قال: نا محمد بن أحمد البرمكي قال: نا أبو عمر عن اليزيدي «10» وما عملت بغير هاء وخالفته الجماعة عن اليزيدي عن أبي عمرو فرووا ذلك عنه بالهاء وهو الصواب."²

ولم يصرّح الدّاني في سنده من الذي صدر منه الغلط، ويحتمل أن يكون من أبي عمر الدوري أو من دونه، بدلالة قوله أنّ الجماعة عن يحيى اليزيدي روت الموضع بالهاء، والله أعلم. وعلى سبيل الفائدة الهاء في ﴿عَمِلَتْهُ﴾ هي مفعول به ويجوز حذفها إذا كان عائدا منصوبا والتقدير هو: "ليأكلوا من ثمره المذكور ومن الذي عملته من المصنوع منهما"، كما أنّه يجوز حذف المفعول حتى وإن لم يكن عائدا.³

¹ ينظر المصدر السابق، الصفحة نفسها. وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:353.

² ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: محب الدين النويري، شرح طيبة النشر، ج:02، ص:522، وابن عجيبة، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص:326.

المطلب الرابع عشر: رواية البغداديين في ﴿أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ عن ورش:

أشار الدّاني إلى خطأ وقع فيه القراء البغداديون وهم: أبو بكر بن مجاهد والداجوني وابن شنبوذ وأبي نصر الشذائي وأبي طاهر عبد الواحد بن عمر، عن ورش فقالوا في موضعي الصفات والواقعة: ﴿أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصفات: 17]، و[الواقعة: 48]، أنّ مذهبه إسكان الواو، ثم يلقي عليه حركة الهمزة قياساً على موضع الأعراف الذي هو مجمع عليه عن ورش بقراءته بالنقل، كما ذكر أنّ ابن أبي طاهر عن أبي الأزهر¹ وداود بن طيبة² روى ذلك نصّاً عن ورش.³

ولم يعتبر الدّاني هذا الذي ذكر من البغداديين، بل ردّه بناء على عدم فهم ترجمة الحرف في الموضعين.

يقول ما نصّه: "وليس كما ذكر ولا على ما قدّر، ولو أمعن النظر في روايتيهما وأعمل الفكر في نصّ عبارتهما عن ذلك في كتابيهما، مع يقظة وحسن معرفة لظهر خلاف ما ذكره، ولعلم وتيقّن أن الأمر على غير ما قدره".⁴

وقد بنى الدّاني ردّه لرواية البغداديين وما رواه ابن أبي طاهر على أمرين وهما:

1. أنّ أبا الأزهر وداود بن طيبة نصّا في كتبهما عن ورش أنّها بالإسكان في موضعي الصفات والواقعة.

والعبارة كما ذكرها الدّاني عنهما في كتاب ورش⁵: "... ﴿أَوْ أَمِنْ﴾ موقوفة الواو غير منتصبة، وقالوا في الموضعين الآخرين ﴿أَوْ آبَاؤُنَا﴾ منتصبة الواو". كما جاء هذا عنهما في كتاب الاختلاف

¹ عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم أبو الأزهر العتقي، أخذ القراءة عن ورش، وقرأ عليه بكر بن سهل الدميّطي، توفي سنة 23، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، توفي سنة 231 هـ، ج: 01، ص: 389.

² تقدمت ترجمته في الصفحة: 201.

³ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 03، ص: 1095.

⁴ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1096.

⁵ كتاب ورش من مصادر الدّاني التي اعتمد عليها في جامعه.

بين نافع وحمزة¹ نفس الترجمة فقال: "... ﴿أو أمن﴾ موصولة لا ينصب الواو وحمزة ينصبها، ﴿أو ءابآؤنا﴾ منصوبة الواو واتفاق منهما".²

فدلّ هذا عند الدّاني أن الصحيح من الترجمة هو نصب الواو في موضعي الصفات والواقعة والإسكان في موضع الأعراف.

2. والوجه الثاني الذي ردّ به الدّاني ما رواه البغداديون، أنّ الصحيح من قراءة ورش وما جاء عنه من نصوص رواها أبو يعقوب الأزرق وهو أكثر تلامذته ملازمة له، وما رواه المصريون والمغاربة وهم أعلم بقراءة ورش وبجوهها واختلافاتها وأصولها، وعلى ذلك الشاميون وما رووه عن أبي الأزهر عن ورش بالنّصب في الصفات والواقعة هو الصحيح والمعمول به.

يقول الدّاني في ذلك: "... وكذلك روى ذلك أبو يعقوب نصّاً عن ورش، ولا يعرف أهل الأداء من المصريين وغيرهم من المغاربة غير ذلك في رواية ورش، وهم حجّة على من خالفهم عنه؛ لأنهم تلقوا القراءة عنه أداءً وأخذوها عنه مشافهة وخالفوه في القيام بها".³

ثمّ بيّن في الأخير أنّ منشأ الوهم؛ هو أنّ ابن مجاهد حمل رواية أصحاب ورش على رواية أصحاب الأصبهاني الذين رووا عنه إسكان الواو في الثلاثة، ثمّ جعلها نصّاً وأداءً وأصلاً لورش، فتوهم أنّهم يوافقونه في ذلك ولا خلاف فيها.

وهو خطأ لأنّ حمل رواية على رواية يجيزها الدّاني إذا لم يوجد أداء أو نصّ، فإذا وجد فإنّ كل رواية تفرق عن الأخرى، وتروى من طرقها.

يقول الدّاني في ذلك: "... وأظن ابن مجاهد رحمه الله حمل رواية أصحاب ورش على أصحاب أبي بكر الأصبهاني؛ لأنه روى عن أصحابه عنه إسكان الواو في الثلاثة المواضع نصّاً وأداءً، وجعلهما أصلاً. وتوهم أنّهم موافقوه على ذلك، ومثل هذا إنما يكون عند عدم الأداء والنصّ، فأما عند

¹ كتاب الاختلاف بين حمزة ونافع، من مصادر الدّاني في جامعه.

² ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

³ المصدر نفسه، ج: 03، ص: 1097.

وجودهما، فلا يجوز أن يحمل رواية على رواية، ولا أن يجري لها حكمها، بل تميّز كل رواية ويبيّن اختلافها، ويعرف الفرق بينها وبين ما يخالفها".¹

وهذا النّص من الإمام الدّاني في حمل رواية على أخرى، مفيدٌ ويفتح باب البحث عنده وعند غيره في هذا المجال.

والمقروء به لورش في موضع الأعراف؛ هو إسكان الواو ويتبعه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها،² أما في موضعي الصافات والواقعة؛ فإنّ الأصهباني روى عن ورش بإسكان الواو مع نقل حركة الهمزة إليها، وروى الأزرق بفتح الواو فيهما.³

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 358، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 270.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 270.

المطلب الخامس عشر: رواية الوصل بلا همز في ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ عن ابن ذكوان: قدّم الدّاني أنّ عددا من الرواة عن ابن ذكوان قرؤوا بوصل الألف دون همز فيها؛ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصفّات:123]، ثم ذكر بعد ذلك أنه قرأ في رواية الجماعة من الشاميين عن الأخفش¹ بقطع الألف وهمزها في "إِلْيَاس"، وهو الصحيح من ذلك، قال الدّاني ما نصّه: "... والقطع والهمز هو الصحيح عن ابن ذكوان والوصل غير صحيح عنه".²

وقد بيّن الدّاني أن منشأ الخطأ عند من قرأها بالوصل ودون همز، وهو أنّ ابن ذكوان قد ترجم لهذا الحرف فقال: "بغير همز" فتأول ذلك عدد عامة البغداديين وابن مجاهد³ والنّقاش وأبو طاهر وغيرهم أنّ ابن ذكوان قد قصد همزة أول الاسم وهو خطأ منهم.

بل إنّ قصده كما بيّن الدّاني من عبارة "بغير همز" في الألف الثانية في ﴿إِلْيَاسَ﴾، فإنّه لا يهمزها كما يهمز ﴿الكأس﴾ و ﴿الرأس﴾ و ﴿البأس﴾ الخ...، فقال بغير همزة حتى لا يتوهم ذلك أنّها مهموزة الوسط.⁴

وعلى هذا الكلام دلّل الدّاني بالإجماع عن ابن ذكوان فقال: "... والدليل على أنه لم يرد ذلك وأنه أراد ما قلناه إجماع الآخذين عنه من أهل بلده والذين نقلوا القراءة عنه وشاهدوه من لدن تصدره إلى حين وفاته وقاموا بالقراءة بعيده على تحقيق الهمزة المبتدأة في ذلك وكذلك من أخذ عنهم إلى وقتنا هذا".⁵

¹ هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبي الأخفش الدمشقي، أخذ القراءة عن ابن ذكوان، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق، توفي سنة: 292 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:02، ص:347.

² الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1527.

³ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:548.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ المصدر نفسه، ج:04، ص:1528.

وقد نقل ابن الجزري كلام الدّاني وخالفه تماماً فيه وردّ عليه بمقالة مطولة مجيزاً الوجهين معا لابن عامر بالنّص والعريضة، فقد صحّح عن كثير من الأئمة الثقات في الأمصار قراءتهم بالوجهين - بالوصل بلا همز، وبالقّطع-، وأن عبارة ابن ذكوان "بغير همز"؛ إنما القصد منها هي الألف الأولى وهي بذلك تكون على التعريف وأصل الكلمة "ياس".¹

وهذا لا ينقص من قدر أبي عمرو الدّاني ولا من إمامته، بل هو من الخطأ المعفو عنه، ومن عادة العلماء استدراك بعضهم على بعض دون أن يحطّ ذلك من قيمتهم العلمية.

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:359.

المطلب السادس عشر: رواية ابن شنبوذ في ﴿يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ عن قنبل:

ذكر الدّاني أنّه لا خلاف بين القرّاء في الياءات المحذوفة من سورة ص، إلّا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل عن ابن كثير من قوله تعالى: ﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص:08]، أنّه أثبت الياء حال الوقف على ﴿عَذَابٍ﴾.

وقد اعتبر الدّاني أنّ هذا وهم من ابن شنبوذ وخطأ منه، يقول ما نصّه: "وليس فيها ياء محذوفة مختلف فيها إلّا ما رواه ابن شنبوذ وحده عن قنبل: أنّه أثبت الياء في الوقف دون الوصل في قوله: يذوقوا عذاب وهو وهم منه".¹

وكذلك ابن الجزري في النشر على مذهبه؛ أنّه لا يصح إثبات الياء عن قنبل حيث وقعت في القرآن الكريم في جميع المواضع، ولم يشر إلى وهم ابن شنبوذ في موضع سورة "ص"، بل ترك ذلك عاما فقال: "... ولا يصحّ عن قنبل في ﴿عَذَابٍ﴾ شيء".²

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1536.

² ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:362.

المطلب السابع عشر: ما وقع للرواة من أخطاء في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾:

نبّه الدّاني على روايات وقعت فيها أوهام لأصحابها في حرف ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 07]، وهي كالآتي:

الفرع الأول: رواية الحلواني في عن القواس عن ابن كثير:

قرأ الكسائي وابن كثير بصلة هاء الضمير¹ بواو في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، وذكر الدّاني رواية عن الحلواني عن القواس عن ابن كثير خالف فيها ما هو معلوم من مذهب ابن كثير في صلة الهاء فقال برفع الهاء دون إشباع الرفع، أي أنّه يقرؤها بالقصر دون الصلّة في ذلك، وقد اعتبر الدّاني هذا وهما من الحلواني، وعلّل ذلك أن فيه خروجاً وعدولاً عن مذهب ابن كثير في صلة هاء الضمير الواقعة بين ساكن ومتحرك.

يقول الدّاني ما نصّه: "...وروى الحلواني عن القواس برفع الهاء ولا يشبع الرفع، هذا وهم منه؛ لأنه عدول عن مذهب ابن كثير في صلة هاء الضمير مع الساكن والمتحرك".²

الفرع الثاني: رواية ابن مجاهد عن حفص:

كما نقد الدّاني رواية عن ابن مجاهد في كتابه السبعة، من أنّ أبا حفص³ عن حفص يقرؤون بالإشمام في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، وهذا القول فيه من الاضطراب بالنظر إلى الروايات المقابلة له عن حفص بضم الهاء دون صلتها.

¹ هاء الضمير: أو هاء الكناية عبارة عن هاء الضمير التي يكتفى بها المفرد المذكور الغائب، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 01، ص: 304.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1537. وكذلك قاله في التيسير، ص: 496.

³ عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي، قرأ على حفص بن سليمان، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الله السمسار، توفي سنة 221 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 601.

يقول الدّاني: " وقد قال لنا محمد بن علي عن ابن مجاهد بإسناده عن أبي حفص عن حفص يرضه يشمّ الضمة، فاضطرب عنه".¹

وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة هذا القول بالإشمام في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، ويحتمل أن يكون الوهم منه أو من أبي حفص بروايته للوجهين.²

الفرع الثالث: رواية إبراهيم بن جامع عن أبي الأزهر عن ورش:

كما صحّح الدّاني رواية خطأ فيها أحمد بن إبراهيم بن جامع³ إذ إنّه روى حرف ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ عن شيخه بكر بن سهل بن عبد الصمد عن أبي الأزهر بالمدّ في الهاء، وقد اعتبر الدّاني أنّه قد سقطت عليه "غير" فظنّها ممدودة.⁴

والحاصل أنّ جميع الرواة عن ورش مجمعون على عدم المدّ فيها، وقراءتها بوجه، وهو قصرها؛ أي إثبات الحركة فيها فقط.

يقول الدّاني ما نصّه: "... وأخطأ ابن جامع في ذلك لأنّ أصحاب ورش كلهم وأصحاب الأزهر غير ممدودة فسقطت "غير" عليهم".⁵
وقد تبّه الدّاني على هذا في جامع البيان مرّتين.⁶

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1538.

² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 560.

³ أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع السكري أبو العباس المصري، روى القراءة عن بكر بن سهل، وقرأ عليه محمد بن علي الأذفوي، توفي بعد سنة 340 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:35.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1539.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ المصدر نفسه، ج:03، ص:971، وفي ج:04، ص:1539.

والصحيح أنّها بدون صلة بالواو، وقد ظنّ الدّاني أنّ الوهم هو من شيخه أحمد بن عمر في البداية، لكنّه وجده قد صدر من شيخ شيخه؛ وهو أحمد بن إبراهيم بن جامع؛ لأنّها رويت عن تلامذته.

قال أبو عمرو ما نصّه: " وكنت أظنه من شيخنا أحمد بن عمر، حتى رأيت غير واحد من أصحاب ابن جامع قد روى ذلك كذلك، فعلمت أن الوهم منه".¹

¹ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن عشر: رواية المدّ في ﴿أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني أنّ جميع القراء قرؤوا بغير مدّ قوله تعالى: ﴿أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزمر:34]، على وزن أفعل، وقد حدّث بسنده إلى أنّ محمد بن علي عن ابن مجاهد أنّ مضر عن يزيد بن أبي ربيعة أخبره أنّ ﴿أَسْوَأَ﴾ ممدودة.¹

أي أنّه جعل الواو ساكنة مدية وهي تمدّ مدا متصلا بسبب الهمز الذي بعدها. وقد خطّأ الدّاني هذا الوجه ولم يعطه حظا من الاعتبار، حيث قال: "والمدّ لحن ولا وجه للجمع هاهنا؛ لأنّ المعنى "سيئ عملهم" ².

وفي الكامل لأبي القاسم الهذلي؛ حكى رواية المدّ في هذا الموضع واختار غير المدّ فيها.³

¹ المصدر السابق، ج:04، ص: 1543.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 630.

المبحث التاسع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني على أوهام

القرّاء من سورة غافر إلى سورة الحشر.

جمع هذا المبحث تنبيهات الإمام أبي عمرو الدّاني لأوهام القرّاء وأخطائهم في سورة غافر إلى غاية سورة الحشر، وهي حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية ابن مخلد في ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ عن البزي عن ابن كثير: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية المفضل وحماة قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [غافر:40]، وقوله كذلك: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:60]، بضم الياء وفتح الخاء فيهما، على ما لم يسم فاعله.¹

وذكر الدّاني بسنده عن ابن مخلد عن البزي؛ أنّه قرأ ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بنصب الياء، وقد وهّم هذا الرواية ونسب وهما إلى ابن مخلد دون أن يعلّل ذلك.² ويظهر أنّها رواية خالفت إجماع الرواة الذين رووا عن البزي والله أعلم.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1553، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:252.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1553.

المطلب الثاني: رواية الباهلي في ﴿مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ بتاء واحدة عن نافع والبصري:

صحّح الدّاني روايتين عن نافع وعن اليزيدي عن أبي عمرو البصري؛ من قوله تعالى: ﴿فَلْيَلَا مَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر:58]، حيث ذكر الدّاني بسنده: ¹

1. في رواية أبي عمرو البصري قائلًا: "عن عبد العزيز بن محمد قال: نا عبد الواحد بن عمر قال: في كتابي عن العبّاس بن اليزيدي عن عمّه إبراهيم عن اليزيدي بالتاء، قال: وهو غلط"، دون أن يبيّن من صاحب الوهم في هذه الرواية.

2. أمّا في قراءة نافع فقال: "عن أبي الحسن الباهلي قال: نا عمرو قال: نا إسماعيل عن نافع تتذكرون بالياء وهو غلط من الباهلي".

فمخالفة ما رواه عموم القراء عن نافع وأبي عمرو البصري، هو السبب في تخطئة كلتا الروايتين. ويقرأ الكوفيون هذا الموضع بتاءين، وبقية القراء بياء وتاء. ²

¹ ينظر المصدر السابق، ج:04، ص: 1554.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1554، والدّاني، التيسير، ص: 500.

المطلب الثالث: رواية ابن شنبوذ في ﴿سَيِّدُ خُلُونٍ﴾ عن ابن عامر:

صحّح الدّاني رواية عن ابن شنبوذ عن الأخفش عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر من قوله تعالى:

﴿سَيِّدُ خُلُونٍ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:60]، حيث قرأها بضمّ الياء وفتح الخاء.

قال الدّاني: "وروى ابن شنبوذ عن الأخفش عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر في المؤمن¹

﴿سَيِّدُ خُلُونٍ﴾ بضمّ الياء وفتح الخاء لم يروه أحد غيره وهو وهم".²

والوهم كما يظهر من كلام الدّاني هو من ابن شنبوذ، كما أنّ العلة في وهم ما رواه؛ هو

تفرده ومخالفته لما هو معروف من قراءة ابن عامر.³

¹ أي سورة غافر.

² الدّاني، جامع البيان، ج:03، ص:1016.

³ يقرأ ابن كثير وأبو بكر بضمّ الياء وفتح الخاء، والباقون بفتح الياء وضمّ الخاء، وينظر: الدّاني، التيسير، ص:500، وابن الجزري،

النشر، ج:02، ص:252.

المطلب الرابع: رواية أبي طاهر بن أبي هاشم في ﴿اتَّبِعُونِ﴾ عن ورش:

ذكر الدّاني رواية عن شيخه الفارسي عن أبي طاهر بن أبي هاشم؛ أنّ داود وأبا الأزهر جاءت روايتهما عن ورش؛ من قوله تعالى: ﴿إِتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [غافر:38]، بياء في الوصل وبغير ياء في الوقف.

وقد غلط الدّاني هذه الرواية ونسب الوهم إلى أبي طاهر بن أبي هاشم؛ فقال: "... وحكى لنا الفارسي عن أبي طاهر بن أبي هاشم أن داود وأبا الأزهر رويَا عنه: بياء في الوصل وبغير ياء في الوقف، وذلك غلط منه وعليهما".¹

أي أنّ الوهم من أبي طاهر بن أبي هاشم؛ إذ هو الذي غلط على داود وأبي الأزهر عن ورش. ودليل الدّاني على تخطئته لرواية الإثبات في ﴿إِتَّبِعُونِ﴾ أنّ داود وأبا الأزهر؛ ذكرا في كتابيهما جملة ما أثبتته ورش من الياءات في الوصل وهي محصورة بعدد، ولم يذكر هذا الموضع مع المثبتات؛ فدلّ على أنّهما يرويان بالحذف حال الوصل والوقف، وهو المروي عن عامة القراء عن ورش من المصريين وغيرهم.²

وقد أثبت الدّاني الياء من رواية الأصبهاني فقط عن ورش،³ وتابعه ابن الجزري في ذلك فقال ما نصّه: "... ﴿إِتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ أثبتّها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهاني عن ورش، وفي الحاليين ابن كثير ويعقوب".⁴

¹ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1558.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها وما بعدها.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:366.

المطلب الخامس: رواية أبي الحارث وعياش في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ عن الكسائي:

يقرأ الكوفيون وابن عامر قوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ [فصلت: 16] بكسر الحاء، والباقون بإسكانها.¹

وقد صحّح الدّاني رواية نسب الغلط فيها إلى أبي الحارث وعن عياش، وتابعهم في ذلك هاشم البربري² عن أبي عمر عن الكسائي أنّه كسر السين في ﴿نَحْسَاتٍ﴾، وهذا لا يستقيم في كسر السين، بل أرجع الدّاني أنّهما أرادا كسر الحاء، كما هي قراءة أهل الكوفة أجمعين، فوقع الغلط منهما فقلّلا بكسر السين، كما أنّ جميع أصحاب أبي عمر الدوري قرؤوا بالكسر في الحاء فقط. يقول الدّاني ما نصّه: "... عن عبد الواحد بن عمر عن أصحابه عن أبي الحارث وعن عياش عن أبي عمر عن الكسائي أنّه كسر السين من ﴿نَحْسَاتٍ﴾ وكذلك روى ابن الحمّامي عن أبي عمر إلا أنّهما لم يذكر الحاء، وأظنهما أراداهما فغلطا فذكر السين؛ لأن جميع أصحاب أبي عمر ذكروا الحاء ولم يذكروا السين".³

اللهم إلّا إن كان القصد هو السين والمراد بكسر السين هو إمالتها؛ فقد تحمل العبارة منهما على ذلك، وإن كان هذا قد اعتبره الدّاني هو كذلك غلطا ووهما في الرواية في كتابه التيسير فقال: "قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ بكسر الحاء، وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن أبي الحارث إمالة فتحة السين، ولم أقر بذلك وأحسبه وهما".⁴

وعليه الشاطبي في حرز الأمان حيث وصف رواية الإمالة في السين بأنّه قول مخمل لا يلتفت إليه، ولا يصحّح عن أبي الحارث الليث بن خالد:

¹ الدّاني، التيسير، ص: 501، والدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1560.

² هاشم بن عبد العزيز أبو محمد البربري البغدادي روى القراءة عن أبي الحسن الكسائي، وقرأ عليه أحمد بن رستم، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 348 و349.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1560.

⁴ الدّاني، التيسير، ص: 501 و502، وهذا من أوهام القليلة التي نبّه عليها الدّاني في كتابه التيسير في القراءات السبع.

وَإِسْكَانُ نَحْسَاتٍ بِهِ كَسْرُهُ ذَكَأ

وَقَوْلُ مُبِيلِ السِّينِ لِلَّيْثِ أُحْمَلَا¹

¹ ذكره ابن الجزري في النشر، ينظر: ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:366، وينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص: 356.

المطلب السادس: رواية المنذر بن محمد في ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ عن أبي بكر عن عاصم:

ذكر الدّاني أن نافعا وابن عامر وعاصم في رواية حفص والمفضل يقرؤون قوله تعالى: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ [فصلت: 47]، بالألف على الجمع.

ثمّ صحح بعدها رواية عن المنذر بن محمد¹ عن هارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ "على تاء".

وقد فهم الدّاني من العبارة أنّه يريد أن أبا بكر شعبة بن عياش يقرأ بالجمع كحفص، وهو غلط كما حكم الدّاني عليه في نصّه فقال: "... وقال المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر عن عاصم من ثمرات على تاء وأحسبه أراد الجمع وذلك غلط".²

فالخطأ خرج من ترجمة النصّ الذي ساقه المنذر، وهو مخالف لما روي عن أبي بكر عن عاصم، كما أنّ طريق المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر عن عاصم ليس من طرق الجامع كما أشار إلى ذلك محقق الجامع على هامش الكتاب.³

¹ المنذر بن محمد بن المنذر الكوفي، روى القراءة عن هارون بن حاتم، وقرأ عليه عمر بن الحسن الشيباني، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 311.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1565، والدّاني، التيسير، ص: 503.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب السابع: رواية حماد بن بحر بالغيب في ﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾ عن نافع:

صحح الدّاني رواية رواها حماد بن بحر عن المسيبي عن نافع من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: 25]، بالتاء مثلما يقرؤها عاصم في رواية حفص، وابن عامر في رواية ابن عتبة، وحمزة، والكسائي.

وقد غلط الدّاني هذه الرواية عن حماد بن بحر؛ ولم يعلل ذلك، يقول ما نصّه: "... بالتاء وكذلك روى حمّاد بن بحر عن المسيبي عن نافع وهو غلط وقرأ الباقون بالياء".¹

كما أنّ ابن الجزري نقل ترجمة للدّاني عن ابن حماد؛ يقول عنه فيها "... وحماد هذا كثير الشذوذ لأصحابه عن المسيبي".²

وأظنّ أنّ هذا سبب بيّن وكاف؛ في ردّ رواية حماد بن بحر من الدّاني. وقرأ نافع براوييه مع ما بقي من القراء بالياء.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 04، ص: 1568.

² ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 257.

³ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وابن البادش، الإقناع، ص: 373، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 367.

المطلب الثامن: رواية ابن سعدان في حذف ياء ﴿الجَوَارِ﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الدّاني في الياءات الزوائد من سورة الشورى أنّ ابن كثير وحده حال الوصل والوقف؛ من قوله تعالى: ﴿الجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى:30]، قرأ بالإثبات، أما نافع وأبو عمرو وابن عامر في رواية الوليد؛ فإنّهم يقرؤونها بالإثبات في الوصل وبالحذف حال الوقف عليها، وبقيّة القراء من السبعة على حذفها في الحالين.¹

وقد صحّح الدّاني رواية عن ابن سعدان عن يزيد عن أبي عمرو البصري، أنّه يحذفها في الحالين وهو غلط من ابن سعدان.

يقول ما نصّه: "...وحذفها الباقيون في الحالين كذلك روى ابن سعدان عن يزيد عن أبي عمرو وهو غلط".²

وتغليطه لهذا الذي جاء عن ابن سعدان، لوجود النص الذي يقضي بخلاف ذلك عن أبي عبد الرحمن عن أبيه عن يحيى اليزيدي.³

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1569.

² ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وينظر: الدّاني، التيسير، ص: 506.

المطلب التاسع: رواية المنذر بن محمد في ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عن عاصم:

ذكر الدّاني أنّ نافعا وابن عامر في غير رواية التغلبي عن ابن ذكوان قرؤوا من قوله تعالى: ﴿وَقُلْ سَلَّمَ
فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف:89] بالتاء على الخطاب، وقرأ الباقون وابن عامر في رواية التغلبي
عن ابن ذكوان بالياء على الغيب.¹

وقد بيّن الدّاني رواية رواها المنذر بن محمد الكوفي عن هارون بن حاتم عن أبي بكر عن
عاصم أنّه قرأ بالتاء وهي موهومة.

يقول ما نصّه: "كذلك روى المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر عن عاصم وهو وهم".²
ويظهر أنّ الوهم من المنذر بن محمد؛ وهو مخالف لعموم ما رواه القراء عن أبي بكر عن
عاصم، كما سبق ذلك في وهمه وغلطه؛ عن هارون عن أبي بكر في حرف ﴿ثمرات﴾.

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص: 1579، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:370.

² ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المطلب العاشر: رواية ابن مجاهد وابن أشته ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ عن ابن كثير:

صحّح الدّاني رواية لابن مجاهد عن ابن كثير في الياءات الزوائد من قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف:61]، على أنّه يصلها بياء في الوصل،¹ وهو ما ذكره محمد بن أشته عنه في قراءته عليه.

قال الدّاني ما نصّه: "عن محمد بن أحمد عن ابن مجاهد أن ابن كثير يصلها بياء مثل أبي عمرو، وكذا ذكره محمد ابن أشته في كتابي عن قراءته على ابن مجاهد وغيره وهو وهم لا شك فيه؛ لأنّ النص والأداء عن ابن كثير بخلاف ذلك، على أن ابن شنبوذ روى عن قنبل أنه يصل ويقف بالياء، وخالف الجماعة عنه".²

فردّ الدّاني لهذه الرواية جاء بناء على نصّ من ابن كثير بعدم الوصل بياء في ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾؛ كما أنّه مخالف لما رواه عموم القرّاء عليه. وقد ذكر ابن الجزري رواية قنبل المتقدمة في نصّ أبي عمرو الدّاني في هذا الموضع بياء حال الوصل والوقف عليها.³

¹ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 590.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1581.

³ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 370.

المطلب الحادي عشر: رواية الغيب في ﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ عن البزي عن ابن كثير:

يقرأ ابن كثير وابن عامر في رواية التغلبي عن ابن ذكوان وعاصم في رواية حفص قوله تعالى: ﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ [الدخان: 42] بالياء.¹

وذكر الدّاني رواية حدّثه بها شيخه الفارسي عن أبي طاهر عن ابن مخلد عن البزي أنّه قرأ بالياء كذلك أي على الغيب، وقد اعتبرها موهومة، مع أن السلسلة رجالها أثبات ثقات كما ذكر ذلك محقق الجامع، وأياً كان كذلك فإن ابن كثير براوييه يقرأ بالياء في ﴿يَغْلِي﴾ كما هو منصوص عليه في كتب القراءات.

يقول الدّاني ما نصّه: "قرأ ابن كثير وابن عامر في رواية التغلبي عن ابن ذكوان وعاصم في رواية حفص ﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ بالياء، ونا الفارسي قال: نا أبو طاهر قال: نا ابن مخلد عن البزي وهو وهم".²

ولم أجد تخريجا لتوهيم الدّاني لهذه الرواية، إلا إذا كان قصده أن السند المتقدم عن البزي قرئ فيه بالتاء على الخطاب في ﴿يَغْلِي﴾ كما هي قراءة الجمهور.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 04، ص: 1582.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ابن كثير وحفص بالياء والباقون بالتاء، ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 510.

المطلب الثاني عشر: رواية أحمد بن صالح في ﴿لِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ عن ورش وقالون: صحّح الدّاني في ياءات الإضافة من سورة الدّخان؛ رواية حكاها أحمد بن صالح عن ورش أنّه يسكّن الياء في قوله تعالى: ﴿لِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ [الدخان:21].

وقد اعتبره الدّاني وهما منه¹، لأنّ ورشا وحده يقرؤها بالفتح؛ وبقيّة القراء على إسكانها.²

كما نبّه الدّاني في الموضع نفسه على الياء المحذوفة من ﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ أنّ أحمد بن صالح عن قالون³، وكذلك ابن شنبوذ عن قنبل قرأ ﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ بإثبات الياء المحذوفة وصلا وحذفها وقفاً، وهو وهم منه، كما ذكر الدّاني ذلك.

يقول الدّاني ما نصّه: "... كذلك حكى أحمد بن صالح عن قالون فيما حكاها ابن مجاهد في كتاب المدنيين، وكذلك روى ابن شنبوذ عن قنبل وهو وهم".⁴

ولا يثبت الياء من القراء السبعة؛ سوى ورش حال الوصل، ويحذفها بقيّة القراء في الحالين.⁵

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1582.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص:511، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:371.

³ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:593.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1583.

⁵ ينظر: الدّاني، التيسير، ص:511، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:371.

المطلب الثالث عشر: رواية الداجوني في ﴿كُرْهًا﴾ عن هشام عن ابن عامر:

ذكر الدّاني أنّ الكوفيين غير المفضل عن عاصم، وابن عامر في رواية ابن ذكوان وابن بكّار وابن عتبة عن أيوب عن يحيى أنّهم قرؤوا موضعي: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَكُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف:15]، بضمّ الكاف فيهما معا، وقرأ الباقون بفتح الكاف فيهما.¹

وقد نبّه الدّاني على رواية أخذ بها الداجوني عن هشام بضمّ الكاف، وقد اعتبرها وهما منه. يقول ما نصّه: "...في الحرفين بضم الكاف، وكذلك كان الداجوني يأخذ في رواية هشام وهو وهم منه".²

وقد ذكر ابن الجزري في النّشر ما يفيد اختلاف القراء عن هشام في هذا الموضع حيث قال: "...واختلف فيه عن هشام، فروى عنه الداجوني من جميع طرقه إلا هبة الله المفسر ضم الكاف. وروى الحلواني من جميع طرقه عنه والمفسر عن الداجوني عن أصحابه فتحها".³ فلهشام الضم والفتح في الكاف من طريق الطيبة؛ كما أفاد بذلك شراح المتن.⁴

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1587، الدّاني، التيسير، ص:512.

² ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ابن الجزري، النّشر، ج: 02، ص:248.

⁴ ينظر: محمد سالم محيسن، الهادي في شرح الشاطبية، ج:02، ص:146.

المطلب الرابع عشر: رواية ابن جمال في ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ عن قالون عن نافع:

يقرأ نافع وابن كثير وابن بكار عن ابن عامر بالفتح في ياء الإضافة من قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ أَتَعِدَّانِي﴾ [الأحقاف: 16]، وباقي القرّاء بالإسكان فيها.¹

وقد نبّه الدّاني على رواية غلط فيها الحسن بن العباس بن جمال عن الحلواني؛ وعن أحمد بن قالون عن قالون عن نافع، بإسكان الياء في ﴿أَتَعِدَّانِي﴾.

يقول الدّاني ما نصّه: "...وأسكنها الباقون، وكذلك روى أبو بكر بن حمّاد أداء عن الجمال عن الحلواني وأحمد بن قالون عن قالون وهو وهم من ابن جمال".²

والظاهر من توهيم الدّاني لرواية ابن جمال مخالفتها لما هو مقروء به وثابت عن قالون.

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 04، ص: 1590، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 373.

² ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1590.

المطلب الخامس عشر: رواية الباهلي في ﴿وَأْمَلَى لَهُمْ﴾ عن نافع:

قرأ أبو عمرو البصري قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [محمد:26]، بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء ﴿وَأْمَلَى﴾ وهي على ما لم يسم فاعله، وقرأ الباقون بفتح الهمزة واللام وألف بعدها ﴿وَأْمَلَى﴾ مع إمالة لحمزة والكسائي فيها.¹

وقد نبّه الدّاني بعد ذكره لما سبق من قراءة القرّاء لهذا الموضع، أنّ أبا عمر الباهلي توهم فيها، كما ذكر أنّ نافعاً وشيبة² قرآ برفع الألف في ﴿أْمَلَى﴾، وفي الصحيح أنّ أبا جعفر المدني³ وهو من القرّاء العشرة وشيبة قرآ برفع الألف ونافع قرآ بنصبها فقط.

يقول الدّاني ما نصّه: "... نا محمد الباهلي أبو عمر نا إسماعيل ﴿أْمَلَى لَهُمْ﴾ بنصب الألف عن أبي حفص عن نافع وشيبة ﴿وَأْمَلَى﴾، برفع الألف وهذا وهم من أبي عمر وعكس منه للترجمتين، وإنما هو أبو جعفر برفع الألف وشيبة ونافع بنصبها".⁴

فالوهم نشأ من قلب الترجمتين عند الباهلي بين أبي جعفر الذي ورويت عنه بالضمّ، ونافع الذي نصبها.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1592، الدّاني، التيسير، ص:515.

² شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، وهو من التابعين، قرأ على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرأ عليه نافع، توفي سنة 138 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:329.

³ يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني، أحد القرّاء العشرة تابعي، عرض القرآن على ابن عياش وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وقرأ عليه نافع. توفي سنة 130 هـ، ينظر: المرجع نفسه، ج:02، ص:384.

⁴ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1592.

المطلب السادس عشر: رواية ابن مخلد في ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ و﴿يُوعَدُونَ﴾ عن البزي: ذكر الدّاني أنّ عاصماً قرأ في رواية حفص والمفضل وحمة والكسائي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: 27]، بكسر الهمزة على أنّها مصدر من "الإسرار"، ثمّ بيّن أنّ ابن مخلد عن البزي روى كذلك بكسر الألف في ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ وقد اعتبر أنّه وهم من ابن مخلد. يقول الدّاني ما نصّه: "...بكسر الهمزة على المصدر وقال الفارسي: نا أبو طاهر: نا ابن مخلد عن البزي ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ بكسر الألف وهو وهم".¹

ولم يقرأ من القراء السبعة بكسر همزة ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ سوى حفص وحمة والكسائي.² كما صحّح الدّاني من سورة الحجرات في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ [ق: 32]، رواية عن ابن مخلد عن البزي كذلك أنّه قرأ بالتاء كقراءة الجمهور وقد اعتبر الدّاني هذا غلطاً منه كما بيّن قبل ذلك أنّ ابن كثير قد قرأ بالياء فيها وهو الصحيح عنه. يقول الدّاني ما نصّه: "...وقرأ الباقر بالتاء وكذلك قال ابن مخلد عن البزي عن ابن كثير: وهو غلط".³

وتنبه الدّاني على ابن خلاد دون تصريح منه بالعلّة، يفضي إلى أنّه قد ردّ الروایتين بناء على مخالفتها ما روته الجماعة في قراءة ابن كثير.

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 515، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 374.

³ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1598.

المطلب السابع عشر: رواية عبيد بن محمد في ﴿إِدْبَارِ النُّجُومِ﴾ عن نافع:

قرأ جميع القراء قوله تعالى: ﴿وَإِدْبَرَ النُّجُومُ﴾ [الطور: 47]، بكسر الهمزة في ﴿إِدْبَارِ﴾ على أنّه مصدر، ثمّ صحح الدّاني رواية يبيّن فيها غلط عبيد بن محمد¹ عن ابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع؛ بنصب الألف فيها وفي موضع: ﴿وَإِدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق: 40].

يقول الدّاني ما نصّه: "... إلّا ما حدّثناه عبد العزيز بن محمد قال: نا عبد الواحد بن عمر نا عبيد بن محمد قال: نا ابن سعدان عن إسحاق عن نافع و ﴿أَدْبَارِ السُّجُودِ﴾ و ﴿أَدْبَارِ النُّجُومِ﴾ بنصب الألف، وهذا خطأ من عبيد في الحرفين جميعاً لأنّ ابن واصل روى ذلك عن ابن سعدان عن المسيبي بكسر الألف وكذلك روى سائر الرواة عن نافع".²

فالعلة في غلطه؛ مخالفته لما رواه أحمد بن واصل عن ابن سعدان وهو أجل تلاميذه، وكذلك مخالفته لعامة الرواة عن نافع.

وموضع سورة الطور؛ موضع اتفاق بين جميع القراء على كسر الهمزة فيها، إذ المعنى على المصدر، أي: وقت أفول النجوم وذهابها، لا جمع دُبر.³

أمّا موضع سورة ق؛ فقرأه نافع وابن كثير وحمزة بكسر الهمزة، والباقيون بفتحها.⁴

¹ عبيد بن محمد أبو محمد المروزي البغدادي، روى القراءة عن محمد بن سعدان، وروى عنه عبد الواحد بن عمر، ولم يذكر ابن الجزري تاريخاً لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 497.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1598.

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 376.

⁴ ينظر: الدّاني، التيسير، ص: 518، وينظر: إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية، ص: 519، 525.

المطلب الثامن عشر: الرواية في ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ عن ابن عامر:
الصحيح من قراءة ابن عامر هو نصب الكلمات الثلاثة¹ من قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ
وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن:12].

وقد أخبر الدّاني بسنده إلى هشام عن ابن عامر بالخفض في ﴿الريحان﴾، والصواب ما رواه
بسنده عن ابن غلبون عن هشام عن ابن عامر بالنّصب.

يقول الدّاني ما نصّه: "أخبرنا أحمد بن عمر ... نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿وَالْحَبُّ ذَا
الْعَصْفِ﴾ بالألف والنصب، و ﴿الرَّيْحَانُ﴾ بالخفض. وحدّثنا ابن غلبون قال: نا عبد الله نا
أحمد نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ بالنصب وهذا هو
الصواب".²

وقد حكى رواية الجر الهذلي في الكامل عن غير واحد،³ ولم يبيّن الدّاني في هذا الحرف من يكون
صاحب الخطأ بل اكتفى فقط ببيان الصواب فيه.

¹ ينظر: الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص: 1619، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:380.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 643.

المطلب التاسع عشر: رواية ابن عبد الأعلى وابن كيسة في ﴿لِيُخْزِيَ﴾ عن ورش:

قرأ جميع القرّاء من قوله تعالى: ﴿وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: 05] بنصب الياء، وذكر الدّاني بسنده أن يونس بن عبد الأعلى عن ابن كيسة¹ قد أقرأه بوجهين؛ بجزم الياء ونصبها، فتكون الياء مدية.

وقد اعتبر الدّاني رواية يونس بن عبد الأعلى وهما منه،² لأنّ الفعل ﴿يُخْزِي﴾ فعل مضارع منصوب بأن المضمرة، وعلامة نصبه ظاهرة على آخره.³

وهو ما عبّر عنه الدّاني مسنداً كلامه إلى: "... يونس قال: أقرأني عثمان و﴿يُخْزِي﴾ بجزم الياء ونصبها، وأقرأني ابن كيسة بوقفها وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفتحة إعراب، وهو عندي وهم من يونس والله أعلم".⁴

ورواية الإسكان ذكرها صاحب الكامل عن ابن كيسة.⁵

¹ علي بن يزيد بن كيسة أبو الحسن الكوفي، قرأ على سليم، وقرأ عليه يونس بن عبد الأعلى، توفي سنة 202هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 584.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1635.

³ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ج: 14، ص: 194.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 444.

المطلب العشرون: رواية عبيد الله المقرئ في ﴿دَوْلَة﴾ عن نافع:

أجمع القراء كلهم على رفع كلمة ﴿دَوْلَة﴾¹ من قوله تعالى: ﴿كَفَّ لَا يَكُونُ دَوْلَة﴾ [الحشر: 07]، وقد ذكر الدّاني عن شيخه فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني بالنصب في ﴿دَوْلَة﴾.

وقد اعتبره الدّاني غلطاً لانعقاد الإجماع بالرفع فيها، يقول الدّاني ما نصّه: "... ولم يختلف عنه في رفع ﴿دَوْلَة﴾ إلا ما حدّثناه فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني عنه: ﴿يَكُونُ﴾ بالياء ﴿دَوْلَة﴾ بالنصب مثل الجماعة، وهو غلط لانعقاد الإجماع عنه على الرفع".²

ولم يبيّن الدّاني في نصّه صاحب الوهم؛ كما ذكر محقق الجامع أنّ في هذا الإسناد عبيد الله بن محمد المقرئ³، وعند الدّاني ضعيف كما نقله عنه ابن الجزري في غاية النهاية، فيحتمل أن يكون الغلط قد خرج منه.⁴

ومن قرأ بالفتح في دال ﴿دَوْلَة﴾ أبو حيوة؛ كما ذكره صاحب الكامل وهي قراءة شاذة.⁵

¹ دَوْلَة: اسم المال الذي يُتَدَاوَل فيكون مرّةً لهؤلاء ومرّةً لهؤلاء، ينظر: أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، ج: 03، ص: 64.

² الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1636.

³ عبيد الله بن محمد المقرئ، قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام، وهذا كل ما في ترجمته ولم يعرفه الدّاني من يكون كما نقل عنه ابن الجزري، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 493.

⁴ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁵ ينظر: أبو القاسم الهذلي، الكامل، ص: 646.

المبحث العاشر: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام

القراء من سورة الصف إلى آخر باب التكبير.

يجمع هذا المبحث آخر ما نبّه عليه الإمام أبي عمرو من أوهام القراء وأخطائهم من سورة الصف إلى غاية باب التكبير، الذي هو آخر الأبواب من كتاب جامع البيان في القراءات السبع، وقد وزعت مادته العلمية على المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية الحسن بن حمّاد في ﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾ عن قالون:

قرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: 10]، بفتح النون وتشديد الجيم، وقرأ باقي القراء بإسكان النون وتخفيف الجيم فيها.¹

وقد نبّه الداني على غلط من الحسن بن حمّاد² إذ روى أنّ قالون يقرأ كما يقرأ ابن عامر حيث قال: "... وروى أبو بكر الداجوني عن أبي بكر النقّاش عن الحسن بن حمّاد عن الحلواني عن قالون عن نافع مثل ابن عامر وهو غلط من ابن حمّاد".³

ولم يبين الداني علة الوهم والغلط من ابن حمّاد، والظاهر أنّه خالف الإجماع في روايته أو اختلطت عليه برواية ابن عامر والله أعلم.

¹ ينظر: الداني، التيسير، ص: 532، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 259.

² الصحيح من اسمه الحسين بن علي بن حمّاد أبو عبد الله وقيل أبو علي الجمال بالجيم الأزرق الرازي ثم القزويني، قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني وأحمد بن الصباح، روى عنه ابن مجاهد. توفي في حدود سنة 300 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 244.

³ الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1638.

المطلب الثاني: رواية ابن مجاهد في ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ عن المفضل عن عاصم:

يقرأ عاصم في رواية حفص والمفضل ومعهم ابن أبي حماد عن أبي بكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق:03]، بغير تنوين وخفض الراء وكسر الهاء على الإضافة، وقرأ باقي القراء بالتنوين ونصب الراء وضم الهاء، وهو المروي عن جماعة ممن أخذوا على أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم.¹

وقد ذكر الداني بعد تقديمه لمذاهب القراء في هذا الحرف من سورة الطلاق؛ أن أبا بكر بن مجاهد وقع له اضطراب في قراءة المفضل لهذا الحرف، فقال في كتابه السبعة في القراءات أنه يقرأها كما يقرأ حفص أي بغير تنوين مع الكسر في الراء والهاء²، وهو الوجه الذي أخذ به الداني، وفي كتاب عاصم³ أنه يقرأها كباقي القراء.

يقول الداني ما نصّه: "وكذلك روت الجماعة عن أبي بكر فاضطرب قول ابن مجاهد عن المفضل في ذلك، فقال لنا محمد بن علي عنه في كتاب السبعة مثل حفص، وبذلك قرأت له، وقال في كتاب عاصم عن أبي زيد وجبلة عنه مثل أبي عمرو".⁴

وحفص وحده هو من يقرأ بدون تنوين في ﴿بَالِغُ﴾ وبالحذف في ﴿أَمْرِهِ﴾، وباقي القراء بالتنوين والنصب فيهما.⁵

¹ المصدر السابق، ج:04، ص: 1644.

² ينظر: أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 639.

³ كتاب عاصم من مصادر الداني في جامعه.

⁴ ينظر: الداني، جامع البيان، ج:04، ص: 1644.

⁵ ينظر: الداني، التيسير، ص: 534، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 388.

المطلب الثالث: رواية ابن مجاهد في ﴿أَمِنْتُمْ﴾ عن قنبل:

صحَّح الدَّاني رواية عن ابن مجاهد رواها إلى قنبل عن ابن كثير من قوله تعالى: ﴿وَالْيَهُ النُّشُورُ ۝١٦﴾
 وَأَمِنْتُمْ﴾ [الملك:15، 16]، بزيادة واو مفتوحة قبل همزة الاستفهام وتحقيقها؛ أي همزة الاستفهام
 وتسهيل همزة الوصل بعدها ﴿وَأَمِنْتُمْ﴾.

وقد نبّه الدَّاني على أنّ هذا غلط ولا يجوز، والسبب في ذلك كما ذكر الدَّاني أنّ: "زيادة
 الواو غير جائز؛ لأنه خلاف لرسوم مصاحف المسلمين المتفق عليها، وإبدالها من همزة الاستفهام في
 حال الوصل".¹

ومذهب قنبل في هذا الموضع يبدل همزة الأولى واوا خالصة في ﴿أَمِنْتُمْ﴾ في هذه السورة حال
 وصل كلمة ﴿أَمِنْتُمْ﴾ بكلمة ﴿النُّشُورُ﴾، أما حال الوقف على ﴿النُّشُورُ﴾ حقق همزة الأولى،
 أما همزة الثانية فقنبل يسهلها مطلقا على أصل مذهبه.²

¹ المصدر السابق، ج:04، ص: 1648.

² ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص:371.

المطلب الرابع: رواية ابن جبير في ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ عن أبي عمرو البصري:

ذكر الداني من قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم:14]، أنَّ الجماعة روت عن يحيى اليزيدي عن أبي عمرو البصري أنه قرأها على الخبر بهمزة واحدة.¹ ثم ساق الداني قولاً اضطرب فيه ابن جبير فذكر في كتابه الجامع كالذي تقدّم، وفي كتابه المختصر على أنّها ممدودة فتكون على الاستفهام، والأول هو الصواب من قوله أي بقراءتها على الخبرية. يقول ما نصّه: "واضطرب قول ابن جبير عنه في ذلك فقال في جامعهم عنه على الخبر، وقال في مختصره: ممدودة على تأويل الاستفهام، والأول من قوليه هو الصواب".² فالاضطراب في هذا الموضع موجب لتوهيم القراءة التي جاءت من ابن جبير في مختصره، ويظهر أنّ مع هذا الاضطراب تفرد من ابن جبير إذ لم يرو هذا غيره -والله أعلم-.

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج:04، ص: 1651، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:367.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الخامس: رواية محمد بن الصباح في ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ عن قبل:

يقرأ ابن كثير في رواية قبل من طريق الزبني المواضع الثلاثة من قوله تعالى: ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾^ج
[النمل:44]، ﴿بِالسُّوقِ﴾ [ص:33]، ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح:29]، بالهمز في الثلاثة
﴿سَاقِيهَا، بالسُّوقِ، سُوْقِهِ﴾، أما البزي وابن فليح عن ابن كثير فإنهما بغير همز فيها، ومثله قرأ
باقي القراء.¹

وقد نقل الداني إجماع القراء في موضع سورة القلم من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ
سَاقٍ﴾ [القلم:42]، وفي سورة القيامة من قوله أيضا: ﴿وَأَلْتَقَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾
[القيامة:29]، بغير همز فيها عند قبل وغيره.
ثم نبّه على وهم وقع فيه محمد بن الصباح حين توهّم أنّ قبل يقرأ موضع سورة القلم كذلك بالهمز
كمثيلاً من المواضع بالهمز.

يقول الداني ما نصّه: "وأجمعوا على ترك الهمزة في قوله في نون ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ وفي
قوله في القيامة: ﴿وَأَلْتَقَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ إلا ما رواه محمد بن الصباح عنه عن قبل أنه همز
الذي في ﴿ن﴾، ولم يرو ذلك عنه غيره، وهو وهم منه".²

فمنشأ الوهم أن يكون محمد بن الصباح قد ظنّها كمثيلاً عن قبل قياساً عليها، ولكن
عدم ورود نصّ فيها ومخالفتها لما هو مجمع عليه من الرواية عن قبل؛ جعل الداني يحكم عليها
بوهميتها.

ولغة الهمز من لغات العرب المعروفة إذ إنّها تهمز الألف إذا كان قبلها فتحة والواو إذا كان
قبلها ضمة، ولا تهمز الياء إذا كان قبلها كسرة، وهي ترجع إلى أبي حية النميري.³

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص:1437، وابن الجزري، النشر، ج:02، ص:338.

² الداني، جامع البيان، ج:04، ص:1438.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وذكره ابن الجزري، النشر، ج:02، ص:338.

المطلب السادس: ما روي في ﴿تَعِيَهَا أُذُنٌ﴾ عن ابن كثير وحمزة:

قدّم الداني أن جميع القراء في موضع: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة:11]، بكسر العين وفتح الياء وتخفيفها.

ثم ذكر اختلافات جاءت من الرواة وقع فيها غلط في ترجمة بعضها ومن ذلك ما رواه بسنده إلى ابن مخلد عن البزي أنه قرأ ﴿وَتَعِيَهَا﴾ مثقلة مخفوضة الياء مسكنة ثم منصوبة.¹

وقد اعتبر الداني هذه الترجمة غلطاً حيث قال: "... حدثنا ابن مخلد عن البزي وتعيها مثقلة مخفوضة الياء مسكنة ثم تنصب. وهذه الترجمة كلها خطأ؛ لأنه قال: مثقلة، وأراه يريد أن العين مكسورة ثم قال: مخفوضة الياء مسكنة، فكيف يجمع على الياء الحركة والسكون معاً؟ ولعله يريد بمثقلة أن الياء شديدة".²

فمن هذه الترجمة يفهم أنّ التثقيب هو التشديد؛ وهذا غير وارد، ثمّ وجّه مراد ابن مخلد بالتثقيب في العين أي كسرهما، لأنّ الكسرة من الحركات الثقيلة على رأي سيويوه.³

وهذا ما لا يستقيم من عبارة ابن مخلد ولا يتصوّر، حيث جمع بين الحركة والسكون في الياء، ثم ردّ الداني توجيه عبارته حتى وإن كان يريد منها أن الياء مشددة، فإنها تبقى موهومة ومغلوبة. يقول ما نصّه: "... فإن أراد ذلك فقد جمع عليها ثلاثة أشياء كل واحد منها إذا انفرد بها أحقها بما لا يجوز فكيف باجتماعها واجتماع اثنين منها؟ هذا مع أن اللفظ بذلك كذلك غير متمكّن ولا في الفطرة إطاعة ذلك".⁴

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص: 1652.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: سيويوه، الكتاب، ج:04، ص: 167.

⁴ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وفي الأخير أعطى تصحيحاً للعبارة أن يكون قوله "مخفوضة" هي صفة لـ "مثقلة"، وقوله "الياء مسكنة" يكون مبتدأ وخبراً، فتكون العين مكسورة والياء ساكنة.¹

وقد احتمل الداني أن يكون في العبارة سقط من ابن مخلد للواو قبل أي "مثقلة مخفوضة والياء مسكنة ثم منصوبة" وبذلك تكون العبارة مستقيمة ومؤدية للمعنى، واستدل الداني بذلك ما رواه بسنده إلى الحسن بن الحباب بن مخلد قال: "...حدثنا البري ﴿وَتَعِيَهَا﴾ ساكنة الياء هذه ترجمة مفهومة".²

ومن الموضع نفسه؛ من قراءة حمزة تبّه الداني على غلط في عبارة جاءت عن عيّاش بن محمد عن أبي عمر عن سليم حيث قال: "... منتصبه مثقلة مكسورة العين بياء ساكنة وأخرى نصب لا تشدد وهذه الترجمة خطأ ينفي بعضها بعض".³

والصواب في الرواية كما صححه الداني من رواية ابن فرح⁴ عن أبي عمر عنه: "مثقلة منتصبه الياء مكسورة العين، وهذه الترجمة صحيحة إن أراد بقوله: مثقلة: أن حروف الكلمة محرّكة كلها لا سكون في شيء منها مما قد جاء السكون فيه نحو العين والياء".⁵

وقد ذكر المحقق كلاماً ينتقد طول الداني في عرض هذه التراجم والردّ عليها بما لا طائل تحته ولا فائدة منه فقال: "والحق أن المصنف قد أطال هنا في عرض الوجوه بما لا طائل تحته، وأما ابن الجزري فلم يذكر خلافاً أصلاً".⁶

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 04، ص: 1653.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ المصدر السابق، ج: 04، ص: 1654.

⁴ تقدمت ترجمته في الصفحة: 199.

⁵ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁶ انظر هامش التحقيق: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

تعليق: وقوله لا يستساغ من حيث إنه لا طائلة تحتها، لأنّ الفائدة هو في بيانها ومعرفة أنّها ضعيفة، وبيان وجه خطئها وصاحبها، حتى لا يتوهم أنّها صحيحة أو متواترة، خاصة وأن هذه الأخطاء في التراجم مروية عن أئمة كبار كالحسن بن الحباب بن مخلد وعياش بن محمد وغيرهما، فالنقد ضروري وهو مقوّم للعلوم حتى تستقيم والله أعلم.

المطلب السابع: رواية ابن أبي حسان في ﴿مَا يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿مَا يَذْكُرُونَ﴾ عن هشام: ومن قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ ④ وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ [الحاقة: 41، 42]، قرأ ابن كثير وابن عامر في رواية ابن المعلّى وابن خرزاذ في رواية الشاميين عن الأخفش عن ابن ذكوان وفي رواية ابن عتبة والوليد وهشام بالياء فيهما، وقرأ الباقون بالتاء.¹

وذكر الداني بسنده إلى إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان² عن هشام عن ابن عامر ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ بالياء على الغيب، و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ بالتاء على الخطاب. وقد اعتبر هذا الخلاف وهما من ابن أبي حسان ولا يصحّ ما حدّث به، لمخالفته ما روت الجماعة عن هشام عن ابن عامر كابن أنس وأبو بكر الواسطي والحلواني وابن عباد. يقول الداني ما نصّه: "حدثنا ابن أبي حسان نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ بالياء و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ بالتاء، وهذا عندي وهم من ابن أبي حسان؛ لأنّ طاهرا حدّثنا قال: نا عبد الله بن محمد قال: نا ابن أنس قال: نا هشام بإسناده ﴿مَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء ﴿مَا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء، وكذلك روى أبو بكر الواسطي عن هشام، وكذلك روى الحلواني وابن عباد عنه".³

فتوهمه لهذا الموضع جاء من توارد الروايات المخالفة لما ذكره ابن أبي حسان.

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1655، ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 390.

² إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأتصاطي أبو يعقوب البغدادى، روى القراءة عن هشام، روى عنه القراءة عبد الواحد بن أبي هاشم، توفي سنة 302، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 155.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثامن: رواية الدوري في ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ عن إسماعيل بن جعفر:

ذكر الداني أن كلا من ابن كثير أبو عمرو والكسائي وابن عامر في رواية الوليد قرؤوا قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [نوح:02]، بفتح الهمزة، والباقون بكسرها.

وقد صحح الداني رواية غلط فيها أبو عمر الدوري حين قلب روايةً عن إسماعيل فقال: "شبهة ونافع" ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ بالفتح وعن أبي جعفر بالكسر¹.

والصحيح بعد بيان الداني؛ أن هذا خطأ في الترجمة وقلب لها من أبي عمر الدوري إذ إنه عكس قول إسماعيل في كتابه الذي صنّفه في قراءة المدنيين، وجعل أبا جعفر يقرأ بالكسر ونافع وشيبة يقرأ بالفتح.

والرواية الصحيحة هي كما قال الداني: "وغلط أبو عمر في ذلك غلطا فاحشا، وذلك أنه عكس قول إسماعيل في كتابه المصنف في قراءة المدنيين؛ لأنه قال في رواية الكسائي والهاشمي وأبي عبيد وأبو جعفر بالفتح، وشيبة ونافع بالكسر"². وهذا هو الموضع الوحيد الذي وجدت الداني ينبّه فيه على خطأ أبي عمر الدوري.

¹ المصدر السابق، ج:03، ص: 1193 و1194.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب التاسع: عبارة الدارقطني في ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ عن قالون وحفص:

ذكر الداني في ياءات الإضافة من سورة نوح عليه السلام، أنّ عاصما من رواية حفص قرأ قوله تعالى:

﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح:28]، ﴿بَيْتِي﴾ مفتوحة الياء، ويقرأ قالون بالإسكان فيها.¹

ثم ذكر أن علي بن عمر الدارقطني² قد غلط في هذا الباب حين قال في كتابه السبعة³ أنّها مفتوحة الياء عند قالون وساكنة عند حفص، وقد خالف بذلك الإجماع وما هو معروف من قراءة كل واحد منهما.

يقول الداني ما نصّه: "ورأيت علي بن عمر الدارقطني قد غلط في هذا الباب غلطا فاحشا فحكي في كتاب السبعة أن نافعا من رواية الحلواني عن قالون يفتحها وأنّ عاصما من رواية حفص يسكنها والرواة وأهل الأداء مجمعون عنهما على ضدّ ذلك والله أعلم".⁴

وقد يكون غلط الدارقطني من القلب في الترجمة والسهو الذي يقع في الكتابة، حيث نقل ابن الجزري في كتابه التّشرّح قول الدّاني وتنبيهه على غلط الدارقطني وعلّق عليه بقوله: "هذا من القلب، أراد أن يقول الصواب، فسبق قلمه كما يقع لكثير من المؤلفين".⁵

¹ ينظر: المصدر السابق، ج:04، ص:1661، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:391.

² علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، عرض القراءات على أبي بكر النقاش، وقرأ عليه وأبي ذر الهروي، أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش. توفي سنة 385 هـ ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:559.

³ فائدة: كتاب السبعة للدارقطني لم أقف عليه وقد أثنى عليه ابن الجزري في غاية النهاية لما ترجم لصاحبه فقال عنه: "ألف في القراءات كتابًا جليلاً لم يؤلف مثله وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش ولم يعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه ولم يكمل حسن كتاب البيان إلا لكونه نسج على منواله" ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج:01، ص:559.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج:04، ص:1662.

⁵ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص:391.

المطلب العاشر: رواية ابن جبير والأصبهاني وابن نصر في ﴿نَسْلُكُهُ﴾ عن نافع:

قرأ الكوفيون ﴿نَسْلُكُهُ عَذَاباً صَعْدًا﴾ [الجن: 17] بالياء وبقية القراء بالنون.¹

وقد أورد الداني خلافاً عن نافع عن رواته من أنه يقرأ بالياء كقراءة الكوفيين وهي رواية:

1. ابن جبير في جامعه وفي مختصره عن المسيبي وعن الكسائي عن إسماعيل عنه بالياء.

2. الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، وبذلك قرأ من طريقه.

3. أحمد بن نصر عن محمد بن إبراهيم الأهناسي عن أصحابه النحاس وغيره عن ورش بالياء

وقد قال إنها رواية جميع المصريين، ورواية داود بن أبي طيبة عن ورش.

وقد اعتبر الداني هذه الروايات غلطاً فاحشاً ومخالفة لما هو مجمع عليه في مصر، حيث يقول:

"...وهذا خطأ فاحش، والذي رواه المصريون أجمعون من أهل الأداء وغيرهم ونصّ عليه داود وعبد

الصمد في كتابيهما وأبو يعقوب ويونس وأحمد بن صالح النون ولا يعرف أحد من أصحابهم غير

ذلك".²

وقد حكى ابن الجزري في النشر الخلاف فيها عن الأصبهاني عن ورش وروايتها بالياء، واعتبره

انفراداً دون أن يشير إلى ما ذكره الداني في الجامع، فقال: "﴿يسلكه﴾ فقرأ الكوفيون ويعقوب

بالياء، وانفرد النهرواني بذلك عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله،

فرووه بالنون، وكذا رواه المطوعي عن الأصبهاني، وبذلك قرأ الباقر".³

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1666، والداني، التيسير، ص: 540.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 392.

المطلب الحادي عشر: رواية الضم في ﴿ثُلْثِي اللَّيْلِ﴾ عن هشام:

قرأ ابن عامر في رواية الحلواني وابن عباد وغيرهما عن هشام قوله تعالى: ﴿أَدْنَىٰ مِنْ ثُلْثِي اللَّيْلِ﴾

[المزمل:20]، بإسكان اللام في ﴿ثُلْثِي﴾، وقرأ باقي القراء بضمّها.¹

وقد نبّه الداني على وهم في رواية ذكرها عن أبي الفتح إلى الحلواني عن هشام بضم اللام في

﴿ثُلْثِي﴾ وقد اعتبره الداني خطأ ولم يبيّن من يكون صاحب الوهم، ولا علّته.

يقول الداني ما نصّه: "وقال لي أبو الفتح من قراءته على أبي الحسن عن أصحابه عن الحلواني بضم اللام وهو وهم".²

كما نقل ابن الجزري في النّشر حكم الداني بوهمية ما سبق عن أبي الفتح وقال: "أسكن

اللام من ﴿ثُلْثِي اللَّيْلِ﴾ في المزمل: هشام من جميع طرقه إلا ما انفرد به أبو الفتح فارس من قراءته

على أبي الحسن عبد الباقي عن أصحابه عن عبيد الله بن محمد عن الحلواني بضم اللام، قال الداني:

وهو وهم. (قلت³): ولم تكن هذه الطريق من طرق كتابنا".⁴

¹ المصدر السابق، ج:04، ص: 1669، ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 217.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ أي ابن الجزري القائل.

⁴ ابن الجزري، النشر، ج:02، ص: 217، وقد ذكر محقق جامع البيان تعليق ابن الجزري على هامش التحقيق.

المطلب الثاني عشر: رواية النقاش في ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ﴾ عن ابن عامر:

نقل الداني إجماع القراء في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ [المدر: 53]، على قراءتها بالياء، إلا ما رواه النقاش عن أحمد بن أنس التغلبي¹ وماحكاه بعض الرواة عن ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر أنه قرأ بالتاء.²

وقد نبّه الداني أن ما انفرد به النقاش ومن تبعه ممن حكاه عن ابن مجاهد أنه غير موجود في كتابه ولا كتاب ابن مجاهد، يقول ما نصّه: "ولم نجد ذلك في كتابنا عن ابن مجاهد ولا ذكره أبو طاهر بن أبي هاشم أيضا في كتابه ولا أحمد بن نصر ولا غيرهما من مدوّني رواية التغلبي".³ وقبل أبي عمرو؛ نبّه على هذا الخطأ لمن روى هذا الموضع بالتاء ابن مهران النيسابوري في كتابه المبسوط، حيث قال: "والذي روى عن ابن عامر بالتاء غلط. وذكر عنه حروف كثيرة كلها غلط تركت ذكرها في كتابي إذ لم أجد فائدة في ذكره".⁴

وقول الداني أنّ ابن مجاهد لم يذكر هذه الرواية في كتبه فهو محل نظر؛ لأنه يرجعنا إلى كتاب السبعة نجد أنه قد ذكر رواية التاء حيث قال: "ابن عامر فيما حدثني به أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان بأسناده عن ابن عامر ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ بالتاء، وروى الحلواني عن هشام ابن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ﴾ بالياء".⁵ وقد يكون هذا سهو من الداني، أو أنّه يقصد كتابا آخر غير كتاب السبعة لابن مجاهد والله أعلم.

¹ أحمد بن أنس بن مالك أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام بن عمار وعبد الله بن ذكوان، قرأ عليه أبو بكر النقاش، ولم يذكر ابن الجزري تاريخا لوفاته، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 40.

² الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1672.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص: 452.

⁵ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 660. وقد أشار إلى هذا محقق جامع البيان على هامش تحقيقه، ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1672.

المطلب الثالث عشر: رواية ابن سعدان في ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ﴾ عن أبي عمرو:

صحّح الداني رواية لابن سعدان حكّاها عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري في جامعته من قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ﴾ [الإنسان: 15، 16]، ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى منونة والثانية ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ﴾ غير منونة، حيث اعتبرها وهما من ابن سعدان، لأنّه نقل في كتاب المجرد عن اليزيدي عن أبي عمرو كلاهما غير منوّنتين.

يقول الداني ما نصّه: "وحكى ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو في جامعته ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ منوّن قواريرا من فضة غير منوّن، فهذا يوافق مذهب ابن كثير، غير أنه وهم من ابن سعدان؛ لأنه قال في مجرده عن اليزيدي عن أبي عمرو غير منوّنتين فوافق سائر أصحابه".¹ وهو موافق لسائر الرواة الذين نقلوا عن اليزيدي عن أبي عمرو البصري - كما ذكر الداني - ومذاهب القرّاء في هذا الحرف كالآتي: نافع والكسائي وأبو بكر بتنوينهما وابن كثير في الأول بالتنوين والثاني بغير تنوين، والباقون بغير تنوين فيهما.²

¹ ينظر: الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1677.

² الداني، التيسير، ص: 544.

المطلب الرابع عشر: رواية الواسطي في ﴿خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ عن ابن عامر: ذكر الداني ومن قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: 21]، أن ابن عامر يقرأ ﴿خُضِرٌ﴾ بالرفع، و ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾ بالخفض، في غير رواية ابن بكار وأبو عمرو، وهو الصواب الذي أثبت صحته الداني بعد ذكره لرواية توهم فيها محمد بن محمد الواسطي رفع كلمة ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾ حيث يقول:

"... وأخبرنا أحمد بن عمر قال: نا أحمد بن سليمان قال: نا محمد بن محمد قال: نا هشام بإسناده عن ابن عامر أنه قرأ خضر منون وإسْتَبْرَقُ رفع منون ولم يذكر في ﴿خُضِرٌ﴾ شيئاً غير التنوين، وفي الأصل عندي على الراء علامة الرفع شكلاً وذلك وهم من الواسطي؛ لأن أبا الحسن قال: نا عبد الله بن محمد قال: نا أحمد بن أنس قال: نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿خُضِرٌ﴾ بالرفع بالتنوين و ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾ مكسورة منونة وهذا هو الصواب".¹

فمن خلال النص يتبين أن الوهم الذي جاء من الواسطي مخالف لما هو مشهور، وجمع عليه من قراءة ابن عامر في كسر ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾ والله أعلم.

ومذهب القراء في هذا الحرف ﴿خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ نافع وحفص بالرفع فيهما، وابن كثير وأبو بكر بخفض الأول ورفع الثاني، وابن عامر وأبو عمرو برفع الأول وخفض الثاني كما تقدم، وحمة والكسائي بخفضهما.²

وقد جود أبو شامة المقدسي قراءة ابن عامر وأبي عمرو البصري في المعنى، لأن ﴿خُضِرٌ﴾ صفة مجموعة لموصوف مجموع.³

وقبل أن نلج المطلب التالي، أشير إلى أن الداني لم يذكر أي وهم وقع للرواة من سورة المرسلات إلى غاية سورة الفجر.

¹ الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1680.

² ينظر: الداني، التيسير، ص: 218، وابن الجزري، النشر، ج: 02، ص: 396.

³ ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، ص: 716.

المطلب الخامس عشر: رواية التشديد في «المَشْئَمَة» عن حفص عن عاصم:

ساق الداني عن شيخه محمد بن علي عن ابن مجاهد إلى حفص عن عاصم في قوله تعالى: ﴿هُم أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ﴾ ١٩ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ [البلد: 20، 19]، أَنَّ كَلِمَةَ «مُؤَصَّدَةٌ» بالهمز، و«المَشْئَمَة» بالتشديد،¹ ناقلا عن ابن مجاهد أَنَّ هذه الرواية ليس لها وجه.²

إلا أَنَّ الداني اعتبرها، ووجه مصطلح التشديد فيها على أَنَّهُ يتضمن معنيين على سبيل الجواز:

1. المراد بالتشديد تحريك الشين بحركة الهمزة التي بعدها، كأَنَّها هكذا "المَشْئَمَة".
 2. تحقيق الهمزة بعد الشين؛ إذ الهمزة حرف شديد، ولأنَّها كذلك استعير منها هذا التعبير جوازا. يقول الداني معقبا على ابن مجاهد ما نصَّه: "ويتجه ويصحَّ عندي قوله في «المَشْئَمَة» مشددة من جهتين إحداهما: أَنَّهُ يريد بالتشديد تحريك الشين بحركة الهمزة التي بعدها كما أراد يونس ابن عبد الأعلى بقوله في: «أحد عشر» و«يوم ظعنكم» مشددة تحريك العين منهما.
- والثانية: أَنَّهُ يريد تحقيق الهمزة بعد الشين؛ إذ الهمزة حرف شديد يجعل التشديد عبارة عن تحقيقها فالجهة الأولى روى عن التسهيل والثانية عن التحقيق وكلتاهما مجاز واتساع ومعنى الأول محذوفة الثانية ومعنى الثانية مهموزة العين.³

فاتساع المعنى وخروجه من الحقيقة إلى المجاز أو تعدد المعنى في اللفظ الواحد قد يكون سببا مباشرا في أن يخطأ الراوي في ترجمة الحرف ووقوع الوهم له فيه.

¹ الداني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1705.

² أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 687.

³ المصدر السابق. الصفحة نفسها.

المطلب السادس عشر: تصحيح السند في رواية التكبير:

حدّث الدّاني في باب التكبير من القراءة عن شيخه فارس بن أحمد قال: "نا عبد الله بن الحسين قال: نا أحمد بن موسى قال: حدّثني عبد الله بن سليمان قال: نا يعقوب بن سفيان قال: نا الحميدي أبو بكر قال: نا سفيان بن عيينة قال: نا إبراهيم بن أبي حية واسم أبي حية اليسع بن أسعد التميمي قال: نا حميد عن مجاهد قال: ختمت على ابن عباس بضعا وعشرين ختمة كلها يأمرني بالتكبير من ألم نشرح قال أبو عمرو: وكذا قال عن الحميدي عن سفيان عن إبراهيم زاد فيه سفيان وهو غلط ولا أدري مَن هو أمن يعقوب بن سفيان أم مَن دونه".¹

فزيادة سفيان بن عيينة² في السند عدّه الدّاني غلطا، ولم يجزم بأنّ هذا الغلط أن يكون صاحبه يعقوب بن سفيان³، أو من النّساخ لهذا السّند.

ثمّ قدّم الصحيح من ذلك فقال: "حدّثنا أبو الفتح قال: نا عبد الله قال: نا علي بن الحسين قال: حدّثني شاذان بن سلمة قال: حدّثني الحميدي قال: حدّثني إبراهيم بن أبي حية التميمي قال: حدّثني حميد الأعرج عن مجاهد قال ختمت على عبد الله بن عباس تسع عشرة ختمة كلها يأمرني أن أكبّر فيها من ألم نشرح وهذا هو الصواب لم يذكر فيه سفيان".⁴

¹ ينظر: المصدر السابق، ج: 04، ص: 1743.

² سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكّي الأعور، قرأ على حميد بن قيس الأعرج، وقرأ عليه سلام بن سليمان، توفي سنة 180 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 01، ص: 308.

³ يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفسوي، روى حروف أهل مكة عن أصحاب إبراهيم بن أبي حية وغيره، قرأ عليه أبي بكر بن أبي داود، توفي سنة 277 هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج: 02، ص: 390.

⁴ الدّاني، جامع البيان، ج: 04، ص: 1743.

خاتمة البحث:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأجمعين، أما بعد:

فبتوفيق من الله تعالى وفضله وكرمه بلغنا خاتمة رسالتنا التي نحمل نتائج ما توصلنا إليه من من هذه الدراسة، مع توصيات تكون آفاق مستقبلية للبحث أكثر، ضمن مسار خدمة كتاب الله تعالى والنهضة بالدراسات القرآنية في معاهدنا وأقسامنا الشرعية.

النتائج:

- بعد استعراض مادة "و.ه.م" لغةً، وربطها بمضمون الدراسة، تبين أنّ الوهم الحاصل للقراء هو من قبيل الغلط والخطأ ومجانبة الصواب، دون تعمد من الراوي الإنكار غالباً، أمّا التنبيه على هذه الأوهام فهي العملية النقدية التي يقوم بها الناقد المجمع على إمامته في القراءات، لبيان الصحيح من السقيم وإظهار الصواب من الخطأ في الروايات.
- يستعمل الدّاني عدة مصطلحات كلها تفيد معنى الوهم في القراءات: كالخطأ والغلط والسّقط واللّحن والقلب والتدليس، والاضطراب وكذلك من العبارات المفيدة لمفهوم المخالفة والبطلان وانتفاء وجه الصواب والخروج عن المذهب الخ...
- يمكن إجمال أسباب الوهم التي تصدر من الرواة في النقاط الآتية:
 1. النسيان والسهو الذي هو من الطبيعة البشرية، ومن مظاهره إسقاط كلمة أو زيادتها في ترجمة مما تغيّر الوجه وتعكس المذهب الصحيح المقروء به.
 2. التوسع في مفهوم المصطلحات وتأويلها، كمفهوم التخفيف في الهمز الذي يحتمل الإسقاط والإبدال والتسهيل.
 3. قلة المعرفة بأحوال الرواة وتراجمهم كما وقع لمحمد بن جرير الطبري في إنكاره لقراءة ابن عامر.

4. اختلاف النسخ في نسخ الكتب وتباين ذلك يكون سببا مباشرا في وهم القراء ووقوع الخطأ كالذي وقع في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد.
 5. عدم معرفة من روى الوجه كإسقاط شيخ من الإسناد، أو الرواية عمن لم يلقه، يجعل الداني يوهّم الرواية ويخطئ صاحبها، كتنبیه الإمام الداني على الإمام ابن مجاهد.
 6. القول بالرأي وتقديم الاعتبار النحوي وترجيحه على النص الثابت الصحيح، وهذا مما لا يتسامح فيه الإمام الداني، بل ويشدد اللهجة فيه بالنقد على من صدر منه ذلك.
 7. الاختلاف في رؤوس الآي وفواصل السور، كالذي وقع لقتيبة بن مهران في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ مِيتُونَ﴾، حيث ظنّها أنّها ليس رأس آية، وبني عليها حكم عدم ضم ميم الجمع فيها للكسائي.
 8. رسم الكلمة في المصحف كالذي وقع للحلواني في استثنائه لـ ﴿يَا أَدَمُ﴾، حيث أحقها بالمتصل لأنّ الألف رسمت محذوفة في المصحف.
 9. الخطأ في اشتقاق الكلمة وأصلها، يجعل الداني يستدرك فيها عن صاحبها ويبيّن الصحيح منها، كتصحيحه لأحمد الحلواني في لفظ ﴿الْأَفْئِدَةُ﴾ التي ظنّها من الوفود.
 10. حمل وجه على وجه آخر وقياسه عليه دون وجود نصّ يفيد بالسماع والأداء، من الأسباب التي تجعل الداني يوهّم القراءة ويبتليها، كالذي رواه ابن واصل في ﴿إِصْرُهُمْ﴾ ومثيلاتها.
- يُعمل الداني القياس في تصحيحاته للأوهام، بما هو مشابه للموضع المنبّه عليه كقوله مثلا في موضع ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّضُهُمْ﴾.
 - يصحّح الداني الأوهام بنصّ ثابت صحيح عن القارئ، أو بما هو مجمع عليه في أصول القراءة أو في الفرشيات.
 - تعليل الإمام الداني في تنبيهاته على أوهام القراء متنوعة: فمنها الثقل والتعذر في النطق بالحرف، ومنها امتناع القياس على مثيلاته، ومنها ما يكون مخالف للعربية والرسم العثماني الخ...

- غالب الأوهام التي ينبّه عليها الإمام الدّاني ولا يذكر علّة ذلك، هي من قبيل مخالفة الإجماع عن القراء جميعاً؛ أو قارئ واحد.
- يستعين الإمام الدّاني في كثير من المواضع بالتعليقات اللغوية وآراء النحويين كسيبويه والأخفش.
- بعض الأوهام التي نبّه عليها الدّاني إنّما هي خارجة عن طرق جامع البيان التي ذكرها في مقدمته، وبالتالي فإنّه يصححها بما هو ثابت عنده.
- بعض الأوهام التي نبّه عليها الدّاني؛ إنّما هي قراءات شاذّة وردت عن بعض التابعين، وتكرّرت من الرواة بعدهم الذين دقّق الإمام الدّاني في رواياتهم.
- ليس كل وهم ذكره الدّاني ونبّه عليه بالضرورة قد بقي على وهميته، فمن الأوهام التي كشفها ما هي أوجه لم تبلغه صحتها، وجاء من بعده من أثبت صحتها؛ وعلى رأسهم ابن الجزري (ت833هـ).
- كإحصاء لعدد الأوهام التي جاءت في هذا البحث، فإنّها قد تجاوزت الثلاثمائة وهما؛ وقد تنوعت بين أوهام في تراجم القراء ورواتهم وأسانيدهم وقد بلغ عددها العشرة (10) أوهام، وفي باب الأصول قد وقفت على ثلاثة وسبعين (73) وهما، أما في باب الفرشيات فقد كان عدد الأوهام التي تطرّق إليها الإمام الدّاني مائة وواحد وسبعون (171) وهما.

التوصيات:

يعتبر الجانب النقدي في الدراسات القرآنية عموماً؛ وخاصة منها في علم القراءات حقلاً خصباً للدراسة والبحث والتعمق فيها بما يخدم كتاب الله تعالى، وبالأخص منه دراسة أوهام القراء وتنبيهات العلماء عليها، وهو جانب عزّت فيه البحوث في جامعاتنا الجزائرية — في حدود ما طلعت عليه—، وعليه أدعو الباحثين في الدراسات القرآنية الاهتمام بهذا الجانب من خلال:

1. توجيه طلبة الماجستير والدكتوراه إلى جمع ما تفرّق من الأوهام وتنبيهات العلماء عليها، والتعرّض لمناهجهم في نقد الروايات.

2. البحث في استدراقات النقاد على بعضهم البعض في باب التنبيهات على أوهام القراء، من خلال جمعها ودراستها دراسة مقارنة.
3. البحث في اختلاف روايات الإمام أبي عمرو الداني بين كتبه، ودراستها دراسة مقارنة.
4. استثمار هذه البحوث في تحقيق كتب علم القراءات وخدمتها، سواء ما كان مخطوطا منها أو مطبوعا طباعة إخراج للنصوص فقط.
5. عقد ملتقى وطني أو دولي يجمع شتات موضوع "النقد في القراءات القرآنية"، من خلال رصد بحوث تدرس مناهج المتقدمين والمتأخرين وتقارن بينها.
6. اعتماد مقياس لتدريس أوهام القراء ونقد العلماء لها، ضمن المقررات الجامعية لطلاب الدراسات العليا، بغية تعريف الطالب الجامعي بهذا الذي حظي باهتمام عند العلماء قديما من جهة، ولسد باب التشكيك ودخول الشبهات، وتمكين الطالب من القدرة على الرد بالرجوع إلى كتب القراءات القرآنية المعتمدة، لأنه موطن زلت فيه أقدام الكثير وجعله المستشرقون ومن سار في فلكهم مطية للطعن في كتاب الله تعالى.
- والله نسأل القبول فيما كتبناه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الآثار.

فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

148	51	﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
148	55	﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾
224 ، 93	66	﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾
228	84	﴿وَيَوْمَ الْفَيْصَةِ يِرْدُونُ﴾
227	85	﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ وَاسْرِي﴾
386	85	﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾
229 ، 90	95	﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾
230	117	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾
148	133	﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾
255	186	﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾
232	208 ، 168	﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾
256	197	﴿وَاتَّقُوا يَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾
183	171	﴿دُعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾
233	221	﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَ﴾
219	235	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾
139	247	﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ﴾
234	258	﴿قَالَ أَنَا أَخِيءُ وَامِيتُ﴾
235 ، 202	259	﴿لَمْ يَتَسَنَّهَ﴾ إِلَى جِبَارِكَ
227	259	﴿لَمْ يَتَسَنَّهَ﴾
237	260	﴿فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾
238 ، 171	264	﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾

237،87	265	﴿كَمْثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾
240 ،233	271	﴿فَنَبَعًا هِيَ﴾
243	280	﴿فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
222	281	﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾
244	282	﴿فَتَذَكَّرَ أَحَدَهُمَا﴾
245 ،94 ،88	283	﴿الَّذِي أَوْثَقَ﴾
آل عمران		
173	13	﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾
161	15	﴿قُلْ أَوْثَقُكُمْ﴾
258 ،94	49	﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾
265	52	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
230	59	﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
222	62	﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾
203	74	﴿بِدِينَارٍ﴾
259	79	﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾
298	81	﴿ذَلِكَمُ إِصْرِي﴾
146	82	﴿فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ﴾
260	90	﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾
316	145	﴿نُورِهِ مِنْهَا﴾
261	147	﴿وَكَايِنَ مِنْ نَبِيٍّ﴾
392	147	﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾

256 ، 121	154	﴿يَعْتَشَى طَائِفَةً﴾
262	156	﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾
263	157	﴿خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾
266	175	﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
264	178	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
139	180	﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ﴾
264	180	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾
264	188	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾
264	188	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾
149 ، 141	185	﴿فَمَنْ زُحِزِحَ عَنِ﴾
134	192، 193	﴿مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١٩٢﴾ رَبَّنَا﴾
النساء		
267	11	﴿فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ﴾
335	26	﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾
268	33	﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾
201	36	﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾
269	43	﴿أَوْ لِمَسْتُمْ النِّسَاءَ﴾
270	49	﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾
271	140	﴿وَفَدَّ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾
215	146	﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾
المائدة		

273	18	﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾
240	20	﴿يَقُومُواذْكُرُوا﴾
276	28	﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾
272	31	﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ﴾
145	35	﴿مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ﴾
149	39	﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾
149	40	﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾
225	57	﴿اتَّخِذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾
225	58	﴿اتَّخِذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾
132	62	﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ﴾
274	89	﴿عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾
133	106	﴿الْمَوْتَ تَحْبِسُونَهُمَا﴾
271	107	﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾
الأنعام		
240 ، 177 ، 91	10	﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾
277	27	﴿وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾
278	46	﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ لِنُنْظُرَ﴾
133	62	﴿الْمَوْتَ تَوَفَّتْهُ﴾
278	62	﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾
282	63	﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ﴾
230	73	﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾

227	90	﴿فَبِهْدَانُهُمْ أَقْتَدِهِ﴾
283	92	﴿وَلِيُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾
284	110	﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
285	115	﴿مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾
286	119	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾
287	139	﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾
162	144	﴿فُلِ الذَّكْرَيْنِ﴾
172	143	﴿الضَّأِ﴾
284	162	﴿وَمَحْيَا﴾
الأعراف		
291	10	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشٌ﴾
177,91	20	﴿قُرَى﴾
393	25	﴿وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾
85	81	﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾
392	82	﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ﴾
293	111	﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾
296	122	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْنُتُمْ بِهِ﴾
143	143	﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ﴾
240	143	﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ﴾
298	157	﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾
234	188	﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾

299	194	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
300	196	﴿إِنَّ وَلِيَ اللَّهِ﴾
الأنفال		
301	09	﴿مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾
302	42	﴿مَنْ حَىَّ عَنْ بَيْتِهِ﴾
299	66	﴿فَإِنْ تَكُ مِّنْكُمْ مَّائَةً﴾
304	66	﴿أَنْ فِيكُمْ ضِعْفًا﴾
303	67	﴿وَإِنْ تَكُ مِّنْكُمْ مَّائَةٌ يَغْلِبُوا الْبَاقَى﴾
305	68	﴿أَأَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾
التوبة		
306 ، 161	12	﴿أَبَمَّةَ﴾
307	45	﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾
308	61	﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
309	90	﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
310	106	﴿وَعَاخِرُونَ مُرْجُؤْنَ﴾
يونس		
311	14	﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾
92	15	﴿إِنِّي أَخَافُ﴾
241	15	﴿لِقَاءَنَا أَتَيْتِ﴾
278	30	﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمُ الْحَقِّ﴾
217	35	﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾

313	61	﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾
149	81	﴿يُصْلِحْ عَمَلٌ﴾
312	91	﴿ءَالْعَن﴾
133	99	﴿أَفَأَنْتُ تُكْرِهُ﴾
215	103	﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾
هود		
146	10	﴿صَرَآءَ مَسْتُهُ﴾
314	22	﴿لَا جَرَمَ﴾
177، 91	27	﴿بَادِي﴾
315	46	﴿فَلَا تَسْأَلِي﴾
312	102	﴿إِذَا أَخَذَ الْفَرْيُ﴾
316	105	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾
يوسف		
136	05	﴿لَكَ كَيْدًا﴾
317	11	﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾
319	23	﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾
318، 92	37	﴿تُرْزَقْنَاهُ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا﴾
325	38	﴿عَابَاءِى إِبرَاهِيمَ﴾
325	46	﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾
321	47	﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾
323	110	﴿فَنُنَجِّهِ مَنْ نَشَاءُ﴾
الرعد		

326	07	﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾
323	13	﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾
183	17	﴿جُفَاءً﴾
203	25	﴿عُفْبَى الْبَارِ﴾
322	34	﴿مِنْ وَاقٍ﴾
إبراهيم		
328	03, 02	﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٢﴾ اللَّهُ الَّذِي﴾
273	12	﴿وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلَنَا﴾
330	20	﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٌ﴾
332	22	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾
335	26	﴿حَبِيشَةٍ لَّجُتَّتْ﴾
336	31	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
333	34	﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾
211	37	﴿بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾
334	37	﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً﴾
331	50	﴿سَرَابِيلُهُمْ مِّنْ قَطِرَانٍ﴾
الحجر		
337	08	﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
النحل		
338	02	﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾
339	96	﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾
41	98	﴿بِإِذَا فَرَأَتِ الْفُرْعَانَ بَاسْتَعِذْ﴾

341، 93	103	﴿أَعْجَمِي﴾، ﴿إِلَيْهِ أَعْجَمِي﴾
الإسراء		
342	07	﴿لَيْسُوا أَوْجُوهَكُمْ﴾
345	33	﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾
347	62	﴿لَيْنُ أَخْرَتَيْنِ﴾
144	80	﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾
346	83	﴿وَنَا بَجَانِبِهِ﴾
348	96	﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾
الكهف		
189	17	﴿غَرَبَتْ تَقَرُّضُهُمْ﴾
296	28	﴿وَالْعِشْيَ يُرِيدُونَ﴾
349	36	﴿خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾
139	39	﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ﴾
352	39	﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَفْلًا﴾
353	64	﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾
190	76	﴿لَتَّخَذَتْ﴾
350	76	﴿مِنْ لَدُنِي عَذْرًا﴾
184	101	﴿غِطَاءٍ﴾
مريم		
354	01	﴿كَهَيْعَصٍ﴾
355	58	﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾

356 ، 174	74	﴿وَرِئَاءُ﴾
طه		
357	01	﴿طه﴾
358	10	﴿لَا هِلَهَ اِمْكُتُوْا﴾
359 ، 91	12	﴿اِنِّى اَنَا رَبُّكَ﴾
200	12	﴿اِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾
360	40	﴿كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾
361	86	﴿مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا﴾
362	93	﴿اَلَا تَتَّبِعَنِ اَفَعَصَيْتَ اَمْرِي﴾
الأنبياء		
363	95	﴿اَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾
364	109	﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ﴾
364	111	﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾
الحج		
151	04	﴿تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ﴾
365	23	﴿وَلَوْلَوْا﴾
366	31	﴿بَتَحَطَّبُهُ الطَّيْرُ﴾
368	39	﴿إِذِىنَ لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ﴾
149	44	﴿وَكُذِّبَ مُوسَى﴾
214	52	﴿لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
المؤمنون		
203	13	﴿فَرَارِ مَكِيٍّ﴾

326	15	﴿لَمَيِّتُونَ﴾
369	31	﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾
186	64	﴿يَجْعُرُونَ﴾
370	112	﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾
370	114	﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾
النور		
217	31	﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾
371	52	﴿وَيَتَّقِهِ﴾
372	55	﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾
الفرقان		
373	17	﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ..﴾
375	19	﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾
139	43	﴿إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾
الشعراء		
376	61	﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجُمُعَانِ﴾
378	118	﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
211	225	﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾
التَّمَلُّ		
214، 211	18	﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾
385	19	﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾
444	44	﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾
379	59	﴿خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾

381 ، 161	62	﴿أَلَهُ﴾ ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾
379	65	﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
382	67	﴿أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾
161	69	﴿أَمِذَا﴾
383 ، 213	81	﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى﴾
384	88	﴿خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾
القصص		
388 ، 185	34	﴿رِدَا﴾ ﴿رِدْعًا يُصَدِّقُنِي﴾
389	34	﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾
386 ، 87	48	﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾
267	59	﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾
222	61	﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
العنكبوت		
388	16	﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ﴾
178	19	﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾
390	28	﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾
386	34	﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾
387	57	﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تَرْجِعُونَ﴾
273	69	﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾
الرّوم		
390	10	﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾
393	19	﴿وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾

389	25	﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾
214	53	﴿هَدِيَ الْعُمَى﴾
لقمان		
395	06	﴿وَيَتَّخِذُهَا هُزُؤًا﴾
135	23	﴿فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُهُ﴾
الأحزاب		
396	04	﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾
200	10	﴿وَإِذْ زَاغَتْ﴾
188	10	﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾
399	14	﴿ثُمَّ سِيلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾
400	49	﴿مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
401، 50	50	﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾
401، 50	51	﴿بُيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا﴾
310	52	﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ﴾
399	67	﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾
سبا		
313	03	﴿وَلَا أَصْغُرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾
404	13	﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾
402	14	﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾
222	39	﴿فَهُوَ يَخْلِفُهُ﴾
404	50	﴿فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾
403	52	﴿وَأَنِّي لَهُمُ التَّنَاقُشُ﴾

فاطر		
405	36	﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾
يس		
160	19	﴿أَبَسَ دُكْرُتُمْ﴾
407	31	﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾
408	35	﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾
217	49	﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾
181	57	﴿مُتَكِبُونَ﴾
الصفات		
214	11	﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَنُ﴾
409	17	﴿أَوْ عَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾
411	52	﴿لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ﴾
159	53	﴿أَمَّا مُتَنَا﴾ ﴿أَمَّا لَمَدِينُونَ﴾
412	123	﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾
214	163	﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾
ص		
414	08	﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾
444	33	﴿بِالسُّوقِ﴾
183	36	﴿رُحَاءَ﴾
200	63	﴿زَاغَتِ﴾
الزمر		
415، 92	07	﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾

131	30	﴿وَأَنَّهُمْ مَّتَّيُونٌ﴾
418	35	﴿أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾
غافر		
193	39	﴿دَارَ الْفَرَارِ﴾
422	38	﴿إِتَّبِعُوا أَهْدِيكُمْ﴾
419	40	﴿يُدْخِلُونَ الْجَنَّةَ﴾
420	58	﴿فَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾
421 ، 419	60	﴿سَيَدْخِلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾
فصلت		
423	16	﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾
425	47	﴿مِنْ ثَمَرَتِ﴾
الشورى		
145	10	﴿وَالْأَرْضِ جَعَلْ لَّكُمْ﴾
214	24	﴿وَيَمُحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾
426	25	﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾
427	30	﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾
الزخرف		
267	04	﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾
217	48	﴿يَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾
429	61	﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾
187 ، 91	78	﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ﴾
141	89	﴿فَاَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾

428	89	﴿وَقُلْ سَلَمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾
الدخان		
431	21	﴿لِي بَاعْتَرِلَوْيْ﴾
430	45	﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾
الجاثية		
391 ، 241	25	﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾، ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتْتُوا﴾
الأحقاف		
168	32	﴿أَوَّلِيَاءَ أَوْلِيَكِ﴾
432	15	﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾
433	16	﴿إِنِّي لَكُمْ أَتَعَذِّنِي﴾
محمد		
434	26	﴿سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾
435	27	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ﴾
الفتح		
444	29	﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾
ق		
435	32	﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾
335	34 ، 33	﴿مُنِيبٍ ﴿٣٣﴾ اَدْخُلُوهَا﴾
436	40	﴿وَإِذْ بَرَّ السَّجُودَ﴾
الطور		
436	49	﴿وَإِذْ بَرَّ التَّجُومَ﴾

النَّجْم		
175	53	﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾
القمر		
214	06	﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾
الرحمن		
437	12	﴿وَالْحَبَّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانَ﴾
217	31	﴿آيَةُ الثَّقَلَانِ﴾
الواقعة		
409	48	﴿أَوْ عَابِأُوْنَا أَلَا وُلُوْا﴾
الحشر		
438	05	﴿وَلِيُخْرِجِي الْأَبْسَفِيْنَ﴾
439	07	﴿كَفَى لَا يَكُوْنُ دَوْلَةً﴾
الممتحنة		
171	04	﴿إِنَّا بُرَءُؤُا﴾
الصف		
440	10	﴿تُنَجِّيْكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
المنافقون		
163	11	﴿إِذَا جَا أَجْلُهَا﴾
الطلاق		
441	03	﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ﴾
138	04	﴿وَالَّتِي يَسِّنْ﴾
التحريم		
386	04	﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾

الملك		
131	08	﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾
442	16، 15	﴿وَالِيهِ النُّشُورُ ﴿١٦﴾ وَأَمِنتُمْ﴾
القلم		
443	14	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾
444	42	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾
الحاقة		
175	09	﴿وَالْمُوتِفِكَتْ﴾
445	11	﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾
448	41	﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ...﴾
نوح		
449	02	﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
325	06	﴿دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا﴾
160	17	﴿وَاللَّهُ أَتَبَّتْكُمْ﴾
450	28	﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾
الجن		
451	17	﴿نَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾
451	18	﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾
326	25	﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَّا تُوعَدُونَ﴾
الزمل		
452	20	﴿أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ﴾
المدثر		

453	53	﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾
القيامة		
156	01	﴿لَا أُقْسِمُ﴾
189	27	﴿مَنْ رَاقٍ﴾
444	29	﴿وَالْتَقَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾
الإنسان		
454	15، 16	﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿٥٠﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾
147	20	﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾
455	21	﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾
المرسلات		
296	12	﴿لِأَيِّ يَوْمٍ﴾
191	20	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾
النبأ		
133	40	﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾
النازعات		
144	29	﴿وَأُخْرِجَ ضُجْجُهَا﴾
التكوير		
179		﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ﴾
73	24	﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِيٍّ﴾
المطففين		
189	14	﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾

البروج		
178	13	﴿يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾
الفجر		
211	09	﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾
البلد		
456	19	﴿هُم أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ..﴾
العلق		
214	18	﴿سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَةِ﴾
الزلزلة		
145	01	﴿الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾

فهرس الأحاديث النبوية:

الحديث	الراوي	رقم الصفحة
"أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَجَعْتُهُ	عبد الله بن عباس	37
"صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً فَأَوْهَمَ	قيس بن أبي حازم	73
يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا عَلَّمَ"	عبد الله بن مسعود	38

فهرس الآثار:

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
"اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ"	عبد الله بن مسعود	38
"الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافْرُؤُوا"	عامر الشعبي	39

فهرس الأبيات الشعرية:

القافية	البيت	القائل	الصفحة
الهمزة	وَاطْرَحِ الْأَهْوَاءَ وَالْآرَاءَ ** وَكُلُّ قَوْلٍ وَلَدَ الْمِرَاءِ	أبو عمرو الداني	22
الباء	إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْءَ قَدْ أَحَبَّأَ ** الدِّينَ وَعَنْهُمْ ذَبَّأَ	أبو عمرو الداني	22
	وَالْقَاسِمُ الْعَالِمُ بِالْإِعْرَابِ ** وَالْفَقْهُ وَالْقُرْآنُ وَالْآدَابِ	أبو عمرو الداني	22
	كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهُمْ وَمَا بَقِيَتْ ** إِلَّا النَّحِيرَةُ وَالْأَلْوُحُ وَالْعَصَبُ	ذو الرمة	74
التاء	وَجُمْلَةُ الدِّينِ قَدْ كَتَبَتْ ** عَنْهُمْ مِنَ الشُّيُخِ إِذْ طَلَبْتُ	أبو عمرو الداني	12
	وَجَانِبِ الْأَرَاذِلِ الْمُتَبَدِّعَةِ ** وَاعْمَلْ بِقَوْلِ الْفِرْقَةِ الْمُتَّبِعَةِ	أبو عمرو الداني	22
	فِي أَوَّلِ الصَّوْمِ بِهَا ابْتَدَأْتُ ** فَمَا انْقَضَى إِلَّا وَقَدْ نَظَّمْتُ	أبو عمرو الداني	34
	عَظَمَهَا بِالْعَوْنِ ذِي الْقُدْرَةِ ** وَذَاكَ فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةِ	أبو عمرو الداني	34
	وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ زَكْنٌ أَثَبْتُ ** شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ	ابن الجزري	83
الدال	وَابْنُ عَلِيٍّ كَانَ ذَا إِسْنَادٍ ** عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ اعْتِمَادُ	أبو عمرو الداني	14
	ذِي السُّخْفِ وَالْجَهْلِ وَذِي الْعِنَادِ ** مَعْمَرٌ وَابْنُ أَبِي دَوَادَ	أبو عمرو الداني	22
الراء	ومعدن الأتباع والأخيار ** والفقهاء الجليلة الأبحار	أبو عمرو الداني	22
	كَابِنِ الْمِيسَارِكِ الْجَلِيلِ الْقَدْرِ ** وَالشَّافِعِيِّ ذِي الثَّقَى وَالْبِرِّ	أبو عمرو الداني	22
	وَفَضْلِ الصَّحَابَةِ الْأَبْرَارِ ** وَقَدِيمِ الْأَصْهَارِ وَالْأَنْصَارِ	أبو عمرو الداني	22
	وَادْعِمِ بِلَا غُنَّةٍ فِي لَامٍ وَرَا ** وَهِيَ لِعَبْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تَرَى	ابن الجزري	196
	بُعَيْدَ تَوْهِيمِ الْوَقَاعِ وَالنَّظَرِ ** كَأَنَّمَا عَيْنَاهُ فِي حَرْفِي حَجَرِ	ابن بري	73
السين	مِمَّنْ أَخَذْتُ عَنْهُمْ فُقَارِسُ ** وَهُوَ الضَّرِيرُ الْحَاذِقُ الْمَحَارِسُ	أبو عمرو الداني	15
	دَاوُدَ فِي دَفْتَرٍ أَوْ قِرْطَاسٍ ** وَحُكَّ مَا تَجِدُ لِلْقِيَاسِ	أبو عمرو الداني	23
العين	وَالْفَاضِلُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَوْزَاعِيِّ ** وَمِثْلُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِتِّبَاعِ	أبو عمرو الداني	22
	وَفَارَقَ الْأَصْحَابَ وَالْأَتْبَاعَ ** مِنْ قَوْلِهِ إِذْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَا	أبو عمرو الداني	23
	أَضْبَطُ مَنْ لَقِيتُ لِلْحُرُوفِ ** وَلِلصَّحِيحِ السَّائِرِ الْمَعْرُوفِ	أبو عمرو الداني	15

23	أبو عمرو الداني	مِنْ قَوْلِ ذِي الرَّأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ ** وَامْحُ الذِّي فِي الْكُتُبِ وَالصَّحِيفَةِ	الفاء
21	أبو عمرو الداني	عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ ** لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا بِخَالِقٍ	القاف
21	أبو عمرو الداني	مَنْ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ ** أَوْ مُحَدَّثٌ فَقَوْلُهُ مُرَوِّقٌ	
12	أبو عمرو الداني	مُهَذَّبٌ فِي هَدْيِهِ نَبِيلٌ ** مُسْتَمْسِكٌ بِدِينِهِ جَلِيلٌ	اللام
21	أبو عمرو الداني	كِلَاهُمَا بِلَدِ الرَّسُولِ ** وَمَوْطِنِ الْأَصْحَابِ خَيْرٌ جِيلٌ	
21	أبو عمرو الداني	وَالْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ الْمَفْصَلُ ** بِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُنَزَّلُ	
21	أبو عمرو الداني	وَابْنُ عُبَيْدٍ شَيْخُ الْأَعْتَرَالِ ** وَشَارِعُ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ	
23	أبو عمرو الداني	وَحَالَفُوا فِي حُكْمِهِ الرَّسُولَ ** وَصَحِبِهِ إِذْ خَالَفُوا التَّنْزِيلَ	
137	الشاطبي	وَإِظْهَارُ قَوْمِ آلِ لُوطٍ لِكُونِهِ ** قَلِيلٌ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا	
137	الشاطبي	بِإِذْغَامِ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ ** بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا	
137	الشاطبي	فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا ** وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدَلَا	
181	الشاطبي	وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذَفِ فِيهِ وَنَحْوِهِ ** وَضَمٌّ وَكُسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ وَأُخْمَلَا	
288	الشاطبي	وَرَبِّي صِرَاطِي ثُمَّ إِلَيَّ ثَلَاثَةٌ ** وَخِيَايَ وَالْإِسْكَانُ صَحَّ تَحْمَلَا	
424	الشاطبي	وَإِسْكَانُ نَحْسَاتٍ بِهِ كُسْرُهُ ذَكَأٌ ** وَقَوْلُ مُيْلِ السَّيْنِ لِلْيَثِ أُخْمَلَا	
74	لبيد بن عامر	ثُمَّ أَصْدَرْنَاهُمَا فِي وَارِدٍ ** صَادِرٍ، وَهَمَّ صَوَاهُ، قَدْ مَثَلُ	
22	أبو عمرو الداني	وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْإِمَامُ ** وَنُظَرَائِهِمْ مِنَ الْأَعْلَامِ	الميم
126	شهاب الدين الطيبي	وَكُلُّ مَضْمُومٍ فَلَنْ يَتِمَّ ** إِلَّا بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ضَمًّا	
126	شهاب الدين الطيبي	وَدُوَّ الْخِفَاضِ بِالْخِفَاضِ لِلْفَمِ ** يَتِمُّ وَالْمَفْتُوحُ بِالْفَتْحِ أَفْهَمُ	
72	زهير بن أبي سلمى	وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عَشْرِينَ حِجَّةً ** فَلَأَيَّ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ	
14	أبو عمرو الداني	وَقَدْ لَقِيتُ طَاهِرًا أَبَا الْحَسَنِ ** ذَا الْفَهْمِ وَالْحَذَقِ وَفَخِرَ ذَا الزَّمَنِ	التون
16	أبو عمرو الداني	وَحَلَفْتُ بِنِ جَعْفَرِ الْحَاقَانِي ** وَكَانَ ذَا ضَبْطٍ وَذَا إِتْقَانٍ	
21	أبو عمرو الداني	وَمِنْ عُقُودِ السُّنَّةِ: الْإِيمَانُ ** بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ	
27	ابن قيم الجوزية	وَانْظُرْ إِلَى مَا قَالَهُ ذُو سُنَّةٍ ** وَقِرَاءَةُ ذَاكَ الْإِمَامِ الدَّانِي	
83	ابن الجزري	وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ ** فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ	

12	أبو عمرو الداني	مِنْ مُقَرَّرٍ وَعَالِمٍ وَفَقِيهِ ** وَمُعَرَّبٍ مُّحَدَّثٍ نَبِيهِ	الهاء
21	أبو عمرو الداني	تَدْرِي أَحْيَى أَيْنَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ ** طَرِيقُهَا الْقُرْآنُ ثُمَّ السُّنَّةُ	
21	أبو عمرو الداني	فَاتَّبَعْنَ جَمَاعَةَ الْمَدِينَةِ ** فَالْعِلْمُ عَنْ نَبِيِّهِمْ يَرُوءَانَهُ	
21	أبو عمرو الداني	فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ** فَالزُّمَةُ وَاسْتَمْسِكْ بِمَا قَدْ سَنَّهُ	
83	ابن الجزري	فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ ** وَكَانَ لِلرَّسْمِ اخْتِمَالًا يَحْوِي	الواو
375	ابن الجزري	وَافْتَحَ وَزْنَ خُلْفَ يَقُولُوا وَعَفُوا *** مَا يَسْتَطِيعُوا خَاطَبَنْ وَخَفَّفُوا	
12	أبو عمرو الداني	يَسْعُونَ شَيْخًا كُلُّهُمْ سَيِّ ** مُوقَّرٌ مُبَجَّلٌ مَرْضِي	الياء
21	أبو عمرو الداني	كَمَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَالثَّوْرِي ** وَابْنِ عُيَيْنَةَ الْفَقِي التَّقِي	
21	أبو عمرو الداني	وَبِالْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ الْمَرْوِي ** عَنِ الْأَئِمَّةِ عَنِ النَّبِيِّ	
21	أبو عمرو الداني	أَهْوَنُ بِقَوْلِ جَهْمِ الْحَسِيسِ ** وَوَاصِلُ وَبَشْرِ الْمَرِيسِي	
17	أبو عمرو الداني	وَابْنُ أَبِي غَسَّانَ عَنْهُ أَرْوِي ** عَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيُّ النَّحْوِيُّ	

فهرس المصطلحات القرائية والألفاظ الغريبة:

المصطلحات	رقم الصفحة
الإختلاس	125
الإدراج	524
الإدغام	133
الإشمام	178
الأصول	36
البطح	203
التخفيف	226
التمطيط	125
الحرميان	50
الحروف الثمانية	187
الحقاب	125
الخامل	181
الدائر	48
دولة	439
الدولة العامرية	06
الرفع	73
الزوم	178
الصلة	151
الفرشيات	36
الفتنلة	51
القراءات القرآنية	36
مدّ البدل	158

158	مدّ التمكن
152	مد المتّصل
315	مد المنفصل
127	ميم الجمع
205	هاء التأنيث
415	هاء الضمير
205	هاء السكت
129	همزة الوصل
129	همزة القطع
100	واهي الحديث

فهرس الأماكن:

رقم الصفحة	الأماكن والبلدان
07	إستجة
07	ألبيرة
02	الأندلس
07	بَحَّانَة
03	دانية
07	سرقسطة
03	قرطبة
08	القيروان
09	مُيُورَقَة
09	الوَطَّة

فهرس الأعلام:

- 189 إبراهيم بن الحسين بن علي بن دازيل أبو إسحاق الهمداني الكسائي
- 198 إبراهيم بن زربي الكوفي
- 103 إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق العجلي الأنطاكي أبو إسحاق
- 104 إبراهيم بن يحيى بن المبارك أبو إسحاق بن أبي محمد اليزيدي البغدادي
- 414 أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع السكري أبو العباس المصري
- 366 أحمد بن أسامة التجيبي المصري
- 158 أحمد بن الصقر بن ثوبان أبو سعيد الطرسوسي البغدادي
- 450 أحمد بن أنس بن مالك أبو الحسن الدمشقي
- 133 أحمد بن جبير بن محمد أبو جعفر
- 136 أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين البغدادي، ابن المنادي
- 182 أحمد بن سهل بن الفيروزان أبو العباس الأشناني
- 247 أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، أبو بكر العجلي المروزي البغدادي
- 184 أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال أبو جعفر الأزدي المصري
- 238 أحمد بن عمر بن حفص الشيخ أبو إبراهيم الوكيعي البغدادي الضرير
- 199 أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي
- 377 أحمد بن محمد بن بكر أبو العباس البكراوي
- 269 أحمد بن محمد بن رستم أبو جعفر
- 104 أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي أبو جعفر البغدادي
- 102 أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي
- 143 أحمد بن نصر أبو بكر الشذائي البصري
- 152 أحمد بن يزيد بن ازداد الحلواني، أبو الحسن

222	أحمد بن يوسف التغلبي أبو عبد الله البغدادي
237	إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادي
171	أسامة بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي المصري
445	إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأنماطي أبو يعقوب البغدادي
152	إسحاق بن أحمد أبو محمد الخزاعي
252	إسماعيل بن إسحاق القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي
242	إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبي
226	الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق أبو علي البغدادي
164	الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال
247	الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنماطي، ابن اليتيم البغدادي
206	الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِيْمَة أبو علي الهوازي المليلي القيرواني
196	الحسن بن داود بن الحسن بن عون أبو علي النقار الكوفي القرشي
246	الحسين بن علي بن الأسود البجلي الكوفي
437	الحسين بن علي بن حماد أبو عبد الله
241	الحسين بن علي بن فتح أبو عبد الله الجعفي الكوفي
256	الحسين بن محمد بن أحمد أبو أحمد المروزي
190	الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان، أبو علي الدينوري
155	الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي
380	الفضل بن شاذان بن عيسى أبو العباس الرازي
237	الفضل بن مخلد بن عبد الله بن زريق أبو العباس البغدادي
116	القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري البغدادي
134	القاسم بن عبد الوارث أبو نصر البغدادي

272	 الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي
371	 المعافى بن يزيد، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش
108	 المغيرة بن أبي شهاب، عبد الله بن عمرو أبو هاشم المخزومي الشامي
422	 المنذر بن محمد بن المنذر الكوفي
111	 أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب أبو سليمان التميمي الدمشقي
282	 بريد بن عبد الواحد أبو المعافى الضرير
296	 بكار بن أحمد أبو عيسى البغدادي
351	 بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني
194	 ترك الحذاء النعالي الكوفي
148	 جعفر بن محمد أبو محمد الأصبهاني الآدمي
311	 حبيب بن إسحاق القرشي الدمياطي
116	 حجاج بن محمد أبو محمد الأعور المصيصي
100	 حفص بن سليمان المنقري، أبو الحسن البصري
338	 حماد بن بحر الكوفي
196	 حمد بن الحسن بن يونس بن كثير أبو العباس الهذلي الكوفي
188	 حمزة بن القاسم أبو عمارة الأحوال الأزدي الكوفي
400	 حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي
288	 خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخسي
245	 خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف أبو محمد الأسدي
201	 داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد أبو سليمان المصري
118	 درباس المكي مولى عبد الله بن عباس
111	 زر بن حبيش بن حُباشة أبو مريم

311	زكريا بن يحيى أبو يحيى الأندلسي
118	زمعة بن صالح أبو وهب المكي
174	سالم بن هارون بن موسى بن المبارك أبو سليمان الليثي
454	سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الهلالي
172	سقلاب بن شيبه أبو سعيد المصري
340	سلامة بن هارون أبو نصر البصري
384	سليمان بن خلاد أبو خلاد النحوي السامري
163	سليمان بن داود أبو أيوب الهاشمي البغدادي
115	سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي
177	سليمان بن يحيى بن أيوب بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي البغدادي الضبي
120	سهل بن شعيب الكوفي
208	سورة بن المبارك الخراساني الدينوري
111	سويد بن عبد العزيز بن نمير أبو محمد السلمي
352	شبل بن عباد أبو داود المكي
431	شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب
111	ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي
120	عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجمي التيمي أبو صالح الكوفي
116	عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة أبو القاسم المصري
120	عبد الرحمن بن سكين أبو محمد بن أبي حماد الكوفي
231	عبد الرحمن بن عبدوس (أبو الزعراء البغدادي
407	عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم أبو الأزهر العتقي
336	عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد أبو العباس البلخي

- عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي 340
- عبد الله بن الصقر بن نصر أبو العباس البغدادي السكري 330
- عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي 111
- عبد الله بن عيسى المدني أبو موسى القرشي 162
- عبد الله بن محمد بن شاكر أبو البختری 246
- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الناصح أبو أحمد الدمشقي الشافعي 266
- عبد الله بن يحيى بن المبارك أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي البغدادي 155
- عبد الملك بن عبد الله بن شعوة 118
- عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي 100
- عبد الوارث بن سعيد البصري 279
- عبید الله بن محمد المقری 436
- عبید الله بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك أبو القاسم بن اليزيدي البغدادي 104
- عبید الله بن محمد بن أحمد أبو أحمد الفرضي البغدادي 381
- عبید الله بن موسى بن بازام أبو محمد بن أبي المختار العبسي الكوفي 116
- عبید بن محمد أبو محمد المروزي البغدادي 433
- عتيق بن ما شاء الله بن محمد أبو بكر المصري الغسال 184
- عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صُبَيْح المَرْيُّ الدمشقيُّ، أبو الضَّحَّاك المقرئ 107
- عروة بن محمد الأسدي الكوفي 120
- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي 447
- علي بن نصر بن علي بن صهبان أبو الحسن الجهمي البصري 279
- علي بن يزيد بن كيسة أبو الحسن الكوفي 435
- عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي 413

122	عياش بن محمد أبو الفضل الجوهري البغدادي
118	مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي
143	محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، أبو الحسن البغدادي
245	محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر الضرير الرملي
177	محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس البغدادي
275	محمد بن إسحاق المسيبي المدني
103	محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان، أبو ربيعة الربيعي
238	محمد بن الجهم بن هارون أبو عبد الله السمرري
185	محمد بن الحسن أبو بكر الموصلي النقاش البغدادي
171	محمد بن الربيع بن سليمان أبو داود، أبو عبيد الله الجيزي الأزدي
159	محمد بن الفرج أبو بكر الخراي
182	محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري البغدادي
107	محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر
132	محمد بن حبيب أبو جعفر الشموني الكوفي
106	محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي
306	محمد بن شجاع أبو عبد الله البلخي البغدادي
162	محمد بن عبد الحكم بن يزيد الرملي أبو العباس القُطَري
151	محمد بن عبد الرحيم أبو بكر الأسدي الأصبهاني
103	محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح أبو عبد الله المكي الضرير
132	محمد بن عبد الله الحيري الكوفي
217	محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته أبو بكر الأصبهاني
277	محمد بن عمران أبو عبد الله الأحنسي الكوفي

147	محمد بن غالب أبو جعفر الأنماطي البغدادي
314	محمد بن محمد بن الضحاك أبو الحسن البغدادي
266	محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الباغندي الواسطي
163	محمد بن محمد بن عبد الله النفاح البغدادي أبو الحسن الباهلي
166	محمد بن موسى بن محمد بن سليمان أبو بكر الزيني الهاشمي البغدادي
110	محمد بن وهب بن عطية السلمي الدمشقي، ابن سعيد
104	محمد بن يحيى بن المبارك أبو عبد الله بن اليزيدي البغدادي
371	محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبد الله القطعي البصري
234	محمد بن يزيد بن رفاعة، أبو هشام الرفاعي الكوفي القاضي
226	مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي
311	مواس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري
347	موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي
246	موسى بن حزام أبو عمران الترمذي
202	موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي
261	هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي البزاز
410	هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبي الأخفش الدمشقي
420	هاشم بن عبد العزيز أبو محمد البربري البغدادي
318	هيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي
111	هشام بن الغاز بن ربيعة بن عمر، أبو عبد الله
118	وهب بن زمعة بن صالح المكي
293	وهب بن واضح أبو الأخریط، أبو القاسم المكي
234	يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي

110	يحيى بن الحارث الذماري أبو عمرو الغساني، الدمشقي
129	يحيى بن سليمان بن يحيى، أبو سعيد الجعفي الكوفي
120	يحيى بن محمد بن قيس أبو محمد العليمي الأنصاري الكوفي
431	يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني
454	يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفسوي
389	يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال، أبو يوسف الأعشى
102	يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدفي المصري

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

القرآن الكريم برواية السوسي عن أبي عمرو البصري.

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: الكتب المطبوعة:

- إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ط: 01، دار الحضارة للنشر، الرياض، 1429 هـ / 2008 م.
- إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ط: 01، دار القلم، دمشق، 1422 هـ / 2001 م.
- ابن الأبار القضاعي البلسني، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، بدون رقم ط، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415 هـ / 1995 م.
- ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، اعتنى به: جمال الدين محمد شرف، بدون رقم ط، دار الصحابة للتراث، بدون مكان وسنة النشر.
- ابن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، تح: علي محمد البجادي، بدون رقم ط، نهضة مصر للطباعة، مصر، بدون سنة نشر.
- ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي وتذكّار المقرئ المنتهي، مراجعة: علي محمد الضباع، ط 03، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1373 هـ / 1954 م.

- ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تح: عزت العطار الحسيني، ط: 02، مكتبة الخانجي القاهرة، 1374 هـ / 1955 م.
- ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط: 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420 هـ / 2000 م.
- ابن جزى الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، ط: 01، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1416 هـ.
- ابن حبان، الثقات، اعتنى به: محمد عبد المعيد خان. ط: 01، دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد الدكن، الهند، 1393 هـ / 1973 م.
- ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة. ط: 01، دار الرشيد، سوريا، 1406 هـ – 1986 م.
- ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: 01، مكتبة الخانجي، القاهرة. 1413 هـ / 1992 م.
- ابن عجيبة، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، تح: عبد السلام العمراني الخالدي، بدون رقم ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012.
- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، بدون رقم ط، نشر من طرف عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بدون مكان وتاريخ النشر.
- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، بدون رقم ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ النشر.
- أبو الحسن الماريني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، اعتنى به: عمر أحمد الراوي، بدون رقم ط، دار الكتب العلمية، لبنان، 2018.

- أبو الحسن النوري الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425 هـ / 2004 م.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، ط: 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417 هـ / 1996 م.
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، تح: أحمد بن محمد البوشيخي، ط: 01، الوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 1428 هـ / 2008 م.
- أبو الفتح ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، طبعة وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بدون مكان النشر، 1420 هـ / 1999 م.
- أبو الفيض، الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، بدون رقم ط، دار الهداية، بدون مكان وتاريخ النشر.
- أبو القاسم الفارسيّ الفسّوي، شرح كتاب الحماسة، تح: د. محمد عثمان علي، ط: 01، دار الأوزاعي، بيروت، بدون تاريخ النشر.
- أبو القاسم الهذلي، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. ط: 01، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، بدون مكان النشر، 1428 هـ / 2007 م.
- أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ط: 03، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ.

- أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، بدون رقم ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ / 1971م.
- أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، ط: 02، دار المعارف، مصر، 1400هـ.
- أبو بكر بن مهران النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، بدون رقم ط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
- أبو جعفر الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، بدون رقم ط، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ / 1993م.
- أبو حفص سراج الدين بن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بدون رقم ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ / 1998م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، بدون رقم ط، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط: 01، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1382هـ / 1962م.
- أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن "تفسير القرطبي"، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: 02، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384هـ / 1964م.
- أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، بدون رقم ط، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م.

- أبو عبد الله محمد الحميري، صفة جزيرة الأندلس، علق عليه: لافي بروفنصال، ط: 02، دار الجليل، بيروت، 1408 هـ / 1988 م.
- أبو عبد الله محمد بن محمد الأوسي المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد معروف، ط: 01، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012 م.
- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، ط: 02، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، 1413 هـ - 1993 م.
- أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة، تح: محمد بن مجقان الجزائري، ط: 01، دار المغني - الرياض، السعودية، 1420 هـ / 1999 م.
- أبو عمرو الداني، البيان في عدّ الآي، تح: غانم قدوري الحمد، بدون رقم ط، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، 1414 هـ - 1994 م.
- أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري حمد، ط: 01، دار الأنبار، بغداد، 1407 هـ / 1988 م.
- أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، تح: خلف حمود سالم الشغدلي، ط: 01، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل المملكة العربية السعودية، 1436 هـ / 2015 م.
- أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصحف، تح: د. عزة حسن، ط: 02، دار الفكر، دمشق سوريا، 1407 هـ.
- أبو محمد الشاطبي القاسم بن فيره، حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)، تح: محمد تميم الزعبي، ط: 04، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1426 هـ / 2005 م.

- أبو محمد بدر الدين المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان. ط: 01، دار الفكر العربي، 1428 هـ / 2008 م.
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: 04، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 هـ / 1987 م.
- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم. بدون رقم ط، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة بدون تاريخ النشر.
- أحمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح: أنس مهرة، ط: 03، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006 م / 1427 هـ.
- أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، الإمام ابن الجزري وتنبهاته على أوهام القراء، ط: 01، دار البشائر الإسلامية، بدون مكان النشر، 2012 م.
- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط: 01، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1421 هـ / 2001 م.
- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، بدون رقم ط، دار الفكر، 1399 هـ / 1979 م.
- أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، بدون رقم ط، دار صادر، بيروت، 1997 م.
- أحمد بن محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، ط: 10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1425 هـ / 2004 م.
- الأزهرى، تهذيب اللغة تح: محمد عوض مرعب، ط: 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م.

- الأزهرى، معاني القراءات، تح: مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، ط: 01، المملكة العربية السعودية، 1412 هـ / 1991 م.
- إيهاب محمد خضر، المصحف الجامع للعشر النافعية المعروفة بالعشر النافعية المغربية، ط: 01، بدون دار نش، 1422 هـ.
- البخاري، الجامع المسند الصحيح، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: 01، دار طوق النجاة، لبنان، 1422 هـ.
- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ط: 01، دار الكتي، 1414 هـ / 1994 م.
- بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط: 02، دار الفكر، عمان، 1418 هـ.
- البيهقي، شعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: 01، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي، الهند، 1423 هـ / 2003 م.
- تقي الدين ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تح: نور الدين عتر، بدون رقم ط، دار الفكر سوريا، 1406 هـ - 1986 م.
- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط: 03، دار صادر، بيروت، 1414 هـ.
- حسين بن أحمد الزَّوْزَنِي، أبو عبد الله، شرح المعلقات السبع، ط: 01، دار احياء التراث العربي، 1423 هـ / 2002 م.
- الحسين بن أحمد بن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: 01، مكتبة الخانجي القاهرة، 1413 هـ / 1992 م.

- الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم. دار الشروق - بيروت. ط: 04. 1401 هـ.
- الحسين بن أحمد بن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، بدون رقم ط، مكتبة المتنبى القاهرة، بدون سنة النشر.
- الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط: 02، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، 1403 هـ / 1983 م.
- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف، ط: 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422 هـ / 2002 م.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط: 15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م.
- خير الدين سيب، القراءات القرآنية نشأتها وثبوتها وحجيتها، ط: 01، دار الخلدونية، الجزائر العاصمة، بدون تاريخ نشر.
- الدّاني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، تح: محمد السحابي، ط: 01، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، بدون تاريخ النشر.
- سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، بدون رقم ط، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1423 هـ / 2002 م.
- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون. ط: 03، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ / 1988 م.
- شمس الدّين ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، بدون رقم ط، دار الكتب العلمية، لبنان، بدون سنة النشر.

- شمس الدين ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات السبع، أحمد محمد مفلح القضاة، ط: 01، دار الفرقان، عمان، 1421 هـ / 2000 م.
- شمس الدين ابن الجزري، تقريب النشر، تح: عبد الله محمد الخليلي، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423 هـ / 2002 م.
- شمس الدين ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزغبي، ط: 01، دار الهدى، جدة، 1414 هـ / 1994 م.
- شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، اعتنى به: المستشرق برجستراسر، بدون رقم ط، مكتبة ابن تيمية، بدون مكان نشر، 1351 هـ.
- شمس الدين ابن قيم الجوزية، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ط: 02، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1417 هـ.
- شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام، تح: بشار عواد معروف، ط: 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003 م.
- شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ / 1998 م.
- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط: 03، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ / 1985 م.
- شمس الدين الذهبي، معرفة القراء، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ / 1997 م.
- شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1382 هـ / 1963 م.

- شهاب الدين أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمان، تح: إبراهيم عطوة عوض، بدون رقم ط، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ النشر.
- شهاب الدين أحمد الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الاشباه والنظائر، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ / 1985 م.
- شهاب الدين الطيبي، المفيد في علم التجويد، تح: أيمن سويد. ط: 02، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، 1421 هـ / 2001 م.
- شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدياء المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط: 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414 هـ / 1993 م.
- صفوت محمود سالم، فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، ط: 02، دار نور المكتبات، جدة، 1424 هـ / 2003 م.
- عبد الرحمن ابن زنجلة، حجة القراءات، بدون رقم ط، دار الرسالة، بيروت، بدون تاريخ نشر.
- عبد العلي المسؤول. معجم مصطلحات القراءات القرآنية، ط: 01، دار السلام، القاهرة، 1428 هـ / 2007 م.
- عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، بدون رقم ط، دار الكتاب العربي، بيروت بدون مكان وتاريخ النشر.
- عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ط: 04، مكتبة السوادي، 1412 هـ / 1992 م.
- عبد الكريم محمود يوسف، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، ط: 01، مطبعة الشام، 1421 هـ / 2000 م.

- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، مسند الدارمي المعروف بـ سنن الدارمي، تح: حسين سليم أسد الداراني، ط: 01، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1412 هـ / 2000 م.
- عبد الهادي حميتو، معجم شيوخ أبي عمرو الداني، ط: 01، الجمعية المغربية لأساتذة آسفي مطبعة الوفاء، المغرب، 1421 هـ / 2000 م.
- عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ط: 01، الجمعية المغربية لأساتذة آسفي مطبعة الوفاء، المغرب، 1421 هـ / 2000 م.
- علي الجرجاني، التعريفات، تح: مجموعة علماء، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ / 1983 م.
- علي محمد الضباع، البيان في أصول القراءة، ط: 01، المكتبة الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ النشر.
- القاسم بن يوسف التَّجِيَّيُّ البُلَنسِي، برنامج التَّجِيَّيُّ، تح: عبد الحفيظ منصور، بدون رقم ط، الدار العربية للكتاب، ليبيا / تونس، 1981.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، بدون رقم ط، دار الدعوة، بدون تاريخ ومكان النشر.
- محب الدين النويري، شرح طيبة النشر، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 هـ / 2003 م.
- محمد أحمد مفلح القضاة أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور مقدمات في علم القراءات، ط: 01، دار عمار، عمان، 1422 هـ / 2001 م.

- محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. بدون رقم ط، دار الفكر، بيروت، 1415 هـ / 1995 م.
- محمد الطاهر بن عاشور تفسير التحرير والتنوير، بدون رقم ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 هـ.
- محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، المكتبة الشاملة.
- محمد سالم محيسن، الهادي شرح الشاطبية، ط: 01، دار الجيل، بيروت، 1417 هـ / 1997 م.
- محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، ط: 01، دار الجيل، بيروت، 1412 هـ / 1992 م.
- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ط: 03، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، بدون مكان نشر، 1416 هـ / 1995 م.
- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط: 03، اليمامة، دمشق، ودار ابن كثير دمشق، ودار الإرشاد حمص، 1412 هـ / 1992 م.
- المزني، تهذيب الكمال، تح: بشار عواد معروف، ط: 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ / 1980 م.
- مصطفى أبروي، أصول رواية ورش من طريق الأصبهاني، مذكرة على الأنترنت، بدون رقم ط، بدون تاريخ نشر.
- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ط: 28، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1414 هـ / 1993 م.

- الملا علي القاري، شرح نخبة الفكر لابن حجر، تح: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بدون رقم ط، دار الأرقم، بيروت، بدون تاريخ ومكان النشر.
- الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، بدون رقم ط، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ / 1994 م.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط: 01، و02، دار السلاسل - الكويت. دار الصفوة، مصر، طبع على فترات 1404 / 1427 هـ.

الرسائل الجامعية:

- أبو محمد سبط الخياط، المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي، (أطروحة دكتوراه)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، أ.د عبد العزيز أحمد إسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه، السنة الجامعية: 1404 هـ / 1405 هـ.

- أحمد علي حيّاوي، الفنقلة في كتاب سبويه، (رسالة تكميلية لمتطلبات الماجستير) إشراف: رضا هادي حسون العقيددي الجامعة المستنصرية، كلية التربية قسم اللغة العربية، السنة الجامعية: 2017 – 2018.

- كامل بن سعود الجعفري، اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات (أطروحة دكتوراه) إشراف: أ.د فيصل بن جميل بن حسن الغزاوي، جامعة أمّ القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم القراءات، السنة الجامعية: 1433 هـ / 1434 هـ.

المقالات العلمية:

- باسم بن حمدي السيد، تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في كتابه جامع البيان عرض ودراسة، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد: 16، ذو الحجة 1443هـ.
 - عبد الجليل العباس، أ.د عبد الكريم بوغزالة، استدراك ابن الجزري على أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع، جامعة نجم الدين أربكان، مجلة كلية الإلهيات أحمد كيليش أوغلو AKIF ، ، المجلد: 51، العدد: 01، سنة: 2021.
 - عبد الجليل العباس، أ.د عبد الكريم بوغزالة، نقد القراءات القرآنية عند الإمام أبي عمرو الداني من خلال كتابه جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإسلامية، مجلة الشهاب، المجلد: 09، العدد: 01 سنة: 2023.
 - محمد عبد الرحمن أحمد محمد، قراءة في كتاب جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للإمام أبي عمرو الداني، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، حولية كلية اللغة إيتاي البارود، المجلد: 2، العدد: 32 ، ديسمبر 2019.
 - غانم قدوري الحمد، حفص بن سليمان الأسدي راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (مقالة على شبكة الأنترنت) موقع ملتقى أهل التفسير: <https://vb.tafsir.net> أضيف بتاريخ: السبت، 28 ربيع الأول 1426 هـ.
- المواقع الإلكترونية:
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (النسخة العربية): ar.wikipedia.org.

فهرس المحتويات:

4.....	ملخص البحث
5.....	:Abstract
7.....	إهداء:
8.....	شكر وتقدير:
أ.....	مقدمة البحث
ب.....	إشكالية البحث:
ج.....	أهمية الموضوع:
ج.....	أسباب اختيار الموضوع:
ه.....	الدراسات السابقة:
و.....	خطة البحث:
ح.....	منهج البحث:
ط.....	صعوبات البحث:
1.....	الفصل التمهيدي:
	التعريف بالإمام أبي عمرو الداني وكتابه جامع البيان وطرقه ورواياته، والوهم في القراءات
1.....	ومنهجه في التنبيه عليها.
2.....	المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي عمرو الداني:

المطلب الأول: اسم الإمام أبي عمرو الدّاني ونسبته ولقبه وكنيته ومولده:	3
الفرع الأول: الاسم الكامل للإمام أبي عمرو الدّاني ونسبته ولقبه وكنيته:	3
الفرع الثاني: مولد الإمام أبي عمرو الدّاني ونشأته:	5
المطلب الثاني: الرحلات العلمية للإمام أبي عمرو الدّاني وطلبه للعلم:	8
الفرع الأول: طلبه للعلم في بلاد الأندلس:	8
الفرع الثاني: رحلة أبي عمرو الدّاني إلى المشرق:	9
المطلب الثالث: شيوخ الإمام أبي عمرو الدّاني:	12
المطلب الرابع: تلاميذ الإمام أبي عمرو الدّاني: Erreur ! Signet non défini.	
المطلب الخامس: المذهب العقدي والفقهي للإمام أبي عمرو الدّاني:	21
الفرع الأول: المذهب العقدي للإمام أبي عمرو الدّاني:	21
الفرع الثاني: المذهب الفقهي للإمام أبي عمرو الدّاني:	23
المطلب السادس: المكانة العلمية للإمام أبي عمرو الدّاني وثناء العلماء عليه:	25
المطلب السابع: مؤلفات الإمام أبي عمرو الدّاني وتراثه العلمي:	29
المطلب الثامن: وفاة الإمام أبي عمرو الدّاني:	35
المبحث الثاني: دراسة كتاب جامع البيان في القراءات السبع.	36
المطلب الأول: التعريف بكتاب جامع البيان في القراءات السبع وموضوعاته:	36
المطلب الثاني: القيمة العلمية لكتاب جامع البيان في القراءات السبع:	45

المطلب الثالث: منهج الإمام أبي عمرو الداني في جامع البيان:.....	47
المطلب الرابع: المصادر العلمية للإمام أبي عمرو الداني في جامع البيان:.....	52
الفرع الأول: مصادر أبي عمرو الداني عن شيوخه:.....	52
الفرع الثاني: مصادر أبي عمرو الداني من الكتب:.....	52
المبحث الثالث: الطرق والروايات عن القراء في جامع البيان في القراءات السبع.....	54
المطلب الأول: قراءة الإمام نافع المدني:.....	54
المطلب الثاني: قراءة الإمام عبد الله بن كثير المكي:.....	56
المطلب الثالث: قراءة أبي عمرو البصري:.....	57
المطلب الرابع: قراءة الإمام عبد الله بن عامر الشامي:.....	58
المطلب الخامس: قراءة الإمام عاصم الكوفي:.....	60
المطلب السادس: قراءة الإمام حمزة بن حبيب الكوفي:.....	62
المطلب السابع: قراءة الإمام علي بن حمزة الكسائي الكوفي:.....	63
المبحث الرابع: مفهوم الوهم ومنهج الإمام أبي عمرو الداني في التنبيه عليه.....	72
المطلب الأول: تعريف الوهم لغة:.....	72
المطلب الثاني: تعريف الوهم اصطلاحاً:.....	75
الفرع الأول: الوهم عند علماء الفقه وأصوله:.....	75
الفرع الثاني: الوهم عند علماء الحديث:.....	76

77	الفرع الثالث: الوهم عند المناطقة والفلاسفة:
79	المطلب الثالث: التعريف الاصطلاحي للوهم في القراءات:
79	الفرع الأول: تعريف الدكتور أحمد الرويثي:
79	الفرع الثاني: تعريف الدكتور باسم بن حمدي السيد:
80	الفرع الثالث: التعريف المختار للوهم في القراءات:
82	المطلب الرابع: مفهوم التنبيه على أوهام القراء:
84	المطلب الخامس: مصطلحات وعبارات أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء: ...
84	الفرع الأول: مصطلحات الإمام أبي عمرو الداني في تنبيهاته على أوهام القراء:
87	الفرع الخامس: عبارات أبي عمرو الداني:
90	المطلب الخامس: منهج الإمام أبي عمرو الداني في عرض أوهام القراء والتنبيه عليها:
97	الفصل الأول:
97	تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في أسماء الرواة، وأنسابهم، وأسانيدهم. .
98	المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في أسماء الرواة وأنسابهم: .
99	المطلب الأول: الخطأ في حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي البزاز الكوفي:
101	المطلب الثاني: تدليس ابن مجاهد في اسم شيخه الطبري عن ورش:
102	المطلب الثالث: الخطأ في نسب محمد بن عبد الرحمن المكي الملقب بقنبل:
103	المطلب الرابع: تصحيح النسخ في رواية يحيى اليزيدي عن أبي عمرو البصري:

المطلب الخامس: وهم ابن سعدان في كنية الإمام الكسائي:	105
المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في الأسانيد.	106
المطلب الأول: وهم ابن جرير الطبري في أسانيد قراءة ابن عامر الشامي:	106
المطلب الثاني: الوهم في إسناد قراءة حمزة عن الأعمش:	114
المطلب الثالث: وهم مجموعة من الرواة في رواية عبد الوهاب بن فليح:	117
المطلب الرابع: وهم ابن مجاهد في رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم:	119
المطلب الخامس: رواية عيَّاش بن محمد في ﴿يَغْشَى طَائِفَةً﴾ عن شعبة:	121
الفصل الثاني:	122
تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الأصول.....	122
المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الفاتحة إلى آخر باب الإدغام الكبير.....	123
المطلب الأول: التنبيه على خطأ المغاربة في الإشباع بسورة الفاتحة:	124
المطلب الثاني: بيان مصطلح الجرّ في ميم الجمع:	127
المطلب الثالث: رواية يحيى بن سليمان في ﴿عَلَيْهِمْ وَإِلَيْهِمْ وَلَدَيْهِمْ﴾ عن ورش:	129
المطلب الرابع: خلاف قتيبة بن مهران في رأس الآية ﴿وَإِنَّهُمْ مَبْتُونٌ﴾ عن الكسائي: ..	131
المطلب الخامس: رواية محمد الحيري في حركة ميم الجمع وهاء الكناية عن شعبة:	132
المطلب السادس: رواية ابن جبير ﴿الْمَوْتُ تَحْبِسُونَهُمَا، الْمَوْتُ تَوْفَّتُهُ﴾ عن البصري:	133

- المطلب السابع: رواية القاسم بن عبد الوارث ﴿أَنْصَارِ رَبَّنَا﴾ عن البصري: 134
- المطلب الثامن: رواية القاسم بن عبد الوارث في ﴿فَلَا يَخْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ عن البصري: 135
- المطلب التاسع: علة ابن مجاهد في إظهار ﴿آل لُوطٍ﴾: 136
- المطلب العاشر: رواية ابن شنبوذ للإدغام في ﴿وَاللَّائِي يئْسَن﴾ عن البزي والبصري: ... 138
- المطلب الحادي العاشر: شرط إدغام هاء الضمير عند ابن مجاهد: 139
- المطلب الثاني عشر: رواية ابن عبد الوارث في إدغام الحاء عن البصري: 141
- المطلب الثالث عشر: رواية ابن جبير في إدغام القاف عن البصري: 143
- المطلب الرابع عشر: رواية ابن شنبوذ إدغام الجيم عن البصري: 144
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن شنبوذ وابن المنادي في إدغام الضاد عن البصري: 145
- المطلب السادس عشر: رواية ابن سعدان وابن جبير في إدغام الدال عن البصري: 146
- المطلب السابع عشر: رواية ابن شنبوذ في إدغام التاء في عن البصري: 147
- المطلب الثامن عشر: رواية ابن جبير في إدغام النون عن البصري: 148
- المطلب التاسع عشر: علة اليزيدي في إدغام الباء عن البصري: 149
- المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب صلة الهاء إلى باب
مذهب ورش في تسهيل الهمزة. 151
- المطلب الأول: رواية بن سعدان في ﴿تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ﴾ عن إسحاق المسيبي عن نافع: 151
- المطلب الثاني: رواية الأصبهاني في كلمة ﴿الْمَلَائِكَةِ﴾ عن نافع: 152

- المطلب الثالث: رواية الحلواني والخزاعي في حذف حرف مد المنفصل عن قبل: 153
- المطلب الرابع: رواية ابن اليزيدي وأبي حمدون في مدّ المنفصل لأبي عمرو البصري: 156
- المطلب الخامس: تنبيه الداني على زيادة المصريين في مدّ ﴿الْقُرْآن﴾ عن نافع: 158
- المطلب السادس: رواية أحمد بن الصقر في الهمزتين المختلفتين في الحركة عن قبل: 159
- المطلب السابع: رواية ابن الفرّج في ﴿أَنْبَتَكُمْ﴾ عن المسيبي عن نافع: 160
- المطلب الثامن: رواية أحمد بن جبير في الهمزتين المختلفتين في كلمة: 161
- المطلب التاسع: رواية ابن الفرّج في الهمزة المستفهمة الداخلة على "أل" التعريفية: 162
- المطلب العاشر: رواية المدني والقطري في الهمزتين من كلمتين عن قالون: 163
- المطلب الحادي عشر: رواية الهاشمي في الهمزتين المكسورتين عن إسماعيل عن نافع: 164
- المطلب الثاني عشر: رواية الحسن الجمّال في تبين الضّم والكسر عن قالون: 165
- المطلب الثالث عشر: رواية الحلواني في الهمزتين المكسورتين والمضمومتين: 166
- المطلب الرابع عشر: رواية ابن مجاهد في الهمزتين المضمومتين من كلمتين: 168
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن مجاهد في الهمزتين من كلمتين "مضمومة، مفتوحة": .. 169
- المطلب السادس عشر: رواية الخزاعي في مفهوم إسقاط الهمز: 170
- المطلب السابع عشر: رواية الخزاعي بعدم اجتماع همزتين في كلمة واحدة: 171
- المطلب الثامن عشر: رواية أسامة بن أحمد في ﴿الضَّان﴾ عن نافع: 172
- المطلب التاسع عشر: غلط الرواة عن يونس بن عبد الأعلى في ﴿يُؤَيَّدُ﴾ عن ورش: ... 173

- المطلب العشرون: رواية ابن شنبوذ في موضع ﴿رَعِيًّا﴾ عن ورش: 174
- المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب مذهب الأعشى في تسهيل همزة إلى باب الإمالة في ذوات الراء. 175
- المطلب الأول: رواية سليمان بن هارون في ﴿الموتَفِكَاتُ﴾ عن قالون: 175
- المطلب الثاني: رواية بعض المشايخ في ﴿بَادِي﴾ عند أبي عمرو البصري: 177
- المطلب الثالث: رواية ابن واصل والضبي للروم والإشمام عن حمزة حال الوقف: 178
- المطلب الرابع: وجه النقل والإبدال في ﴿المؤَوَّدَةُ﴾ عن الأعمش: 179
- المطلب الخامس: رواية الكسائي في ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ وما شابهه: 181
- المطلب السادس: رواية ابن الانباري في ترك همزة في ﴿دُعَاءٍ﴾ عن حفص: 183
- المطلب السابع: رواية عتيق بن ما شاء الله في ﴿رَدَاءٍ﴾ حال الوقف عند ورش: 185
- المطلب الثامن: رواية أبي بكر النقاش للسكت عن سليم عن حمزة: 186
- المطلب التاسع: رواية ابن جبير في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الجيم عن شعبة: 187
- المطلب العاشر: رواية ابن جبير في إدغام ذال ﴿إِذْ﴾ في الجيم عن أبي عمرو البصري: . 188
- المطلب الحادي عشر: رواية أبي عمارة للإظهار في ﴿عَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ﴾ عن حفص: ... 189
- المطلب الثاني عشر: رواية ابن جبير والكسائي في إظهار الدال في التاء عن نافع: 190
- المطلب الثالث عشر: رواية ابن شنبوذ والدينوري في ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ عن قالون: 191
- المطلب الرابع عشر: نسبة حروف الإدغام المجموعة في "يرملون" لابن مجاهد: 193

- المطلب الخامس عشر: رواية ترك النعالي بإظهار الغنة في إدغام اللام والراء: 195
- المطلب السادس عشر: رواية ابن يونس وابن داود إدغام النون الساكنة بلا غنة: 197
- المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من باب الإمالة إلى آخر باب الوقف. 198
- المطلب الأول: رواية إبراهيم بن الزبيدي في الإمالة عن أبي الزبيدي: 198
- المطلب الثاني: رواية إبراهيم بن زكري في ﴿زَاعَتْ﴾ عن سليم عن حمزة: 200
- المطلب الثالث: رواية الحلواني وابن فرح إمالة ﴿الجَارِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 201
- المطلب الرابع: رواية ابن جبير والحلواني في الإمالة عن أبي عمرو البصري: 202
- المطلب الخامس: رواية إمالة الألف التي بعدها راء مكسورة عن ورش وحمزة: 203
- المطلب السادس: رواية أبي مزاحم الخاقاني إمالة هاء السكت عن الكسائي والأعشى: . 205
- المطلب السابع: رواية ابن شنبوذ للإمالة عن نافع وأبي عمرو البصري: 207
- المطلب الثامن: رواية بعض المغاربة في تغليظ اللام عن ورش عن نافع: 208
- المطلب التاسع: رواية ابن فرح الوقف بالهاء في "مَرَضَاتٍ" عن حمزة: 210
- المطلب العاشر: تصحيح علة الكسائي في الوقف على ﴿وَادٍ﴾: 211
- المطلب الحادي عشر: رواية ابن أبي هاشم في ﴿بِهَادِي الْعَمِي﴾ عن شعبة: 213
- المطلب الثاني عشر: رواية الزبيدي والزيني في الياء والواو المحذوفتين في مرسوم الخط: ... 214
- المطلب الثالث عشر: رواية الزيني في الوقف على ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف عن قبل: 217

218	الفصل الثالث:
218	تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في باب الفرشيات.
219	المبحث الأول: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة البقرة.
219	المطلب الأول: تصحيح ما وقع للرواة في حرف ﴿اَشْتَرَوْا الضَّالَّةَ﴾ عن نافع:
222	المطلب الثاني: رواية ضمّ هاء الضمير في قراءة نافع:
224	المطلب الثالث: رواية ابن مجاهد في قراءة كسر الهاء في ﴿اَنْبِئْهُمْ﴾ عن ابن كثير:
225	المطلب الرابع: رواية ابن مجاهد وعبد الله الحيري في لفظ ﴿هَزُّوْا﴾ عن نافع وعاصم: ...
227	المطلب الخامس: رواية القاسم بن سلام في لفظ ﴿اَسَارَى﴾ عن نافع:
228	المطلب السادس: رواية محمد بن الربيع في ﴿يُرْدُونَ﴾ عن ورش:
229	المطلب السابع: رواية مضر بن محمد في ﴿وَاللّٰهُ بِصِيْرٍ بِمَا يَعْمَلُوْنَ﴾ عن البزي:
230	المطلب الثامن: رواية الحلواني في موضع ﴿كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ عن هشام:
231	المطلب التاسع: غلط الرواة في لفظ ﴿اِبْرَاهِيْمَ﴾ عن ابن ذكوان:
232	المطلب العاشر: غلط الرواة في ﴿خُطُوَاتٍ﴾ عن البزيّ وأبي عمرو البصري:
233	المطلب الحادي عشر: رواية ابن سعدان في كلمة ﴿يَطْهُرْنَ﴾ عن أبي عمرو البصري: ..
234	المطلب الثاني عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿اَنَا اُحْيِيْ وَاُمِيْتُ﴾ عن نافع:
235	المطلب الثالث عشر: رواية ابن سلام في موضع ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ عن شعبة:
237	المطلب الرابع عشر: رواية أبي هشام في ﴿فَصُرْهُنَّ اِلَيْكَ﴾ و﴿بِرْنُوَةٍ﴾ عن شعبة:

- المطلب الخامس عشر: رواية الخزاعي في قراءة ﴿رِئَاءِ النَّاسِ﴾ عن ابن كثير: 238
- المطلب السادس عشر: تصحيح ما جاء عن الرواة في حرف ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾: 240
- المطلب السابع عشر: رواية ابن جبير في ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ عن شعبة: 243
- المطلب الثامن عشر: رواية حسين الجعفي في ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ عن شعبة: 244
- المطلب التاسع عشر: تصحيح ما جاء عن الرواة في ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾: 245
- المطلب العشرون: رواية ابن مجاهد وابن شنبوذ في ﴿الدَّاعِ﴾ عن نافع: 255
- المطلب الواحد والعشرون: رواية ابن المبارك وابن شنبوذ في ﴿وَأَتَقُونِ﴾: 256
- المبحث الثاني: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني في سورة آل عمران والنساء والمائدة. 258
- المطلب الأول: رواية الحلواني وابن جبير في فتح ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ عن نافع: 258
- المطلب الثاني: رواية حسين المروزي في ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابِ﴾ عن حفص: 259
- المطلب الثالث: رواية أحمد التائب في ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ عن ابن كثير: 260
- المطلب الرابع: غلط إبراهيم بن زربي في ﴿كَأَيِّنْ﴾ عن سليم عن حمزة: 261
- المطلب الخامس: رواية الدوري في ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بِصِيرٍ﴾ عن شعبة: 262
- المطلب السادس: رواية ابن سعدان في ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ عن أبي عمرو البصري: ... 263
- المطلب السابع: رواية هارون بن حاتم في ﴿لَا يَحْسَبَنَّ﴾ عن أبي بكر شعبة: 264
- المطلب الثامن: رواية خلف ومحمد الباهلي في ياء ﴿أَنْصَارِي﴾ عن نافع: 265
- المطلب التاسع: رواية ابن شنبوذ في زيادة ياء ﴿وَوَخَّافُونَ إِنَّ كُنْتُمْ﴾ عن قبل: 266

- المطلب العاشر: التنبيه على غلط كسر همزة ﴿أُمُّ﴾ إذا ابتدأ بها عن حمزة: 267
- المطلب الحادي عشر: رواية يونس بن عبد الأعلى في ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ عن حمزة: ... 268
- المطلب الثاني عشر: رواية محمد الباغندي في ﴿لَا مَسْتُمُ النِّسَاءِ﴾ عن ابن عامر: 269
- المطلب الثالث عشر: رواية محمد بن جرير الطبري في ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾: 270
- المطلب الرابع عشر: رواية أسامة بن أحمد في ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ﴾ عن حمزة: 271
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن رستم في ﴿أَعَزَّزْتُ﴾ عن الكسائي: 272
- المطلب السادس عشر: رواية ابن واصل وابن سعدان في ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾: 273
- المطلب السابع عشر: رواية الداجوني في ﴿عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ عن هشام: 274
- المطلب الثامن عشر: رواية أبي الحارث في ﴿الَّذِينَ اسْتُحِقَّ﴾ عن عاصم: 275
- المطلب التاسع عشر: رواية محمد الباهلي في ياء الإضافة ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ عن نافع: .. 276
- المبحث الثالث: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء في سورة الأنعام والأعراف والأنفال. 277
- المطلب الأول: رواية ابن الفرغ في ﴿وَلَا تُكْذِبْ، وَتَكُونَ﴾ عن نافع: 277
- المطلب الثاني: رواية ابن المسيبي في ﴿بِهِ انْظُرْ﴾ عن نافع: 278
- المطلب الثالث: رواية محمد بن عمران الأخنسي في ﴿رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ عن شعبة: 280
- المطلب الرابع: رواية عبد الوارث وابن نصر في ﴿يُنَجِّيْكُمْ﴾ عن أبي عمرو البصري: ... 282
- المطلب الخامس: رواية محمد بن يزيد في ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْقُرَى﴾ عن شعبة: 283

- المطلب السادس: رواية الباهلي في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: 284
- المطلب السابع: رواية ابن عبد الواحد في ﴿مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: .. 285
- المطلب الثامن: رواية ابن الربيع في ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ عن حمزة: 286
- المطلب التاسع: رواية الداجوني في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيَّةً﴾ عن ابن عامر: 287
- المطلب العاشر: رواية الأصبهاني في ياء ﴿مُحْيَاي﴾ عن ورش: 288
- المطلب الحادي عشر: رواية ابن جبير في ﴿مَعَايِشُ﴾ عن نافع: 291
- المطلب الثاني عشر: تصحيح الروايات في ﴿أَرْحَمُهُ﴾: 293
- المطلب الثالث عشر: رواية قنبل في ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ﴾ عن ابن كثير: 296
- المطلب الرابع عشر: رواية ابن واصل في ﴿إِصْرُهُمْ﴾ عن شعبة: 298
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن رستم في ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ عن الكسائي: 299
- المطلب السادس عشر: رواية ابن جبير في ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 300
- المطلب السابع عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ عن قنبل عن ابن كثير: 301
- المطلب الثامن عشر: رواية ابن مجاهد في موضع ﴿حَيٍّ عَنْ يَبْنَةٍ﴾ عن قنبل: 302
- المطلب التاسع عشر: رواية ابن جبير في ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ عن نافع: 303
- المطلب العشرون: رواية أبي عمارة في ﴿أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا﴾ عن حفص عن عاصم: 304
- المطلب الواحد والعشرون: رواية ابن مخلد في ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ عن البري: 305

المبحث الرابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة التوبة إلى سورة يوسف.....	306
المطلب الأول: رواية الأصبهاني في موضع ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ عن ورش:	306
المطلب الثاني: رواية القاسم بن سلام في ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ عن نافع وعاصم:	307
المطلب الثالث: رواية التنوين في موضع ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: ..	308
المطلب الرابع: رواية ابن شجاع في ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ عن أبي عمرو البصري:	309
المطلب الخامس: رواية عدم الهمز في ﴿مُرْجُونَ، تُرْجِي﴾ عن أبي بكر عن عاصم:	310
المطلب السادس: رواية ابن بكار في موضع ﴿وَلِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ عن ابن عامر: ..	311
المطلب السابع: رواية ابن جبير في ﴿آلَانَ﴾ عن أبي عمرو البصري:	312
المطلب الثامن: رواية الرفاعي في ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ عن البصري:	313
المطلب التاسع: تصحيح رواية المد في ﴿اِثْنَتَا عَشْرَةَ، اِثْنَا عَشَرَ﴾ عن ورش:	314
المطلب العاشر: رواية أحمد بن صالح في ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ﴾ عن نافع:	315
المطلب الحادي عشر: رواية الحلواني في ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ عن الكسائي:	316
المطلب الثاني عشر: رواية ابن الضحاك في ﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ عن أبي بكر:	317
المطلب الثالث عشر: رواية الحلواني في عدم صلة ﴿تُرْزَقَانِهِ إِلَّا﴾ عن قالون:	318
المطلب الرابع عشر: رواية الحلواني في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ عن هشام:	319
المطلب الخامس عشر: رواية عياش الإسكان في ﴿دَابَّاءُ﴾ عن حفص:	321

- المطلب السادس عشر: ما جاء من الروايات في ﴿نُنَجِّي مَنْ نَشَاءُ﴾ عن نافع: 323
- المطلب السابع عشر: رواية ابن جبير في موضع ﴿أَبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ عن شعبة: 325
- المبحث الخامس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الرعد إلى آخر سورة الإسراء..... 326
- المطلب الأول: غلط أبي بكر النقاش في موضع ﴿هَادٍ، وَاقٍ﴾ عن ابن كثير: 326
- المطلب الثاني: رواية الخزاعي في ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ عن ابن كثير: 328
- المطلب الثالث: رواية البزي بالتخفيف في ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ عن ابن كثير: 330
- المطلب الرابع: رواية يونس بن عبد الأعلى في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ عن حمزة: 332
- المطلب الخامس: رواية التنوين في ﴿مَنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ عن إسحاق المسيبي: 333
- المطلب السادس: رواية الحلواني في ﴿أَفْعِدَّةً﴾ عن هشام: 334
- المطلب السابع: رواية الإشمام في ﴿حَيْثَ اجْتُنَّتْ﴾ و﴿مُنِيبٍ ادْخُلُوهَا﴾ عن البصري: .. 335
- المطلب الثامن: رواية ابن مجاهد ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عن الكسائي: 336
- المطلب التاسع: رواية ابن مخلد في ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ عن البزي: 337
- المطلب العاشر: رواية ضمير الجمع المتكلم في ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ عن نافع: 338
- المطلب الحادي عشر: رواية النون في ﴿لَيَجْزَيْنَ﴾ عن ابن ذكوان عن ابن عامر: 339
- المطلب الثاني عشر: رواية حماد بن بحر في ﴿أَعْجَمِي﴾ عن المسيبي: 341
- المطلب الثالث عشر: رواية أبو ربيعة ورواته في ﴿لَيْسُوؤُوا وَجُوهَكُمْ﴾ عن ابن كثير: ... 342

- المطلب الرابع عشر: رواية الرفاعي في ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ عن شعبة: 345
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن سعدان في ﴿وَنَتَا بِجَانِيهِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 346
- المطلب السادس عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿لَيْسَ أَخْرَجَ﴾ عن ابن كثير: 347
- المطلب السابع عشر: رواية الحلواني في ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 348
- المبحث السادس: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الكهف إلى سورة المؤمنون. 349
- المطلب الأول: رواية الحلواني في ﴿مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ عن ابن كثير: 349
- المطلب الثاني: رواية ابن إسحاق وابن بحر وابن سلام في ﴿مَنْ لَّدُنِي عُذْرًا﴾: 350
- المطلب الثالث: رواية طاهر بن أبي هاشم في ﴿إِنْ تَرَنْ﴾ عن نافع: 352
- المطلب الرابع: رواية الحلواني في ﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ عن الكسائي: 353
- المطلب الخامس: رواية أحمد بن صالح في ﴿كهيعص﴾ عن نافع: 354
- المطلب السادس: رواية الثعلبي وابن شنبوذ في ﴿إِذَا تُتْلَى﴾ عن نافع وابن عامر: 355
- المطلب السابع: ما روي في ﴿رَعِيًّا﴾ عن نافع وابن كثير وابن عامر: 356
- المطلب الثامن: روايات مجموعة من الرواة في ﴿طه﴾ عن شعبة: 357
- المطلب التاسع: رواية أبي عمارة في ﴿لَأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ عن نافع: 358
- المطلب العاشر: رواية مجموعة من الرواة في ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾: 359
- المطلب الحادي عشر: رواية ابن بكار في ﴿تَقَرَّرَ عَيْنُهَا﴾ عن ابن عامر: 360

- المطلب الثاني عشر: رواية كسر الميم في "مَلِكِنَا" عن نافع: 361
- المطلب الثالث عشر: رواية ابن مجاهد والزيني في ﴿لَا تَتَّبِعَنَّ﴾ عن ابن كثير: 362
- المطلب الرابع عشر: رواية رفع الياء في ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ عن أبي عمرو البصري: 363
- المطلب الخامس عشر: رواية ابن بكار في ﴿وَإِنْ أَدْرِي﴾ عن ابن عامر: 364
- المطلب السادس عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿وَلَوْلَوْ﴾ عن عاصم: 365
- المطلب السابع عشر: رواية محمد بن جرير في ﴿فَتَخَطَّفَهُ﴾ عن نافع: 366
- المطلب الثامن عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ عن نافع: 368
- المطلب التاسع عشر: رواية أحمد بن أسامة في ﴿تَنَبَّأَ بِالدُّهْنِ﴾ عن حمزة: 369
- المطلب العشرون: رواية ابن مجاهد في ﴿إِنْ لَبِثْتُ﴾ عن ابن كثير: 370
- المبحث السابع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني من سورة النور إلى سورة العنكبوت. 371
- المطلب الأول: رواية القطري في ﴿يَتَّقِهِ﴾ عن قالون عن نافع: 371
- المطلب الثاني: رواية مضر بن محمد في ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ عن الكسائي: 372
- المطلب الثالث: رواية محمد بن يحيى القطعي في ﴿فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ﴾ عن شعبة: 373
- المطلب الرابع: روايتا ابن شنبوذ وابن مجاهد في ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ عن قبل: .. 375
- المطلب الخامس: رواية عيَّاش بن محمد في ﴿تَرَأَى﴾ عن عاصم: 376
- المطلب السادس: رواية ابن شنبوذ في ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ عن ورش عن نافع: 378
- المطلب السابع: روايات مجموعة من الرواة في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن نافع وابن عامر: ... 379

- المطلب الثامن: رواية قراءة الغيب في ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ عن ابن عامر: 381
- المطلب التاسع: رواية الهمزة في ﴿أَءَدَا كُنَّا﴾ عن هشام: 382
- المطلب العاشر: رواية التنوين والنصب في ﴿بِهَادِي الْعُمِّي﴾ عن ابن عامر: 383
- المطلب الحادي عشر: رواية القاسم بن سلام في ﴿بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: 384
- المطلب الثاني عشر: رواية الزبني في ﴿أَوْزَعْنِي﴾ عن ابن فليح: 385
- المطلب الثالث عشر: روايتا ابن مجاهد وأبي خلاد في ﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾: 386
- المطلب الرابع عشر: رواية ابن جبير في ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ عن أبي عمرو البصري: 388
- المطلب الخامس عشر: روايتا ابن شنبوذ وابن التائب في ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ عن ورش: 389
- المطلب السادس عشر: رواية الحيري في ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ عن الأعشى: 390
- المطلب السابع عشر: رواية ابن مجاهد في ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ عن الأعشى: 391
- المطلب الثامن عشر: رواية ابن جبير في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ عن نافع: 392
- المبحث الثامن: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الروم إلى آخر سورة الزمر. 393
- المطلب الأول: رواية محمد بن جرير الطبري في ﴿تُخْرِجُونَ﴾ عن ورش: 393
- المطلب الثاني: رواية الرفاعي في ﴿وَيَتَّخِذُهَا﴾ عن شعبة: 395
- المطلب الثالث: ما جاء عن الرواة في ﴿وَاللَّائِي﴾: 396
- المطلب الرابع: رواية فارس بن أحمد في ﴿لَأَتَوْهَا﴾ عن البزي: 399

- المطلب الخامس: رواية البزي للتخفيف في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ عن ابن كثير: 400
- المطلب السادس: رواية ابن شنبوذ في ﴿النَّبِيِّ إِنَّ، النَّبِيِّ إِلَّا﴾ عن ورش: 401
- المطلب السابع: رواية الحلواني في موضع ﴿مِنْسَأْتُهُ﴾ عن الكسائي: 402
- المطلب الثامن: رواية ابن جبير في ﴿التَّنَاوُشُ﴾ عن أبي عمرو البصري: 403
- المطلب التاسع: رواية ابن جبير في ﴿يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ عن أبي عمرو البصري: 404
- المطلب العاشر: رواية ابن جبير في ﴿كَالْجَوَابِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 405
- المطلب الحادي عشر: رواية ابن مخلد في ﴿نَجْرِي كُلَّ كُفُورٍ﴾ عن ابن كثير: 406
- المطلب الثاني عشر: رواية ابن جبير في ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ عن نافع: 407
- المطلب الثالث عشر: رواية حذف الهاء في ﴿وَمَا عَمِلْتُهُ﴾ عن أبي عمرو البصري: 408
- المطلب الرابع عشر: رواية البغداديين في ﴿أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ عن ورش: 409
- المطلب الخامس عشر: رواية الوصل بلا همز في ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ عن ابن ذكوان: 412
- المطلب السادس عشر: رواية ابن شنبوذ في ﴿يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ عن قبل: 414
- المطلب السابع عشر: ما وقع للرواة من أخطاء في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾: 415
- المطلب الثامن عشر: رواية المد في ﴿أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ عن أبي عمرو البصري: 418
- المبحث التاسع: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة غافر إلى سورة الحشر. 419
- المطلب الأول: رواية ابن مخلد في ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ عن البزي عن ابن كثير: 419

- المطلب الثاني: رواية الباهلي في ﴿مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ بقاء واحدة عن نافع والبصري: 420
- المطلب الثالث: رواية ابن شنبوذ في ﴿سَيَذْخُلُونَ﴾ عن ابن عامر: 421
- المطلب الرابع: رواية أبي طاهر بن أبي هاشم في ﴿اتَّبِعُونِ﴾ عن ورش: 422
- المطلب الخامس: رواية أبي الحارث وعياش في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ عن الكسائي: 423
- المطلب السادس: رواية المنذر بن محمد في ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ عن أبي بكر عن عاصم: 425
- المطلب السابع: رواية حماد بن بحر بالغيب في ﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾ عن نافع: 426
- المطلب الثامن: رواية ابن سعدان في حذف ياء ﴿الْجَوَارِ﴾ عن أبي عمرو البصري: 427
- المطلب التاسع: رواية المنذر بن محمد في ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عن عاصم: 428
- المطلب العاشر: رواية ابن مجاهد وابن أشته ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ عن ابن كثير: 429
- المطلب الحادي عشر: رواية الغيب في ﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ عن البري عن ابن كثير: ... 430
- المطلب الثاني عشر: رواية أحمد بن صالح في ﴿لِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ عن ورش وقالون: 431
- المطلب الثالث عشر: رواية الداجوني في ﴿كُرْهًا﴾ عن هشام عن ابن عامر: 432
- المطلب الرابع عشر: رواية ابن جمال في ﴿أَتَعِدَانِي﴾ عن قالون عن نافع: 433
- المطلب الخامس عشر: رواية الباهلي في ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ عن نافع: 434
- المطلب السادس عشر: رواية ابن مخلد في ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ و﴿يُوعِدُونَ﴾ عن البري: 435
- المطلب السابع عشر: رواية عبيد بن محمد في ﴿إِذْ بَارِئُ السُّجُومِ﴾ عن نافع: 436
- المطلب الثامن عشر: الرواية في ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ عن ابن عامر: 437

- المطلب التاسع عشر: رواية ابن عبد الأعلى وابن كيسة في ﴿لِيُخْزِيَ﴾ عن ورش: 438
- المطلب العشرون: رواية عبيد الله المقرئ في ﴿دَوْلَةٌ﴾ عن نافع: 439
- المبحث العاشر: تنبيهات الإمام أبي عمرو الداني على أوهام القراء من سورة الصف إلى آخر باب التكبير. 440
- المطلب الأول: رواية الحسن بن حماد في ﴿تُنْجِيكُمْ﴾ عن قالون: 440
- المطلب الثاني: رواية ابن مجاهد في ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ عن المفضل عن عاصم: 441
- المطلب الثالث: رواية ابن مجاهد في ﴿أَمِنْتُمْ﴾ عن قبل: 442
- المطلب الرابع: رواية ابن جبير في ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ عن أبي عمرو البصري: 443
- المطلب الخامس: رواية محمد بن الصباح في ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ عن قبل: 444
- المطلب السادس: ما روي في ﴿تَعِيَهَا أَذُنٌ﴾ عن ابن كثير وحمزة: 445
- المطلب السابع: رواية ابن أبي حسان في ﴿مَا يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿مَا يَذْكُرُونَ﴾ عن هشام: . 448
- المطلب الثامن: رواية الدوري في ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ عن إسماعيل بن جعفر: 449
- المطلب التاسع: عبارة الدارقطني في ﴿بَيْتِي مُؤَمَّنًا﴾ عن قالون وحفص: 450
- المطلب العاشر: رواية ابن جبير والأصبهاني وابن نصر في ﴿تَسْلُكُهُ﴾ عن نافع: 451
- المطلب الحادي عشر: رواية الضم في ﴿ثُلْثِي اللَّيْلِ﴾ عن هشام: 452
- المطلب الثاني عشر: رواية النقاش في ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ﴾ عن ابن عامر: 453
- المطلب الثالث عشر: رواية ابن سعدان في ﴿وَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ﴾ عن أبي عمرو: 454

455	المطلب الرابع عشر: رواية الواسطي في ﴿خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ﴾ عن ابن عامر:
456	المطلب الخامس عشر: رواية التشديد في ﴿المَشْئَمَةِ﴾ عن حفص عن عاصم:
457	المطلب السادس عشر: تصحيح السند في رواية التكبير:
458	خاتمة البحث:
458	النتائج:
460	التوصيات:
462	الفهارس:
463	فهرس الآيات القرآنية:
484	فهرس الأحاديث النبوية:
485	فهرس الآثار:
486	فهرس الأبيات الشعرية:
489	فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة:
491	فهرس الأماكن:
492	فهرس الأعلام:
500	فهرس المصادر والمراجع:
514	فهرس المحتويات: